جامعة سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

التخصص :اقتصاد كمي

الفرع :علوم التجارية

من طرف :

حنصال ابتسام

عنوان الأطروحة:

الحوكمة و النمو الاقتصادي _دراسة قياسية_

أطروحة مناقشة بتاريخ ..... أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	اللقب والإسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	بدري عبد المجيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	رئيسا
02	صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مشرفا
03	محرز عبد القادر	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة	ممتحنا
04	غوتي محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة	ممتحنا
05	صفيح الصادق	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	ممتحنا
06	رشاش عباسية	أستاذ ة محاضر أ	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا

اهداء

الى الشخص الدي طالما تمنى انهاء هدا العمل،

الى روح أبي أهدي هدا العمل وجميع أعمالي الصالحة.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنعم
علينا وسلكنا في طريق العلم وصرفنا عن طرق الجهل والضلال.

أشكر الله العليم الحكيم الذي وفقني لإتمام هذا البحث ووفقني لبلوغ هده الدرجة.

أشكر والدي رحمه الله، الدي رباني ووفر لي الأمان وهيئ لي سبل الراحة وشجعني على طلب العلم فإن وفقت في أداء هدا العمل فأحسبه صدقة جارية على روح والدي وإن أخفقت فأحسبه وزر علي.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير الى استاذي الدي كان له الفضل في وصولي الى هده الدرجة والذي رافقني طيلة مساري الجامعي و المشرف على هدا العمل الأستاذ الدكتور صوار يوسف الدي لم يبخل علي بأي نصيحة أو توجيه والذي لم يوبخني على أخطائي ولم يلمني على جهلي.

اشكر كل زملائي الدين قدموا لي النصح والمساعدة من أجل اتمام هدا العمل.

أشكر والدتي وأخواتي وأخي ندير الدي شاركوني جميع اللحظات التي مررت بها.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	ص
اهداء	/
شكر وعرفان	/
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال	XII
فهرس الملاحق	XIII
1- تمهيد	أ
2- إشكالية البحث	ت
3- فرضيات البحث	ث
4- أهمية البحث	ج
5- أهداف البحث	ج
6- المنهج المتّبع	ج
7- حدود الدراسة ومصادر البيانات:	ج
8- أسباب اختيار الموضوع:	ح
9- صعوبات البحث:	ح
10- هيكل البحث:	ح
الفصل الاول: الإطار النظري للحوكمة والنمو الاقتصادي	1
مقدمة الفصل	2
I.نظريات النمو الداخلي ومحددات الدخل	3
1-مفهوم النمو الاقتصادي:	3
2-نماذج النمو الداخلي	4
2-1- نموذج: AK	6
2-2- نموذج لوكاس Lucas1988	7
2-3- نموذج Romer 1990	8

3-المحددات العميقة للدخل في ضل نظريات الداخلية لنمو	8
II. الاقتصاد المؤسسي الجديد	10
1- نشأة الاقتصاد المؤسسي الجديد	10
2- مفهوم الاقتصاد المؤسسي الجديد	11
3- الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد المؤسسي الجديد	13
III. المؤسسات ضمن العوامل المفسرة للنمو	14
1-مفهوم المؤسسات أهم الأعمال التي يرتكز عليها الاقتصاد الجديد للمؤسسات	15
1-1- مفهوم المؤسسات	15
1-2- أهم الأعمال التي يرتكز عليها الاقتصاد الجديد للمؤسسات	15
2- الهدف من الاهتمام المتزايد بالجوانب المؤسسية	16
3- الاصلاحات الهيكلية للجوانب المؤسسية	18
3-1أعمال داني رودريك	20
3-2أعمال جوزيف ستيجلتز	20
3-3-أعمال المؤسسات المالية الدولية والمبادرات الدولية	21
4- مقاربات الإصلاحات الاقتصادية	23
4-1 الإصلاحات الاقتصادية مقاربة من زاوية الانتقال إلى اقتصاد السوق	23
4-2-الإصلاحات الاقتصادية مقاربة من زاوية التنمية	24
5- نتائج الإصلاحات المؤسساتية	24
5-1-تجديد اقتصاد التنمية (من السوق إلى المؤسسات)	24
5-2- أولوية المؤسسات	25
IV. ظهور وتطور مفهوم الحوكمة	27
1- الجذور التاريخية لمفهوم الحوكمة	27
2- أصل كلمة الحوكمة	28
3- تحديد مفهوم الحوكمة	30

4-الحوكمة حسب المؤسسات الدولية	31
4-1- الحوكمة حسب البنك الدولي	31
4-2- الحوكمة حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD)	32
4-3- الحوكمة حسب المفوضية الاوروبية (EEC)	34
4-4- الحوكمة حسب الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA)	34
4-5-الحوكمة حسب الوكالة الدولية للتنمية(IDA)	34
4-6-الحوكمة حسب بنك التنمية الآسيوي (ADB)	35
V. مجالات الحوكمة، ابعادها ،والجهات المتشاركة في تطبيقها	36
1-مجالات تطبيق الحوكمة	36
1-1- حوكمة الشركات	36
1-2- الحوكمة المحلية	38
1 -3-الحوكمة العالمية	38
1 -4-الحوكمة ضد الفقر	39
2 -أبعاد الحوكمة	39
2 -1-البعد السياسي	39
2-2-البعد الإداري	40
2-3-البعد الاقتصادي والاجتماعي	40
3- الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة	41
3-1-الدولة والمؤسسات الرسمية والسلطات المحلية	41
3-2-المجتمع المدني	42
3-3-القطاع الخاص	42
IV.مقاييس الحوكمة والجهات المصدرة لها	43
1- لمحة عامة عن مؤشرات الحوكمة وأهميتها	43
2- المؤسسات المصدرة لمؤشرات الحوكمة	44

2-1-منظمة فريدوم هاوس (Freedom House)	44
2-2-الدليل الدولي للمخاطر(The International Country Risk Guide)	45
2-3 -منظمة النزاهة العالمية(Global Integrity)	46
2- 4-مشروع الميزانية المفتوحة(The Open Budget Project)	46
2- 5-مؤشر التنافسية العالمية (The Global Competitiveness Index)	47
2-6- مؤشر أداء الدولة والتقييم المؤسسي (Country Performance and Institutional Assessment)	48
2-7- منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)	48
2-8 - مؤسسة Afrobarometer	49
3- مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)	55
3-1-مؤشرات الستة لمشروع WGI	55
خاتمة افصل	57
الفصل الثاني: الدراسات السابقة للعلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي	58
مقدمة الفصل	59
I. الدراسات السابقة التي تناولت علاقة الحوكمة بالنمو الاقتصادي بشكل مباشر	59
II. الدراسات السابقة التي تناولت تأثير أحد جوانب الحوكمة على النمو الاقتصادي	88
III الدراسات التي تناولت العلاقة بين الحوكمة ونوعية المؤسسات وتأثيرها على النمو الاقتصادي	94
خاتمة الفصل	104
الفصل الثالث : الدراسة القياسية لأثر للحوكمة ونوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي	105
مقدمة الفصل	106
I.تطور خصائص المؤسسات في دول العالم	107
1-التعريف بالبيانات ومصادرها	107
2-تصنيف اقتصاديات الدول حسب الدخل	108
3-تحليل المكونات الأساسية (ACP) للمؤشرات من قاعدة بيانات" الخصائص المؤسسية"	110

أولا الخصائص المؤسسية لدول خلال سنة 2001 وعلاقتها بمستوى الدخل	116
ثانيا: تحليل الخصائص المؤسسية لدول خلال سنة 2006 وعلاقتها بمستوى الدخل	118
ثالثا: تحليل الخصائص المؤسسية لدول خلال سنة 2009 وعلاقتها بمستوى الدخل	119
رابعا: تحليل الخصائص المؤسسية لدول خلال سنة 2016 وعلاقتها بمستوى الدخل	121
4- تحليل الخصائص المؤسسية لدول العربية	124
أولا تحليل الخصائص المؤسسية لدول العربية لسنة 2001و2006	124
ثانيا تحليل الخصائص المؤسسية لدول العربية لسنة 2009و2016	126
II.تطور مؤشرات الحوكمة في الدول العربية خلال الفترة 2002_2020	128
1- تطور مؤشرات الحوكمة في الدول العربية خلال الفترة 2002_2020	128
تطور مؤشرات الحوكمة لدولة الإمارات خلال الفترة 2002_2020	128
تطور مؤشرات الحوكمة لدولة البحرين خلال الفترة 2002_2020	130
تطور مؤشرات الحوكمة لدولة الجزائر خلال الفترة 2002_2020	131
تطور مؤشرات الحوكمة لدولة مصر خلال الفترة 2002_2020	132
تطور مؤشرات الحوكمة لدولة العراق خلال الفترة 2002_2020	134
تطور مؤشرات الحوكمة لدولة الأردن خلال الفترة 2002_2020	135
تطور مؤشرات الحوكمة لدولة الكويت خلال الفترة 2002_2020	137
تطور مؤشرات الحوكمة لدولة لبنان خلال الفترة 2002_2020	138
تطور مؤشرات الحوكمة لدولة ليبيا خلال الفترة 2002_2020	139
تطور مؤشرات الحوكمة لدولة المغرب خلال الفترة 2002_2020	140
تطور مؤشرات الحوكمة لدولة موريتانيا خلال الفترة 2002_2020	142
تطور مؤشرات الحوكمة لدولة عمان خلال الفترة 2002_2020	143
تطور مؤشرات الحوكمة لدولة قطر خلال الفترة 2002_2020	144
تطور مؤشرات الحوكمة لدولة السعودية خلال الفترة 2002_2020	146
تطور مؤشرات الحوكمة لدولة السودان خلال الفترة 2002_2020	147

تطور مؤشرات الحوكمة لدولة سوريا خلال الفترة 2002_2020	148
تطور مؤشرات الحوكمة لدولة تونس خلال الفترة 2002_2020	150
تطور مؤشرات الحوكمة لدولة اليمن خلال الفترة 2002_2020	151
2-العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الدول العربية	154
III.اقياس تأثير مؤشرات وعوامل جودة المؤسسات على النمو الاقتصادي في 18 دولة عربية خلال الفترة 2002_2020	158
1-كتابة الشكل التحليلي لنموذج الدراسة:	159
2-تحديد نوع النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة	160
3- تقييم نموذج الأثر الثابت	162
4- تقدير العلاقة طويلة الأجل بين مؤشرات وعوامل جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي	164
دراسة استقرارية السلاسل الطولية لمتغيرات الدراسة	164
دراسة العلاقة طويلة المدى للبيانات الطولية	169
اختبار بدروني (Pedroni) للتكامل المشترك	169
اختبار كاو (Kao) للتكامل المشترك	170
تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS	171
إختبار صلاحية النموذج	174
خاتمة الفصل	176
الخاتمة العامة	179
قائمة المصادر والمراجع	186
الملاحق	196

فهرس الجداول

العنوان	ص
الجدول(1) مقاييس الحوكمة وأهم الجهات المصدرة لها	51
الجدول(2) الوظائف المؤسسية والجوانب التي تقيسها	107
الجدول(3):تقسيم 144 دولة المعتمدة في الدراسة حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	109
الجدول(4) عرض المتغيرات ودرجة مساهمتها في تشكيل المحور الأول	111
الجدول(5) عرض المتغيرات ودرجة مساهمتها في تشكيل المحور الثاني	114
الجدول (6) :الترتيب المئوي لدولة الإمارات بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2020_2002	128
الجدول (7) الترتيب المئوي لدولة البحرين بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2020_2002	130
الجدول (8) الترتيب المئوي لدولة الجزائر بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2020_2002	131
الجدول(9) الترتيب المئوي لدولة مصر بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2020_2002	132
الجدول(10) الترتيب المئوي لدولة العراق بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2020_2002	134
الجدول (11) الترتيب المئوي لدولة الأردن بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2020_2002	136
الجدول (12) الترتيب المئوي لدولة الكويت بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2020_2002	137
الجدول (13) الترتيب المئوي لدولة لبنان بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2020_2002	138
الجدول (14) الترتيب المئوي لدولة ليبيا بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2020_2002	139
الجدول(15) الترتيب المئوي لدولة المغرب بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2020_2002	141
الجدول (16) الترتيب المئوي لدولة موريتانيا بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة	142

2020_2002	
الجدول (17)الترتيب المئوي لدولة عمان بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2020_2002	143
الجدول (18) الترتيب المئوي لدولة قطر بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2020_2002	144
الجدول (19) الترتيب المئوي لدولة السعودية بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2020_2002	146
الجدول (20) الترتيب المئوي لدولة السودان بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2020_2002	147
الجدول (21) الترتيب المئوي لدولة سوريا بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2020_2002	148
الجدول(22) الترتيب المئوي لدولة تونس بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2020_2002	150
الجدول (23) الترتيب المئوي لدولة اليمن بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2020_2002	151
الجدول (24): "نتائج تقدير ألنماذج الثلاثة (Random, Fixed, Pooled)"	160
الجدول (25): "نتيجة اختبار هوسمان (Hausman Test) "	162
الجدول(26) :"نتائج اختبارات الارتباط الذاتي للبواقي"	164
الجدول (27): "نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة GDP"	165
الجدول (28): "نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة VA"	165
الجدول (29): "نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة PS"	166
الجدول (30): "نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة GE"	166
الجدول (31): "نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة RQ"	167
الجدول (32): "نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة ROL"	167
الجدول(33): "نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة COC"	168
الجدول(34): "نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة CAP"	168
الجدول (35): "نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة CRP"	169

الجدول (36): "نتائج اختبار بدروني (Pedroni) للتكامل المشترك"	170
الجدول (37): "نتائج اختبار (Kao) كاو للتكامل المشترك"	170
الجدول(38): "نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS"	171

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

العنوان	ص
الشكل رقم 1:تصنيف الدول حسب الدخل لسنة 2001	116
الشكل (2): اسقاط الدول على أبعاد جودة المؤسسات لسنة 2001	117
الشكل (3):تصنيف الدول حسب الدخل لسنة 2006	118
الشكل (4)اسقاط الدول على أبعاد جودة المؤسسات لسنة 2006	119
الشكل (5):تصنيف الدول حسب الدخل لسنة 2009	120
الشكل(6): اسقاط الدول على أبعاد جودة المؤسسات لسنة 2009	120
الشكل (7):تصنيف الدول حسب الدخل لسنة 2016	121
الشكل (8):اسقاط الدول على أبعاد جودة المؤسسات لسنة 2016	122
الشكل (10)اسقاط الدول العربية أبعاد جودة المؤسسات لسنة 2009 و2016	125
الشكل (11) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة الامارات خلال الفترة 2002-2020	129
الشكل (12) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة الامارات خلال الفترة 2002-2020	131
الشكل (13) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة الجزائر خلال الفترة 2002-2020	132
الشكل (14) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة مصر خلال الفترة 2002-2020	133
الشكل (15) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة العراق خلال الفترة 2002-2020	135
الشكل (16) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة الأردن خلال الفترة 2002-2020	136
الشكل (17) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة الكويت خلال الفترة 2002-2020	138
الشكل (18)تطور مؤشرات الحوكمة لدولة لبنان خلال الفترة 2002-2020	139
الشكل (19) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة ليبيا خلال الفترة 2002-2020	140
الشكل (20) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة المغرب خلال الفترة 2002-2020	141
الشكل (21) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة موريتانيا خلال الفترة 2002-2020	143
الشكل (22) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة عمان خلال الفترة 2002-2020	144
الشكل (23) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة قطر خلال الفترة 2002-2020	145
الشكل (24) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة السعودية خلال الفترة 2002-2020	147
الشكل (25) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة السودان خلال الفترة 2002-2020	148

فهرس الأشكال

الشكل(26)تطور مؤشرات الحوكمة لدولة سوريا خلال الفترة 2002-2020	149
الشكل (27) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة تونس خلال الفترة 2002-2020	150
الشكل (28) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة اليمن خلال الفترة 2002-2020	152
الشكل(29) علاقة مؤشر الصوت والمساءلة بالنمو الاقتصادي في الدول العربية	155
الشكل(30)علاقة الاستقرار السياسي بالنمو الاقتصادي في الدول العربية	154
الشكل (31): علاقة فعالية الحكومة بالنمو الاقتصادي في الدول العربية	155
الشكل (32) :علاقة جودة التشريعات بالنمو الاقتصادي في الدول العربية	156
الشكل (33):علاقة مراقبة الفساد والنمو الاقتصادي في الدول العربية	156
الشكل (34)علاقة سيادة القانون بالنمو الاقتصادي في الدول العربية	157
الشكل 36: التوزيع الطبيعي للبواقي	175
الشكل 37: نتيجة اختبار التطابق	175

فهرس الملاحق

عنوان	ص
الملحق 01: نتائج تقدير نموذج التجانس الكلي	197
الملحق 02: نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت	197
الملحق 03: نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي	198
الملحق 04: نتيجة اختبار هوسمان (Hausman Test)	199
الملحق 05: نتيجة اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	199
الملحق 06:نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة GDP	200
الملحق 07:نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة D(GDP)	200
الملحق 08:نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة VA	201
الملحق 09:نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة D(VA)	201
الملحق 10:نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة PS	201
الملحق 11:نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة D(PS)	201
الملحق 12:نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة GE	202
الملحق 13:نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة D(GE)	202
ملحق 14:نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة RQ	202
الملحق 15:نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة D(RQ)	202
الملحق 16:نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة ROL	203
الملحق 17:نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة D(ROL)	203
الملحق 18:نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة COC	203
الملحق 19:نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة D(COC)	203
الملحق 20:نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة CAP	204
الملحق 21:نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة D(CAP)	204
الملحق 22:نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة CRP	204
الملحق 23:نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة D(CRP)	204
الملحق 24: نتائج اختبار بدروني (Pedroni) للتكامل المشترك	205
الملحق 25: نتائج اختبار كاو (Kao) للتكامل المشترك	206

الملحق 26: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS	204
الملحق 27: نتائج إحصائيات اختبار(Lj-Box) للبواقي	204

مقدمة

1. تمهيد

لطالما كانت العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي موضوع اهتمام كبير على مدى عقدين من الزمن في كل من الاقتصاد والمجتمع الدولي، فمنذ أوائل التسعينيات الى يومنا هذا يتم استخدام بمفهوم الحوكمة على نطاق واسع من قبل المنظمات الدولية والإقليمية ووكالات التنمية والحكومات وكذلك الاقتصاديين؛ فبالنسبة للبنك الدولي فإن مفهوم الحوكمة يتوافق مع قدرة الدولة على توفير المؤسسات الداعمة للأسواق؛ والحوكمة الجيدة يعني التسيير الفعال لمثل هذه المؤسسات.

يشمل الحوكمة الجيدة أيضا الحفاظ على حقوق الملكية وحمايتها، وتنظيم المنافسة وتشجيعها، اضافة الى الصياغة السليمة لسياسات الاقتصاد الكلي واجراءات مكافحة الفساد (البنك الدولي ، 2002).

اقترحت العديد من المنظمات الدولية تعريفات لمصطلح الحوكمة على الرغم من عدم وجود نهج مشترك للمفهوم، الى أن جميع التعريفات التي اعتمدتها هذه المؤسسات تربط مفهوم الحوكمة بمستوى كفاءة معينة للدولة في إدارة الشؤون العامة. أما التعريف الذي اقترحه Kaufmann and Kraay الحوكمة الجيدة هي العمليات والمؤسسات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في البلاد من أجل تحقيق الصالح العام. والمقصود بالعمليات في هدا التعريف الطريقة التي يتم من خلالها يتم اختيار الحكومات، ومحاسبتها ومراقبتها واستبدالها. ويجب ان تملك هده الأخيرة القدرة على إدارة الموارد وتقديم الخدمات بشكل فعال، وكذلك على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح جيدة ، واحترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية. يعطي هذا التعريف طابعًا متعدد الأبعاد لمفهوم الحوكمة من حيث أنه يغطي عدة جوانب: الطبيعة الديمقراطية للمؤسسات السياسية، فعالية السلطات العامة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، ثقل الأنظمة، سيادة القانون وأخيراً محاربة الفساد. وتشكل هذه الجوانب اسس جودة المؤسسات التي من خلالها يتحقق النمو طويل الأمد في الدول ،هذا يعني ان حكومات الدول هي الفاعل الأساسي في إنجاح سياسات التنمية ؛أما الحوكمة هي توفير منهج متناسق بين سياسات السلطات العامة وآليات السوق. وهذا ما أدى الى ظهور المؤسسات كعامل جديد في اقتصاديات التنمية لان الحوكمة الجيدة ترتبط بجودة وقوة المؤسسات.

ركزت التيارات الفكرية الأولى بشكل أكبر على الجوانب الفنية والمادية للتنمية مثل رأس المال المادي والبشري في استراتيجيات التنمية السابقة، لكنها اغفلت الجانب المؤسسي وأوجه القصور في الحوكمة، حيث أظهرت

التقديرات التجريبية لمحددات النمو عدم كفاية المتغيرات الاقتصادية وحدها لتفسير الفروق في الأداء الاقتصادي بين البلدان. وقد دفع هذا علماء السياسة والاقتصاديين إلى التفكير في جودة الحوكمة ونوعية المؤسسات لشرح النمو على المدى البعيد .وقد اتى الاقتصاد المؤسسي الجديد لتفسير هده المسألة فعند تحليل التنمية والنمو يجب الأخذ في الاعتبار جميع العوامل السياسية والمؤسسية ليس فقط العوامل الاقتصادية .

تطور الاهتمام بالمؤسسات ودورها في النمو الاقتصادي مع ظهور الاقتصاد المؤسسي الجديد الذي أكد على فكرة التالية :إن المؤسسات هي التي تضمن النمو الاقتصادي لأنها تتيح تقليل تكاليف المعاملات بين الأفراد وبالتالي ضمان حسن سير الأسواق؛ وهي المحدد الأساسي لأداء الاقتصاد على المدى الطويل.

قد أظهرت الدراسات التجريبية لمحددات النمو أن الفروق الواسعة في الأداء الاقتصادي بين البلدان لا يمكن تفسيره بعدم كفاية المتغيرات الاقتصادية ،بل بسبب الاختلافات في نوعية المؤسسات، لهدا يتم تقديم الحوكمة كحل لضمان أمن المعاملات اللازمة للنمو الاقتصادي. يقدم الاقتصاد المؤسسي الجديد إطارًا نظريًا وتحليليًا لدراسة دور الحوكمة في تحسين الأداء الاقتصادي. وبالتالي فإن هذا العمل يشكل الأساس النظري الرئيسي الذي يستند إليه نموذج الحوكمة الجيدة على النحو الذي اقترحه البنك الدولي.

تستند الفكرة الأساسية للمنظمات الدولية إلى العديد من الأعمال التجريبية التي تسلط الضوء على تأثير الحوكمة الجيدة على الأداء الاقتصادي وخلصت معظم هذه الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية ومهمة بين الحوكمة والأداء الاقتصادي. ومع ذلك فإن غالبية هذا الدراسات يتعامل مع التأثير الكلي للحوكمة على النمو ولا يوضح كيف يمكن أن يؤثر على النمو ولا يسلط الضوء على الآليات الدقيقة التي من خلالها تؤثر المؤسسات فعليًا على النمو. تستخدم غالبية الدراسات التجريبية نماذج نمو منخفضة الشكل لا تسمح بالكشف عن قنوات التأثير المختلفة ونميز نوعين من الدراسات.

يهدف النوع الأول الذي يطلق عليه دراسات الجيل الأول إلى شرح سبب اختلاف جودة المؤسسات بين البلدان، ونوع العوامل التي قد تكون مسؤولة عن هذا التفاوت. و أهمية حقوق الملكية وتكاليف المعاملات في تحديد الأداء الاقتصادي إضافة الى تأثير المؤسسات على الأداء الاقتصادي دون الإشارة بوضوح إلى مفهوم الحوكمة.

اما النوع الثاني من الدراسات والتي يطلق عليه دراسات الجيل الثاني يهدف بشكل مباشر الى شرح كيفية تأثير متغيرات الحوكمة والمتغيرات المؤسسية على النمو الاقتصادي ودخل الفرد. بعبارة أخرى هذا النوع يسعى إلى سد

الفجوة التي تركها النوع الأول من خلال تحديد قنوات تأثير الحوكمة على النمو لكن غالبًا ما تصل هذه الدراسات إلى استنتاجات غير متجانسة او متضاربة في بعض الأحيان، قد يكون هذا بسبب المؤشرات الإجمالية المستخدمة التي يتم إنشاؤها بطريقة عشوائية او قد يكون هذا أيضًا بسبب تنوع المقاييس المؤسسية التي يسعى المؤلفون إلى دمجها في مؤشر الحوكمة الخاص بهم.

ترتبط المشكلة الثانية بالآثار غير المباشرة للحوكمة ، وبشكل أدق بقنوات تأثير الحوكمة على النمو ، والتي لا يتم تحديدها بوضوح دائمًا.

المسألة الثالثة تتعلق بمسألة قياس الحوكمة ومحاولات تجميع المعايير وتحليلها ودمجها في نماذج النمو. بهدف المساعدة في تصميم الإصلاحات الاقتصادية. فمن الممكن إحصاء ما يقرب من 160 قاعدة بيانات أو مؤشرًا يلقي الضوء على مختلف جوانب الحوكمة. تنتجها وكالات خاصة أو منظمات متعددة الأطراف أو مراكز البحوث أو المنظمات غير الحكومية.

2. إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية بحثا في العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم من خلال البحث عن القناة الأساسية التي تؤثر الحوكمة من خلالها على النمو الاقتصادي وذلك بغية معرفة الأسباب التي تكمن وراء الاختلافات المتباينة في أداء النمو الاقتصادي للدول، والرغبة في تفسير اسباب نجاح بعض الدول في تحقيق الاقلاع النمو الاقتصادي وأسباب فشل بعض الدول الأخرى رغم محولاتها العديدة في تطبيق الاصلاحات الاقتصادية، بالإضافة الى دراسة خصائص الدول التي تتميز بنمو اقتصادي عالي ومستويات جيدة في الحوكمة ؛وخصائص الدول التي تتميز بنمو اقتصادي منخفض ومستويات ضعيفة في الحوكمة. ومنه تتبلور اشكالية البحث في السؤال التالي:

ما أثر الحوكمة ونوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة؟

وانطلاقا من التساؤل الرئيسي وبغية الالمام بجميع جوانب موضوع الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي القناة الرئيسية التي من خلالها تؤثر الحوكمة على النمو الاقتصادي؟

_ هل تؤثر نوعية المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد على الأداء الاقتصادي؟

_هل تختلف خصائص مؤسسات الدول المتقدمة عن الدول النامية، وهل يؤثر مستوى الدخل للبلد على نوعية المؤسسات و جودة الحوكمة؟

3. فرضيات الدراسة:

بناء على الدراسات التجريبية التي أكدت وجود علاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي ونظرية الاقتصاد المؤسسي الجديد التي تؤكد على إن المؤسسات هي التي تضمن النمو الاقتصادي لأنها تتيح تقليل تكاليف المعاملات بين الأفراد وبالتالي ضمان حسن سير الأسواق؛ وهي المحدد الأساسي لأداء الاقتصاد على المدى الطويل .فإن الفرضية التي تقوم عليها هده الدراسة :

يتحقق النمو الاقتصادي على المدى الطويل عندما تتوفر مؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات جودة تشجع على التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة وتضمن تحسين الأداء الاقتصادي.

كما يمكن أن ننطلق من مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

- ترتبط الحوكمة الجيدة بمستوى الدخل في الدول، فالدول مرتفعة الدخل غالبا ما تحقق مستويات جيدة في الحوكمة بينما العكس في الدول منخفضة الدخل ويرجع ذلك في قدرة الدول ذات الدخل المرتفع في تحمل تكاليف الاصلاحات البيروقراطية والإصلاحات الهيكلية للمؤسسات .
- تؤثر نوعية المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد على أداءها الاقتصادي فالدول التي تتميز مؤسساتها برسمية القواعد وشفافية السياسات وعدم السماح بالمعاملات الغير قانونية تكون قادرة على تحقيق مستويات عالية في النمو الاقتصادي؛ بينما الدول التي تتعامل مؤسساتها بصورة شخصية وتنتشر فيها المعاملات الغير قانونية و عدم وضوح السياسات والقواعد غالبا تفشل في النهوض باقتصادياتها.
- تختلف خصائص مؤسسات الدول المتقدمة عن الدول النامية ؛ويتعين على الدول النامية تطبيق مجموعة من الاصلاحات الهيكلية والاقتصادية والسياسية التي تمثل محور الحوكمة الجيدة حتى تتمكن من الانتقال الى اقتصاديات المتقدمة.

4. أهمية الدراسة:

يكتسب بحثنا هذا أهميته من الاهتمام الذي لقيه موضوع الحوكمة على مستوى العالم من المنضمات عالمية (حكومية وغير حكومية) والأوساط الأكاديمية وغيرها فقد أصبح واحدا من محددات النمو ومقياس أساسيا في تصنيف الدول واختيار الاستثمارات و تقديم المساعدات.

5. اهداف البحث

الهدف من هده الأطروحة هو تسليط الضوء على دور المؤسسات السياسية الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق النمو وإرساء مبادئ الحوكمة، من خلال الاعتماد على قاعدة بيانات توفر مقايس كمية للخصائص المؤسسية للبلدان، تم بنائها على اجراء مسح للخدمات الاقتصادية في الخارج التابع لوزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية (MEF). وبهذا نتمكن من معرفة خصائص المؤسسات التي تميز البلدان مرتفعة الدخل عن غيرها من البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل. ومن تم نتمكن من تحديد طبيعة الحوكمة المرتبطة بكل مجموعة وكيف يمكن لبلد أن ينتقل من الحوكمة رديئة إلى حوكمة جيدة. ونحاول أيضا قياس العلاقة التي تربط خصائص المؤسسات والحوكمة الجيدة و النمو الاقتصادي تحديدا في الدول العربية التي حددت تقارير الهيئات العالمية بأن أزمة التنمية في هذه المنطقة هي أزمة حوكمة وأكدت الدراسات أن البلدان التي تتوفر على الموارد الطبيعية بقوة، تتميز بمؤسسات رديئة سيئة ومستوى عالي من الفساد.

6. المنهج المتبع

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، سنتبع المنهج التاريخي ،والمنهج الوصفي من خلال عرض خصائص المؤسسات و مؤشرات الحوكمة كما هو مقدم من المؤسسات المصدرة لها، كما سنتبع المنهج الاستنباطي الاستقرائي في قياس وتحديد العلاقة بين كل من الحوكمة وأبعاد جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي.

7. حدود الدراسة ومصادر البيانات

تغطي هده الدراسة الفترة الممتدة من 2002_2020 حسب البيانات المتوفرة للدول العربية سواء من خصائص المؤسسات الصادرة عن لوزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية (MEF)او مؤشرات الحكومة العالمية المتمثلة في سيادة القانون، السياسات التنظيمية، الصوت والمسائلة، غياب العنف، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الصادرة عن البنك الدولي ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، بالأسعار الثابتة الصادر عن صندوق النقد الدولي (FMI) .

8. أسباب اختيار الموضوع:

من الاسباب التي دفعتي الى اختيار هذا الموضوع هو الرغبة في معرفة الأسباب الحقيقية التي تفسر اختلاف الاداء الاقتصادي بين الدول وتشخيص اسباب فشل بعض الدول العربية في تحقيق الاصلاحات الاقتصادية.

9. صعوبات البحث :

رغم توفر عدد كبير من المؤشرات والمقاييس التي تسلط الضوء على كل من الحوكمة والخصائص المؤسسية، الى أن صادفنا العديد من قواعد البيانات التي لا تغطي جميع الدول وجميع الفترات الزمنية مما اضطررنا الى اهمال بعض الدول بسبب نقص البيانات عنها.

10. هيكل البحث

من أجل الإمام بجميع جوانب الموضوع قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة فصول:

يتعلق الفصل الأول بتقديم الاطار النضري للحوكمة والنمو الاقتصادي، وخصصنا الفصل الثاني للدراسات السابقة للعلاقة بين الحوكمة والنمو الإقتصادي والتي تناولت الموضوع من مختلف جوانبه.

أما الفصل الثالث خصصناه لدراسة القياسية لأثر الحوكمة ونوعية المؤسسات على النمو لعينة من الدول العربية خلال الفترة 2002_2020 .

الفصل الأول

الاطار النظري للحوكمة والنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل:

منذ منتصف الثمانينات ظهرت كتابات عديدة تفسر الاختلافات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين البلدان المختلفة مدفوعة بما يسمى بالنظرية الجديدة أو الداخلية للنمو، فغالبا ما يعاق النمو الاقتصادي في البلدان النامية من خلال عدم الكفاءة الناتجة عن البنية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية والأسواق غير الكاملة، الى جانب تعرضها لتقلبات اقتصادية وسياسية كبيرة .وقد سعى الاقتصاد المؤسسي الجديد لشرح هده الاختلافات من خلال التأكيد على دور المؤسسات باعتبارها المحدد الأساسي لتنمية الاقتصادية والسياسية ،حيث يهتم الاقتصاد المؤسسي بتحليل المعتقدات والمؤسسات ،القواعد الرسمية والأعراف والتقاليد وآليات التنفيذ التي تحدد كيفية تفاعل الأفراد باستخدام مجموعة أدوات مستمدة من عدة تخصصات.

بالإضافة إلى دراسة الأسباب التي تؤثر في الأداء الاقتصاد الكلي والسياسي. ويؤكد ان المؤسسات هي السبب الرئيسي للتنمية وليست المحددات المحتملة الأخرى مثل الجغرافيا أو الثقافة أو التكنولوجيا.

ويمكن ملاحظة زيادة التركيز على المؤسسات وخاصة الحوكمة من قبل البنك الدولي والمنظمات الغير حكومية التي تمول مشاريع التنمية في الدول النامية.

فقد تداول مفهوم الحوكمة بشكل موسع في منتصف القرن العشرين رغم ان هذا المفهوم له خلفية تاريخية قديمة حيث تمت الاشارة اليه في بعض النصوص في بعض مخطوطات الهند القديمة التي تبين العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتحديد مسؤوليات ومهام المشاركين في إدارة شؤون الدولة (البسام، 2014) كذلك أشار اليه ارسطوا في بعض كتاباته التي تصف الدولة عندما يحكمها حاكم عادل و عقلاني ،أما بالنسبة لدول العربية فيعود أصلها إلى العهد العباسي الذي وصف بالحكم الرشيد و في الآونة الأخيرة استخدم هدا المفهوم للإشارة إلى عملية صنع القرار وإدارة شؤون الدولة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وبالنظر إلى نشأتها وتطورها فإنها تعد من المفاهيم المعقدة لأنه يشمل مختلف التخصصات الاقتصادية، سياسية، إدارية اجتماعية والعلاقات الدولية مما يفسر إعطاء هذا المصطلح مجموعة كبيرة من التعريفات المتنوعة والمتناقضة في بعض الأحيان حيث ورد في سياقات مختلفة مثل الحوكمة الجيدة، الحوكمة العالمية، الحوكمة المحلية، الحوكمة الوطنية وحوكمة الشركات.

في الأدبيات العربية نجد هناك تباين في تناول موضوع الحوكمة وهدا راجع إلى سببين أولا إلى نقل الترجمة الحرفية من اللغة الانجليزية فهدا الأسلوب يتجاهل البعد الثقافي والاجتماعي والسياسي للمنطقة العربية والشرق الأوسط عند مقارنتها بالدول المتطورة اقتصاديا واجتماعيا وعلميا إما السبب الثاني هو عدم وجود تجربة حقيقية لتبني

الحوكمة الجيدة من قبل الدول العربية نتيجة للفهم الخاطئ عن الموضوع مما أدى إلى التخوف من تطبيقها من قبل متخذي القرار أو نتيجة لعدم وجود إرادة حقيقية من قبل القيادات العليا .

ومن خلال هدا الفصل سوف نتناول في القسم الأول نظريات النمو الداخلي ومحددات الدخل ؛الاقتصاد المؤسسي الجديد؛ اهمية المؤسسات ضمن العوامل المفسرة للنمو النمو الاقتصادي.

وفي القسم الثاني سوف نتطرق الى ظهور وتطور مفهوم الحوكمة وعرض اهم المفاهيم المعتمدة من قبل المؤسسات المالية الدولية الرئيسية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة، بنك التنمية الأسيوي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المفوضية الأوربية.....)؛ مجالات الحوكمة وأبعادها والأطراف المشاركة فيها؛ مقاييس الحوكمة الأكثر شيوعا في البحث الأكاديمي واهم الجهات التي تصدرها.

I. نظريات النمو الداخلي ومحددات الدخل

1-مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي من أكثر المصطلحات الاقتصادية تداولا في أوساط المنظرين والمفكرين الإقتصاديين وحتى السياسيين، وهناك العديد من المفاهيم وضعت له لكن أكثرها شمولا بتمثل في مايلي:

يتمثل النمو الاقتصادي في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن، ووفقا لذلك فإن النمو الاقتصادي يتضمن ما يلي:

- **تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي،** وهذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل القومي أكبر من معدل نمو السكان حيث أن

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي— معدل نمو السكان

- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، وهذا يتطلب أن يكون معدل الزيادة في دخل الفرد يفوق معدل التضخم، حيث إن

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي— معدل التضخم

- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي تكون على المدى الطويل، وبالتالي فالنمو العابر لا تمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي.

يعرف "Simon Kuznets" النمو الاقتصادي على أنه :زيادة قدرة الدولة في الأجل الطويل على عرض مجموعة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتعتمد الزيادة في القدرة الإنتاجية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الأيديولوجية التي يحتاج الوضع إليها؛ ويحتوي هذا المفهوم على ثلاث مكونات تعد هامة وتتمثل في:

_أن استمرارية الزيادة في الناتج القومي هي مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي، أما القدرة على توفير القدر الوفير من السلع فهي إشارة للنضج الاقتصادي.

_أن الإمداد بالتكنولوجيا المتقدمة هو الشرط الرئيسي لاستمرارية النمو الاقتصادي.

_ لتحقيق إمكانية النمو المصاحب للتكنولوجيا الجديدة، لابد من إجراء تعديلات مؤسسية وأيديولوجية، حيث أن التكنولوجيا بدون الابتكارات الاجتماعية الملازمة لن تصبح ذات جدوى، كما ينبغي ضرورة تحقيق التكامل بين المدخلات وهكذا، يمثل النمو الاقتصادي :الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصادي الوطني، والتي ينجم عنها زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وبمعدلات أعلى من معدلات نمو السكان، بالشكل الذي يضمن زيادات مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، وتعتمد الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة على التقدم التكنولوجي الذي يدعمه ويكمله تنمية البيئة المؤسساتية والمجتمعية، التي تعزز وتوفر المناخ الملائم الذي يساعد على العمل والابتكار من أجل تحسين وسائل الإنتاج (عادل، 2015).

2-نماذج النمو الداخلي

لقد لاقى النموذج النيوكلاسيكي للنمو انتقادات عدة، كما أثبت محدوديته في تفسير بعض حالات النمو الاقتصادي لبعض البلدان، هاته الانتقادات كانت فيما بعد حجر الأساس لبناء توجه اقتصادي جديد لنظريات النمو عرفت بنماذج النمو الداخلي، تمثلت أهم تلك الانتقادات فيما يلي:

_ربط النمو الاقتصادي بالتقدم التقني مع اعتبار هذا الأخير متغير خارجي يحدد خارج النموذج، معنى ذلك عدم القدرة على إعطاء تفسير واضح ومقنع لكيفية حدوث النمو الاقتصادي،

_قانون التقارب الاقتصادي بين البلدان الفقيرة والغنية الذي قدمه solow غير واقعي وغير مطابق للتطورات الاقتصادية التي حدثت فيما بعد فمع بداية السبعينيات زادت الفجوة بين اقتصاديات الدول مع تباطؤ في وتيرة الاستدراك

_قانون تناقص غلة عوامل الإنتاج كان أحد أهم انتقادات نماذج النمو الحديثة لنموذج solow ففي إطار البحث عن نموذج للنمو الاقتصادي دائم ومستديم كان لابد من فض هده الفرضية واقتراح ثبات هده العوائد بدل من تناقصها

_تقود نظريةsolow إلى حدوث نمو اقتصادي مرحلي لغاية بلوغ مرحلة الاستقرار الاقتصادي، بعدها لا يمكن التنبؤ بوضع النمو الاقتصادي تبعا لارتباطها بالتغير في مستوى التكنولوجيا والتي تتحدد خارج النموذج ولا يمكن تحديد مصادرها، ومن دون هذا العامل الخارجي قد نصل إلى مرحلة النمو الصفري.

_إهمال دور السياسات الاقتصادية للدولة وتأثيرها على النمو الاقتصادي، حيث أن النموذج النيوكلاسيكي للنمو وتبعا للنظرية الكلاسيكية يركز بشكل أكبر على آلية السوق في حدوث نمو اقتصادي متوازن، فكل سياسة اقتصادية كلية تتبعها الدولة كالتقليص من النفقات العامة أو الزيادة في الضرائب لا تؤثر على النمو، وهو ما كان محل جدل واسع لدى العديد من الباحثين. (بوحزام، 2018)

وفي هدا السياق تم إبراز قناتين رئيسيتين للنمو، وهما :رأس المال البشري والمعرفة والتي يتم من خلالها توليد النمو طويل الأجل حيث تتمثل أهم الفروض العامة لنظرية النمو الداخلي فيما يلي: ثبات كل من عدد السكان وعرض العمل؛ التقدم التكنولوجي، البحث والتطوير؛ تسعى المؤسسات من خلال إنتاج المعرفة والابتكارات الجديدة إلى تحقيق الاحتكار وزيادة فعاليتها السوقية، وهو ما يؤدي إلى تعظيم أرباحها؛ تتميز دالة إنتاج السلع والمنتجات بثبات الغلة مع الحجم، لا يحدث التقدم التكنولوجي والابتكارات تناقصا بالعائد الحي لرأس المال في الأجل الطويل وذلك لأن التراكم رأس مالي يؤثر دائما بالشكل الايجابي على معدل النمو الاقتصادي ويؤدي إلى استمرار زيادة الناتج بالنسبة للعمل في الأجل الطويل علاوة على، وجود سياسات حكومية تقود لرفع الكفاءة التنافسية في الأسواق المختلفة والى زيادة عدد المخترعين والابتكارات التي تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي باستمرار؛ إن تحقيق معدلات أعلى (من خلال التعليم والتدريب) ترافقه بالضرورة معدلات متزايدة للعوائد؛ إن حماية حقوق الملكية الفكرية تشكل حافزا على البحث للتطوير. (عادل، 2015)

رغبة في تجاوز محدودية النموذج النيوكلاسيكي في تفسيره للنمو الاقتصادي قادت عددا من الباحثين فيما بعد إلى البحث عن كيفية الوصول إلى نموذج اقتصادي لنمو دائم ومستديم، تركزت معظم الأبحاث حول فكرة جوهرية تمثلت في البحث عن أسباب ومصادر التقدم التقني وإدخاله ضمن النموذج ليصبح متغيرا داخليا، لذلك عرفت هده النماذج باسم نظريات النمو الداخلي أو الذاتي، إضافة إلى فكرة جوهرية أخرى تمثلت في محاولة إقحام دور الدولة كمؤثر في النمو الاقتصادي عن طريق سياستها الإنفاقية (بوحزام، 2018) . سنتناول في هذا الجزء أهم نماذج النمو الداخلي.

2-1-نموذجAK :

في سنة 1991 قدم Rebeloنموذجا للنمو الاقتصادي مبني على النموذج النيوكلاسيكي لكن مع إلغاء فرضية تناقص غلة رأس المال حيث تقدم دالة الإنتاج حسب الشكل التالي: $Y=AK$ حيث Yيمثل مستوى الإنتاج، A: الكمية المنتجة عن طريق وحدة واحدة من رأس المال وهي قيمة ثابتة، K: مخزون رأس المال . دالة الإنتاج هذه لا تمتاز بخاصية تناقص الغلة كما في نموذج solow بل كل وحدة إضافية من رأس المال ستنتج وحدة إضافية من Aمن الإنتاج وذلك من أجل مخزون معطى لرأس المال، وهو الفرق الجوهري مع دالة الإنتاج للنموذج النيوكلاسيكي.

تعطى معادلة تراكم رأس المال بنفس الشكل المستعمل في نموذج solowكما يلي

$$K = sY - \delta K$$

K حيث أن التغير في مخزون رأس المال sY الاستثمار δK اهتلاك رأس المال

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta K}{K} = sA - \delta$$

هاته المعادلة الأخيرة تعبر عن معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل وهي عبارة عن دالة في معدل الادخار حيث نلاحظ أنه ما دام$sA > \delta$ فإن الاقتصاد ككل سينمو بشكل لانهائي حتى من دون فرضية التقدم التقني كمتغير خارجي.

نلاحظ كذلك من خلال المعادلة بأن معدل الادخار ومنه معدل الاستثمار هما المحددين الرئيسيين لضمان نمو اقتصادي بشكل دائم ومستمر وذلك خلافا لنموذج solowالذي لا يلعب فيه معدل الادخار سوى دور مؤقت ومرحلي بدفع الذي لا يلعب فيه معدل الإدخار سوى دور مؤقت ومرحلي بدفع مستوى الإقتصاد نحو المرحلة التوازنية، ليصبح فيما بعد التقدم التقني هو الوحيد القادر على دفع الاقتصاد للنمو من جديد.

الاقتصادي الأمريكي G.Mankiw تساءل عن مدى عقلانية إلغاء فرضية تناقص غلة رأس المال **K**في هذا النموذج مجيبا عن ذلك بحسب ما يمكن إدراجه تحت مسمى رأس المال **K**في دالة الإنتاج ، فإذا اعتبرنا بأن **K**تمثل فقط رأس المال المادي (كما في النماذج التقليدية) والمتمثل أساسا في التجهيزات فمن الطبيعي جدا افتراض مبدأ تناقص الغلة، في حين أن نظريات النمو الداخلي قد أعطت تفسيرات أوسع لرأس المال **K**لتعطي أكثر قابلية لفرضية ثبات غلة رأس المال، بإدخال مفاهيم عدة لرأس المال كالجانب المعرفي، الإبداع العلمي

والتكنولوجي... الخ والتي من شانها أن تزيد في إنتاجية رأس المال وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل. (بوحزام، 2018)

2-2-نموذج لوكاس Lucas 1988 :

يعتبر لوكاس أن النمو الاقتصادي يتحدد بالأساس بتراكم رأس المال البشري، ويفسر ذلك بأن المفهوم الأوسع لرأس المال يتضمن كل من رأس المال البشري ورأس المال المادي، كما يرى أن هناك اختلاف بين رأس المال العيني ورأس المال البشري، حيث أن لتراكم رأس المال البشري مكاسب جديدة لصالح الكفاءات الفردية، وعلى المستوى الكلي تظهر هذه المكاسب في الأثر الذي يمكن أن تحدثه زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب على معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وعلى هذا الأساس تأخذ دالة الإنتاج للوكاس الشكل التالي: (Robert, 2004)

$$Y = C + K^{\bullet}\delta K = AK^{B}(uH)^{1-B} \quad \ldots\ldots(1)$$

حيث أن:

Y: تمثل الإنتاج.

$K^{\bullet}$: تمثل رأس المال العيني له، والذي يعبر عن الجزء غير المستهلك في الإنتاج أي أن: $K^{\bullet} = Y - C$

- من بن أهم الفرضيات التي جاء بها هذا النموذج أن:

- الاقتصاد يتكون من قطاعين أحدهما مكرس لإنتاج السلع وآخر لتكوين رأس المال البشري.
- لا وجود للتباين بين الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة أي أن الأعوان أحاديين وعددهم N.
- الفرد يتعلم بنفسه ويستعمل الوقت والمهارة المكتسبة انطلاقا من نفسه وكل عون مهما كان مستواه الخاص لرأس المال البشري هو أكثر فعالية إذا أحيط بشخص فعال.
- دالة الإنتاج لعناصر إنتاج سلعة لها مردودية سليمة ثابتة ومتراكمة وإنتاج سلعة السلع حسب دالة الإنتاج كوب- دوغلاس تقدم على الشكل التالي:

$$Y_i = AK_i^{\beta}(uh_i)^{1-\beta}$$

بما أن رأس المال البشري القابل للارتفاع على مدى الزمن يحتوي قرارات الأعوان الراغبين في الاستثمار في تكوينهم الخاص وعندما نسلم بثبات المردودية السلمية لكل العناصر أصبح واردا جدا سياق نموذج AK المحمي ذاتيا حيث التمثيل الموسع لرأس المال يحتوي العيني والبشري.

- دالة الإنتاج السابقة تضمن ثبات المردودية السلمية وعليه النمو المحمي ذاتيا مضمون بالرغم من أن رأس المال العيني يدخل في إنتاج رأس المال البشري، وحسب لوكاس الاستثمار في رأس المال العيني هو الجزء غير المستهلك في الإنتاج. (الناصر، 2014)

2-3-نموذج 1990 Romer:

يعتبر روبر بارو أن أثر النفقات العامة للمنشآت القاعدية على النمو الاقتصادي ينطلق من مبدأ بسيط مفاده أن النفقات العامة التي توجه لخلق هياكل قاعدية، تؤدي إلى جعل العملية الإنتاجية للمؤسسات الخاصة أكثر فعالية.

افترض Romer في بناء هذا النموذج على دالة الإنتاج التي تتكون على مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن، حيث تأخذ الشكل الموالي:

$$Y = K^{\alpha}(ALy)^{1-\alpha}$$

بحيث أن:

A: تعبر عن رصيد الأفكار.

K: تعبر عن رصيد رأس المال.

و $0 < \alpha < 1$

وينطلق" رومار "من أن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية القابلة للتنافس، فالمعارف والأفكار تعتبر غير قابلة للتنافس– يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصادية في نفس الوقت دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، كما يتم انتقال المعارف والمعلومات بتكلفة مباشرة شبه معدومة (التكلفة الحدية للمعلومة معدومة)، وتكون المعلومة كذلك حصرية جزئيًا أي لا يمكن للمالك أن يراقب استعمالها من طرف متعاملين اقتصاديين آخرين إلا جزئيًا، وبالتالي لا يمكن افتراض منافسة في الأسعار بين الآخذين للمعرفة، وعوضًا عن ذلك فإنه يجب أن يكون التوازن في حالة المنافسة الاحتكارية لا المنافسة التامة كما تفعل النظرية النيوكلاسيكية. (بشير، بدون تاريخ) .

1- المحددات العميقة للدخل في ضل نظريات الداخلية لنمو

منذ منتصف الثمانينات ظهرت كتابات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين البلدان المختلفة مدفوعة بما يسمى بالنظرية الجديدة أو الداخلية للنمو توجد عدة نماذج للنمو

الداخلي، حسب محرك النمو رأس المال الخاص، رأس المال البشري ،رأس المال العام،رأس المال التكنولوجي من أهم الانتقادات التي واجهتها النظرية الداخلية للنمو، أن النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبا ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناتجة عن البنية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية والأسواق غير الكاملة، فبالاعتماد على المتغيرات الاقتصادية لوحدها من الصعب تفسير النمو لانها لم تنجح مثلا في تفسير لماذا بعض البلدان ذات الدخل المنخفض لم تصل إلى تحقيق" الاستدراك " بالاعتماد على النظرية الاقتصادية. ردا على هذه الحدود، ظهرت استكشافات جديدة كتحليل **العوامل المؤسساتية** فحسب أعمال (North1990) و(Rodrik 2002) و(Williamson 2000) وآخرين، تكمن الأسباب الأساسية للنمو في نوعية المؤسسات بينما تركز النظريات التقليدية للنمو على ثلاث محددات هي رأس المال المادي، تراكم رأس المال البشري والتغير التكنولوجي . ومع ذلك هناك مسالة مازالت قيد المناقشة :لماذا بعض المجتمعات بلغت التراكم والابتكار أكثر من الآخرين ؟ للإجابة على هذا السؤال يميزون بين ثلاث أطروحات شائعة(المحددات العميقة للدخل)

_الدور البارز **للجغرافيا**، هي المحدد الرئيسي للمناخ والموارد الطبيعية، ويمكن أن تلعب دورا أساسيا في حمل الأمراض، تكاليف النقل، ومدى انتشار التكنولوجيا من المناطق الأكثر تقدما حتى خبرة المجتمعات .هي لذلك تمارس تأثيرا قويا على الإنتاجية الزراعية ونوعية الموارد البشرية.

_الرأي الثاني يؤكد على دور **التجارة الدولية** كمحرك لتغير الإنتاجية ونمو الدخل .وهو ما يسمى بالاندماج لأنه يعطي للمشاركة في الاقتصاد العالمي الواسع دورا بارزا في تعزيز التقارب الاقتصادي بين المناطق الغنية والفقيرة من العالم، يمكن للتجارة أن تؤدي إلى زيادة الدخل، ولكن بالموازنات تكون التجارة نتيجة زيادة الإنتاجية في الاقتصاد.

_الرأي الثالث يركز على **المؤسسات، على الخصوص دور حقوق الملكية وسيادة القانون** .ما يهم أصحاب هذا الرأي هو القواعد السلوكية الواضحة والمتضمنة وقدرتها على خلق حوافز مناسبة للسلوك الاقتصادي المرغوب .

يبدو أن نوعية المؤسسات تأتي في الترتيب الأول في هذه المجموعة من المحددات لأنها تؤدي إلى فعالية السوق ودعم النمو الاقتصادي (زوين، 2011).

ويمكن تفسير العلاقة بين هده المحددات على النحو التالي :الجغرافيا هي المحدد الوحيد الدي لا يتأثر بالدخل، في حين يمكنها أن تؤثر على الدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة من خلال الدور التي تؤديه في مدى تكامل الأسواق أو على نوعية المؤسسات.

اما عندما تكون المؤسسات ذات نوعية جيدة مع حماية حقوق الملكية هذا يؤدي إلى زيادة الاستثمار وتعزيز التقدم التكنولوجي وبالتالي رفع مستوى الدخل، والمؤسسات الجيدة يمكن أن تكون أيضا نتيجة للتنمية الاقتصادية لان الطلب على جودة المؤسسات يرتفع عندما تصبح الدولة ومواطنيها أكثر ثراء؛ ومنه الجغرافيا في الغالب لها تأثيرا مباشرا ضعيف على الدخل، رغم أن لها تأثير قوي غير مباشر عن طريق المؤسسات من خلال التأثير على نوعيتها .وبالمثل التجارة لديها تأثير هام على نوعية المؤسسات، ولكن ليس لها أي تأثير ايجابي مباشر على الدخل (زوين، 2011).

II. الاقتصاد المؤسسي الجديد

1- نشأة الاقتصاد المؤسسي الجديد

شهد تاريخ الفكر الاقتصادي محاولات عدة لإدماج المؤسسات والتغير المؤسسي في التحليل الاقتصادي بداية من أعمال الاقتصاديين الكلاسيكيين مثل ادم سميث والمدارس التاريخية الألمانية والانجليزية والماركسيين رواج المدرسة النمساوية أمثال كارل منجر(karl Menger)،والمدرسة النيوكلاسيكية مثل الفريد مارشال(Alfred Marshall)ولعل ابرز تلك المحاولات هي المدرسة المؤسسية القديمة التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية مع مطلع القرن العشرين وازدهرت في الفترة ما بين 1890وعام 1930 (بلال و بن قانة، 2017).

بدأت مدرسة الاقتصاد المؤسسي الجديد تتبلور مع مطلع السبعينيات من القرن العشرين مع كتابات لانس ديفنز (Lance Davis) ونورث دوجلاس (North Douglas) واوليفر وليامسن (Oliver Williamson) وارمر الكاين(Armer Alchian) وهارولد ديمستز(Harold Demssetz) إلى أن أخذت شكلا واضحا مع نهاية العقد ثم أخذت نموا سريعا مند الثمانينات (الشاعر، 2007).فالمدرسة المؤسسية الحديثة لا تستبعد الأدوات الأساسية لتحليل الاقتصادي وفي مقدمتها المقارنة بين العائد والتكلفة واختيار السلوك الرشيد وتعظيم العائد او تخفيض التكلفة والأعباء وإنها لا تقصر في استخدام هذه الأدوات الاقتصادية على السوق والأسعار، بل انها تعممها لتفسير العديد من الظواهر الاجتماعية الأخرى مثل حقوق الملكية وحقوق الجوار (حازم، 1995)،

وازداد الاهتمام بالمدرسة المؤسسية الحديثة بداية التسعينيات حيث ترجع أصول الاقتصاد المؤسسي الجديد بمستوياته الكلي والجزئي إلى الاقتصادي كوز (Coase)، (الشاعر، 2007)حيث وضعت مقالته طبيعة المنشأة عام 1936 اللبنات الأولى للبحث في المستوى الجزئي من الاقتصاد المؤسسي الجديد، أما جذور البحث في المستوى الكلي من الاقتصاد المؤسسي الجديد ترجع لمقالة كوز "مشكلة التكلفة الاجتماعية" عام 1960.

و يمكن القول بأن المدرسة المؤسسية قد مرت بمرحلتين متميزتين (بلال و بن قانة، 2017):
المرحلة الأولى كانت المدرسة المؤسسية تمثل نقدا ومعارضة للفكر الاقتصادي السائد فمحور الاهتمام ليس السوق والأسعار وإنما هو المؤسسات وأشكال تطورها ؛المرحلة الثانية تميزت بان بدأت المدرسة المؤسسية باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي لدراسة مختلف المؤسسات الاجتماعية.

2- مفهوم الاقتصاد المؤسسي الجديد:

إن احد التحديات الدائمة في الاقتصاد يتمثل في تفسير التباين الكبير في الأداء الاقتصادي والسياسي عبر البلدان. ففي حين بلغ عددا قليلا من البلدان مستويات عالية من الازدهار الاقتصادي والانفتاح السياسي نجد ان معظم البلدان قد شهدت فترات قصيرة من النمو الى جانب تعرضها لتقلبات اقتصادية و سياسية كبيرة .وقد سعى الاقتصاد المؤسسي الجديد لشرح هده الاختلافات من خلال التأكيد على دور المؤسسات باعتبارها المحدد الأساسي لتنمية الاقتصادية والسياسية ،ويقوم علماء الاقتصاد المؤسسي بتحليل المعتقدات والمؤسسات ،القواعد الرسمية والأعراف والتقاليد وآليات التنفيذ التي تحدد كيفية تفاعل الأفراد باستخدام مجموعة أدوات مستمدة من عدة تخصصات.

يمكن استخدام الاقتصاد المؤسسي الجديد في دراسة الأسباب التي تؤثر في الأداء الاقتصاد الكلي و السياسي. ويؤكد ان المؤسسات هي السبب الرئيسي للتنمية وليست المحددات المحتملة الأخرى مثل الجغرافيا أو الثقافة أو التكنولوجيا.

ويمكن ملاحظة زيادة التركيز على المؤسسات وخاصة الحوكمة من قبل البنك الدولي والمنظمات الغير حكومية التي تمول مشاريع التنمية في الدول النامية.(Ahmed، 2006).

الاقتصاد المؤسساتي الجديد هو منظور اقتصادي لمحاولات توسيع نطاق الاقتصاد من خلال التركيز على المعايير والقواعد التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي والاجتماعي والقانوني مع تحليل ما وراء الاقتصاد المؤسساتي في وقت سابق لمبادئ الاقتصاد الكلاسيكي الجديد؛ وهو توجه بحثي حديث نسبيا لتحليل العديد من قضايا التنمية، يؤكد على أهمية الأدوار الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات ويسعى إلى تقديم فهم أفضل وأكثر واقعية لعمل النظام الاقتصادي مستعينا بتحليلات العلوم الاجتماعية الأخرى؛ ويقوم الاقتصاد المؤسساتي الجديد بتعديل بعض فروض النظرية النيوكلاسيكية بما يجعلها أكثر واقعية، فيبدأ من أن رشاده الأفراد مقيدة وأن المعلومات غير كاملة، وبالتالي فإن تنظيم المعاملات وإتمامها ينطوي على تكلفة إضافية يطلق عليها تكاليف المعاملات .ويذهب الاقتصاد المؤسساتي الجديد إلى أن دور المؤسسات الفعالة هو العمل على تخفيض تكاليف المعاملات .

يرى الفكر المؤسسي ان العبرة هي بالمؤسسات الاجتماعية السائدة، وأن السوق نفسها لا تعدو أن تكون إحدى هذه المؤسسات وهي تتأثر بالأوضاع المؤسسية الأخرى في المجتمع .من الدولة، النظام القانوني، والقيم السائدة فالتيار الرئيسي للاقتصاد يرى أن المشكلة الرئيسية هي كيفية تكوين الأثمان وتنظيم الأسواق وتوزيع الموارد أما الاقتصاد المؤسسي فأنه يوجه عنايته للتنظيمات القائمة وشكل السيطرة على الاقتصاد سواء كانت هده السيطرة راجعة إلى اعتبارات فنية أو قانونية ومن هنا الاهتمام الكبير بالتطور التكنولوجي ونظم الملكية والحقوق بصفة عامة والتنظيم القانوني والاجتماعي. (حازم، 1995)

ويؤكد الاقتصاد المؤسسي على الدراسة الأوسع للمؤسسات ووجهات نظر الأسواق نتيجة التفاعل المعقد بين هذه المؤسسات المختلفة (الأفراد، الشركات، الدول و الأعراف الاجتماعية).

ويعتبر الاقتصاد المؤسسي الجديد أن المؤسسات الفعالة تلعب مجموعة من الأدوار تؤدي مجتمعة إلى تخفيض تكاليف المعاملات ورفع كفاءة الأسواق وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، ومن بين تلك الأدوار حماية الملكية للأفراد والتي يقصد بها في أدبيات الاقتصاد المؤسسي الجديد حق الفرد في التمكن الفعلي من الأصول أو الموارد ذات قيمة ،وليس مجرد ملكية تلك الأصول أمام القانون وبذلك يختلف المعنى الاقتصادي لحقوق الملكية عن المعنى القانوني لها ونذكر من تلك الأدوار ما يلي (بلال و بن قانة، 2017) :

- توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق و المشاركين فيها وإتاحتها للجميع.
- حماية المنافسة وتشجيعها عن طريق تيسير إجراءات الدخول والخروج والأسواق وإجراءات ممارسة الأعمال وتطبيق قوانين حماية المنافسة و منع الاحتكار.
- تيسير إجراءات التعامل مع الهيئات الحكومية وتبسيطها.

والاقتصاد المؤسسي الجديد نتاج رؤية" رونالد كوز" للهدف الأساسي في علم الاقتصاد والمتمثل في فهم كيفية عمل النظام الاقتصادي والذي لا يعمل في عزلة وإنما يتفاعل ويتأثر بالنظم الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، ومن تم الغرض من دراسة العلوم الاجتماعية الأخرى في إطار الاقتصاد للاستفادة منها في حدود تقديم فهما أفضل لعمل النظام الاقتصادي ما يمكن الباحثين الاقتصاديين من تحقيق هدفهم الأساسي .

ويمكن إدراج التقسيم التالي لفروع الاقتصاد المؤسسي الجديد:

- اقتصاديات تكاليف المعاملات
- اقتصاد المعلومات غير كاملة
- التحليل التاريخي المقارن لعمليات التنمية

- التغيير المؤسسي وألياته.
- اختيار السياسات العامة و الاقتصاد السياسي
- الاقتصاد الاجتماعي الجديد
- القانون والاقتصاد
- العمل الجماعي

3- الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد المؤسسي الجديد

كان الفكر الاقتصادي منذ بداية ظهور علم الاقتصاد كعلم مستقل على يد ادم سميث و بداية المدرسة الكلاسيكية في منتصف القرن الثامن عشر متجه نحو البحث عن القوانين الاقتصادية المجردة والتي تكاد تتجاهل الظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية التي يتم بها النشاط الاقتصادي وقد برز هذا الاتجاه منذ نهاية القرن التاسع عشر خاصة مع بروز النظرية النيوكلاسيكية وقد انعكس دلك في محاولة صياغة القوانين الاقتصادية في شكل رياضي. وعلى الرغم من أن ادم سميث كان مهتما بدراسة الأوضاع الاجتماعية السائدة و محاولة تطويرها بما يتفق مع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية، إلا أن هذا الاهتمام ما لبث أن بدأ يتلاشى تدرجيا حتى باتت النظرية الاقتصادية كما لو أنها نماذج مجردة لسلوك الاقتصادي الرشيد بصرف النضر عن البيئة الاجتماعية و المؤسسية السائدة. وقد خرج كارل ماركس عن هدا التقليد وأتت أفكاره الاقتصادية جزءا من النقد للمجتمع وأوضاعه وجاءت أفكاره ذات طابع اجتماعي ومؤسسي .

يختلف كل من الاقتصاد المؤسسي الجديد والقديم في ما يلي:

يرفض الاقتصاد المؤسسي القديم الإطار النيوكلاسيكي للتحليل والذي يضع تفسيراته اعتمادا على فكرة رشاده الأفكار وسلوك تعظيم الأفراد لمصالحهم الشخصية أما الاقتصاد المؤسسي الجديد يرتكز على الإطار النيوكلاسيكي ولكن مع التعديل فيه بما يجعله أكثر واقعية مثل إدخال عدم كمال الأسواق وتكاليف المعاملات وحقوق الملكية .

يرى الاقتصاد المؤسسي القديم ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتصحيح فشل الأسواق بسبب عدم عدالة توزيع الدخل والثروة التي تنتج عن الاعتماد على آليات السوق أما الاقتصاد المؤسسي الجديد متوجه نحو السوق وضد تدخل الدولة، يؤكد على أهمية وجود دولة قوية لحماية حقوق الملكية وتطبيق العقود، فيعتبر توفير السلع والخدمات من خلال نظام السوق أو من خلال الدولة ترتيبين مؤسسيين بديلين لبعضهما البعض، لكل منهما مجالات نجاح وفشل. (بلال و بن قانة، 2017).

ويمكن القول بصفة عامة انه بينما يركز التيار الرئيسي (النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسكية) في الاقتصاد على النظر إلى السوق والأسعار باعتبارها أساس العلاقات الاقتصادية ،فان الفكر المؤسسي يرى أن العبرة هي بالمؤسسات الاجتماعية السائدة وأن السوق نفسه لا يعدوا أن يكون احد هذه المؤسسات الذي يتأثر بالأوضاع المؤسسية الأخرى في المجتمع والدولة والنظام القانوني، والقيم السائدة فالتيار الرئيسي للاقتصاد يرى أن المشكلة تكمن في كيفية تكوين الأثمان وتنظيم الأسواق وتوزيع الموارد أما الاقتصاد المؤسسي فانه يوجه اهتمامه للتنظيمات القائمة وشكل السيطرة على الاقتصاد سواء كانت هده السيطرة راجعة إلى اعتبارات فنية او قانونية ومن هنا جاء الاهتمام الكبير بالتطور التكنولوجي، وحقوق الملكية بصفة عامة والتنظيم القانوني والاجتماعي بصفة خاصة .وقد حظيت فكرة القوى او السيطرة الاقتصادية باهتمام كبير لدى مفكري المدرسة المؤسسية وبالتالي فان الدور الاقتصادي للحكومة كان محوريا في دراسات هذه المدرسة وقد احتل هدا الموضوع في الأدبيات الحديثة مكانا بارزا تحت مسمى أساليب الحوكمة.

ويمثل الاقتصاد المؤسسي منظور اقتصادي يحاول توسيع نطاق الاقتصاد من خلال التركيز على الأعراف والتقاليد والقواعد الرسمية التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي والاجتماعي والقانوني مع تحليل لمبادئ الاقتصاد النيوكلاسكي، حيث يهتم الاقتصاد المؤسسي بتحليل العديد من الجوانب مثل حقوق الملكية وتكاليف المعاملات وطرق الحكم وقدراته على الاقتناع والأعراف الاجتماعية والقيم الإيديولوجية ومراقبة والية تنفيذ العقود وخصوصية الأصول ورأس المال البشري الاجتماعي والمعلومات غير متماثلة وقواعد السلوك الاستراتيجي والمخاطر الأخلاقية والضمانات التعاقدية وعدم اليقين المحيط بالمؤسسات والقوة التفاوضية والقدرة على التحالفات.

ويمكن وصف الاختلافات بين هده المدارس على النحو التالي: يتمثل هدف النظرية الاقتصادية التقليدية النيوكلاسيكية في تدنيه التكلفة داخل إطار معين بينما في الاقتصاد المؤسسي الجديد نجد أن تدنية التكلفة و الكفاءة الاقتصادية يمكن أن تتأثر بتغير المؤسسات. ويركز الاقتصاد المؤسسي الجديد بشكل قليل نسبيا على السلطة او القوة التي تحدد أداء حقوق الملكية ،والتي تحدد بدورها تكاليف حقوق الملكية التي تأخذ في الاعتبار في التحليل بينما الاقتصاد المؤسسي القديم يعترف بالسؤال حول تكاليف حقوق الملكية التي تاخد في الاعتبار في التحليل.

III. المؤسسات ضمن العوامل المفسرة للنمو

أشار العديد من الباحثين إلى دور المؤسسة في تفسير الاختلافات في مستويات الدخل بين البلدان فحسب نورث دوجلاس أن المؤسسات تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية ،هياكل الحوافز

وتكاليف المعاملات. فالمجتمعات التي يشعر فيها المستثمرون بالأمان فيما يتعلق بحقوق الملكية، محدودية المخاطر القانونية والاقتصادية ،تكون العقبات البيروقراطية فيها محدودة والوصول الى أسواق العمل فيها يكون مأمنا وبالتالي من المرجح أن تزدهر فيها الأعمال وتزيد فيها الإنتاجية وترتفع فيها مستويات الدخل الفردي.أما المجتمعات التي يواجه فيها المستثمرون مخاطر عالية فيما يتعلق بمصادر الملكية محدودية اللجوء الى القانون، الفساد والمطالب البيروقراطية الخانقة ، تجعلها اقل جاذبية للاستثمارات أصحاب المشاريع بسبب عدم اليقين (بن قبلية، 2016).

1-مفهوم المؤسسات أهم الأعمال التي يرتكز عليها الاقتصاد الجديد للمؤسسات:

1-1-مفهوم المؤسسات :

لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا للمؤسسات، لكن سيتم التركيز على مجموعة من التعاريف والمؤشرات المؤسساتية الأكثر استخداما والتي تساعد على التعرف على مفهوم المؤسسات كما يلي:

تعريف Douglass North

المؤسسات هي " قواعد اللعبة في المجتمع"، بمعنى أنها كل تلك القيود التي يتعارف عليها المجتمع وتحكم العلاقات التبادلية بين البشر.

المؤسسة هي مجموعة **القواعد الرسمية** " القوانين والتنظيمات وما إليها " و**الغير رسمية**" التقاليد والأعراف والعادات " التي تحكم سلوك الإنسان وطريقة تفاعله مع الآخرين داخل المجتمع (عماد، 2005).

ايضا تعرف المؤسسات بالرجوع إلى حماية حقوق الملكية، التطبيق العادل للقوانين والتنظيمات، وإدارة المنافسة في الأسواق و إلى الفساد؛ هذا المفهوم أقل توسعا من الذي قدمه "دوغلاس نورث"، والذي تم استعماله في الأعمال الحديثة حول محددات التنمية الاقتصادية (Hali، 2003).

حسب تقرير التنمية في العالم" 2002 بناء المؤسسات للسوق:"

المؤسسات هي **القواعد** (القوانين) التي تسير السلوكيات، **آليات التنفيذ** أو الميكانيزمات التي تنفذ أو تدعم هذه القواعد، **المنظمات** (كالنوادي والبنوك) التي تؤثر على دوافع الناس وتدعم معاملات السوق المتنوعة عبر المجتمعات الغنية والفقيرة ، و بذلك فهي تعطي للناس فرصا وحوافز للانخراط في نشاط السوق المثمر (World، 2002)

1-2-أهم الأعمال التي يرتكز عليها الاقتصاد الجديد للمؤسسات

يرتكز الاقتصاد الجديد للمؤسسات على أعمال Ronald coase; Douglass cecil North ؛ **O**liver williameson و الذي يدرس نوعين من المعايير:

التنظيمات المؤسساتية : تسمى القواعد الرسمية (تنظيمات داخلية، حقوق الملكية، حقوق العمل، حقوق التعاقدات (وغير رسمية) العادات، وغيرها) ؛(Lyazid & Christian, 2003) التي تقوم بتعريف وضعية المتعاملين، تقليص عدم التأكد وتضبط تكاليف المعاملات، وتوجيه السلوكيات والتصرفات الاستراتيجية وهو ما يساعد على استمرارية النظام الاقتصادي. (Mehdi، 2005)

البيئة المؤسساتية: حسب North نسمي بيئة مؤسساتية مجموعة الأجهزة القانونية، السياسية، القضائية والتي تؤطر وتشرع التصرفات الكلية والفردية(Lyazid & Christian, 2003) حيث تشمل الأنظمة والقوانين التي تسمح بعملية التنمية من أجل زيادة كفاءة الوسطاء الماليين والأسواق والخدمات فضلا عن الرقابة المالية حيث تتضمن البيئة المؤسساتية أربع مؤشرات:

أولا :تحرير القطاع المالي: الذي يقاس بحرية حساب رأس المال والالتزام باتفاقيات منظمة التجارة الدولية وتحرير القطاع المالي المحلي.

ثانيا:حوكمة الشركات: يعد هذا المؤشر الذي يعبر عن النظم المطبقة في إدارة الشركات من مؤشرات البيئة المؤسساتية ويقاس هذا المحور عن طريق نظام التعويضات القائم على الحوافز، وكفاءة مجلس إدارة الشركات والاعتماد على الكفاءات في النظم الإدارية بالإضافة إلى القوة في التدقيق والتقارير.

ثالثا :القضايا التنظيمية والقانونية: بما أن البيئة المؤسساتية تعنى بالأنظمة والقوانين، كان لابد من وجود مؤشر يقيس دور الحكومة في سن القوانين والتشريعات وذلك من خلال قياس عبء الأنظمة الحكومية المركزية في اتخاذ السياسات الاقتصادية وتنظيم الأسواق المالية وحقوق الملكية وحماية الملكية الفكرية إضافة إلى قياس تحويل الأموال العامة وثقة المواطنين بالحكومة إلى جانب قياس كلا من مؤشر الفساد وقوة مؤشر الحقوق القانونية.

رابعا :تنفيذ العقود : بالإضافة إلى المؤشرات السابقة المستخدمة في قياس البيئة المؤسساتية، تم أخذ مؤشر يقيس إجراءات تنفيذ العقود من خلال قياس كفاءة الهيئات المشرعة للقوانين و استقلالية القضاء، والوقت اللازم لإنفاذ العقود، وعدد الإجراءات والتكلفة اللازمة لنفاذ العقود، إضافة إلى قياس مؤشر حماية المستثمرين .

2-الهدف من الاهتمام المتزايد بالجوانب المؤسسية

تزايد الاهتمام حديثا بالمؤسسات والجوانب المؤسسية على غرار التوجيه الإداري أو الحوكمة ويرجع ذلك إلى عدة عوامل سوف نستعرض أهمها.

أولا نلاحظ أن هناك اعترافا متزايدا من قبل المؤسسات المالية الدولية بأن انضباط الاقتصاد الكلي وبرامج الإصلاح الاقتصادي المصممة تقنيا على أحسن الوجوه ليست كافية لوضع الدول النامية على طريق التنمية المتواصلة وتوضح فكرة التوجيه الإداري أو الحوكمة التي أصبحت تتردد بكثرة في الأدبيات الحديثة على أنها القدرة على استخدام السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية وتوجيهها نحو التنمية ويرى البعض إن التوجيه الإداري السليم هو الحالة التي تكون فيه الدولة منضبطة بقوة المجتمع و يكون فيها المجتمع منضبطا بقوة الدولة.

تتفق الأدبيات الحديثة على أن التوجيه الإداري الأسلم يتطلب إصلاح خمسة مجالات على الأقل هي إصلاح إدارة القطاع العام والخضوع للمساءلة والإطار القانوني والشفافية ومشاركة المجتمع المدني.

ويتضمن إصلاح القطاع العام إصلاح الخدمة المدنية والمؤسسات العامة وتحسين نوعية الجهاز البيروقراطي ويهدف لإخضاع الدولة لمزيد من المساءلة والتأكد من استجابتها للخيارات التي يحددها المجتمع ويتحقق هدا إذا كانت هياكل الحكومية لامركزية وكانت الأنظمة التنفيذية والقضائية والتشريعية مستقلة عن بعضها البعض.

أما إصلاح الإطار القانوني يتطلب تحسين كفاءة النظام القضائي وتوضيح حقوق الملكية ولوائحها وتنقية النصوص القانونية من التضارب وعدم الاتساق وإنفاذ حكم القانون وأخيرا فإن فرصة نجاح الإصلاحات تكون اكبر في إطار المشاركة عندما يقوم المجتمع المدني بحوار اجتماعي و سياسي متصل مع الحكومة ويرجح أن يحدث ذلك في ظل الأنظمة الديمقراطية أو الدستورية التي تتوفر فيها فرصة المنافسة الحرة للمشاركين في العمل السياسي. (عماد ا.، 2005)

من الأسباب الأخرى للاهتمام بالمؤسسات هي نجاح دول شرق أسيا وفشل دول اروبا الشرقية وينسب هدا النجاح الى نوعية المؤسسات.

كما قدمت العديد من الدراسات التجريبية أدلة مقنعة لدعم الرأي القائل بأن الاختلافات في المؤسسات تؤثر بشكل كبير على الأداء الاقتصادي للبلدان. فعلى سبيل المثال بين(Mauro Keefer) أن نوعية البيروقراطية وحقوق الملكية ، الشفافية، والاستقرار السياسي في بلد ما كلها عوامل تساهم بشكل ايجابي في الأداء الاقتصادي. من ناحية أخرى ركزت الدراسات حول محددات النمو الاقتصادي على دور المؤسسات السياسية خصوصا الديمقراطية ووجد العديد من الباحثين أن الأنظمة الديكتاتورية تختلف في تحديد الهدف ونهج السياسات وحيازتها كانت لها تأثير كبير على الأداء الاقتصادي و يشير البنك الدولي إن الإصلاحات التي فشلت في البلدان النامية في الاستفادة منها تضم كل من المساعدات الخارجية الاستثمار الأجنبي، التعليم ،تنظيم الأسرة مشاريع البنية التحتية المساعدات المشروطة والإعفاء من الديون لم يكن لها تأثير على عملية التنمية الاقتصادية بسبب عدم

إيفاء هذه الدول بالمتطلبات المؤسساتية الأساسية حماية حقوق الملكية ،سيادة القانون ،البيروقراطية الفعالية، الشفافية الحكومية وانعدام السياسة على السلطة التنفيذية (بن قبلية، 2016).

3-الاصلاحات الهيكلية للجوانب المؤسسية

قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي باقتراح مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتي عرفت ببرامج التعديل الهيكلي، أو ما يسمى بالجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية، كما عرفت أيضا ب "**إجماع واشنطن** و التي تحمل هدفين رئيسيين؛ أولهما القضاء على اختلالات الاقتصاد الكلي من جهة، ووضع سلسلة من الإصلاحات الهيكلية القادرة على دفع النمو من جهة أخرى و بعد أكثر من عشرية، لم تعطي نتائج برامج التعديل الهيكلي في الدول النامية ثمارها، أما بالنسبة للدول الآسيوية التي طبقت استراتيجيات تنمية مخالفة بالمقارنة مع تعليمات المؤسسات المالية الدولية فقد سجلت نتائج إيجابية؛ والتي كانت أساس بروز الاهتمام بالجيل الثاني من الإصلاحات، لتفسير هذه التباينات.

حيث أن هناك اعتراف واضح من قبل المؤسسات المالية الدولية بأن انضباط الاقتصاد الكلي وبرامج الإصلاح الاقتصادي ليست كافية لوضع الدول على طريق التنمية، حيث تعتمد هذه البرامج على العديد من الافتراضات، أهمها الاعتماد الرئيسي على آلية السوق كأساس لتخصيص الموارد وتوزيع الدخل؛ إلا أن التجارب تشير إلى أن هذه البرامج قد رافقها العديد من المشاكل الخاصة بفشل السوق؛ ويرجع هذا الفشل إلى العديد من الأسباب، منها ما هو مرتبط هيكليا بعمل آلية السوق (من حيث السلع العامة، والعوامل غير المباشرة، والآثار البيئية....إلخ) ومنها ما هو مرتبط بغياب المؤسسات الحاكمة لعمل الأسواق (أحمد، 2008) حيث أن الأسواق بحاجة إلى دعم من المؤسسات لأداء جيد؛ و يمكن إجمال الأسباب التي أدت إلى وضع المؤسسات ضمن جدول الإصلاحات (Rodrik, 1999) إلى ما يلي:

-الفشل الذريع في روسيا لإصلاح الأسعار والخصخصة في غياب دعامة قانونية، جهاز تنظيمي وسياسي؛

-عدم الرضا بشأن الإصلاحات الموجهة نحو السوق في أمريكا اللاتينية، والإدراك المتزايد بأن هذه الإصلاحات وجهت القليل من الاهتمام إلى آليات التأمين الاجتماعي وشبكات الأمان؛

-إظهار الأزمة المالية الآسيوية أن السماح بتحرير القطاع المالي قبل التنظيم المالي هي دعوة إلى الكارثة.

وبالتالي فإن إجماع واشنطن أهمل الدروس المستخلصة من الأزمة الآسيوية والأزمة الروسية وبوجه خاص أهمل أهمية المؤسسات المالية الجيدة والشفافة وعدم التعجل في تحرير حركات رؤوس الأموال، وأهمية توافر بنية مؤسساتية تحتية سليمة لنجاح الخصخصة، وأهمية توافر أسواق تنافسية... الخ .

كما أن الفكرة الأساسية التي طرحها وليامسون أخذت منعطفا سياسيا ليبراليا من قبل بعض المؤسسات الدولية لتطبيق أجندتها العالمية للسيطرة على الموارد الطبيعية والميزة التنافسية للدول من خلال الدعوة العلنية لذلك وممارسة الضغوط الاقتصادية لتحرير العملة المحلية وتحرير التجارة وإلغاء القيود على الواردات و تبني الإصلاحات الاقتصادية؛ ويؤكد"جوزيف ستجلتز Joseph E. Stiglitz (1998)في هذا الصدد أن "إجماع واشنطن عجز عن فهم آلية عمل اقتصاد السوق، ولم يدرك أن توافر الملكية الخاصة والوصول إلى " الأسعار الصحيحة" لا يكفيان لجعل اقتصاد السوق (إبراهيم، 2001) يعمل بنجاح، فالاقتصاد يحتاج إلى بنية تحتية مؤسساتية؛ فقد تؤدي الخوصصة إلى كوارث قبل إقامة إطار ضابط أو إطار تنافسي، كما أن جانبا من الفشل في روسيا إنما يعود لعدم توجيه اهتمام كاف للشروط المسبقة لقيام اقتصاد سوق حيث أن برامج التعديل الهيكلي مكنت الكثير من الدول من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أنها ومن الجانب الاجتماعي أدت إلى زيادة الفقر والبطالة بسبب إجراءات الخوصصة وما ترتب عنها من تسريح للعمال، وبسبب التحرير والتخلي عن دعم الأسعار، وكذلك تخفيض الإنفاق الحكومي كل هذه الأسباب أدت إلى تبني ما سمي بإصلاحات الجيل الثاني وقد كان Naim (1994) أول من أكد على أهمية الإصلاحات المؤسساتية في استكمال الجيل الأول من الإصلاحات (Williamson، 2003)، وهو تلك الإصلاحات التي عرفت من قبل وكالات التنمية خلال سنوات التسعينات لتجاوز حدود برامج التعديل الهيكلي، كذلك ضعف السياسات المستوحاة من إجماع واشنطن في كل من أمريكا اللاتينية، إفريقيا، الدول الاشتراكية سابقا، وفي آسيا أيضا، والذي أثار اهتمام المؤسسين لتحليل الفشل. أي أن الإصلاحات الثانية قامت على ضوء الانتقادات الموجهة إلى المؤسسات المالية الدولية في أعقاب الأزمات نهاية سنوات التسعينات حيث نشأت الحاجة إلى إصلاحات جديدة من مصدرين رئيسيين: (Rodrik، Getting institutions right، 2004)

-الاعتراف بأن السياسة الموجهة نحو السوق قد لا تكون كافية دون جدية للتحول المؤسساتي.

-الرد على الانتقاد المتمثل في أن توافق واشنطن يؤدي تدريجيا إلى الفقر، بتعزيز السياسات الإجتماعية .وعليه يمكن القول أن الانتقاد الموجه إلى الجيل الأول من الإصلاحات كان السبب الرئيسي في ظهور ما يسمى بالاقتصاد المؤسساتي الجديد.

تدعم هده الإصلاحات مجموعة أعمال المؤسسات المالية الدولية وكذلك أعمال بعض الاقتصاديين والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

3-1-أعمال داني رودريك :طرح Dani Rodrik سنة 2003 مقاييس تكميلية تهدف هذه إلى التغلب على عدم الفعالية الواضحة للإصلاحات السابقة التي تعتمد بشكل كبير على تحرير الاقتصاد، والخوصصة ؛ وتأكد على ضرورة الذهاب إلى الإصلاحات المؤسساتية (Dani، 2004).

و حسب داني رودريك يوجد أربع أنواع من المؤسسات: (Dani & Arvind, The Primacy of Institutions and what this does and does not mean, 2003)

مؤسسات حقوق الملكية والعقود :أغلبية الأعمال الحديثة حول المؤسسات والنمو الاقتصادي ركزت على أهمية مجموعة معينة من المؤسسات، على وجه التحديد، تلك التي تحمي حقوق الملكية وتضمن تنفيذ العقود، تسمى المؤسسات الخالقة للسوق ،في غيابها إما الأسواق غير موجودة أو أداؤها سيء للغاية.

مؤسسات تنظيم السوق :على وجه التحديد، تلك التي تتعامل مع العوامل الخارجية، وفرات الحجم، و المعلومات المنقوصة، تشمل الهيئات التنظيمية في الاتصالات، النقل والخدمات المالية.

مؤسسات استقرار السوق :وهي تلك التي تضمن تضخم منخفض، تقليل تقلب الاقتصاد الكلي، وتجنب الأزمات المالية، الأمثلة تشمل البنوك المركزية، أنظمة سعر الصرف، والقواعد المالية والضريبية.

مؤسسات شرعية السوق :وهي تلك التي توفر الحماية الاجتماعية والتأمين، تضمن إعادة التوزيع، وإدارة الصراع؛ كأنظمة المعاشات التقاعدية، خطط التأمين على البطالة وغيرها من الصناديق الاجتماعية.

3-2-أعمال جوزيف ستيجلتز :حسبه التغيير الاجتماعي والمؤسساتي هو الجزء المركزي للإصلاحات حيث أرتكز في كتابه « la grande désillusion » على أمثلة، لإبراز "طرق جديدة للوصول إلى السوق "، وإبراز الإصلاحات التي يمكن أن تؤدي إلى عولمة إيجابية، والتي من أهمها (Betty، 2002) :

-الإصلاح الأساسي هو التشكيك في مبدأ السلطة المطلقة للسوق؛ حيث جميع الأسواق غير كاملة، عملها لوحده لا يؤدي تلقائيا إلى النمو، ولا تسمح بالتوزيع العادل لثمار النمو.

-تدخل الدولة أمر ضروري لتنظيم الأسواق، ووضع الأسس المؤسساتية الضرورية لعملها النظام القضائي، التعديل المالي، شبكة أمان الفقراء وتحفيز القطاعات الضرورية للنمو كالتكنولوجيا، النقل، التكوين ..الخ.

-الإصلاحات يجب أن تكون مصممة مع أهداف النمو والحد من الفقر

-توقيت ووتيرة الإصلاحات تشكل عوامل أساسية في عملية التحرير؛ خلق وظائف جديدة وإنشاء قطاعات اقتصادية جديدة، قبل إعادة الهيكلة أو تدمير القطاعات المهملة، تنظيم الأنظمة المالية قبل تحرير الأسواق، فتح الحدود فقط عندما تكون الاقتصاديات الوطنية قادرة على مواجهة المنافسة.

-الحلول" مقاس واحد " قد لا تكون قابلة للاستمرار حيث كل إصلاح يجب أن يأخذ في الاعتبار السياق الوطني، التاريخ، الموارد وتطلعات الدول.

-الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يكون عميقا ومستداما إلا إذا كان يرتكز على التحول السياسي والاجتماعي فكل تحول اقتصادي يجب أن يتم في إطار تغيير نظامي.

3-3- أعمال المؤسسات المالية الدولية والمبادرات الدولية:

سار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نهاية سنة 1990 في طريق التنمية المتكاملة هذه المقاربة الجدية كانت للإجابة على الإنتقادات الموجهة إلى برامج التعديل الهيكلي؛ والتي ترتكز على (Benoit، 2004) :

-ضمان بيئة ماكرو اقتصادية مستقرة ومنفتحة؛

-بناء المؤسسات العمومية (قانونية، مالية، سياسية)

-الاستثمار في الصحة والتعليم وبرامج الأمن الاجتماعي.

سعى البنك إلى إبراز العناصر أو المجالات ذات الصلة بالجوانب الهيكلية والاجتماعية والبشرية للتنمية (أبو الحسن، 2006)؛ حيث تتمثل الجوانب الهيكلية فيما يلي:

الحكومة الجيدة :يجب أن تكون للبلد حكومة جيدة المعرفة والتنظيم ويتطلب هذا بناء القدرات، ووجود نظام تشريعي منفتح وإطار تنظيمي شفاف، وتوفير موظفين جيدي التدريب والرواتب مع التزام مطلق بنزاهة الحكم؛ و مع أنه من الصعب بناء إطار حكومي فعال، فإن ذلك يصبح أمرا مستحيلا، إذا كان الفساد منتشرا، كونه من أكثر العوامل تخريبا لعملية التنمية، ويجب أن تبدأ محاربته بصورة خاصة بالتزام قوي ومتين من جانب القيادة في البلد المعني بمحاربة الفساد على كافة المستويات.

الجهاز القانوني والقضائي الفعال: بدون حماية حقوق الإنسان وحقوق الملكية، ووجود إطار شامل للقوانين، يستحيل تحقيق التنمية المنصفة كما يجب على الحكومات أن تضمن وجود نظام من قوانين الملكية والعقود والعمل والإفلاس والتجارة وقوانين الحقوق الشخصية والعناصر الأخرى لنظام قانوني شامل يطبقه بفعالية وحيادية ونزاهة الجهاز القضائي والقانوني والذي يقوم بعمله على الوجه اللازم.

النظام المالي الجيد التنظيم و الخاضع للإشراف : ما لم يكن النظام المالي محكم التنظيم وخاضعا للمراجعة والإشراف، فإن البلد يواجه خطر الأزمات؛ لذلك يجب على الحكومات إنشاء نظام فعال ومتعارف عليه دوليا للإشراف على البنوك، والمؤسسات المالية وأسواق رأس المال بهدف ضمان حسن عمل و استقرار النظام المالي

كما يجب إتاحة المعلومات والشفافية، وتوفير العاملين والمشرفين التدريب فضلا عن معايير المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها دوليا.

شبكة الأمان الاجتماعي والبرامج الاجتماعية:من الواضح أن تاريخ وثقافة البلد المعني وأوضاع التنمية الاقتصادية فيه هي العوامل التي تحدد طبيعة البرامج الاجتماعية التي يمكن للحكومة إتاحتها؛ بحيث يجب توفير الرعاية للطاعنين في السن والمصابين بعجز يقعد عن العمل وللأطفال والفئة الغير قادرة على الحصول على العمل، وللذين يتعرضون لكوارث الطبيعة، سواء كان ذلك بترتيب غير رسمي أو المساندة العائلية أو عن طريق البرامج التي تساندها الحكومة؛ وفي هذا الإطار فإن توفر فرص العمل وشروطه يعتبران أمرين بالغي الأهمية بالنسبة لأي نظام يقوم بعمله على الوجه اللازم .

كما صدر العديد من تقارير البنك الدولي وتوقعات صندوق النقد الدولي عن أهمية الإصلاحات المؤسساتية و التي يمكن ذكر محتواها فيما يلي:

- التأكيد على أن الحوكمة الجيدة ضرورية من أجل العمل الجيد للسوق، وحدد للدولة خمس وظائف أساسية :تثبيت النظام القانوني، استقرار الاقتصاد الكلي، الاستثمار في الخدمات الأساسية والبنية التحتية، حماية البيئة، تدعيم الإنصاف (E & F, 2005)
- التأكيد على أهمية بناء المؤسسات اللازمة لعمل السوق والتي تساعد على النمو وتقليص الفقر، كما وضح كيف تدعم المؤسسات السوق، وما الذي يجعل المؤسسات تعمل وكيف يمكن بناؤها(World, 2002)

بحث صندوق النقد الدولي في تقريره " توقعات الاقتصاد العالمي" 2003 ، في الأسباب التي أدت إلى ازدهار الشعوب وحول الأسباب التي تجعل بعض الدول تنمو أسرع من غيرها؛ إجابة صندوق النقد الدولي كانت واضحة: انها نوعية المؤسسات التي تؤدي إلى ثروة الأمم.

التشديد على دور الإصلاح المؤسساتي باعتباره حجر الزاوية لأي إستراتيجية تنمية ذات مصداقية للقطاع الخاص، فهو يعتبر جوهر أجندة الحوكمة الجيدة؛ يتمثل الهدف في زيادة الفعالية والاتساق اللذان تتفاعل بها الجهات العامة ومؤسسات السوق – ومنها الجمارك ومصالح الضرائب وهيئات الاستثمار والمحاكم والجهات المعنية بالسوق العقاري الصناعي، وغيرها من الشركات والتي تنفذ عن طريقها اللوائح (الدولي، 2009) .

التأكيد على أن البيئة المؤسساتية أحد المحاور السبعة للتنمية المالية البيئة المؤسساتية، بيئة الأعمال، الاستقرار المالي، الخدمات المالية المصرفية و غير المصرفية، الأسواق المالية.

4-مقاربات الإصلاحات الاقتصادية:

يتم تناول الإصلاحات الاقتصادية للجيل الثاني من خلال مقاربتين: مقاربة من زاوية الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث يعتبر كشكل للانتقال أكثر مؤسساتية، ويعكس المعالجة التدريجية للانتقال؛ والمقاربة الثانية من زاوية التنمية حيث يعتبر الجيل الثاني من الإصلاحات تجديد لاقتصاد التنمية، والذي يشار إليه أحيانا "الأسس الميكرو اقتصادية للنمو".

4-1-الإصلاحات الاقتصادية مقاربة من زاوية الانتقال إلى اقتصاد السوق :عملية المرور من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق تسمى بعملية الانتقال، وهي العملية الاقتصادية الاجتماعية التي تتعهد من خلالها دولة ما كانت تنتهج النهج الاشتراكي، بوضع نظام اقتصاد السوق في بلادها؛ من خلال وضع قواعد تسيير السوق، والاعتماد على سياسة اقتصادية كلية من النوع الليبرالي (إسماعيل و سمراء، 2002) .

و قد عكست البرامج المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي، في بداية عملية الانتقال أفضلية لما يسمى بالمعالجة وهو ما يعني استبدال نظام التخطيط « Big Bang » أو الانفجار الكبير « Thérapie de choc» بالصدمة المركزي باقتصاد السوق عن طريق موجة واحدة من الإصلاحات؛ هذه البرامج تمثلت في التحرير السريع للأسواق والتجارة، مع إلغاء الرقابة على الأسعار والحواجز التجارية، هذا التحرير المزدوج الداخلي والخارجي، يجب أن يرافق جهودا هامة للاستقرار النقدي واستقرار الميزانية من أجل القضاء على التضخم، و ذلك لوضع نهاية سريعة لنظام التخطيط المركزي من خلال برنامج سريع للخوصصة، فالتحرير لا يكفي لتوليد الشروط الإيجابية لخلق الثروة؛ و تعريف واضح لحقوق الملكية وتحكم جيد في الأسعار؛ أي تحقيق الثروة لا يرتكز فقط على الحوافز الاقتصادية بالمعنى الضيق، ولكن أيضا على شروط مؤسساتية، ومعايير اجتماعية داعمة؛ فأنصار التدريجية يلفتون الانتباه بشكل خاص إلى الربط بين التعديل الماكرو اقتصادي، والإصلاحات الميكرو اقتصادية والإطار المؤسساتي (Michel و Sandra، 2000) .

خبرة الانتقال هذه أدت إلى توسيع مفهوم الإصلاحات الهيكلية التي نادت بها المؤسسات الدولية، فلقد أكدت على أهمية الإصلاحات المرتكز حول تنمية المؤسسات العمومية والخاصة، المسئولة على السير الجيد لاقتصاد السوق من خلال تعزيز الإطار القانوني للنشاط الاقتصادي (قانون الإفلاس، تعزيز الدولة خاصة في الميدان الضريبي) خلق نظام ضريبي توقعي وشفاف وآليات جبائية ضريبية أكثر فعالية (سلامة القطاع المالي) (Michel و Sandra، 2000) ؛فالنموذج الاقتصادي المعياري للانتقال يصر كثيرا على الاستقرار، التحرير، الخوصصة والانفتاح الخارجي للاقتصاديات المخططة؛ هذا البرنامج وضع الدول الانتقالية على طريق اقتصاد السوق، لكن

عدم كفاية الإصلاحات المؤسساتية جعل من الضروري الانتقال من الاقتصاد الليبرالي إلى الاقتصاد المؤسساتي فمنذ ذلك الحين ينصب الاهتمام على تعزيز المؤسسات اللازمة لدعم اقتصاد السوق، حيث أصبحت الأولوية الاقتصادية للانتقال أكثر سياسية، مؤسساتية، وتنظيمية(Wladimir, 2006)

4-2-الإصلاحات الإقتصادية مقاربة من زاوية التنمية :مع هيمنة كل المؤسسات المالية الدولية على عملية صياغة السياسات التنموية في العالم ظهر الجيل الثاني من اقتصاد التنمية منذ 1970 إلى الحاضر الذي تميز بقدر كبير من الواقعية المستندة على القواعد الأساسية للنظرية الاقتصادية التقليدية الحديثة؛ وتلخصت النظرة إلى قضايا التنمية المعقدة في ملاحظة أن تفاوت الأداء التنموي للدول لا يكمن في التفاوت في الظروف الابتدائية؛ إنما في التفاوت في السياسات المتبعة، و أن السبب في فقر دولة ما لا يكمن في "الحلقة المفرغة للفقر "وإنما في " فقر السياسات " ومن ثم فإن اهتمام صناع القرار لا بد أن يكون على الأسواق و الأسعار و الحوافز.

إن الفلسفة التنموية لأنصار السياسات الليبرالية الجديدة تعتبر أن النمو الاقتصادي هو المفتاح لحل كل مشكلات المجتمع النامي، وتعتبر أن السوق هو الكفيل بإحداث النمو، بعبارة أخرى، فإن النمو الاقتصادي هو عمل تلقائي يمكن أن يقع إذا ما أزيلت العقبات التي تعترض عمل قوى السوق، أي إذا ما تم تحرير الاقتصاد، وتخلت الدولة عن التدخل في إدارة الاقتصاد (إبراهيم، 2001)؛ وإعطاء الثقل الأكبر لدور السوق، وهناك موقف وسط تبناه مؤيدو ما يسمى بالاقتصاد الجديد للمؤسسات والذي يرى أن الدولة والمؤسسات التابعة لها كأمور أساسية لا مفر منها في إجراءات التنمية، إيجابيات مثل هذه المقاربة المؤسساتية تكمن في إتاحة مجال للتفكير في الدور الجديد للدولة في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق (أبو الحسن، 2006)؛ فالسوق والدولة ليسا متكاملان لأنه يتوجب على الثانية أن تضع الركائز المؤسساتية الضرورية لعمل الأولى .

5-نتائج الإصلاحات المؤسساتية:

5-1-تجديد اقتصاد التنمية (من السوق إلى المؤسسات):

توصيات وتحاليل اقتصاديات التنمية التي كانت تركز في السابق على دور الأسواق، المستوحاة من الاقتصاد المعياري؛ هي الآن تركز على المؤسسات فالانتقال من السوق إلى المؤسسات في كل من النظرية والتوصيات السياسية، يؤخذ من جهة كنتيجة لإسهامات "North" في الاقتصاد المؤسساتي، ومن جهة أخرى كنتيجة لبعض الإخفاقات في التجارب الانتقالية في البلدان أين السياسات كانت مطابقة للوصفات الرئيسية للمنظمات الدولية، هذه الإخفاقات كانت أصل التغير في توجهات السياسة العامة التي انتقلت من" الخوصصة، التحرير، الاستقرار" المشجعة لسنوات الثمانينيات إلى إصلاحات الحوكمة (Véronique، 2009).

لقد كان الجديد في اقتصاد التنمية هو إدراك الدور الحاسم للمؤسسات في السماح للاقتصاد بالعمل بطريقة فعالة (Williamson، 2003) ، ففي النصف الثاني من سنوات التسعينيات حول البنك الدولي تركيزه من"**الجيل الأول** " للإصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي والتكامل التجاري(إصلاحات كلية)إلى "**الجيل الثاني** للإصلاحات(إصلاحات جزئية)والذي يشمل إدخال تحسينات على الإدارة، القانون، والوظائف التنظيمية للدولة؛ زيادة إلى التأكيد على التنمية المؤسساتية، وكذلك التكاليف الاجتماعية الناتجة عن الخوصصة و قضايا الشفافية وحوكمة الشركات أيضا سلط الضوء عليها خصوصا بعد أزمة شرق آسيا؛ فاستقرار الاقتصاد الكلي، إصلاح القطاع المالي، **الخوصصة** وتحرير التجارة ...، هي إصلاحات ضرورية ولكنها ليست شروط كافية لتحقيق النمو المستدام؛ حيث أصبح البنك الدولي على علم بأهمية الإصلاحات المؤسساتية، والتي تعرف ب " **الأسس الميكرو اقتصادية للنمو** (Department، 2004)

5-2-أولوية المؤسسات:

يعتبر الرأي الذي يركز على المؤسسات، وعلى الخصوص دور حقوق الملكية وسيادة القانون في تفسير أسباب الاختلافات في الدخل ما بين الدول الغنية والدول الفقيرة طرح شائع، ومن المحددات العميقة للدخل، ما يهم حسب هذا الرأي هو قواعد اللعبة في المجتمع والتي تعرف بانتشار القواعد السلوكية الواضحة والمتضمنة وقدرتها على خلق حوافز مناسبة للسلوك الاقتصادي المرغوب؛ هذا الرأي ربما يرتبط بقوة أكبر ب Douglass North وقد أصبح مؤخرا موضوعا لعدد من الدراسات الاقتصادية خاصة من طرف : Daron Acemoglu , Simon Johnson, James Robinson؛

حيث يبدو من عمل" رودريك "والآخرين أن نوعية المؤسسات تأتي في الترتيب الأول لأنها تؤدي إلى فعالية السوق ودعم النمو الاقتصادي، حيث أن مؤسسات أفضل وحماية أفضل لحقوق الملكية تؤدي إلى زيادة الاستثمار وتعزيز التقدم التكنولوجي وبالتالي رفع مستوى الدخل كما أن المؤسسات الجيدة يمكن أيضا أن تكون نتيجة للتنمية الاقتصادية على الأقل لأن الطلب على المؤسسات الجيدة يرتفع عندما تصبح الدولة ومواطنيها أكثر ثراء ويؤكد "North"بأن التفسير الرئيسي للاختلاف في مسارات وإيقاعات النمو بين البلدان يكمن في الاختلاف في مؤسساتها فإذا كانت البنية المادية تتوافق مع الجانب المادي للاقتصاد "hardware" فان المؤسسات توفر جانب البرمجة، كما يساهم "North "أيضا في توضيح كيف تؤثر المؤسسات على الأداء الاقتصادي فهي تحقق قبل كل شيء الأمن وتقلص من عدم اليقين المرافق لكل أنواع المعاملات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك

فهي تولد بعض الحوافز للأعمال الاقتصادية، على سبيل المثال تراكم رأس المال أو جهود التعليم بما أنها شرط دافع للأعمال والاستثمار (Véronique، 2009).

حسب تقرير التنمية في العالم 2002 بناء المؤسسات للسوق ، تقوم المؤسسات بثلاث أمور أساسية (World، 2002) :

نقل المعلومات :أي تسير المعلومات حول ظروف السوق، السلع والمشاركين فالسير الجيد للمعلومات يساعد على إيجاد الشركاء والأنشطة الأكثر ربحية وتقييم جدارتهم الائتمانية؛ و تساعد الحكومات على التنظيم الفعال؛ كما يمكن للمؤسسات أن تؤثر على إنتاج، جمع، تحليل، التحقق ونشر أو كبح المعلومات والخبرات، الأمثلة تشمل شركات المحاسبة والسجلات الائتمانية التي تسهل سير المعلومات، أو التنظيمات الحكومية في وسائل الإعلام، التي تحصر نشر المعلومات.

إنفاذ حقوق الملكية والعقود :تضمن المؤسسات إنفاذ حقوق الملكية والعقود، حيث تحدد من يحصل على ماذا ومتى، فمعرفة الحقوق إلى الأصول والدخل والقدرة على حماية هذه الحقوق أمور أساسية لتنمية السوق، وهي تشمل حقوق القطاع الخاص في علاقة مع الدولة فالمؤسسات تستطيع التقليل من النزاعات وتساعد على إنفاذ العقود و يتم ذلك عن طريق دستور البلاد ونظامها القضائي.

إدارة المنافسة في الأسواق :المؤسسات تزيد المنافسة في الأسواق أو العكس فالمنافسة تعطي للأفراد الحوافز للقيام بالأفضل وتعزز تكافؤ الفرص كما تؤثر درجة المنافسة أيضا على الابتكار والنمو الاقتصادي.

كما توصلت دراسة صندوق النقد الدولي في تقريره " توقعات الاقتصاد العالمي" 2003 ،عند البحث في الأسباب التي أدت إلى ازدهار الشعوب وحول الأسباب التي تجعل بعض الدول تنمو أسرع من غيرها؛ أن نوعية المؤسسات هي التي تؤدي إلى ثروة الأمم؛ فقد توصلت من خلال الدراسة إلى النتائج التالية (Brahim, 2010) :

يمكن أن يرتفع دخل الفرد بمعدل % 80 إذا تحسنت المؤسسات في إفريقيا جنوب الصحراء لبلوغ مستوى تلك الموجودة في البلدان النامية الآسيوية؛ وهذه الأخيرة تستطيع أن تضاعف دخلها إذا تم تعزيز مؤسساتها إلى المستوى المتوسط للعينة.

-أظهرت الدراسة أيضا أن المؤسسات لها تأثير قوي ومهم على نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرتفع ب 1.7 نقطة إذا بلغت نوعية المؤسسات متوسط العينة.

-الدراسة تشير في الأخير إلى أن المؤسسات لها تأثير ملحوظ على حالة عدم استقرار النمو حيث كلما ارتفعت جودة المؤسسات، يقل عدم استقرار النمو.

الإجماع الحاصل اليوم هو أن بعض المؤسسات القانونية هي بالأخص لها الدور الحاسم في التنمية وتحديدا حقوق الملكية الخاصة المحددة بدقة ووضوح، نظام رسمي وواضح من قانون العقود يسهل عمليات العقود بين الأفراد، نظام قانوني للشركات المالية يسهل عملية الاستثمارات المالية الداخلية والخارجية، نظام قانوني للإفلاس يسهل عمليات خروج الشركات المفتقرة الى الكفاءة ، وإعادة تشغيل أموالهم وممتلكاتهم بسرعة في استثمارات أكثر فائدة وملائمة، ونظام ضريبي غير عقابي وسليم وغير منحاز؛ ولا بد من وجود قضاء فعال، ذلك أن ارتفاع معدلات الإجرام يؤدي إلى تقليص عمليات الاستثمار المحلي والخارجي، ويؤدي أيضا إلى الإخلال برأس المال البشري،و ذلك يستلزم وجود قوانين صارمة تضمن الحماية والأمان والثقة، والتي يجب أن تطبق بطريقة واضحة وشفافة، في الوقت وفي المكان المناسب وبأقل تكلفة ممكنة (أبو الحسن، 2006).

IV. ظهور وتطور مفهوم الحوكمة

1- الجذور التاريخية لمفهوم الحوكمة

ارجع المؤرخون أصول كلمة "الحوكمة" الى العصور الوسطى عندما حددت طريقة تنظيم السلطة الإقطاعية. وعلى الرغم من أنه تم نسيان هذا المصطلح لفترة طويلة الا انه بدأ في البروز مجددا في القرن العشرين ،تم استخدامه لأول مرة في فرنسا بين القرنين الثالث عشر والرابع عشر، وأشارت إلى فكرة **فن الحكم**. المقصود بها جميع تقنيات المستخدمة للتصرف في الصالح العام والمحافظة عليه.

ربطت اللغة الفرنسية تدريجياً **فن الحكم** هذا مع العمل الإداري للدولة، حتى عادت الكلمة إلى الظهور خلال السبعينيات في الأدبيات الإدارية ؛

في القرن الرابع عشر لم تكن الحوكمة تتعلق بالأداء السليم للمؤسسة فحسب بل ترتبطت أيضًا بجودة عمل هذه المؤسسات في الفضاء الاجتماعي. وطريقة إشراك الفاعلين بشكل أفضل في عملية صنع القرار بالإضافة إلى تحديد معايير الأداء السليم للمجتمع ،وعملية صنع سياسة يمكن التنبؤ بها حيث تكون الحكومة مسؤولة عن أفعالها ويستطيع مجتمع مدني ان يشارك في الشؤون العامة في ظل سيادة القانون، استنادا إلى نظريات ديمقراطية تداولية أو تشاركية ؛ ظهرت نظرية الحوكمة كخطاب موجه إلى نقص الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان من المؤسسات الدولية.

في هذا الصدد ، إن الحوكمة ليست مجرد مصطلح وصفي، بل يهدف محتواه إلى دراسة التحولات المعاصرة في أنماط الحكم والتي تختلف وفقًا للفاعلين والسياقات المؤسسية. (John، 2010).

2- أصل كلمة الحوكمة

هدا المصطلح له تاريخ طويل إلى حد ما حيث تم استخدام الفعل اليوناني kubernân (لتوجيه سفينة أو عربة) من قبل أفلاطون لأول مرة كتعبير مجازي للإشارة إلى أفعال الرجال الحاكمين. و أدى إلى ظهور الفعل اللاتيني gubernare ، الذي كان له نفس المعاني من خلال مشتقاته ، بما في ذلك gubernantia ، أدى بحد ذاته إلى ظهور العديد من المصطلحات بعدة لغات:

الفرنسية: gouverner, gouvernement, gouvernance

الانجليزية:govern, government, governance

الاسبانية:gobernar, gobierno, gobernanza

البرتقالية:governar, governo, governação, governança

الايطالية :governare, governo, governamento

في اللغة الفرنسية القديمة، تم استخدام "gouvernance " لأول مرة في القرن الثالث عشر كمكافئ لـ "gouvernement" (فن أو طريقة الحكم) ثم اعتبارا من عام 1478 استخدم لتعيين المناطق التي تتمتع بوضع إداري معين. وفي القرن الرابع عشر ظهور مصطلح governance باللغة الإنجليزية الذي يشير إلى (العمل أو طريقة الحكم).

اشتق مصطلح" governança" البرتغالي أيضًا من الكلمة الفرنسية وقد اتخذ معاني متشابهة جدا في المجالين السياسي والإداري والمحلي. يعود تاريخ مصطلح" gobernanza" الإسباني إلى نفس الوقت تقريبًا، لكنه كان سيُستخدم بمعنى "الحكومة". بعد ذلك سقطت كل هذه المصطلحات بشكل أو بآخر لأنها كانت مرتبطة بالنظام القديم. حتى في قاموس لاروس الموسوعي 1983 ، لم يتم إدخال هذا المصطلح. إلى أن تم استخدام كلمة governance الإنجليزية في أواخر الثلاثينيات في سياق الشركات (Robert، 2009).

أدى إحياء كلمة governance الإنجليزية في أعقابها إلى عودة ظهور الكلمة الفرنسية gouvernance ، التي يبدو أنها تفرض نفسها في العالم الناطق بالفرنسية ، والبرتغالية والإسبانية ، والتي لا تزال مع ذلك في منافسة مع مصطلحات أخرى مماثلة تعني أيضًا الفن أو طريقة الحكم (مثل gobernabilidad باللغة الإسبانية ، Governação بالبرتغالية). لم يكن للإيطالية والألمانية والهولندية والدنماركية والسويدية والفنلندية حتى الآن مصطلح

مكافئًا للحوكمة فإن الحلول المتاحة لهذه اللغات لتعيين هذا المفهوم الجديد تتكون من الاعتماد على مصادر أخرى (جذور لاتينية أو سكسونية أخرى) أو إضفاء الطابع الرسمي على المصطلح الإنجليزي ، والذي تم اعتماده بالفعل في بعض الأحيان من قبل الباحثين ووسائل الإعلام. اليونانية. (Robert، 2009)

و في السنوات1990 تم استخدام هذا المفهوم من قبل الاقتصاديين الأنجلوسكسونيين وعلماء السياسة ومن قبل بعض المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على وجه الخصوص) لترويج لنمط جديد لإدارة الشؤون العامة على أساس مشاركة المجتمع المدني على جميع المستويات .

وبالتالي ، فإن ظهور منطق الحوكمة كان نتيجة لاضطراب في العلاقة بين السياسة والاقتصاد والمجتمع المدني. نتيجة التشكيك في قدرة الدول والحكومات على تنظيم المجتمعات، شرعت المجتمعات الغربية في تطبيقه من اجل مواجهة الزيادة المذهلة في المطالب الاجتماعية، وانتشار الفاعلين وندرة الموارد بشكل متزايد ، فهي تبحث عن إجابات جديدة لمشاكل تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني، وتؤيد مقترحات الحوكمة على التفاوض والتعاون والشراكات التي تزيد من مشاركة العديد من الجهات الفاعلة المختلفة وبالتالي تقليل كثافة مسؤولية الدولة .(Isabelle & Pier-Olivier, 2012)

أما مفهوم "الحوكمة الجيدة" لم يظهر في مجال العلاقات الدولية إلا في أواخر الثمانينيات، حيث اتخذ البنك الدولي المبادرة الأولى في هذا المجال، الذي بدأ في تطوير ونشر أفكاره الخاصة حول الموضوع. وفي التسعينيات، حذت الأمم المتحدة وعدد من وكالات التعاون الاقتصادي حذوه الى يومنا هذا .فوضعوا معايير محددة للإدارة العامة الجيدة وأصبح نجاح البرامج الاقتصادية يعتمد بشكل كبير على "الحوكمة الجيدة" من خلال مطالبة الدول بإجراء إصلاحات مؤسسية لتحقيق ذلك كشرط للحصول على المساعدة أو القروض.

أما مفهوم "الحوكمة العالمية" فهو الشكل الأحدث والأكثر تطورًا للمفهوم والمراد به الخروج عن حدود المجال الاقتصادي الذي لم يعد يقتصر على استكشاف أشكال مختلفة من التعاون الاقتصادي فيما يتعلق بالمراحل المتعاقبة للعولمة الاقتصادية. بل يجب الأخذ في الاعتبار عواقب النزاعات ، ولا سيما تلك التي خلفتها الحرب العالمية الثانية فانتقل المفهوم إلى المستوى السياسي وطرح الحاجة للتعاون السياسي بين الدول.

لم تُطرح مسألة الحوكمة العالمية تحت هذا المصطلح حتى أوائل التسعينيات، فقد كان يشار إليها بكيفية إدارة العلاقات بين الدول في سياق ما بعد الحرب الباردة ومن الأسباب التي أدت إلى ظهورها:

أولاً: العولمة والضعف المتتالي للدول القومية. وكانت النتيجة المنطقية لهذا الضعف هي الانتقال إلى المستوى العالمي لأدوات التنظيم التي فقدت كل أو جزء من فعاليتها على الصعيدين الوطني أو الإقليمي.

ثانيا: الاهتمامات البيئية هي التي حظيت بتكريس متعدد الأطراف في قمة الأرض في ريو عام 1992 وأصبحت قضايا المناخ والتنوع البيولوجي التي أثيرت في هذه المناسبة رمزًا لنهج جديد .

ثالثا: الخلاف الذي انطلق من مصدرين: من البلدان النامية الذين وجدوا أنه من غير المقبول ترك البلدان المتقدمة والصناعية تحتكر السلطة وتضع مصالحها الخاصة أولاً ؛ ومن المجتمع المدني الذي أصبح المصدر الحقيقي للسلطة والذي انتفض ضد مبادئه وإجراءاته.

رابعا: ظهور الفجوة بين السوق والسياسة، وبين الاقتصاد المعولم والمصالح الوطنية كعنصر مكوِّن مهم لمفهوم الحوكمة العالمية. (Renaud، 2009)

3- تحديد مفهوم الحوكمة

كثر تداول مفهوم الحوكمة الجيدة من قبل المؤسسات المالية والدولية المانحة للمساعدات ، حيث اعتبرت هذه المؤسسات تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة أحد العوامل الرئيسية لإحداث نمو اقتصادي وتنمية مستدامة خاصة في الدول النامية المستقبلة للمساعدات لذلك ظهرت عدة محاولات لتقديم تعريف دقيق لهذا المفهوم و تحديد أبعاده و مبادئه. (شقبقب، ديسمبر 2016) ؛لكن على الرغم من ذلك لا نجد اتفاق في صياغة تعريف لهذا المصطلح بشكل واضح وعملي موحد الا أنه يمكن القول ان هناك اتفاق حول المبادئ العامة لهذا المفهوم من قبل هذه المؤسسات (البسام، 2004) .

هناك ثلاث طرق لمقاربة مفهوم الحوكمة. الأول يرى أن مصطلح الحوكمة مرادف للحكومة. والثاني يعتبرها أداة مراقبة ، أي إطار تحليلي لأنظمة التنسيق غير الهرمية (حوكمة الشركات ، الحوكمة العالمية) والثالث هو الذي يدمجها في إطار معياري (نهج البنك الدولي). من أجل فهم معنى مفهوم الحوكمة بشكل أفضل ، يبدو من المهم التمييز بين هذه الأسماء المختلفة .

يعرف دانيل كوفمان الحوكمة بأنه التقاليد والمؤسسات التي بواسطتها تمارس السلطة في البلاد وهذا يشمل العمليات التي يتم من خلالها اختيار ومراقبة و تغيير الحكومات ؛مدى قدرة الدولة على صياغة و تنفيذ سياسات ناجحة ،مدى احترام المواطنين والدولة والمؤسسات التي تحكم تفاعلاتهم السياسية والاقتصادية (Kaufmann، Kraay، و Mastruzzi، 2010).

فمن خلال هذا التعريف نستطيع القول ان الحوكمة تغطي كل من الأخلاقيات في السياسة، السيطرة على الممثلين السياسيين، إصلاح المؤسسات الدولية ، تنسيق الاتفاقيات بين القطاعين العام والخاص ، إصلاح إدارة الشركات العامة ، وما إلى ذلك .

تمت إضافة كلمة جيدة لمصطلح الحوكمة للإشارة إلى الوصفة المعيارية التي تستخدمها المنظمات الدولية لاعتماد سياسات التدخل وتمويل البلدان التي تفي بالمعايير. غالبًا ما تتضمن "الحوكمة الجيدة" المعايير التالية: سيادة القانون، غياب الفساد، العدالة، المسؤولية، المساءلة، الكفاءة، الشفافية والمشاركة (Isabelle, Pier, & St, 2012).

أما صندوق النقد الدولي يرى أن الحوكمة الجيدة يجب أن تغطي جميع جوانب تسيير الشؤون العامة وترتبط ارتباطا وثيقًا بمكافحة الفساد كما تهدف إلى جعل قرارات السياسة الاقتصادية أكثر شفافية، والوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعلومات حول المالية العامة وتوحيد ممارسات الرقابة.

أما بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ترى إن الحوكمة الجيدة يعني استخدام السلطة السياسية وممارسة وسائل السيطرة في المجتمع فيما يتعلق بإدارة هذه الموارد من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. يشمل هذا التعريف دور السلطات العامة في إنشاء البيئة التي سيعمل فيها الفاعلون الاقتصاديون وفي تحديد توزيع المنافع ، كما هو الحال في العلاقة بين الحكام والمحكومين

4-الحوكمة حسب المؤسسات الدولية:

من خلال هذا الجزء سنسرد المفاهيم المعتمدة من قبل المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بنك التنمية الآسيوي ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، المفوضية الأوروبية).

4-1 -الحوكمة حسب البنك الدولي

قام البنك الدولي بالعديد من الدراسات المتعلقة بالحوكمة باعتبارها احد شروط تحقيق التنمية الدولية وقدم تعريفا واسعا لهذا المفهوم، فمن وجهة نظره الحوكمة هي مجموعة التقاليد والمؤسسات التي تُمارس السلطة من خلالها في بلد ما بهدف تحقيق المصلحة العامة (Banque، 2008). وفي تقرير صدر عام 1992 بعنوان "الحوكمة والتنمية" (FIDA، 1999)،عرف البنك الدولي الحوكمة الجيدة على أنها الطريقة التي تمارس بها السلطة لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية الوطنية المخصصة للتنمية.

والفكرة الأساسية لتعريف الذي قدمه البنك الدولي انه يربط ممارسة السلطة بإدارة موارد الدولة وتحقيق المصالح العامة لشعوب. ويشير التقرير ان البنك الدولي يهدف الى تعزيز التنمية المستدامة في الدول النامية والحد من الفقر في العالم بطريقة مستدامة من خلال إجراء إصلاحات مستمرة في الجوانب المختلفة للحوكمة المتمثلة في :

أ) شكل النظام السياسي للدولة. ب) الطريقة التي تمارس بها السلطة لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية الوطنية المخصصة للتنمية ج) قدرة الحكومات على تصميم وصياغة وتنفيذ الأعمال والقيام بوظائفها

كما يعتبر البنك الدولي ان الجانب الأول ليس من مسؤوليته لهدا السبب يقتصر اهتمامه على مساهمة الحوكمة في التنمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية دون الجانب السياسي .

في تقرير 1994 بعنوان الحوكمة: تجربة البنك الدولي" ، حدد أربعة عناصر للحوكمة

- تغيير الهيكل التنظيمي ليأخذ في الاعتبار الأهداف الجديدة ووضع ميزانيات عقلانية وإلزام مديري المؤسسات العامة بعقود الأداء.
- المسئولية: يركز البنك الدولي على ضرورة إخضاع الحكومات ومسئولوها للمساءلة أفعالهم.
- الإطار القانوني للتنمية: يجب وضع أنظمة قانونية مناسبة تضمن الاستقرار والقدرة على التنبؤ لتهيئة بيئة اقتصادية يمكن فيها تقييم مخاطر الأعمال بشكل عقلاني.
- الشفافية: سهولة الحصول على المعلومات من قبل مختلف الأطراف.

4-2-الحوكمة حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD)

يعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحوكمة في مقال أصدره سنة1997 بعنوان "الحوكمة من أجل تنمية بشرية مستدامة" على أنها ممارسة للسلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات (PNUD). فالحوكمة تتألف من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والجماعات عن مصالحهم ، ويمارسون حقوقهم القانونية ، ويؤدون التزاماتهم ، ويتوسطون في حل خلافاتهم (UNITED, 2008)

وتوضح أيضا أن الحوكمة تطبق في ثلاثة ابعاد: اقتصادية وسياسية وإدارية. حيث تغطي الحوكمة الاقتصادية عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية للدولة وعلاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى، في حين الحوكمة السياسية هي عملية صنع القرار فيما يتعلق بتطوير السياسات، اما الحوكمة الإدارية هي نظام تنفيذ السياسات وبالنسبة للحوكمة الجيدة فهي التي يشمل هذه الأبعاد الثلاثة وتحدد العمليات والهياكل التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية (FIDA، 1999) .

أيضا يعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية الحوكمة على أنها الحكم القائم على المشاركة والشفافية والمسائلة ودعم سيادة القانون ويتضمن هذا النوع من الحكم وضع الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع كما يضمن حق التعبير عن أكثر الأفراد فقرا و ضعفا عند اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية (UNDP، 1997).

إضافة الى ذلك، حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثلاثة اطراف للحوكمة ، وهي الدولة (أي السلطة التشريعية والقضاء والخدمات العامة والجيش) التي تخلق بيئة سياسية وقانونية مواتية؛ القطاع الخاص (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) الذي يخلق الوظائف والدخل ، والمجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية والجماعات الدينية والمنظمات النسائية وجميع المواطنين) التي تسهل التفاعلات السياسية والاجتماعية.

يتلخص دور الدولة في الدفاع عن المصالح العامة، تعزيز المناخ الملائم للتنمية البشرية، ضمان احترام القانون، الحفاظ على النظام والأمن، خلق هوية ورؤية وطنية، تحديد السياسات والبرامج العامة، توليد الدخل لتمويل الخدمات العامة والبنية التحتية ، ووضع الميزانية التي تطبقها ثم تنظم السوق(CHATTI، 2010)

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة من العناصر للحوكمة الجيدة كمايلي (ACDI، 2008):

- المشاركة: يجب أن يكون لجميع الرجال والنساء رأي في صنع القرار، بشكل مباشر أو من خلال المؤسسات الشرعية التي تمثل مصالحهم وتستند هذه المشاركة الواسعة إلى حرية تكوين الجمعيات والتعبير، فضلاً عن المهارات اللازمة للمشاركة البناءة في صنع القرار.
- سيادة القانون: يجب أن تكون الأطر القانونية عادلة وأن يتم تطبيق النصوص القانونية بشكل غير متحيز وخاصة قوانين حقوق الإنسان.
- الشفافية: تعتمد على التدفق الحر للمعلومات، وإمكانية الوصول إلى العمليات والمؤسسات التي تمكن من فهم ومتابعة القضايا.
- التوجه الجماعي: تلعب الحوكمة الجيدة دورًا وسيطًا بين المصالح المختلفة من أجل تحقيق توافق واسع في الآراء حول ما يخدم مصالح المجموعة.
- حق الملكية: يتمتع جميع الرجال والنساء بفرصة تحسين ظروفهم المعيشية أو الحفاظ عليها.
- الفعالية والكفاءة: تقدم العمليات والمؤسسات النتائج حسب الحاجة، مع استخدام الموارد على أفضل وجه.
- المسئولية: صناعة القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مسئولية أمام الجمهور تختلف هذه اعتمادًا على المنظمة وما إذا كان القرار داخليًا أم خارجيًا للمؤسسة.
- الرؤية الإستراتيجية: يجب ان يكون لدى القادة والجمهور منظور واسع وطويل الأجل حول الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية .

4-3- الحوكمة حسب المفوضية الاوروبية (EEC)

تقدم المفوضية الأوروبية من جانبها تعريفًا يتكيف مع سياق التنمية الأوروبية فبالنسبة لهذه المؤسسة: الحوكمة تعني تحديد القواعد والعمليات والسلوكيات التي يتم من خلالها تنظيم المصالح والسلطة التي تمارس في المجتمع، ولا سيما من ناحية الانفتاح والمشاركة والمساءلة والكفاءة والاتساق" (UNION, 2008). القضية الرئيسية التي يجب معالجتها في هذا السياق هي الطريقة التي تعمل بها الخدمات العامة، وإدارة الموارد العامة وممارسة السلطات التنظيمية العامة (CEE، 2000).

4-4- الحوكمة حسب الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA)

تقترح تعريفًا يشمل مفاهيم مختلفة تؤكد على مكونات معينة :"الحوكمة تشمل القيم والقواعد والمؤسسات والعمليات التي يسعى الأفراد والمنظمات من خلالها إلى تحقيق أهداف مشتركة، اتخاذ القرارات وإقرار السلطة والشرعية وممارسة السلطة "(ACDI, 2008) .

تستخدم الوكالة الكندية للتنمية الدولية مصطلح "الحكومة الجيدة" أو "الادارة السليمة" للإشارة إلى الطريقة التي تدير بها الحكومة الموارد الاجتماعية والاقتصادية لبلد ما. تشير الحكومة الجيدة (أو الإدارة السليمة للشؤون العامة) إلى ممارسة السلطة على مختلف مستويات الحكومة ، والتي تكون فعالة وصادقة وعادلة وشفافة في الإجراءات المتخذة (CHATTI، 2010).

4-5- الحوكمة حسب الوكالة الدولية للتنمية (IDA)

تركز نقاشات المؤسسة الدولية للتنمية حول الحوكمة التي تمت في 23 ديسمبر 1998على ضرورة أخذ هذا العنصر في الاعتبار عند تحديد حجم الموارد التي سيتم تخصيصها لبلد معين. كما شددت على أن تحقيق الحد من الفقر بشكل مستدام يتطلب اعتماد سياسات جيدة وبناء شراكات فعالة بالإضافة إلى إدماج الفقراء والمجموعات المتضررة والنساء بشكل منهجي في عملية التنمية.

تعتبر الإدارة الجيدة لشؤون الدولة أمرًا حاسمًا لدفع عملية التنمية والاستفادة من المساعدات المقدمة للبلد، وبالتالي أصبحت سياسة الدولة وتقييم الأداء المؤسسي تستند إلى أربعة عناصر رئيسية: أ) سياسات الاقتصاد الكلي. ب) السياسات الهيكلية. ج) السياسات الهادفة إلى الحد من عدم المساواة ؛ د) الحوكمة وأداء القطاع العام. تعتبر المؤسسة الدولية للتنمية جودة الحوكمة عنصر مهم في تحديد عمليات الإقراض للبلدان فمن الطبيعي تقليص القروض او الامتناع عن إقراض البلدان ذات الحوكمة الرديئة .

تركز المؤسسة الدولية للتنمية في تقييم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي والحد من الفقر على ستة عناصر للحوكمة تتمثل في:

- استدامة الإصلاحات الهيكلية
- حقوق الملكية والحكم على أساس سيادة القانون
- جودة الموازنة وعمليات الاستثمار العام
- الكفاءة والإنصاف في تعبئة الموارد
- الكفاءة والعدالة في الإنفاق العام
- مساءلة وشفافية الخدمة العامة (ACDI، 2008)

4-6- الحوكمة حسب بنك التنمية الآسيوي (ADB) :

تشير الحوكمة حسب بنك التنمية الأسيوي إلى البيئة المؤسسية التي يتفاعل فيها المواطنون مع بعضهم البعض ومع الوكالات الحكومية فالمفهوم الذي يقدمه البنك يعالج بشكل أساسي المكونات المتعلقة بالإدارة الفعالة، فمن وجهة نظره الحوكمة مرادف لإدارة التنمية الفعالة. وفي إشعار قانون منفصل صادر عن المجلس العام لبنك التنمية الآسيوي وضح أن الحوكمة تتضمن بعدين: بعد سياسي (مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان) ؛ وبعد اقتصادي (مثل الإدارة الفعالة للموارد العامة).

و يحدد بنك التنمية الآسيوي خمسة عناصر أساسية للحوكمة الجيدة:

- المساءلة: يجب على المسؤولين المنتخبين والمنظمات المفوضة تقديم تقارير للجمهور وبمعنى اخر تتعلق المساءلة بالقدرة على تفسير تخصيص واستخدام ومراقبة الممتلكات العامة وفقًا للمعايير القانونية المتفق عليها.
- الشفافية: يجب أن تكون سياسة الحكومة معروفة للجميع ويجب أن تتصرف الإدارة بطريقة واضحة للجميع.
- محاربة الفساد: يجب تقديم الدعم لمكافحة إساءة استخدام الوظائف الرسمية لتحقيق مكاسب شخصية.
- مشاركة: يجب أن يؤثر أصحاب المصلحة في صنع القرار العام والمشاركة في إدارة الموارد والمؤسسات التي تؤثر على حياتهم .تتم هذه العملية على مستويات مختلفة: على مستوى القواعد الشعبية وعلى مستوى الإدارة المحلية والإقليمية والمركزية ،من خلال أشكال حكومية مرنة ولا مركزية.
- الإصلاحات القانونية والقضائية: ينبغي إنشاء نظام قانوني وقضائي ملائم للتنمية والحوكمة تكون فيه القوانين واضحة وتطبق بشكل موحد من قبل سلطة قضائية موضوعية ومستقلة. (ACDI، 2008)

مما سبق يمكن ان نستنتج أن الحوكمة مفهوم واسع يمس الجوانب الأساسية لعمل أي مجتمع وأي نظام سياسي واجتماعي. يمكن وصفه بأنه مقياس أساسي لاستقرار وإنجازات المجتمع من حيث ضمان حقوق الإنسان وتحقيق الديمقراطية وسيادة القانون ومشاركة المجتمع المدني واللامركزية في اتخاذ القرار والإدارة السليمة للشؤون العامة ويختلف هدا المفهوم حسب الأهداف الأساسية لكل جهة فيرى بنك التنمية الآسيوي الحوكمة على أنها مرادف لإدارة التنمية الفعالة.في حين يهتم بنك التنمية للبلدان الأمريكية بالقدرة التنفيذية للجهاز الحكومي وهذا يشمل تحديث الحكومة وتعزيز المجتمع المدني والشفافية والعدالة الاجتماعية والمشاركة والمساواة بين الجنسين. اما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يربط الحوكمة بالتنمية البشرية المستدامة ، يؤكد بنك التنمية الآسيوي على مشاركة القطاع الخاص ، بالنسبة للبنك الدولي ، تتجاوز الحوكمة الخلل الوظيفي للقطاع العام ، على النحو الذي أوصى به صندوق النقد الدولي ، لمساعدتهم على دمج الإصلاحات لتحسين آليات تخصيص الموارد العامة والترتيبات المؤسسية للدولة ، وصياغة السياسات ، وعمليات صنع القرار والتطبيق ، والعلاقات بين المواطن والحكومة على الرغم من عدم وجود تفكير مشترك حول مفهوم الحوكمة ،فإن جميع التعريفات التي اعتمدتها هذه المؤسسات تتلاقى نحو نقطة وهي ربط مفهوم الحوكمة الجيدة بفاعلية معينة للدولة في إدارة الشؤون العامة.

V. مجالات الحوكمة، ابعادها ،والجهات المتشاركة في تطبيقها

1- مجالات تطبيق الحوكمة :

تطبق الحوكمة على نطاق واسع فهي تضم جميع الميادين ويمكن تحديد المجالات الأكثر شيوعا كمايلي

1 -1- حوكمة الشركات :

اذا بحثنا في الأدبيات الاقتصادية لحوكمة الشركات نجد أنه في عام 1932كان كل منMeans و Berle من أوائل من تناول فصل الملكية عن الإدارة والتي تتطلب توفر قواعد حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن ان تحدث بين مديري ومالكي المؤسسة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالمؤسسة وبالصناعة ككل.

يعزو العديد من المؤلفين إدخال مفهوم الحوكمة في التحليل الاقتصادي إلىRonald H. Coase في مقالته الصادرة سنة1937 بعنوان (طبيعة الشركة) التي تساءل عن فرضية تنظيم التجارة من خلال أسعار السوق وإمكانية وجود طرق مختلفة للتنظيم والإدارة. هدا ما تم تصوره لاحقًا تحت مصطلح "حوكمة الشركات" (CHATTI، 2010). بدأ الحديث عن حوكمة الشركات وهياكل الحوكمة منذ السبعينيات لتحديد السياسة الداخلية للشركة، أي الأجهزة

الكاملة التي تطبقها الشركة لتنفيذ التنسيق الفعال على مستويين: البروتوكولات الداخلية عندما تتكامل الشركة ، أو تتعاقد مع الجمعيات المؤقتة ، واستخدام المعايير ، عندما يكون المنتج أو الخدمة اتفاقية فرعية يتم فتحها للمقاولين (Joumard، 2009)

كذلك تطرق كل منMeckling و Jensen سنة 1976 و williamson Oliver سنة 1978 إلى مشكلة الوكالة، حيث أشارا إلى حتمية حدوث صراع بالمؤسسة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة، وفي هذا السياق أكدوا على إمكانية حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق الجيد لقواعد حوكمة الشركات. وفي سنة 1985 وبعد حدوث العديد من الانهيارات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية قامت خمسة جمعيات مهنية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية ومن أهمها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والمعتمدين AICPA بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية والمعروفة باسم لجنة Treadway وبعد دراسة أجرتها هذه الأخيرة لتحديد العوامل المسببة التي أدت إلى إعداد التقارير المالية الاحتيالية وإجراءات الحد منها، حيث أصدرت في أكتوبر 1987 تقريرها النهائي – تقرير اللجنة الوطنية الخاصة بالاحتيال والتضليل في التقارير المالية –وتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة المؤسسات وقد أثار موضوع حوكمة الشركات جدال كبيرا في المملكة المتحدة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات بعد انهيار كبرى المؤسسات الأمريكية والأوربية آنذاك، مما قاد المساهمين والمستثمرين في الشركات وقطاع المصارف إلى القلق على استثماراتهم وجعل الحكومة في المملكة المتحدة تدرك أن التشريعات السائدة والنظم القائمة تعاني من خلل ما، الأمر الذي أدى ببورصة لندن أن تقوم بتشكيل لجنة Cadbury عام 1991 ،التي تضمنت ممثلين عن الصناعة البريطانية، وتحددت مهمتها بوضع الممارسات التي تساعد المؤسسات في تحديد وتطبيق الرقابة الداخلية من أجل تجنب الخسائر في هذه المؤسسات، وفي سنة 1991 تم إصدار أول تقرير عن 2هذه اللجنة– بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة الشركات –ركز على دراسة العالقة بين الإدارة والمستثمرين ودور المستثمرين في تعزيز دور التدقيق في المؤسسات ودور كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛ وبمجرد إصدار تقرير Cadbury أخذت العديد من الدول بإصدار تقاريرها لإصلاح ممارسات المؤسسات لإعمالها، وتضمين التقارير بأفضل ممارسات الحوكمة .وقد أخذت حوكمة الشركات بعدا آخر بعد انهيار أسواق جنوب شرق أسيا سنة 1997 ،الذي كان سوء استخدام السلطة والتحايل على القواعد والنظم سببا فيه وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD سنة 1999 بعنوان مبادئ حوكمة الشركات وهو أول اعتراف دولي

رسمي بهذا المفهوم .كما أنشئ المعهد البرازيلي لحوكمة الشركات، والمعهد التركي لحوكمة الشركات سنة 2002 ،وأصبح لحوكمة الشركات اهتمام كبير بعد حدوث الأزمات المالية وإفلاس العديد مؤسسات والفضائح المالية لكبريات المؤسسات الأمريكية- أهمها مؤسسة Enron للطاقة سنة 2000 -وهذا لتجنب تكرار ما حدث، وذلك من خلال إرساء قواعد ومبادئ اتفق عليه في إطار حوكمة الشركات وأضافت سنة 2004 منظمة OECDمبدأ توافر إطار فعال لحوكمة الشركات ليكون أول مبادئ الحوكمة، واعتبر أهم مبدأ من مبادئ الحوكمة لانه يشمل القوانين واللوائح المنظمة للعمل، والمناخ العام والبيئة المحيطة بالعمل (رانيا، 2015)

1 -2- الحوكمة المحلية

أضيف مفهوم الحوكمة إلى الإدارة المحلية نتيجة المحاولات المتضاربة من قبل المجالس البلدية البريطانية في عهد Thatcher من اجل إدارة المدينة بموارد الميزانية المحدودة. حينها لم يكن يشار إلى الحوكمة كما هو متعارف عليه الآن، لكن كان يشار إليها بمفهوم ينطبق مع الظروف الحرجة من حيث تسير القيود المالية وخصخصة الخدمات العامة اعتمادًا على التوجه السياسي للبلديات، وأحيانًا الليبرالية الجديدة والتكاليف الخارجية ، وأحيانًا المشاركة والدعم من قبل "المجتمع المدني (Joumard، 2009) ومنذ منتصف التسعينيات، ركزت الكتابات حول الحوكمة المحلية بأشكال مختلفة (حضري، إقليمي) فهي تؤكد بشكل خاص على التنسيق بين الجهات الفاعلة المختلفة التي تساهم في المشاريع المشتركة اعتمادًا على توازن القوى تتجلى الحوكمة المحلية في أنواع مختلفة والتي يمكن أن تتمحور حول الدولة أو المجتمع كما تغطي الإدارة المحلية العلاقات بين الجهات الحكومية في وجودها المحلي والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع ولا سيما الشركات (Gérard & Serge, 2012)

1 -3- الحوكمة العالمية

تعتبر الحوكمة العالمية استجابة لأزمة الحكم التي تواجه النظام الدولي وقد تم استخدام مفهوم الحوكمة العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين مع تطور ظاهرة العولمة وأدى هذا المفهوم إلى ظهور عدد كبير من الأعمال التي تتابع دراسات الأنظمة السياسية والمؤسسات الدولية، حيث تتجاوز الحوكمة العالمية الحوكمة الوطنية وتؤكد على اختفاء الحدود بين البعد الوطني والبعد الدولي فالحوكمة العالمية تحكم بدون علاقات سلطة سيادية تتجاوز الحدود الوطنية. حسب لجنة الحوكمة العالمية، التي تم إنشاؤها في أوائل التسعينيات للتفكير في عالم ما بعد الحرب الباردة ، في عام 1995 "كان يُنظر إلى الحوكمة على المستوى العالمي على أنها الحكومة أساسا. لكن ألان يجب التفكير

في أنها تشمل أيضًا المنظمات غير الحكومية وحركات المواطنين والشركات متعددة الجنسيات والسوق العالمي كل هذا في التفاعل مع وسائل الإعلام التي زاد تأثيرها بشكل كبير (CHATTI، 2010)

1 –4– الحوكمة ضد الفقر :

من بين مجالات تطبيق الحوكمة هو مجال استراتيجيات الحد من الفقر في قبضة المديونية المفرطة الناجمة عن انخفاض أسعار السلع الأساسية خلال العقود 1980-1990 والارتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة الذي قررته الولايات المتحدة في عام 1979 ، اضطرت دول الجنوب إلى إصلاح اقتصادها. لخدمة دائنيها ثم قام خبراء من وكالات مساعدات التنمية الدولية الكبرى بوصف "الحوكمة الجيدة" للقادة في الدول الفقيرة في إفريقيا جنوب الصحراء. على انها التطبيق المنضبط لخطط التكيف الهيكلي التي أعيدت تسميتها باسم استراتيجيات الحد من الفقر، وخصخصة بعض الوظائف العامة ،وتعزيز دور "المجتمع المدني". يتضمن هذا برامج نقدية لمحاربة التضخم وتقليل الإنفاق العام لا سيما في القطاع الاجتماعي والتعليمي والصحي وما إلى ذلك ، مع فكرة أنه فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية ، يجب أن تحل التجارة ورأس المال الخاص محل القطاع العام. الهدف من ذلك هو الحد من تأثير دولة من خلال إعطاء الأولوية للمبادرات الفردية وجماعات المصالح الخاصة ،وتجاوز الإدارات والطبقات السياسية التي تعتبر فاسدة للغاية في نهاية المطاف. الجهات الفاعلة في "المجتمع المدني" هي إما المنظمات غير الحكومية أو الشركات الخاصة المهتمة بالشؤون الإنسانية أو خصخصة الخدمات الجماعية (Joumard، 2009)

2 – أبعاد الحوكمة

تتضمن الحوكمة الجيدة مجموعة من الأبعاد الأساسية التي فرضها منطق شموليته لكافة الميادين والمجلات وقدرته على توفير بيئة مناسبة يرتبط فيها الفعل السياسي مع الجانب الاقتصادي والاجتماعي والفكر الثقافي والبناء الإداري لنجاح الإصلاحات وترشيد السياسات ويتعاون من أجل تحقيق ذلك كل من علماء الدين والسياسيين مع خبراء الاقتصاد ورجال الاعلام (عنترة)،وتتجسد تلك الأبعاد من خلال:

2–1–البعد السياسي

يعني طبيعة النظام السياسي وشرعية التمثيل والمشاركة والمساءلة والشفافية وحكم القانون (بلقاسم، 2014) يقوم على ضرورة احترام المواثيق او الاتفاقيات الدولية التي تضمن حماية الحقوق والحريات المدنية والسياسية، وذلك من خلال عمل الدولة على إرساء نظام ديمقراطي، من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات المتمثلة في تنظيم

الانتخابات الحرة والنزيهة وضمان المشاركة السياسية الواسعة وبناء دولة القانون وبروز صحافة مستقلة وبرلمان مسئول، فقد اتجه مفهوم الحوكمة الجيدة في البداية إلى كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد، حيث تم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الاقتصادي، ثم أصبح التركيز في بداية التسعينات من القرن الماضي على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل دور المجتمع المدني من أحزاب وجماعات ونقابات وكل ما يجعل الدولة ممثلا شرعيا لمواطنيها (بلية، 2018).

2-2- البعد الإداري :

يشمل " نسق العمل العام الذي من خلاله بتم وضع و إعداد السياسات العامة و تطبيقها و تقيميها من طرف الآلة الإدارية، و يتكون هذا النسق من مجموع الوظيف العمومي أي مجموع الموارد المادية و المعنوية و المالية الذي وضعته الدولة بهدف إرضاء المدارين للممارسة نشاطات المصلحة العامة (سهيلة، 2005_2006) ونقصد به وجود جهاز إداري قوي وفعال يقوم بأداء الوظائف الإدارية المسندة إليه بصورة فعالة وبطريقة شفافة، ويأت بذلك من خلال محاربة الفساد الإداري بكل صورة ومحاولة القضاء على العيوب البيروقراطية، ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين ...إضافة إلى توفير فرص التدريب والتكوين من أجل زيادة الخبرة والجودة لدى المنفذين، كما يتوجب من أجل تحقيق هذا البعد استقلال الإدارة عن السلطة السياسية والاقتصادية وذلك بعدم خضوعها إلا للقانون دون الخضوع لأي اعتبارات أخرى .كما يقوم هذا البعد على ضرورة مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتكون الإدارة لاعبا أساسيا في وضع السياسة العامة وتهدف إلى التغلب على حالات عدم الإنصاف وتكون قادرة على تحفيز التكامل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي وعلى تعزيز المجتمع المدني ودفع القطاع الخاص نحو المشاريع الأكثر ربحية. (فوكة، 2008)

2-3- البعد الاقتصادي والاجتماعي:

و هو مرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من جهة ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة ثالثة (عبد الباري و مُحَمَّد يحي، 2018)؛ يتعلق بالدور الإيجابي والفعال للدولة من خلال تقديم الدعم المتعدد الأشكال للقطاع الخاص، وتفعيل دور المجتمع المدني من خلال فسح المجال لمنظماته وتمكينها من المساهمة في تنمية المجتمع.

ويتمثل الشق الاقتصادي للحوكمة الجيدة في العمل على تحقيق إجراءات واتخاذ قرارات لها تأثير على النشاطات الاقتصادية للدولة وعلاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى وتهيئة المناخ الجيد والسياسات القوية التي تحقق المزيد من التنمية الاقتصادية وضمان تدفق المعلومات ومحاربة الفساد وإضفاء نوع من المرونة على القوانين التي تنظم النشاطات الاقتصادية، فالمضمون المحوري للحوكمة الجيدة في المجال الاقتصادي هو انسحاب الدولة من هذا القطاع وإعادة تحديد وتعريف دورها وفتح المجال للحريات الاقتصادية .أما فيما يخص الشق الاجتماعي للحوكمة الجيدة فإنه يتعلق بإفساح المجال أمام نشوء مجتمع مدني فعال يعمل على بناء دولة تكرس الديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان من خلال توسيع دائرة مشاركة الفرد والمجتمع في بناء مؤسسات هو القدرة على إدارة واستيعاب مطالب مختلف الفئات الاجتماعية ومصالحها المتناقضة، فالهدف الرسمي هو تحقيق رفاهية المجتمع (بلية، 2018)

3- الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة:

إن الحوكمة الجيدة لا تتحقق إلا من خلال مشاركة فعالة لجميع الأطراف المعنية دون إقصاء أو تهميش (شريط و خلوفي، 2018) والمراد بها هنا هو المؤسسات المكونة للحوكمة الجيدة او عناصرها والمتمثلة في الدولة والقطاع الخاص و المجتمع المدني و قد أوكلت لكل طرف مهامه المسندة إليه من اجل الوصول إلى مستويات متقدمة من النمو عن طريق تفعيل آليات الحوكمة الجيد و ذلك حسب دور كل مؤسسة الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني (عبد الباري و مُحَّد يحي، 2018).

3-1-الدولة والمؤسسات الرسمية والسلطات المحلية

رغم تعدد تعريفات الدولة، فيبدو أن الحد الأدنى للاتفاق هو على عناصر الدولة الثلاث :شعب وإقليم وسيادة، واهم وأخطر هذه العناصر هو فكرة السيادة وهي تحدد طبيعة الدولة المعاصرة كما ترتبط علاقتها بالعنصرين الآخرين "الشعب والإقليم ."وفكرة السيادة تحدد علاقة الدولة بمواطنيها من ناحية، وحدود السيادة الإقليمية وبالتالي استقلالها عن الدول الأخرى من ناحية أخرى وعليه فالدولة :هي التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهو تنظيم ظهر مع بداية التناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، متضمنا تركيب الدولة ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (فرج، 2012).

والمطلوب من الدولة في هذا الإطار، كطرف من أطراف الحوكمة، أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في القوانين التي تشكل المنظمات غير الحكومية، وإعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم

المحلي لتقوم بوظائفها، والى خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف، والمؤسسات الرسمية، مثل :المجلس النيابي، أو المجلس الاقتصادي، أو الاجتماعي حول السياسات العامة، وفي ظل الشروع في هذه الخطوات لابد من احترام الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، وسن التشريعات التي تضمن حرية الإعلام، وتطبيق مبدأ حكم القانون، وإصدار تشريعات وقوانين تهدف إلى تشجيع المشاركة السياسية (أمينة، 2020).

3-2- المجتمع المدني :

أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدول العصرية، حيث حل محل مصطلح المجتمع الفاضل في الفلسفة السياسية، وبالتالي لم نعد نتحدث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة، وإنما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من أحزاب، جمعيات، هيئات، نقابات، مؤسسات إعلامية وغيرها ولتحديد مفهوم المجتمع المدني يجب التركيز على أربعة عناصر تتمثل: فكرة الطواعية، فكرة المؤسسية، فكرة الاستقلالية، الارتباط بمنظومة من المفاهيم(حقوق الإنسان، المواطنة، المشاركة السياسية والشرعية.) (شريط و خلوفي، 2018) تعمل المؤسسات المجتمع المدني على إشراك الأفراد والمجتمع في النشطة الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة، و مراقبة الموارد العامة .لذا نجد بأن المؤسسات المجتمع المدنية تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيدا للحكم من خلال علاقاتها بالفرد والحكومة ومن خلال تعبئتها لفضل الجهود الفردية والجماعية (علي و عبد اللطيف، 2019)

3-3- القطاع الخاص:

هناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق، فقد أصبحت معظم الدول تدرك أن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيادي العاملة على كافة مستوياتها إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الايجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم (فرج، 2012)

بمعنى ان القطاع الخاص شريك أساسي في عملية التنمية بما يقدمه من قيمة مضافة وهو أحد ركائز الحوكمة الجيدة، لكن تبقى حجم المساحة الممنوحة له، دون أ ن ننسى أ ن القطاع الخاص نوعان وطني وأجنبي، وهذا الأخير يمكن أن يشكل قيمة مضافة، كما يمكن أن يشكل عنصر تهديد ومنافسة غير عادلة للقطاع الخاص الوطني غير الجاهز والهش، بالإضافة إلى أ ن القطاع الخاص الأجنبي يستطيع تحويل ا لأموال والأرباح خارج الدولة بكل سهولة، مما يخلق صعوبات نقدية ومالية للدولة (علي و عبد اللطيف، 2019)

يستطيع القطاع الخاص أن يلعب دورا كبير في الإدارة وهذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله فهو يستطيع أن يسهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاتهن كما انه يستطيع توفير الخبرة والمال والمعرفة الأزمة لعمليات تنموية بالشراكة مع المجتمع المدني. وفي هذا السياق يمكن للحكومة أن تشجع على تنمية القطاع الخاص في إطار ما يسمي بالحوكمة الاقتصادية، بحيث تعمل على جعل هذا القطاع مستداما بواسطة الآليات التالية: خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة، تقديم الحوافز لجلب واستقطاب الاستثمارات والمساعدة على نقل المعرفة التكنولوجية، تقوية دولة القانون، حماية البيئة والموارد الطبيعية. (شريط و خلوفي، 2018)

VI. مقاييس الحوكمة والجهات المصدرة لها :

أدى الاهتمام المتزايد بالحوكمة وعواقبها الاقتصادية في البلدان النامية إلى الحاجة إلى تقييم جوانبها المختلفة، إيمانا لمبدأ أنه لا يمكننا إدارة أو التحكم إلا في ما يمكننا تحديده كميا ،هذا ما أدى إلى تحفيز إنتاج عدد كبير من مؤشرات حيث سعت العديد من الوكالات الوطنية والدولية إلى قياس جودة الحوكمة في العالم، خاصة بعد المبادرة التي اتخذها البنك الدولي في هذا الاتجاه " وهدا راجع لمجموعة من الأسباب نذكر منها:

- تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية من أجل خدمة الأسواق المحلية والعالمية بالإضافة إلى تأثير البنية التحتية الاجتماعية والمادية وحماية حقوق الملكية والخدمات العامة على الاستثمارات الأجنبية.
- فشل العديد من إصلاحات في البلدان النامية خلال الثمانينيات وبروز الاقتصاد المؤسسي الجديد الذي أكد على أهمية أنظمة الحوكمة في البلدان.

1- لمحة عامة عن مؤشرات الحوكمة وأهميتها

مؤشرات الحوكمة هي المقاييس التي يشير إلى حالة ونوعية الحكم في بلد ما، وعادة ما تستخدم لقياس مجالات أكثر تحديدًا مثل الأنظمة الانتخابية والفساد، حقوق الإنسان، تقديم الخدمات العامة، مكانة المجتمع المدني، والمساواة بين الجنسين....الخ.

يوجد عدد كبير من مؤشرات التي تقيس الحوكمة، تستخدمها كل من الحكومات ، وكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية، وسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية ،والقطاع الخاص لأهداف محددة. كإعلام المستخدمين

بالاستثمار في الأعمال التجارية أو تخصيص الأموال العامة أو مناصرة المجتمع المدني أو البحث الأكاديمي من منظور إنمائي ، يمكن استخدام مؤشرات الحوكمة أيضا لرصد وتقييم برامج ومشاريع الحكومات ووضع المعايير والأهداف في سياق التنمية.

يتم اعتماد المؤشرات التي تفي بمعايير معينة منها: الأهمية السياسية والفائدة للمستخدمين ؛ الدقة والموثوقية (يجب أن تعكس بشكل فعال الاختلافات في ما يفترض أن تلخصه) ؛ جودة البيانات وتوافرها (يجب أن تكون البيانات غير قابلة للجدل ويسهل الوصول إليها) ؛ الشفافية والقابلية للمقارنة (على أساس سنوي) (UNDP، Guide 'Governance Indicators A Users، 2007)

سواء كانت هده المؤشرات نوعية أو كمية هي عبارة عن أدوات تقييم تمكن من تمثيل واقع معقد وتصف موقفًا لا يمكن فهمه بشكل مباشر، كما تهدف إلى المساعدة في اتخاذ القرار، فإنها تشكل ملخصًا للمعلومات المعقدة التي تقدم للجهات الفاعلة (العلماء والإداريون وصانعو السياسات والمواطنون) إمكانية الحوار مع بعضهم البعض وتستخدم لتوعية المواطنين والرأي العام .

تؤدي مؤشرات الحوكمة ثلاثة أدوار رئيسية: دور علمي (في الأبحاث الأكاديمية من خلال وصف حالة الحوكمة العالمية) ، ودور سياسي (من خلال تحديد الأولويات وتقييم أداء الجهات الفاعلة المشاركة في الحوكمة العالمية) ، ودور اجتماعي (من خلال تسهيل التواصل وتوجيه الإجراءات في الاتجاه الصحيح) (Renaud، 2009).

2- المؤسسات المصدرة لمؤشرات الحوكمة :

يوجد اليوم ما يقرب من 160 قاعدة بيانات أو مؤشرًا لتقييم الجوانب المختلفة للحوكمة. هذه تقييمات ذاتية بشكل عام تنتجها وكالات تصنيف المخاطر الخاصة أو المنظمات متعددة الأطراف أو مراكز البحوث أو حتى المنظمات غير الحكومية. سوف نذكر في هذا القسم البيانات الأكثر استخدامًا في الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية.

2-1- منظمة فريدوم هاوس (Freedom House)

هي منظمة خاصة غير ربحية تأسست عام 1941. لديها أجندة سياسية واضحة في كونها "صوتًا واضحًا للديمقراطية والحرية في جميع أنحاء العالم، تعمل على افتراض أن الحرية الشعوب تتحقق بشكل أفضل في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية. يغطي الاستطلاع التي تقوم به 193 دولة. فهو لا يقيم حوكمة البلدان في حد ذاتها ، ولكن يقيم كيف يتم اختبار الحرية من قبل الأفراد والشركات في البلدان المعنية. تعتمد عملية التصنيف على قائمة تتكون

من 10 أسئلة تتعلق بالحقوق السياسية و 15 سؤالاً عن الحريات المدنية. بناءً على ذلك ، تُمنح البلدان تصنيفات من 1 (أعلى) إلى 7 (أدنى) للحقوق السياسية والحريات المدنية. يتم تحديد متوسط كل من الحقوق السياسية والحريات المدنية لتحديد الوضع العام "حر" أو "حر جزئيًا" أو "غير حر". لكن تشير التصنيفات المجمعة من Freedom House إلى أن البلدان المختلفة جدًا يتم تصنيفها على نحو متشابه.

على سبيل المثال من طبعة 2007 تم تصنيف كل من أفغانستان وتركيا على أنها حرة جزئيًا. وروسيا والسودان تم تصنيفها على أنها غير حرة. يتم إجراء الاستطلاع (2007) بواسطة طاقم عمل Freedom Houseمن قبل 29 محللاً و 16 مستشارًا أكاديميًا رفيع المستوى. وبناءً على ذلك يتم إنشاء البيانات بواسطة متخصصين في الدولة ولا تستند إلى الخبرات الحقيقية للأشخاص أو الشركات. البيانات متاحة مجانًا على www.freedomhouse.org (Per Botolf, 2008).

2-2- الدليل الدولي للمخاطر (The International Country Risk Guide)

تم إعداد الدليل الدولي لمخاطر الدول من قبل مجموعة استراتيجيات الحد من الفقر PRS.وهي مجموعة مملوكة للقطاع الخاص وتقوم بتقييم المخاطر المالية والاقتصادية والسياسية لحوالي 161 دولة. البيانات التي تقدمها المجموعة تأتي من تقييمات وتوقعات المتخصصين في الدولة. يتم إعداد التقارير القطرية على أساس ربع سنوي ويتم الإبلاغ عن المستوى الحالي والتغييرات المحتملة لـ 17 مكونًا للمخاطر. وتشمل هذه مخاطر الاضطرابات ، والقيود المفروضة على حقوق الملكية ، والتمييز الضريبي ، وضوابط الصرف ، والحواجز الجمركية وسياسات العمل كل عامل من العوامل الـ 17 له نطاق من 0 (مخاطر منخفضة وتوقع عدم حدوث تغيير) إلى 4 (مخاطر عالية وتوقع سياسات أكثر تقييدًا). تُستخدم العوامل السبعة عشر لإنشاء ملفات تعريف المخاطر لثلاثة مجالات استثمار: التحويلات المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات. يتم جمع قيم المخاطر الـ 17 ويتم قياس الإجمالي الناتج من 0 (مخاطر عالية) إلى 100 (بدون مخاطر) لكل منها إلى المجالات الثلاثة. كما يتم إنشاء ملف مخاطر مركب.

تقدم مجموعة PRS بياناتها على أساس تجاري ولا يتم توفيرها مجانًا. يمكن تنزيل بعض عينات البيانات مجانًا على صفحة الويب الخاصة بنظام PRS، www.prsgroup.com (Per Botolf, 2008).

2-3- منظمة النزاهة العالمية(Global Integrity)

النزاهة العالمية هي منظمة مستقلة غير ربحية تتتبع الحوكمة والفساد في جميع أنحاء العالم. تقرير النزاهة العالمية هو عبارة عن مجموعة من التقييمات القطرية التي تدرس آليات مكافحة الفساد على المستوى الوطني سنويًا في مزيج متنوع من البلدان. يجمع التقرير بين الصحافة النوعية و البيانات الكمية، التي يتم إنشاؤها بواسطة خبراء محليين، يتمثل طموح هذه المنظمة في تقييم وصول المواطنين والشركات إلى حكومة الدولة، وقدرتهم على مراقبة سلوكها والدعوة إلى تحسين الحوكمة ووصولهم إلى آليات مكافحة الفساد على المستوى الوطني تُستخدم مؤشرات التي تصدرها هده المنظمة لتعزيز النزاهة العامة والمساءلة ومنع إساءة استخدام السلطة. يتم تنظيمها في ست فئات رئيسية و 23 فئة فرعية. الفئات الرئيسية هي 1) المجتمع المدني ، الجمهور المعلومات والإعلام ، 2) الانتخابات ، 3) مساءلة الحكومة ، 4) الإدارة والخدمة المدنية ، 5) الرقابة والتنظيم ، 6) مكافحة الفساد وسيادة القانون.
يتم إعطاء الدرجات في نطاق من 0 إلى 100 مع كون الصفر أسوأ ما يمكن و 100 مثالي، يعتمد مؤشر النزاهة العالمية على شبكة من المتخصصين الوطنيين في الدولة حتى يتم تضمين بلد ما في التقرير، تستخدم منظمة النزاهة العالمية بيانات من Freedom House لضمان تغطية متوازنة فيما يتعلق بالحريات الأساسية والحريات المدنية. تعتمد ميزانية النزاهة العالمية على التبرعات المقدمة من المؤسسات(Per Botolf, 2008) الخاصة والبنك الدولي. الفهرس والتقرير السنوي متاحان مجانًا على https://www.globalintegrity.org

2-4- مشروع الميزانية المفتوحة(The Open Budget Project)

ويصدر مشروع الميزانية المفتوحة مؤشر يقيس مدى انفتاح عمليات الميزانية في عينة من 59 بلدا أمام مواطنيها، استنادًا إلى الإجابات في استبيان من 122 نقطة ، يتم تصنيف البلدانن على مقياس من 0 إلى 100 ، يشير0 إلى أن الحكومة تقدم "معلومات شحيحة أو معدومة للمواطنين" و تشير100 إلى أنها توفر "معلومات شاملة للمواطنين".

تتناول الأسئلة المعلومات المتاحة للجمهور والصادرة عن الحكومة المركزية. و وتنتمي الأسئلة إلى ثلاثة أبواب: توفير وثائق الميزانية ، ومقترحات الميزانية ، وعمليات الموازنة. ويقيّم الباب الأخير أيضا تنفيذ الميزانيات وإجراءات مراجعة الحسابات في سنة الميزانية التالية. بدأ المشروع في عام 2002 بعد اجتماع مع منظمات غير حكومية من عدة دول. يتم تمويل مشروع الميزانية الدولية من قبل مؤسسة Bill and Melinda Gates Foundation, the Ford

Foundationمعهد المجتمع المفتوح (OSI)، وكالة التعاون الإنمائي السويدي الدولية (SIDA) ومؤسسة William (Per Botolf, 2008).and Flora Hewlett

يتم توفير التقرير السنوي والإجابات على الأسئلة مجانًا على صفحة الويب الخاصة بالمشروع /http://www.openbudgetindex.org،

2-5- مؤشر التنافسية العالمية (The Global Competitiveness Index)

تم إصدار مؤشر التنافسية العالمية سنويًا للمنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 2004. ويهدف إلى قياس القدرة التنافسية بمعنى واسع ويأخذ في الاعتبار جوانب الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي للقدرة التنافسية الوطنية. تغطي هدا المؤشر 131 دولة.

تُعرَّف القدرة التنافسية بأنها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية بلد ما. هذا الطموح الواسع يجعل المؤشر يطالب بالبناء. يعتمد المؤشر على العديد من المؤشرات والبيانات الكبيرة. وهي مبنية من مجموعات بيانات مصنفة في 12 دعامة مختلفة. متمثلة في المؤسسات ،البنية التحتية ،الاقتصاد الكلي ،الصحة، التعليم الابتدائي، والتعليم العالي والتدريب ، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل ،تطور السوق المالية ،الاستعداد التكنولوجي ،حجم السوق ،تطور الأعمال والابتكار. وبالتالي فإن مؤشر التنافسية العالمية ليس مؤشرًا للحوكمة. بل هو عبارة عن تجميع لمؤشرات مختلفة يعكس بعضها الحوكمة، وتعكس العناصر الأخرى القطاعات الخاصة ، والموقع الجغرافي للبلاد (حجم السوق) وعوامل أخرى.

يعتمد مؤشر التنافسية العالمية على افتراض أن الجوانب المختلفة للقدرة التنافسية مهمة بشكل مختلف في البلدان. وبالتالي ، يصنف الباحثون الذين قاموا ببناء قاعدة البيانات البلدان إلى ثلاث فئات وفقًا لمراحل تطورها (مدفوعة بعوامل أو مدفوعة بالكفاءة أو مدفوعة بالابتكار) ووزن النتائج من الركائز الاثني عشر بشكل مختلف وفقًا للفئة التي تنتمي إليها الدولة، فإن الحاجة إلى الحوكمة تختلف حسب كل بلد. مؤشر التنافسية العالمية هو المؤشر الوحيد الذي يأخذ في الاعتبار مستويات التنمية المختلفة في ترتيب الدول.

يتكون المؤشر من 113 متغيرًا. 79 منها من استطلاع رأي تنفيذي تم إجراؤه للمنتدى الاقتصادي العالمي. يصنف مؤشر التنافسية العالمية البلدان وينتج أيضًا درجة (تتراوح من 0 (منخفض) إلى 7 (مرتفع)). يتم إنشاء النتائج بحيث يمكن تتبع الاتجاهات بمرور الوقت. تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى في المؤشر برصيد 5،67 وتحتل تشاد المرتبة الأدنى برصيد 2،78.(Per Botolf, 2008)

تم تطوير مؤشر التنافسية العالمية من قبل مجموعة من الباحثين المشهورين في دراسات التنمية والاقتصاد. الفهرس متاح مجانًا على http://www.weforum.org/

2-6- مؤشر أداء الدولة والتقييم المؤسسي (Country Performance and Institutional Assessment)

مؤشر أداء الدولة والتقييم المؤسسي يعتبر معيارًا رسميًا لتلقي المنح والقروض يصدر سنويًا من قبل البنك الدولي لجميع المقترضين (76 دولة). استخدم البنك الدولي التقييمات الحكومية لتخصيص مساعداته منذ السبعينيات. ركز البنك في البداية على أداء الاقتصاد الكلي ، ثم قام بعد ذلك على توسيع مؤشراته لتشمل جوانب أخرى من الحوكمة. حيث يتم الآن تقييم السياسات والمؤسسات من خلال مجموعة من المؤشرات التي يتم إنتاجها "لقياس مدى دعم سياسة الدولة والإطار المؤسسي للنمو المستدام والحد من الفقر، وبالتالي الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية". تم بناء مؤشر CPIA على أساس 16 معيارًا. تحصل البلدان على درجة من 0 (سيئ) إلى 6 (ممتاز) لكل معيار من المعايير الستة عشر. يتم تجميع المعايير في أربع مجموعات. هي الإدارة الاقتصادية، السياسات الهيكلية ،وسياسات الإدماج الاجتماعي والإنصاف ،وإدارة القطاع العام ومؤسساته. يتم الحصول على الدرجة الإجمالية لكل بلد من متوسط هذه المؤشرات. يشار إلى النتيجة الإجمالية على أنها مؤشر تخصيص موارد المؤسسة الدولية للتنمية. (في شكل قروض ومنح) لمساعدة البلدان الفقيرة على الحد من الفقر وتحقيق أهداف الإنمائية (Per Botolf, 2008).

2-7- منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)

تعتبر منظمة دولية غير حكومية معنية بمكافحة الفساد السياسي وغيره من أنواع الفساد، تشتهر عالميا بتقريرها السنوي مؤشر مدركات الفساد، و هو قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم.

تأسست منظمة الشفافية الدولية بألمانيا عام 1993 يقع مقرها الرئيسي، ولها حوالي 100 فرع محلي منتشر عبر مختلف الدول، وتعد الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد الفرع الوطني لهذه المنظمة .وهي تعرف عن نفسها:

منظمة الشفافية الدولية هي منظمة عالمية تقود الحرب ضد الفساد، تجمع الناس معا في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال، النساء و الأطفال حول العالم، مهمة الشفافية الدولية هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد منذ عام 1995 بدأت بإصدار مؤشر فساد سنوي، كما تقوم بنشر تقرير فساد عالمي، و تعمل مع منظمات المجتمع المدني و الشركات و الحكومات لتنفيذها.

و في سنة 1999 أنشئ ما يعرف(فهرس الراشدين)و هو اتفاق ما بين البنوك و المصارف الخاصة الكبرى في العالم و تعمل على الحد من تبييض الأموال و العمال على المساعدة في كشف قضايا الفساد .وفي سنة 2000 قامت بوضع ما سمي(ميثاق الاستقامة)و الذي يتضمن مبادئ العمل من أجل مكافحة الرشوة في القطاع العام و ابتداء من سنة 2001 بدأت المنظمة بإصدار تقارير سنوية حول معدلات الفساد في العالم بالاعتماد على مجموعة من الآليات منها مؤشرات مدركات الفساد .و ترى المنظمة بأن الفساد هو سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق منافع خاصة، و ذلك من خلال سوء استخدام المناصب العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة، و ذلك عندما يقبل المسئول رشوة أو يطلبها، و تشتهر المنظمة بتقريرها السنوي " مؤشر مدركات الفساد"، الذي يقوم على مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم .و يعتمد مؤشر مدركات الفساد على البيانات التي يتم جمعها من خلال استطلاعات الرأي توفرها ثلاثة عشر مؤسسة مستقلة تضم كلا من :البنك الإفريقي للتنمية، و البنك الأسيوي للتنمية، و مؤسسة بيرتلسمان، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية، وبيت الحرية، و مؤسسة البصيرة العالمية، والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، ومؤسسة الاستشارات حول المخاطر السياسية و الاقتصادية، ومؤسسة خدمات المخاطر الأساسية، ومؤسسة الشفافية الدولية، البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومشروع العدالة العالمي قواعد بيانات CPI متاحة مجانًاhttp://www.transparency.org . (مداحي، 2019)

2-8- مؤسسة Afrobarometer

Afrobarometer هي مؤسسة بحثية مستقلة غير حزبية لعموم إفريقيا تجري استطلاعات الرأي العام حول الديمقراطية والحوكمة والاقتصاد والمجتمع في 39 دولة تتكرر في دورة منتظمة. أصبح مقياس Afrobarometer الرائد في العالم للبيانات عالية الجودة وموثوقة عن إفريقيا وهي متاحة مجانًا للجمهور

الهدف الرئيسي من Afrobarometer هو إعطاء المواطنين الأفارقة العاديين صوتا في صنع السياسة العامة والتنمية، وينشر نتائج على نطاق واسع عن صانعي السياسات، ودعاة السياسات، ومنظمات المجتمع المدني، والأكاديميين، ووسائل الإعلام، والمانحين والمستثمرين، والأفارقة العاديين على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية والعالمية تتضمن استبياناتنا مجموعة كبيرة من الأسئلة القياسية التي نتتبعها مع مرور الوقت، والتي تغطي مواضيعنا المميزة – الديمقراطية والحوكمة – بالإضافة إلى عدد من الموضوعات الهامة الأخرى مثل: • الفساد • تقديم الخدمات • أداء الحكومة • أداء القيادة• الفقر والظروف المعيشية• المشاركة السياسية • الوصول إلى الخدمات والبنية التحتية وتستخدم بيانات مقياس الأفروباروميتر أيضا في توليد عدد من المؤشرات العالمية مثل مؤشر إبراهيم

للحوكمة الأفريقية، ومقياس الفساد العالمي لمنظمة الشفافية الدولية، ومؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي.

وتستخدم البيانات أيضا لتحليل المخاطر القطرية، ومن قبل وكالات التصنيف الائتماني والتنبؤ مثل وحدة الاستخبارات الاقتصادية. وتستخدم أيضا بشكل روتيني في تخطيط السياسات، ووضع البرامج وتنفيذها، والرصد والتقييم من قبل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. يمكن الوصول الى البيانات والمؤشرات التي توفرها المؤسسة من خلال الرابط التالي http://www.afrobarometer.org .

سوف نلخص أكثر مقاييس الحوكمة استخداما و أهم الجهات المصدرة في الجدول الموالي

الجدول(1) مقاييس الحوكمة وأهم الجهات المصدرة

الجهة المصدرة	المؤشر	المفاهيم المقاسة	المصدر	التغطية
المنتدى الاقتصادي العالمي: http://www.weforum.org/	مؤشر التنافسية العالمي	الانفتاح ، البنى التحتية ، سوق العمل والمؤسسات ،كفاءة سوق العمل، تطور الأسواق المالية، الجاهزية التقنية...	البيانات تأتي من استطلاعات الرأي تحليلات الشركات والاقتصاديين وغيرهم من الخبراء في البلدان	141دولة من خلال 12 محور تضم 103 مؤشر
مؤسسة محمد إبراهيم للحوكمة الإفريقية (IIAG) https://mo.ibrahim.foundation	مؤشر إبراهيم للحوكمة الإفريقية (IIAG)	–الأمن و سيادة القانون –المشاركة، لحقوق والإدماج –أسس الفرص الاقتصادية –التنمية البشرية	استطلاعات الرأي العام في القارة و تقييمات المواطنين لمكونات الحوكمة	54 دولة افريقية من خلال أربعة مجموعات تضم أكثر من 300 مؤشر
مؤسسة Afrobarometer www.afrobarometer.org/	مقياس Afrobarometer	• الفساد • تقديم الخدمات • أداء الحكومة • أداء القيادة• الفقر والظروف المعيشية• المشاركة السياسية • الوصول إلى الخدمات والبنية التحتية	دراسات استقصائية جولات المسح	39 دولة افريقية
مؤسسة فريدوم هاوس www.freedomhouse.org	تقييم أداء الحكومة في مجال الحريات المدنية قواعد القانون ومكافحة	الحقوق السياسية والحريات المدنية ومؤشر الحرية المشتركة.	استطلاعات الخبراء المسح السنوي	193دولة في جميع أنحاء العالم

	الفساد ، والمسؤولية العامة.			
منظمة الشفافية الدولية ، http://www.transparency.org/	مؤشر مدركات الفساد(CPI) باروميتر الفساد العالمي(GCB)	تقييم سلوك دفع الرشوة للشركات في البلدان النامية.	استبيانات ودراسات استقصائية (مقابلات أجريت مع قادة من القطاع الخاص ، ومحامين ، ومصرفيين ، وغرف تجارية ، وما إلى ذلك في دول مختلفة(	180 دولة
مركز هو فو للدراسات الديمقراطية لشرق آسيا ، جامعة تايوان الوطنية www.globalbarometer.org/	مسح الباروميتر الآسيوي	مسح مقارن للمواقف تجاه السياسة ، الإصلاح والديمقراطية	الدراسات الاستطلاعية	40 دولة
المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA https://www.idea.int/	• الحالة العالمية للديمقراطية • بناء الدستور • العمليات الانتخابية • المال في السياسة • تغير المناخ • لمساواة بين الجنسين وإشراك الجميع	العمليات الانتخابية ، وبناء الدستور ، وتقييم الديمقراطية ، والمشاركة السياسية والتمثيل المساواة بين الجنسين والإدماج ، والنزاع والأمن من حيث صلتها بالديمقراطية	الدراسات الاستقصائية لهيئات إدارة الانتخابات ومنشورات المؤسسة	جميع دول العالم
منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط	مسح بناء قدرات الحوكمة	التعرف على أوجه القصور في الدول	تقارير من مؤسسات مالية دولية	6دول: إندونيسيا ،

الهادئ(APEC) http://www.ausaid.gov.au/	الاقتصادية	في الحوكمة	واستشارات أصحاب المصلحة والمسؤولين.	كوريا ، ماليزيا ، الفلبين ، تايلاند وفيتنام
مؤشر تحول لمؤسسة برتلسمان (BTI) https://www.bertelsmann-stiftung.de/en/home	التحول السياسي التحول الاقتصادي الحوكمة	مستوى الصعوبة القدرة على التوجيه كفاءة استخدام الموارد بناء التوافق التعاون الدولي	التقارير القطرية تقييمات شبكة الخبراء تتكون من 286 خبيرا	137 دولة
مؤسسة Economist Intelligence	خدمات مخاطر الدولة	تقييم المخاطر السياسية (تقييم وجود الفساد بين السياسيين وموظفي الخدمة المدنية)	تقييم الخبراء	156 دولة
بنك التنمية الأمريكي https://www.iadb.org/en	قاعدة بيانات المؤسسات السياسية (DPI)	113 متغيراً في خصائص المؤسسات السياسية	بيانات رسمية من البنك الدولي	180 دولة
مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم (EFW) معهد Fraser http://www.freetheworld.com	حرية اقتصادية	قياس مدى كفاية سياسات ومؤسسات الدولة مع الحرية الاقتصادية	استطلاعات تقرير المنافسة العالمية وICRG	161 دولة
وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية ووكالة	الملامح المؤسسية	الخصائص المؤسسية (عمل المؤسسات السياسية ، الأمن العام ، والحوكمة ،	استطلاعات الخبراء	144 دولة

التنمية الفرنسية (AFD) http://www.cepii.fr/		أمن المعاملات ، قواعد السوق وحوكمة الشركات الحوار الاجتماعي وانفتاح المجتمع و الأسواق والتماسك الاجتماعي وما إلى ذلك)		
مجموعة خدمات المخاطر السياسية PRS: www.prsgroup.com/icrg/	دليل مخاطر الدول الدولية (ICRG)	تقييم المخاطر السياسية (12 المؤشرات الاقتصادية (6 مؤشرات) و التمويل (5 مؤشرات	التقييمات النوعية لاستطلاعات الخبراء	140 دولة
مركز Polity IV مؤشرات الديمقراطية والأوتوقراطية للتنمية الدولية وإدارة الصراع ، جامعة ماريلاند	خصائص النظام السياسي والتحولات	طبيعة النظام السياسي وخصائص السلطة القائمة	بيانات المسح	161 دولة
مجموعة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) بنك الدولي: www.govindicators.org/	مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)	مؤشرات الحوكمة المجمعة تحت ستة جوانب من الحوكمة: السيطرة على الفساد وسيادة القانون والصوت والمساءلة ؛ كفاءة الحكومة ، الاستقرار السياسي ، الجودة التنظيمية	استطلاعات الرأي للشركات والمواطنين والخبراء	200 دولة

3- مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)

تعد مؤشرات مشروع WGI من بين أكثر المؤشرات التي تم إنشاؤها بعناية والأكثر استخدامًا، بحيث يتم تجميع المصادر حول الحوكمة في مؤشرات مركبة جديدة وأكثر موثوقية و تغطي أبعادًا قطرية واسعة. رواد مشروع WGI هم Daniel Kaufmann, Aart Kray and Pablo Zoido-Lobatónتم إصدار قاعدة البيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) أول مرة سنة 1996 والمرة الثانية في2002 وابتداء من سنة2002 بدأ إصدارها سنويا حتى سنة2020. تتمثل نقطة الانطلاق لمشروع WGI في العدد الكبير من المؤشرات الحالية التي طورتها العديد من المصادر المستقلة وغالبًا. تم تطوير العديد من هذه المؤشرات لمجموعات من البلدان أو لأبعاد خاصة للحكم فقط.

الهدف من مشروع WGI هو توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات من خلال المؤشرات المتاحة مع عدم المساومة على تغطية الدولة أو جودة المؤشرات. لذلك كانت المهمة الأساسية بالنسبة لمشروع WGI هي تطوير طرق مناسبة لتجميع المؤشرات الحالية.

يقدم مشروع WGI ستة مؤشرات مجمعة . بحيث يرتبط كل زوجين من المؤشرات بأحد الأبعاد الثلاثة في تعريف كوفمان وزملائه للحوكمة :أ) العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات واستبدالها ، ب) قدرة الحكومات على الصياغة وتنفيذ سياسات سليمة ، و ج) احترام المواطنين والدولة المؤسسات التي تحكم التفاعل الاقتصادي والاجتماعي فيما بينها.

المؤشرات الستة هذه هي نتيجة لعملية تجميع ضخمة. يتم استخدام مئات المؤشرات، المأخوذة من 37 مصدر بيانات أنتجتها 31 منظمة مختلفة، والأهم من ذلك لا تغطي جميع المصادر الـ 37 كل البلدان. فبعض مؤشرات إقليمية بينما يغطي البعض الاخر عينة فرعية فقط من البلدان (Per Botolf، 2008).

3-1-مؤشرات الستة لمشروع *WGI* :

- **الصوت والمساءلة *Voice and accountability* (VA)** :يقيس مدى قدرة المواطنين في بلد ما على المشاركة في العمليات السياسية. يتضمن المؤشر مقاييس حول العمليات السياسية والحريات المدنية والحقوق السياسية واستقلال وسائل الإعلام. الصحافة الحرة والانتخابات والنقابية وشفافية مجتمع الأعمال ودور الجيش في السياسة هي أمثلة على المؤشرات التي تم تجميعها في مؤشر الصوت والمساءلة.

- **الاستقرار السياسي *Political stability (PS)*** :يجمع بين المؤشرات حول تصورات احتمالية الإطاحة بالحكومات القائمة بوسائل غير دستورية أو عنيفة. المؤشرات التي تم تضمينها هي مخاطر النزاع المسلح

والاضطرابات الاجتماعية والاغتيالات السياسية والتهديد الإرهابي والتوترات العرقية والإضرابات والعنف والمظاهرات واحتمال حدوث تغييرات جذرية في المؤسسات.

فعالية الحكومة *Government effectiveness (GE)* : تقيس قدرة الحكومة على "صياغة وتنفيذ سياسات سليمة". ويشمل ذلك مؤشرات جودة الخدمات العامة ونوعية البيروقراطيات وكفاءات الخدمات المدنية. ينصب التركيز على قدرات الحكومات على "إنتاج وتنفيذ سياسات جيدة وتقديم السلع العامة".

المؤشرات المدرجة هي البيروقراطية وجودة الموظفين الحكوميين، وكفاءة تسليم البريد ، وجودة أحكام الصحة العامة وما إذا كانت سياسة الحكومة "مؤيدة للأعمال".

الجودة التنظيمية *Regulatory Qualty (RQ)* :تتعامل مع السياسات نفسها (حتى أكثر من فعالية الحكومة). ويشمل ذلك مقاييس حالات "السياسات غير الملائمة للسوق مثل مراقبة الأسعار أو الإشراف المصرفي غير الكافي ، واللوائح التنظيمية لمجالات مثل التجارة الخارجية وتطوير الأعمال". وتشمل المؤشرات الأخرى التدخلات الحكومية ، ومراقبة الأجور / الأسعار ، ولوائح تدفقات رأس المال ، ولوائح التصدير والاستيراد ، وتحرير الأسعار ، وسياسة المنافسة ، والحواجز أمام الدخول ، والسياسة التجارية.

سيادة القانون *Rule of Law (ROL)*: مدى التزام الوكلاء (الحكومات والشركات والأفراد) بقواعد المجتمع. وتشمل الأمثلة تصورات الجريمة ، وفعالية وإمكانية التنبؤ بالقضاء وإمكانية إنفاذ العقود. المؤشرات المدرجة هي الخسائر الناجمة عن الجريمة ، واختطاف الأجانب ، والجريمة ، والسوق السوداء، وحماية حقوق الملكية ، وإمكانية إنفاذ العقود ، والجريمة والسرقة كعقبات أمام تطوير الأعمال.

مراقبة الفساد *Control of corruption (COC)* :يقيس تصورات السيطرة على الفساد، والتي تُعرَّف على أنها ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة. تشمل المؤشرات الفساد بين الموظفين العموميين، والفساد في النظام السياسي، وتكرار المدفوعات غير النظامية والممارسات غير السليمة في المجال العام. العديد من المتغيرات التي تم تضمينها في هذا المؤشر هي نفسها المتضمنة في مؤشر الفساد المدرك لمنظمة الشفافية الدولية.

خاتمة الفصل :

تحاول النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي أو ما يسمى النظريات الداخلية للنمو الاقتصادي إبراز أن النمو الاقتصادي يعتمد أساسا على قدرات مختلف الدول على صنع الابتكارات التكنولوجية، البنية التحتية والمستوى التعليمي للقوة العاملة، وان التفسير الرئيسي للاختلاف في مسارات وإيقاعات النمو بين البلدان يكمن في الاختلاف في مؤسساتها. فإذا كانت البنية المادية تتوافق مع الجانب المادي للاقتصاد فان المؤسسات توفر الأمن وتقلص من عدم اليقين المرافق لكل أنواع المعاملات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فهي تولد بعض الحوافز للأعمال الاقتصادية، على سبيل المثال تراكم رأس المال أو جهود التعليم بما أنها شرط دافع للأعمال والاستثمار.

ولقد عززت النقاشات حول العوامل المفسرة لاختلافات النمو بين الدول الأهمية المعطاة لدور المؤسسات فلا يجب النظر فقط لرأس المال المادي، و لكن أيضا رأسمال البشري، لا يجب فقط الأخذ بعين الاعتبار تراكم العوامل، ولكن أيضا تركيبة العوامل، الإنتاجية الكلية للعوامل، القدرات التكنولوجية، المعارف، المحتوى المؤسساتي والسياسي، ونوعية الحوكمة.

تعتبر الحوكمة موضوع لا يمكن تجاهله فهو يستخدم على نطاق واسع من قبل المؤسسات المالية الدولية وفي أوساط البحث الأكاديمي، كما أنه لا يوجد اجماع حول اعطاء تعريف الحوكمة فهدا المفهوم يختلف من مؤسسة إلى أخرى فكل كيان يمنحه مضمون خاص به بما يتوافق مع أهدافه و يخدم غاياته.

ظهر هذا المفهوم في اقتصاديات التنمية نتيجة لفشل خطط التكيف الهيكلي في البلدان النامية، الأمر الذي تطلب إيجاد أنماط جديدة للحوكمة في مواجهة الفقر المتزايد ، وركود النمو .مع الأخذ في الاعتبار عاملاً مؤثرا جديدًا هو المجتمع المدني، بالإضافة إلى ضرورة تحسين إدارة القطاع العام ، ومساءلة السلطات العامة ، واحترام سيادة القانون ، والشفافية في إدارة الشؤون العامة.

أما فيما يتعلق بقياس الحوكمة ، يوجد العديد قواعد البيانات التي تحاول تقييم الأبعاد المختلفة للحوكمة و تكمن الاهمية الرئيسية لهذه المؤشرات في قدرتها على تقليص الواقع المعقد للحوكمة في العديد من البلدان إلى رقم واحد، لكل بلد وسنة. مما يسهل القدرة على مقارنة جودة الحوكمة بين البلدان بمرور الوقت.

وتظل مسألة قياس الحوكمة هذه إشكالية إلى حد كبير لأن هذه التقييمات تستند بشكل أساسي إلى تصورات وتقييمات الخبراء ؛ وغالبًا ما يتم انتقادها باعتبارها تقييمات الذاتية .

الفصل الثاني

الدراسات السابقة للعلاقة بين

الحوكمة والنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل:

تعدد الدراسات التي تناولت موضوع الحوكمة والنمو الاقتصادي وتعتبر وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والحوكمة الجيدة علاقة لا جدل فيها، حيث أجمعت الدراسات على ارتباط الحوكمة والدخل الفردي الذي يستخدم غالبا تعبيرا عن النمو الاقتصادي ارتباطًا إيجابيًا قويا عبر مختلف البلدان في حين يتسبب ضعف الحوكمة في إعاقة النمو وفشل السياسات التنموية، وأكدت بعض الدراسات الأخرى على أهمية عامل اخر متمثل في تأثير نوعية المؤسسات في ارساء مبادئ الحوكمة وتحقيق التنمية الاقتصادية في اي بلد، وسوف نعرض بعض الدراسات التي تناولت هذه العلاقة او احد جوانبها من خلال ثلاثة مباحث الاول خصصناه لدراسات التي تناولت علاقة الحوكمة بالنمو الاقتصادي بشكل مباشر والثاني خصصناه للدراسات التي تناولت أحد جوانب الحوكمة وأثرها على النمو الاقتصادي ،أما المبحث الثالث خصصناه للدراسات التي تناولت العلاقة بين نوعية المؤسسات والحوكمة واثرها على النمو الاقتصادي.

I. الدراسات التي تناولت علاقة الحوكمة بالنمو الاقتصادي بشكل مباشر

1.دراسة Daniel Kaufmann & Aart Kraay (2002) بعنوان :

Growth Without Governance

تهدف إلى البحث عن علاقة سببية بين الحوكمة والنمو الاقتصادي لدول منطقة الكرابي وأمريكا اللاتينية قام الباحث بتحليل الانحدار لدخل الفردي ومتوسط مؤشرات الحوكمة العالمية، ثم تحليل الانحدار بين أحد متغيرات الحوكمة الست والدخل الفردي وتوصلت هذه الدراسة إلى: وجود تأثير سببي قوي ينطلق من الحوكمة إلى الدخل الفردي وهذه النتيجة تأكد على أهمية الحوكمة للتنمية، ووجود تأثير سببي ضعيف ينطلق من الدخل الفردي إلى الحوكمة ويفسر الباحثان هذا الضعف الى غياب ما اسموه بالدوائر الحميدة التي تعني أنّ زيادة الدخل الفردي يؤدي بالمطالبة بحوكمة أفضل وهذه الأخيرة تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل الفردي على المدى الطويل وسبب غياب هذه الدوائر راجع إلى سيطرة النخب وأصحاب النفوذ على الدولة التي تقاوم مطالب تحسين الحوكمة (Danie, Aart, & Eduardo, 2002).

2.دراسة Marijana Bađun (2005) بعنوان :

THE QUALITY OF GOVERNANCE AND ECONOMIC GROWTH IN CROATIA

تمت هذه الدراسة بهدف المساهمة في النقاش حول العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي وإبراز أهمية جودة الحوكمة في كرواتيا قامت الباحثة بقياس تأثير مؤشرين من مؤشرات الحوكمة سيادة القانون وجودة التشريعات العامة على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد،على عينة تتكون 25 دولة من دول الاتحاد الأوربي بالإضافة الى كرواتيا ورومانيا وبلغاريا الدول المرشحة للانضمام للإتحاد الأوربي ،اعتمدت الباحثة على بيانات بانيل في تحليلها القياسي الاقتصادي واستخدمت نموذج الانحدار التالي:

$$log\ y_{i,t} = \propto_{i,t} + \beta_i x_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث Yهو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (PPP) و Xتعبر عن مؤشر الحوكمة (سيادة القانون ، جودة التشريعات) .توصلت الدراسة الى :

- كرواتيا تعرف قصور في الجانب المؤسسي وهذا يؤثر سلبا على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد.
- اصلاحات النظام القضائي والإدارة العامة التي تقوم بها كرواتيا من أجل الانضمام للاتحاد الأوربي من شأنه التأثير بشكل ايجابي على مستقبل النمو الاقتصادي في البلاد وهذا من خلال مكافحة الفساد و تعزيز الديمقراطية كآلية للسيطرة على من تمنح لهم السلطة .
- أثرت سيادة القانون المتدنية و عدم احترام الحقوق السياسية و الحريات المدنية وعدم اعطاء لوسائل الاعلام الحرية الكافية من أجل مراقبة عمل المسئولين ،بشكل سلبي على تشكيل البيئة المؤسسية في كرواتيا. (Bađun, 2005)

3.دراسة Pasquale Tridico (2006) بعنوان :

Institutional Change and Governance Indexes in Transition Economies: the case of Poland

الهدف من هذه الدراسة هو تقييم تأثير المؤسسات الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية على الأداء الاقتصادي خلال المرحلة الانتقالية لبولندا بحيث لا يتأثر انتقال البلدان الشيوعية السابقة لدول وسط وشرق أوروبا نحو اقتصاد السوق،بإدخال القانون والمؤسسات الرسمية فقط ،ولكن يتأثر أيضًا بالمعايير الاجتماعية والقيم والعادات (المؤسسات غير الرسمية).من أجل هذا استخدم الباحث استبيانًا تم إجراؤه على عينة من حوالي 1000 شركة بولندية وتوصل الى النتائج التالية :

- تختلف المناطق الشرقية البولندية عن المناطق الغربية، حيث المناطق الشرقية اكثر فقرا من ناحية الأداء الاقتصادي و الأسوأ في ما يتعلق بالحوكمة.
- هناك علاقة سلبية بين الإنتاجية ومؤشرين من الحوكمة: استمرار المؤسسات غير الرسمية والفساد.
- هناك علاقة إيجابية بين الإنتاجية وأربعة مؤشرات أخرى للحوكمة: الثقة، والمؤسسات الرسمية، والنظام القانوني، ضمان حق الملكية ودعم المؤسسات العامة.

- تؤثر المؤسسات الغير الرسمية مثل: علاقات الثقة، والولاء، التعاون بين الوكلاء الاقتصاديين، وغيرها من "العوامل غير المادية" التي تسمى بالمعنى الأوسع "رأس المال الاجتماعي بشكل كبير على الإنتاجية. من خلال الحد من نقص المعلومات وعدم اليقين ،والتقليل من البحث عن الريع والربح المجاني ويبدو أن هذا المورد أكثر اتساقًا في الغرب منه في شرق بولندا . (Tridico، 2006)

4.دراسة Nicolas Meisel, Jacques Ould Aoudia (2008) بعنوان:

L'insaisissable relation entre bonne gouvernance et développement

تهدف هذه الدراسة لإعادة النظر في دور الحوكمة الجيدة في سياق استراتجيات التنمية وتمثلت عينتها في 85 دولة واستخدم الباحث قاعدة بيانات "profiles institutional" لسنة 2008، وكان من أبرز نتائج المتوصل إليها أن الحوكمة الجيدة ترتبط بمستوى التنمية للبلد وليست مرتبطة بسرعة التنمية، ولا تعد الحوكمة الجيدة أولوية للإقلاع الاقتصادي إنما تعتبر كخطوة موالية بالإضافة إلى انفتاح الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعندما يستفيد البلد من نمو طويل ومستدام فإنه يحقق تقارب في خصائص المؤسسات مع الدول المتقدمة لأنّ مفاتيح النمو طويل المدى تكمن في مجال المؤسسات(Aoudia, 2008) .

5.دراسة **Arusha V. Cooray (2009)** بعنوان **:**

Government expenditure, governance and economic growth

تبحث هذه الدراسة في دور الحكومة بالنسبة للنمو الاقتصادي من خلال توسيع وظيفة الإنتاج الكلاسيكية الجديدة لتشمل بعدين للحكومة (الحجم وأبعاد الجودة)، حيث يتم قياس الحجم من خلال الإنفاق الحكومي والجودة من خلال الحوكمة، باستخدام بيانات مقطعية مكونة من 71 دولة ويتم تقسيم العينة حسب توزيع الدخل (متطورة ونامية والتي تمر بمرحلة انتقالية) خلال الفترة 1996-2003 تستخدم هذه الدراسة مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي في نموذج Solow للنمو.توصلت الدراسة الى :

- وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي والحوكمة والنمو الاقتصادي؛ وتحسين فعالية رأس المال العام من شأنه تحسين النمو.

- أن كلا من حجم ونوعية الحكومة مهمة للنمو الاقتصادي، حيث هناك تفاعل بين الإنفاق الحكومي والحوكمة مما يشير إلى أن البلدان التي تتمتع بحوكمة جيد تستخدم بشكل أكثر فعالية الإنفاق العام و تؤدي زيادة هذا الاخير إلى تحسين الحوكمة.
- وجود تفاعل بين الحوكمة الجيدة والائتمان مما يشير إلى أن الحوكمة الجيدة هي شرط مسبق للتمويل المعزز للنمو وتشير النتائج ايضا أن رأس المال البشري يؤثر بشكل كبير وإيجابي على النمو الاقتصادي (Cooray, 2009).

6.دراسة **Christian Nsiah& Bichaka Fayissa (2010)** بعنوان :

The Impact of Governance on Economic Growth: Further Evidence for Africa

الهدف من هذه الورقة هو التحقق من دور الحوكمة في شرح أداء النمو الاقتصادي للاقتصاديات الأفريقية و تحديد ما إذا كان تأثير الحوكمة الجيدة متشابهًا في جميع توزيعات الدخل (أي الفئات المنخفضة والمتوسطة والعالية). مع الأخذ في الاعتبار أيضًا المصادر التقليدية للنمو الاقتصادي مثل الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، والانفتاح على التجارة ،الاستثمار الأجنبي ،المساعدة الإنمائية الرسمية، استخدم الباحثان في هذه الدراسة بيانات بانيل لـ 28 دولة من جنوب الصحراء الأفريقية خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2004،وقد اعتمدا الباحثان في اختيار البلدان وبيانات السلاسل الزمنية على توافر البيانات ،حيث مؤشرات الحوكمة (مأخوذة من مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي التابع لمعهد فريزر) اما بيانات التدفقات المالية الأجنبية (مأخوذة من دليل إحصاءات الأونكتاد) .و من اجل ذالك تم الاعتماد على النموذج التالي:

$$PCI_{it} = \propto + \beta_1 GFC_{it} + \beta_2 SCH_{it} + \beta_3 TRD_{it} + \beta_4 AID_{it} + \beta_5 FDI_{it} + \beta_6 HHC_{it} + \beta_7 OIL_{it} + \beta_8 DFR_{it} + \beta_9 TEL_{it} + \beta_{10} GG_{it} + \varepsilon_{it}$$

PCI الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد SCH الالتحاق بالمدارس (الثانوي والتعليم العالي)

OIL: النفط الخام بما في ذلك الإنتاج الإيجاري للمكتشفات، AID: الاعانات، FDI : الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الداخلةGFC :إجمالي تكوين رأس المال الثابتHHC : نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسرة، TRD : التجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجماليRPR :نسبة الإعالة العمرية (المعالون إلى السكان في سن العمل)TLE :خطوط الهاتف الرئيسية (لكل 1000 شخص)GG :مؤشرات الحوكمة الستة؛ تشير نتائج المتوصل اليها إلى :

- أن الحوكمة أو عدمه يساهم في خلق فجوات في دخل الفردي بين البلدان الأفريقية الغنية والفقيرة. كما أن دور الحوكمة في النمو الاقتصادي يعتمد على نوع ومستوى نمو الدخل في البلدان قيد الدراسة.
- أن الحوكمة الجيدة مهم للنمو الاقتصادي لاقتصاديات أفريقيا جنوب الصحراء ،لا سيما في تلك البلدان التي تقع في الطرف الأدنى من طيف توزيع الدخل. لعكس اتجاه النمو الاقتصادي الهزيل في أفريقيا جنوب الصحراء، قد يضطر صانعو السياسات إلى التركيز بشكل كبير على الحفاظ على الصوت والمساءلة ، والاستقرار السياسي ، وفعالية الحكومة ، والجودة التنظيمية ، وسيادة القانون ، والرقابة من الفساد (Bichaka Fayissa، 2010).

7.دراسة Daniel Kaufmann وAart Kraay (2011) بعنوان :

Governance and Growt Causality which way? Evidence for the World, in brief

تمت هذه الدراسة من اجل تفسير العلاقة القوية الايجابية بين الدخل والحوكمة في جميع انحاء العالم وقام الباحثان بتحليل العلاقة بين كل مؤشر من المؤشرات التالية :السيطرة على الفساد ،سيادة القانون، التعبير عن الصوت والمساءلة مع الناتج المحلي الاجمالي للفرد في 170 دولة، وقدم الباحثان ثلاثة فرضيات محتملة يمكنها ان تفسر هذه العلاقة :

- الحوكمة الجيدة لها تأثير قوي على الدخل الفردي.
- ارتفاع الدخل الفردي يؤدي الى تحسينات الحوكمة .

هناك عوامل أخرى تجعل البلدان أكثر ثراء و ترتبط كذالك بتحقيق مستويات أفضل من الحوكمة . و توصل الباحثان الى:

- فك الارتباط بين الدخل والحوكمة يؤكد على وجود دوائر الحميدة التي تترجم الدخول المرتفعة الى تحسينات في الحوكمة في الحاضر.
- بالنظر في تأثير الحوكمة على الدخل الفردي نجد ان الفوروقات الكبيرة في الدخل بين الدول حدثت خلال القرنين الاخرين حيث ان البلدان الغنية نمت بسرعة بينما البلدان فقيرة لم تنمو و الاختلافات الحالية الموجودة بين الدول في اداء النمو اوفي مستويات الحوكمة راجع الى الاختلافات التاريخية في جودة المؤسسات والتي يمكن ارجاعها الى الاصول الاستعمارية ،فجودة المؤسسات تأثر تأثير قويا على النمو على المدى الطويل.

- بالنظر في تأثير الدخل الفردي على الحوكمة نجد من غير المرجح حدوث تحسينات تلقائية في الحوكمة بمجرد ارتفاع الدخل ،فهناك حاجة الى جهد سياسي مشترك ومتواصل من طرف القادة وصناع السياسات والمجتمع المدني لتحسين الحوكمة. (Kaufmann & Kraay, 2011)

8.دراسة Djékondé NAIMBAYEL & Jamal BOUOIYOUR (2012) بعنوان

Economic growth in Sub-Saharan Africa: is governance a source of inequality between countries

تهدف هذه الدراسة الى تحليل تأثير مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي طويل المدى وقياس تأثيرها على الحد من الفقر،قام الباحثان بقياس تأثير المؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ل 27 دولة من جنوب صحراء افريقيا خلال فترة الممتدة من 2020 الى 2009 باستخدام بيانات بانيل اعتمد الباحثان في التحليل الاقتصادي القياسي على النموذج التالي

$$GDPRATE_{i,t} = \propto GDPRATE_{i,t-1} + \beta_1 GERATE_{i,t} + \beta_2 GPIGE_{i,t} + \beta_3 POPRATE_{i,t} + \beta_4 GFCFRATE_{i,t} + \beta_5 INFRATE_{i,t} + \beta_6 Gvnce_{i,t} + \beta_7 D + \beta_8 \breve{D} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث :(GDPRATE): معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ (GERATE) :معدل الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الثانوية ،(GPIGE) :مؤشر التكافؤ بين الجنسين في معدل الالتحاق الإجمالي على مستوى المدارس الثانوية، (GFCFRATE) معدل الاستثمار، (POPRATE) معدل النمو السكاني السنوي، (INFRATE) معدل التضخم (Gvnce) مؤشرات الحوكمة.

توصل الباحثان الى :

- يوجد علاقة ايجابية ذات دلالة كبيرة بين جميع المتغيرات الحوكمة و معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول جنوب صحراء إفريقيا.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول التي استعمرتها انجلترا أعلى من الدول التي استعمرتها فرنسا و هذا يدل على أن مؤسسات مستعمرات انجلترا ذات جودة مقارنة مع مؤسسات مستعمرات فرنسا . (BOUOIYOUR & NAIMBAYEL, 2012)

9.دراسة María-Teresa Méndez-Picazo , Miguel-Ángel Galindo-Martín & Domingo Ribeiro (2012) بعنوان:

Governance, entrepreneurship and economic growth, Entrepreneurship & Regional Development

الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو تحليل العلاقة بين الحوكمة وريادة الأعمال والنمو الاقتصادي، باعتبار ريادة الأعمال أحد المتغيرات الرئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي التي بفضلها من الممكن زيادة رفاهية بلد ما من خلال إنتاج المزيد من السلع والخدمات وزيادة معدل التوظيف. لكنها تتأثر بكل من السياسات النقدية والمالية وبالحوكمة ،ومن أجل تحليل هذه العلاقة قام الباحث باستخدام بيانات بانيل ل11 دولة(الدنمارك وفنلندا وفرنسا

وألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) للفترة 2002-2007. و اعتمد على نموذج مكون من معادلتين

$$\ln(y)_{it} = \beta_0 + \beta_1 \ln(in)_{it} + \beta_2 \ln(\varphi)_{it} + \beta_3 \ln(i)_{it} + \varepsilon_{it}$$
$$\ln(\varphi)_{it} = \beta_4 + \beta_5 \ln(\lambda)_{it} + \beta_6 \ln(PE)_{it} + \beta_7 \ln(GOEV)_{it} + \beta_8 \ln(ms)_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث متغيرات المعادلة الاولى تتمثل في y :اجمالي الناتج المحلي، In :الابتكار،φ :زيادة الأعمال ، I: الاستثمار.ومتغيرات المعادلة الثانية تتمثل في φ: زيادة الأعمال، λ: توزيع الدخل، PE:الانفاق العام، GOEV: الحوكمة ، ms: الكتلة النقدية.

توصل الباحث الى:

- هناك علاقة إيجابية بين الحوكمة وريادة الأعمال باعتبارها عاملاً محفزًا للنمو الاقتصادي ومن الضروري أيضًا مراعاة السياسات المصممة لتعزيز النمو الاقتصادي .

أن الحوكمة لها تأثير إيجابي غير مباشر على النمو الاقتصادي. ومع ذلك ،كما هو موضح في المعادلة الثانية ، هناك بعض الآثار السلبية (عدم المساواة والتضخم) التي يجب تجنبها لأنها يمكن أن يكون لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي. (María-Teresa Méndez-Picazo، 2012)

10.دراسة **RabiaNazir وMuhammad Nadeem وMumtaz Anwar (2013)** بعنوان:

Growth and Governance Nexus: A Case of Pakistan

تهدف هذه الدراسة لمحاولة تقديم أدلة تجريبية على الروابط بين الحوكمة ونمو الناتج المحلي الإجمالي قام الباحث بتطبيق اختبارات التكامل المشترك ADF و Johansen على بيانات السلاسل الزمنية من 1984 إلى 2010 للاقتصاد الباكستاني.تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع بينما تم استخدام العمالة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، والانفتاح التجاري، والحوكمة (الصادرة عن الدليل الدولي لمخاطر) والتضخم كمتغيرات توضيحية ليكون النموذج المدروس معبرا عنه بالمعادلة التالية:

$$\ln Y = \alpha + \beta 1 \ln CAPITAL + \beta 2 \ln labor + \beta 3 \ln ICRG + \beta 4 \ln INF + \beta 5 \ln TRADE + \mu$$

ومن خلال الدراسة التجريبية تبين أن :

- جميع متغيرات الحوكمة ذات أهمية وتأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي لباكستان وأظهرت النتائج أيضا أن الحوكمة تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد نمط نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- إن إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتضخم لهما تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدراسة بينما الانفتاح التجاري والقوى العاملة لها علاقة إيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي.

- اعترافًا بالدور الإيجابي للحوكمة ودعمه للنمو الاقتصادي في باكستان من خلال النموذج التجريبي المدروس اوصى الباحثون بإجراء إصلاح كامل للنظام السياسي والاقتصادي والقضائي والبيروقراطية ووسائل الإعلام الحرة لتحسين الحوكمة وتحقيق نمو مستدام للناتج المحلي الإجمالي في باكستان (RabiaNazir, Nadeem, & Anwar, 2013)

11.دراسة Montasar Zayati و Makram Gaaliche (2013) بعنوان :

Relation governance et croissance économique: Un essai de modélisation par application au cas de la Tunisie

الهدف من هذه الدراسة هو محاولة تطبيق نموذج (VECM) على حالة تونس ،لإبراز العلاقة المحتملة بين جودة الحوكمة والنمو الاقتصادي. في الواقع ، نظرًا للطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما ومن خلال استخدام قاعدة بيانات تتعلق بالمنظمات الرسمية المختلفة ،حاول الباحث بناء مؤشر إجمالي من المفترض أن يلتقط جودة المؤسسات التونسية. ومن خلال تقدير النموذج التالي:

$$D(\log(\text{pibh})_t) = \beta_0 + \beta_1 D(\log(k)_t) + \beta_2 D(\log(l)_t) + \beta_3 D(IGG_t) + \beta_4 \log(\text{pib}_h)_{t-1}) + \beta_5 \log(k)_{t-1} + \beta_6 \log(l)_{t-1} + \beta_7 IGG_{t-1} + \varepsilon_t$$

اتضح من خلال سلسلة من الاختبارات التي أجريت ، أن هناك علاقة سببية بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في تونس وبعبارة أخرى بما أن الحوكمة تؤثر على النمو ،فإن هذا الأخير بدوره له تأثير على جودة المؤسسات في الدولة قيد الدراسة.

تبرر نتائج اختبار جرانجر السببية. في الواقع، فإن الناتج المحلي الإجمالي التونسي وجودة الحوكمة مترابطان ،وقبل كل شيء يظهران حساسية ثنائية الاتجاه. بعبارة أخرى ،بما أن الحوكمة تؤثر على النمو الاقتصادي ،فإن الأخير يؤثر بدوره على جودة المؤسسات في الدولة قيد الدراسة(Zayati & Gaaliche, 2013)

12.دراسة **Bassam. AlBassam (2013)** بعنوان:

The Relationship Between Governance and Economic Growth During Times of Crisis

تبحث هذه الدراسة في ما إذا كانت العلاقة القوية بين الحوكمة والنمو الاقتصادي قائمة أثناء فترات الأزمات الاقتصادية أو فقط خلال فترات الاستقرار ،يحاول الباحث الإجابة على الاشكالية التالية: هل يختلف تأثير الأزمة الاقتصادية على العلاقة بين النمو الاقتصادي والحوكمة من بلد إلى آخر بناءً على مستوى التنمية في كل بلد؟

ومن أجل اختبار ما إذا كانت العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي قد تأثرت بالأزمة الاقتصادية لعام 2008 قام الباحث بمقارنة مستويات العلاقة قبل بداية الأزمة (2006-2008) وبعدها (2009-2011) مفترضا إذا تغيرت طبيعة العلاقة بعد بدء الأزمة، فإن ذلك يشير إلى أن الأزمة الاقتصادية أثرت على العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي. في حين إذا لم تتغير طبيعة العلاقة فهذا يشير إلى أن الأزمة الاقتصادية لم تؤثر على العلاقة، وطبق هذه الطريقة على جميع البلدان وعلى كل مجموعة من مجموعات التنمية الأربع للدول التي تمت مناقشتها في هذه الدراسة . بحيث تم إجراء سلسلة من مجموعات الارتباطات الزوجية بين الناتج المحلي الإجمالي وجميع مؤشرات الحوكمة الستة بشكل منفصل استنادًا إلى دليل التنمية البشرية قام بتشكيل المجموعات التالية (المجموعة 1: تنمية عالية جدًا تضم 46 دولة ؛ المجموعة 2: تنمية عالية تضم 45 دولة ؛ المجموعة 3: تنمية منخفضة تضم 47 دولة ؛ المجموعة 4 : تنمية منخفضة جدا تضم 46 دولة) ليكون حجم العينة الاجمالي 215 دولة .

خلصت نتائج هذه الدراسة الى:

- أن الأزمة الاقتصادية العالمية كان لها تأثير غير ملحوظ على العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي.ومع ذلك وجدت هذه الدراسة أن مستويات التنمية المختلفة للدول تؤثر على العلاقة بين الحوكمة والنمو بطرق مختلفة خلال أوقات الأزمات. وبالتالي فإن نتائج المتوصل اليها تسلط الضوء على عدم الاستقرار في العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي خلال الأزمة الاقتصادية وهذا علامة على الحاجة إلى استراتيجيات طويلة الأجل لتعزيز ممارسات الحوكمة العالمية والوطنية لا تتأثر سلبا بالأزمات.
- أظهر تحليل تأثير مستوى تنمية الدولة على العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي خلال أوقات الأزمات الدول ذات التنمية العالية كانت لها ارتباط معنوي لجميع مؤشرات الحوكمة مع النمو الاقتصادي بعد بداية الأزمة الاقتصادية العالمية باستثناء العلاقة بين مؤشر المساءلة والمحاسبة والناتج المحلي الإجمالي ؛وبين جودة التشريعات والناتج المحلي الإجمالي.
- في الدول ذات التنمية المتوسطة، لم تكن أي من العلاقات بين مؤشرات الحوكمة والناتج المحلي الإجمالي معنوية بعد بداية الأزمة الاقتصادية العالمية.
- في الدول الأقل تقدمًا، كان مراقبة الفساد المؤشر الوحيد الذي أظهر علاقة معنوية مع الناتج المحلي الإجمالي بعد بداية الأزمة الاقتصادية العالمية.

- تؤثر مستوى التنمية في بلد ما على تأثير الأزمة الاقتصادية في تشكيل العلاقة بين الحوكمة والنمو. وبالتالي فإن البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية لديها معادلات ومطالب مختلفة لتحسين الحوكمة وتعزيز النمو الاقتصادي في أوقات الأزمات.
- يؤثر نوع النظام السياسي لبلد ما على الطريقة التي تشكل بها الأزمة الاقتصادية العلاقة بين الحوكمة والنمو في ذلك البلد (AlBassam, 2013).

13.دراسة Shikha Jha and Juzhong Zhuang(2014) بعنوان :

Governance Unbundled

تهدف هذه الدراسة التحليلية الى تفسير التناقض الذي عرفته دول شرق اسيا في تحقيق نمو اقتصادي سريع رغم ضعف مستويات الحوكمة المسجل فيها وحسب مؤشرات المرشد الدولي للمخاطر القطرية فقد سجل سنة 1980 ضعف جودة الحوكمة بوجه عام في اسيا مقارنة بدول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفي سنة 1997 أعقاب الأزمة المالية الأسيوية سجلت ارتفاع في معدلات الفساد وخلال الفترة الممتدة بين 1996-2011 سجلت بلدان منضمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أعلى الدرجات بين مناطق العالم في جميع المؤشرات وبينما كانت درجات منطقة افريقيا وجنوب الصحراء هي الأدنى عام 2011 باستثناء الاستقرار السياسي والمساءلة. وفي جميع المؤشرات لم تتجاوز اسيا النامية درجات افريقيا جنوب الصحراء إلا بقدر محدد بينما كانت قريبة من الدرجات المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا المنطقتان اللتان تباطأت فيهما وتيرة النمو والحد من الفقر بدرجة كبيرة. ولقد أكدت الدراسة على وجود ارتباط موجب بين الحوكمة والتنمية الاقتصادية الى حد كبيروأن أسيا ليست استثناء من هذه القاعدة وخرجت هذه الدراسة بجملة من النتائج :

- هناك علاقة سببية مزدوجة بين تحسين جودة الحوكمة وارتفاع أداء التنمية بحيث يعزز كل منهما الأخر ومن ثم تحسينهما معا يعود بالفائدة.
- تتباين الاهمية النسبية لعناصر الحوكمة المختلفة حسب مرحلة التنمية التي يمر بها البلد المعني .
- تتباين عائدات اصلاحات الحوكمة باختلاف كل مؤشر من مؤشرات التنمية.
- ينبغي السعي لتنفيذ مختلف أبعاد الحوكمة لأنها أهداف تنموية في حد ذاتها ولا ينبغي أن يقتصر تركيز صناع السياسات على ما يسهل نسبيا تنفيذه بسرعة بل على الخطوات ذات التأثير الأوضح على التنمية وسوف تساعد المؤسسات ذات الجودة العالية على خلق الظروف اللازمة لنمو الاقتصادي في الاقتصاديات سريعة النمو.(Jha & Zhuang, 2014)

14.دراسة Syed Sohaib Zubair و Mukaram Ali Khan (2014) بعنوان :

Good Governance: Pakistan's Economic Growth and Worldwide Governance Indicators

تهدف هذه الدراسة الى استكشاف العلاقة بين مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي (WGI) والنمو الاقتصادي (GDP) في باكستان وتحديد أكثر المؤشرات تأثيرا على النمو، قام الباحث بتقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي واربعة مؤشرات للحوكمة (سيادة القانون، الاستقرار السياسي، السيطرة على الفساد و الصوت و المساءلة) و من خلال تقدير معادلة الانحدار و باستخدام الأساليب الاحصائية في تقدير الفرضيات توصل الباحث الى النتائج التالية:

- أنه من بين الأبعاد الأربعة المدروسة للحوكمة، يساهم الاستقرار السياسي بشكل كبير في النمو الاقتصادي لدى يجب أن يكون ضمان بيئة مستقرة سياسيًا من بين أعلى أولويات جميع الحكومات فيما يتعلق بالدول النامية مثل باكستان. اما الابعاد الاخرى ليس لها تأثير على النمو في باكستان و لكن هدا لا يعني تجاهل العوامل المتعلقة بسيادة القانون ، والسيطرة على الفساد ، والصوت والمساءلة. (Khan، 2014)

15.دراسة Emara, Noha and Jhonsa, Eric (2014) بعنوان:

Governance and economic growth: The case of Middle Eastern and North African countries

تمت هذه الدراسة بهدف تقدير أثر جودة الحوكمة على الدخل الفردي وتقدير أثر زيادة الدخل الفردي على جودة الحوكمة معتمد على عينة تتكون من197 دولة ثم استخدم الباحث نتائج التقدير لتفسير العلاقة بين الحوكمة والنمو في 22 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اعتمد الباحث في هذه الدراسة على النموذج التالي:من اجل تقدير تأثير الحوكمة على الدخل الفردي استخدم المعادلة التالية:

$$pgdp_{\mathrm{i}} = \propto + \beta \mathrm{gov}_{\mathrm{i}} + \mathrm{e}_{\mathrm{i}}$$

$$\mathrm{gov} *_{\mathrm{i}} = \mathrm{gov}_{\mathrm{i}} + \mathrm{u}_{\mathrm{i}}$$

بحيث pgdp تمثل لوغاريتم الدخل الفردي، gov تمثل متغير الحوكمة (مؤشرات الصادرة عن البنك الدولي)،e تمثل جميع العوامل الأخرى الغير مدرجة في الدراسة والتي من شأنها أن تأثر على الدخل الفردي ،i تمثل البلد محل الدراسة. ومن أجل تقدير تأثير الدخل الفردي على الحوكمة استخدم المعادلة التالية:

$$gov_{\mathrm{i}} = \mu + \gamma \mathrm{pgdp}_{\mathrm{i}} + \delta + \mathrm{x}_{\mathrm{i}} + \mu_{\mathrm{i}}$$

توصل الباحث الى:

- وجود علاقة سببية إيجابية وقوية ذات دلالة إحصائية من جودة الحوكمة إلى دخل الفرد. ووجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية من دخل الفرد إلى جودة الحوكمة.
- هناك مجموعة من العوامل مسؤولة عن فشل الحكومات في مختلف دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في توفير الحوكمة السليمة لشعوبها التي يمكن أن تحقق نموًا اقتصاديًا قويًا وأكبر هذه العوامل هي السياسات الاقتصادية

مضللة التي تؤدي إلى تشويه تخصيص الموارد وتفشي الفساد والمحسوبية وانعدام المساءلة الذي سبب انخفاض الديمقراطية والحرية السياسية.

- على الرغم من هذه العوامل المعوقة حققت العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستويات دخل فردي تتجاوز المتوسط المقدر لـ 197 دولة في العينة. وهذا يعني أن العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد حققت مستوى معيشة مرتفعًا نسبيًا لمواطنيها بفضل عوامل أخرى ،مثل وفرة الموارد الطبيعية. تعتمد ليبيا والسعودية والكويت وعمان والبحرين والإمارات العربية المتحدة على صادرات النفط كمصدر رئيسي للدخل. وفي الوقت نفسه ، تشمل مصادر الدخل الرئيسية لمصر السياحة ،وتحويلات المصريين العاملين في الخارج ،وعائدات قناة السويس والنفط.
- يعد التقدم نحو تشكيل المؤسسات الديمقراطية بطيئًا للغاية في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،حيث يتمتع المواطنون بقدر محدود نسبيًا من الحرية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . يعتبر مستوى المعيشة الهش في دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا الذي يتأثر بسهولة بسبب الصدمات الاقتصادية مثل ارتفاع تكاليف الغذاء ،عاملاً رئيسياً وراء الانتفاضات التونسية والمصرية والليبية.
- النتيجة الرئيسية لهذه الدراسة هو الحاجة إلى جهود قوية داخل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتحسين جودة وفعالية الآليات التنظيمية من أجل خفض مستويات الفساد وتعزيز سيادة القانون وتحقيق الاستقرار السياسي والحد من العنف الداخلي. (Emara، 2014)

16.دراسة كروش صلاح الدين(2014) بعنوان الحوكمة وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة دراسة حالة الجزائر وعينة من الدول في فترة 1996-2012

انطلق الباحث في هذه الدراسة من فرضية مفادها أن الحوكمة الجيدة تؤدي الى نمو اقتصادي، ومن ثم يؤدي الى تطور اقتصاد تلك الدول في جميع المجالات وخاصة منها اقتصاد المعرفة. ومن أجل دراسة تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1996-2012 اختار عينة من الدول تتمثل في الجزائر، مصر، الكويت، تونس والمغرب. وقام بعرض تصنيف مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولى ومؤشر النمو PIB لكل دولة من الدول المدروسة، ثم قام بعرض تصنيف هذه الدول بالنسبة لمؤشر الاقتصاد المعرفي الصادر عن البنك الدولي، وتوصل الى مجموعة من الاستنتاجات:

- الكويت هي الدولة الأكثر تطورا من بين الدول المدروسة في مجال الحوكمة على عكس الجزائر التي تعتبر الأكثر سلبية في هذا المجال.

- جميع الدول العربية و الافريقية مازلت تعاني من ضعف عام في مجال الحوكمة.
- مؤشر الاقتصاد المعرفي في الكويت أكثر ارتفاعا من بقية الدول المروسة بينما الجزائر هي الدولة الأضعف. (كروش، 2014)

17.دراسة بسام عبد الله البسام (2014) بعنوان: الحوكمة الرشيدة :المملكة العربية السعودية حالة دراسية

يفترض الباحث أن الحوكمة الرشيدة هي الأسلوب الأكثر كفاءة لتحقيق خدمات عالية الجودة (أمن ،تعليم،صحة...الخ)وضمان حقوق الإنسان وتطبيق مبادئ العدالة بين أفراد المجتمع لتحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والبشرية. ومن اجل التحقق من هذه الفرضية قام الباحث باستعراض مستويات الحوكمة الرشيدة في السعودية معتمد على مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي خلال الفترة الممتدة من 1996-2011، تم قام بمقارنة السعودية بدول الخليج العربي الخمسة (البحرين، قطر، الامارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، الكويت)وقد تم اختيار هذه الدول من أجل اجراء المقارنة بسبب التشابه الكبير من ناحية التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتوصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات:

- انه على الرغم من تبني الحكومة السعودية لكثير من الأنظمة واللوائح وإنشاء مجالس وهيئات الغرض منها تعزيز ودعم الحوكمة الرشيدة إلا أن أداء السعودية في مؤشرات الحوكمة الرشيدة مزال أقل من المأمول.
- يعتبر اصدار الأنظمة خطوة مهمة في طريق الاصلاح لكن التحدي الحقيقي في السعودية هو تطبيق هذه الأنظمة على أرض الواقع الذي من شأنه أن يرفع كفاءة و فعالية أداء الحكومة السعودية.
- لابد من فصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية و استقلالها عن بعضها من أجل تعزيز سيادة القانون والاستقرار السياسي.
- يجب اشراك الجهات الغير حكومية (القطاع الخاص والمنضمات غير ربحية) والمواطنين في ادارة شؤون الدولة وفي عملية اتخاذ القرار لان هذا من شأنه أن يعزز المساءلة والشفافية ويساهم في السيطرة على الفساد (البسام، 2014).

18.دراسة تهتان موراد وبشراير عمران (2015) بعنوان : الاستثمار البشري و ادارة الحكم الراشد في دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا MENA دراسة قياسية باستخدام نماذج بانيل

تستهدف هذه الدراسة قياس علاقة الاستثمار البشري بإدارة الحكم الراشد في دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا و حسب نماذج النمو الداخلي يتم قياس رأس المال البشري بالتركيز على التعليم الرسمي باعتباره شكل من الأشكال الاستثمار رأس المال البشري ،اعتمد الباحث على مؤشر النسبة الاجمالية للمتعلمين في سن

(15-24) من اجمالي الفئة المتعلمة و عبر عنه ب HC كمؤشر لرأس المال البشري، اما ادارة الحكم الراشد عبر عنها من خلال المؤشرات الستة الصادرة عن البنك الدولي،و قد استخدم الباحث نموذج يتكون من ستة معدلات يكون فيها HC متغير مستقل أما المتغير التابع هو أحد مؤشرات الحوكمة الستة، مستخدما نماذج البيانات المجمعة للفترة 1995-2011 و توصل الى مجموعة من النتائج أهمها :

- وجود علاقة طردية بين مؤشر رأس المال البشري و مؤشر الصوت و المساءلة .
- وجود علاقة طردية معنوية بين الاستثمار البشري و مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف في دول شمال افريقيا و الشرق الأوسط حيث تؤدي زيادة الاستثمار البشري ب 1 % الى زيادة الاستقرار السياسي ب 2.80% في العينة المدروسة.
- وجود علاقة طردية معنوية بين معدل رأس المال البشري و مؤشري حكم القانون وضبط الفساد (عمران، 2015).

19.دراسة لياس شوبار وجوادي عصام (2015) بعنوان : الحكم الراشد و النمو الاقتصادي في الدول العربية

تمت هذه الدراسة بهدف معرفة أثر متغيرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلا ل الفترة الممتدة من 2000 الى 2012 و بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي لسنة 2015 لعينة مكونة من 19 دولة قام الباحث ببناء النموذج التالي :

$$LY_{it} = b_1 + b_2 invgdp_{it} + b_3 Techange_{it} + b_4 Rngdp_{it} + b_5 gouvarnanc_{it} + a_i + \varepsilon_{it}$$

حيث:

LY_{it} : لوغاريتم الدخل الفردي وفق تعادل القوى الشرائية؛ $invgdp_{it}$: لوغاريتم نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الخام

$Techange_{it}$: لوغاريتم نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الخام ؛ $Rngdp_{it}$: نسبة ايرادات الموارد الطبيعية الى الناتج المحلي الخام (النفط ،الغاز الطبيعي ،الفحم ، ايرادات المعادن و الغابات) ؛

$gouvarnanc_{it}$: احد مؤشرات الحوكمة ؛ai : الاثر الفردي ؛ εit : حد الخطأ. توصل الباحثان الى :

- جودة التشريعات و سيادة القانون أهم متغيرات الحكم الراشد المؤثرة على النمو الاقتصادي في المنطقة العربية؛
- عدم وجود أي أثر لكل من المتغيرات الصوت و المساءلة والاستقرار السياسي، فعالية الحكومة ومكافحة الفساد على النمو الاقتصادي في الدول العربية؛
- تعتبر قطر الامارات الكويت عمان و البحرين احسن الدول العربية في مؤشرات الحكم الراشد بينما تعتبر العراق و السودان أضعف الدول العربية في هذه المؤشرات ؛

- تتميز الدول العربية الغير نفطية بالأفضلية في مؤشر الصوت و المسائلة حيث تعتبر لبنان افضل الدول العربية في هذا المؤشر على عكس السعودية، ليبيا و السودان . (جوادي و شوبار، 2015)

20.**دراسة بن دبيش نعيمة وزرواط فاطمة الزهراء (2016) بعنوان : الحكم الراشد والاستثمار الاجنبي في منطقة المينا دراسة قياسية للفترة (1996–2014)**

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على دور الحكم الراشد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول المينا و افترضت الباحثة أن لمؤشرات الحوكمة اثر ايجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ان هذا الاخير يتأثر بنسب متفاوتة بمؤشرات الحوكمة، ومن أجل التحقق من هذا اعتمدت الباحثة على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ل 16 دولة من الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة1996-2014. استخدم الباحثة في هذه الدراسة النموذج التالي:

$$Fdi_{\mathrm{i}} = \mathrm{a}_0 + \mathrm{a}_1\mathrm{PS}_{\mathrm{i}} + \mathrm{a}_2\mathrm{VA}_{\mathrm{i}} + \mathrm{a}_3\mathrm{CC}_{\mathrm{i}} + \mathrm{a}_4\mathrm{RL}_{\mathrm{i}} + \mathrm{a}_5\mathrm{GE}_{\mathrm{i}} + \mathrm{a}_6\mathrm{RQ}_{\mathrm{i}} + \mu_{\mathrm{i}}$$

بحيث Fdi يمثل المتغير التابع الذي يمثل الاستثمار الاجنبي المباشر والذي تم التعبير عنه في هذه الدراسة بمعدل تطور التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتحصل علية من مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة (الاونتكاد)،اما المتغيرات المستقلة فهي تمثل مؤشرات الحوكمة الستة الصادرة عن البنك الدولي. توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- ان معظم مؤشرات الحكم الراشد هي ذات دلالة احصائية وهناك علاقة ارتباط ايجابية بين كل من مؤشر الاستقرار السياسي سيادة القانون وفعالية الحوكمة وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى هذه المنطقة.
- هناك علاقة ارتباط سلبية بين مؤشر نوعية الأطر التنظيمية وتدفقات هدا الاستثمار في حين عدم وجود أي علاقة بين مؤشر الصوت والمساءلة ومؤشر مكافحة الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول العينة (زرواط، 2016)

21.**دراسة شقبق عيسى وعدلى ابراهيم(2016) بعنوان : "الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي محاولة لنمذجة العلاقة على حالة الجزائر"**

تهدف الدراسة القياسية الى اختبار العلاقة الموجودة بين الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي باستخدام مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي للفترة الممتدة من 1996-2013 بالنسبة لدولة الجزائر ونظرا لصغر حجم العينة قام الباحثان ببناء مؤشر تجميعي يختزل المعلومات الموجودة في مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي وذالك باستخدام طريقة التحليل المركبات أساسية ACPوعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$LAG = \propto_1 VA + \propto_2 PS + \propto_3 GE + \propto_4 RQ + \propto_5 RL + \propto_6 2CC$$

VA: مؤشر المشاركة و المساءلة؛ Ps: مؤشر الاستقرار السياسي؛ GE : مؤشر فعالية الحوكمة

RQ: مؤشر جودة التشريعات؛RL : مؤشر سيادة القانون؛ CC : مؤشر السيطرة على الفساد

وقد استخدم الباحث نموذج التالي: $\ln(y) = a_0 + a_1 LAG + a_2 \ln K + a_3 (n + g + \delta)$

و قد خلصت الدراسة الى:

- وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المؤشر التجميعي للحوكمة و النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج الفردي إلا أن هده العلاقة ضعيفة جدا.
- حسب اختبار جونجر للسببية العلاقة بين النمو الاقتصادي و المؤشر التجميعي ذات تأثير في اتجاه واحد من الحوكمة الجيدة الى النمو الاقتصادي . (ابراهيم، 2016)

22.دراسة مايح شبيب الشمري و حسين علي عويش (2016) بعنوان: العلاقة بين الحوكمة و النمو الاقتصادي في الجمهورية الاسلامية الإيرانية

انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها أن مؤشرات الحوكمة تلعب دورا متفاوتا في رفع معدلات النمو الاقتصادي بحسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في كل دولة ووفقا للخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد وحسب طبيعة توجهات الحكومة ومدى تطبيقها لمؤشرات الحوكمة .ويهدف الباحث لدراسة العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في ايران خلال الفترة الزمنية 1996-2013 وأشار الباحث أن الاقتصاد الإيراني يعاني من العديد من الاختلالات والمشاكل على الصعيد الداخلي بسبب حربها مع العراق كما أنها تواجه حاليا العقوبات الدولية المفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة والتحالف الدولي إلا أنها حققت معدلات نمو جيدة بفضل عوامل كثيرة من بينها تطبيق الحوكمة. قام الباحث بحساب معامل الارتباط بين مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي ومؤشرات النمو الاقتصادي(الناتج المحلي الاجمالي، حصة الفرد من الناتج المحلي ،متوسط دخل الفرد الحقيقي) و توصل الى مجموعة من الاستنتاجات المتمثلة في:

- هناك ارتباط وثيق بين مؤشرات الحوكمة في حد ذاتها اذا لا يمكن تطبيق أحدها على حساب المؤشرات الأخرى بل يجب تطبيقها في أن واحد والاهتمام بها من خلال المشاركة الواسعة لأصحاب المصلحة وتطبيق المبادئ الديمقراطية في ممارسة السلطة.

- يوجد علاقة ارتباط قوي طردي أو عكسي بين مؤشرات الحوكمة ومؤشر دخل الفرد الحقيقي في ايران التي تعد من الدول النامية التي نجحت في تحقيق معدلات نمو جيدة أوصلتها أن تكون في مصاف الدول النووية. (،عويش، 2016)

23.دراسة **Awan Fouzia و Mustafa Usman (2015)** بعنوان:

INSTITUTIONAL GOVERNANCE, AID AND ECONOMIC GROWTH: A CASE OF SOUTH ASIAN COUNTRIES

تبحث هذه الدراسة في الصلة بين الحوكمة المؤسسية والمساعدات الأجنبية والنمو الاقتصادي لستة دول في جنوب آسيا (بنغلاديش، بوتان، الهند، نيبال، باكستان وسريلانكا) خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2012. يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة للإجابة على ثلاثة أسئلة رئيسيه – هل هناك أي علاقة بين جودة الإدارة المؤسسية والنمو الاقتصادي في بلدان جنوب آسيا المختارة ؟ – كيف تؤثر المساعدة على النمو الاقتصادي في ظل المؤسسات الموجودة ؟ – هل تأثير المساعدة مرهون بوجود مؤسسات ذات جودة؟ و استخدم الباحث النموذج التالي :

$$YPCG = f (INFGDP, TOPENY, IV, CAIDY, FR)$$

YPCG: يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي؛INFGDP : يمثل التضخم؛ TOPEN: الانفتاح التجاري المعبر عنه بمجموع متوسط الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ IV : يمثل مؤشر الجودة الشاملة للحوكمة المؤسسية تم دمج مؤشرات الحوكمة الست باستخدام الأوزان المتساوية لجميع المؤشرات؛ CAIDY: صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ FR : معدل الخصوبة الإجمالي (المواليد لكل امرأة). وتظهر النتائج التجريبية أن مؤشر جودة الحوكمة المؤسسية وكذلك مؤشرات الحوكمة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، كما أن لا يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي بدون مؤسسات ذات جودة.

- تؤثر المساعدات المقدمة لدول النامية تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وقد يكون السبب المبالغة في تقدير سعر الصرف ،والتشوه في توزيع الدخل. وتشير النتائج إلى أنه يجب على صانعي السياسات إعطاء أهمية كبيرة للجودة المؤسسية

- كما تأكد النتائج أن جودة المؤسسات تلعب دورًا قويًا في تحقيق النمو الاقتصادي في المنطقة ،والحوكمة الجيدة ضرورية لتشغيل هذه المؤسسات بشكل جيد. وينبغي على صانعي السياسات أن يركزوا على جودة الحكم في مؤسساتهم. على وجه الخصوص فإن فعالية الحكومة (قدرة الحكومة على إدارة مواردها بفعالية) والبعد السياسي للحكم (إجراء اختيار واستبدال ومراقبة الأشخاص في السلطة) تحتاج إلى اهتمام دقيق من صانعي السياسات الذين يرغبون في تحقيق النمو الاقتصادي. كما ينبغي عليهم تحليل المشاكل الجوهرية التي تواجه مساعدات التنمية بالتفصيل واتخاذ السياسات المناسبة لتحقيق الغاية منها فعلى سبيل المثال عند استخدام المساعدات الموجهة للحد من الفقر او الوقاية من الأمراض المعدية او إصلاح الأراضي أو الائتمان الصغير، ينبغي على الحكومات اتباع نهج دقيق للمساءلة ومتابعة العملية حتى تحقق الهدف المطلوب. تقترح الدراسة أنه يجب دمج المؤسسات بشكل صحيح في نمذجة النمو الاقتصادي ويجب على الباحثين التحقيق في الأهمية النسبية لمؤشرات الحوكمة المؤسسية الفردية من أجل اقتراح السياسات المناسبة لبلدهم. من أجل معرفة متغير الحوكمة المؤسسية الأكثر أهمية لمنطقة أو دولة معينة وبالتالي تصميم سياسات محددة لتلك المنطقة أو البلد (Mustafa، 2015).

24.دراسة **Hamid Lahouij(2016)** بعنوان **:**

Does Governance Matter to Economic Growth? Evidence from MENA Countries

تمت هذه الدراسة بهدف دراسة العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير المصدرة للنفط. واختبار إلى أي مدى تؤثر مؤشرات سيادة القانون، والاستقرار السياسي، والسيطرة على الفساد، والصوت والمساءلة، والجودة التنظيمية، وفعالية الحكومة بشكل مشترك على النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على المدى الطويل و اقتراح سياسات لمساعدة صناع القرار في تحسن الجودة المؤسسية لدول المنطقة.استخدم الباحث بيانات بانيل للفترة الزمنية من 2002 إلى 2013 لست دول من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ليكون النموذج المدروس كالتالي :

$$Growthit = \varepsilon_0 + \varepsilon_1 govexpit + \varepsilon_2 invit + \varepsilon_3 fdiit + \varepsilon_4 ecofreeit + \varepsilon_5 govit + \lambda it$$

بحيث المتغير التابع يتمثل في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد أما المتغيرات المستقلة تتمثل في: الانفاق الحكومي، الاستثمار الأجنبي، مؤشر الحرية الاقتصادية، ومتوسط مؤشرات الحوكمة العالمية.

خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- يمكن للحوكمة أن تفسر بقوة النمو الاقتصادي لبلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على المدى الطويل لذلك من خلال قنوات الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر ومنه ينبغي لصناع السياسات إعطاء الأولوية والاهتمام بهده القنوات لتحقيق معدلات نمو أعلى.
- يجب أن تركز بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضًا على الاستثمار وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة لأن هذين العاملين يمكنهما تسريع التنمية الاقتصادية في المنطقة. على العكس من ذلك يجب على الحكومات خفض الإنفاق الحكومي على الاستهلاك النهائي لأن الإنفاق المفرط يقلل من دخل البلد.
- لا ترتبط الحرية الاقتصادية بالتنمية الاقتصادية (Lahouij, 2016).

25.دراسة **Noha Emara وI-Ming Chiu (2016)** بعنوان : **The Impact of Governance on Economic Growth: The Case of Middle Eastern and North African Countries**

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقييم تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي باستخدام عينة مكونة من 188 دولة. مع التركيز على 21 دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) وتعميم النتائج على البلدان الأخرى أيضًا.قام الباحث بإنشاء "مؤشر مركب للحوكمة" (CGI) الذي يلخص مقاييس الحوكمة الستة الحالية في مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) ، باستخدام طريقة تحليل المكونات الرئيسية (PCA) من أجل إلى توفير مؤشر شامل للحوكمة وتقدير تأثيرها على النمو الاقتصادي.

كما حاول الباحث في هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية: كيف يتغير النمو الاقتصادي مع تغير المؤشر الشامل للحوكمة؟ ما هو عنصر الحوكمة الأكثر أهمية في شرح الاختلافات في النمو الاقتصادي بين البلدان المدروسة؟ كيف يتم تفسير هذه النتائج بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

تم الاعتماد على مجموعة البيانات المكونة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي والتي تغطي 188 دولة لعامي 2009 و 2013 ، ويرجع الباحث سبب اختيار هذين العامين المحددين لهذه الدراسة هو إجراء مقارنة حول تغيير الحوكمة قبل وبعد الربيع العربي الذي بدأت في تونس عام 2010.

تشير نتائج المتوصل اليها إلى :

- أظهرت تسعة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ارتباطًا إيجابيًا بين الحوكمة والنمو الاقتصادي
- يرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنحو 2٪ إذا زاد مؤشر الحوكمة المركب CGI بوحدة واحدة. كما يشير التقدير الهامشي ادا تحسن مؤشر CGI بخمس وحدات من شأنه أن يضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد في سبع سنوات.
- تحسين الحوكمة لا يمكن أن يفسر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأعلى من المتوقع في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الغنية بالنفط. بعبارة أخرى، حققت غالبية بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستويات هشة من النمو الاقتصادي لا تعتمد على الحوكمة السليمة (Emara & Chiu, 2016).

26.دراسة **Azza ZIADI** و **Imen BHIBAH** **(2016)** بعنوان

Gouvernance et croissance économique Application au cas des pays de l'UEMOA

الهدف من هده الدراسة هو التعرف على طبيعة العلاقة بين الحوكمة والنمو لاقتصادي في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA) والاجابة على السؤال التالي: كيف يؤثر المجال السياسي على المجال الاقتصادي؟ وقام الباحثان بتقدير نموذج قياسي باعتماد على بيانات بانيل للفترة الممتدة من 1985 الى 2009 وحددا متغيرات المكونة لنموذج كالأتي:

المتغير التابع: يتمثل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، مأخوذ من قاعدة بيانات البنك الدولي.اما المتغيرات المستقلة تتمثل في: الحقوق السياسية: تنعكس هذه الحقوق في تنظيم انتخابات حرة ومساهمة جميع السكان دون تمييز على أساس العرق أو الدين، الحريات المدنية: وتشمل حرية جميع الأشخاص في اختيار دينهم والتجمع والتعبير عن أنفسهم. الفساد: يشير إلى قيم تتراوح من 0 إلى 10 وتتناسب مع شدة الفساد، من الناحية النظرية، يتوقع وجود علاقة عكسية بين مستوى الفساد والنمو. لأن هذا الأخير يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بجودة الحوكمة، فإن الفساد المرتفع هو مرادف لفشل الحوكمة والمؤسسات الاجتماعية والقانونية والسياسية والاقتصادية. الاستقرار السياسي: ما هو إلا "انتظام تدفق التبادلات السياسية"، سيادة القانون: يعتبر هذا المتغير مؤشرا على استقلالية القضاء. معدل الالتحاق: معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية المستخدم كمؤشر يعبر عن رأس المال البشري. التضخم: يعكس معدل التضخم النسبة المئوية للتغير السنوي في الأسعار بالنسبة للمستهلك العادي في

الحصول على سلة ثابتة من السلع والخدمات. ليكون النموذج المستخدم لمحاولة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي كالتالي:

$$Growthit = \alpha + \beta\ Xit + \delta\ INFLit + \lambda\ scolit + \varepsilon i$$

حيث X مجموعة من متغيرات الحكم وهي: الحقوق السياسية، الحريات المدنية، حكم القانون، الاستقرار السياسي والفساد.Scol : تعني معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية و INFL تعني التضخم. وخلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- أن معدل النمو المنخفض في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا يمكن تفسيره من خلال ضعف بعض مؤشرات الحوكمة مثل الحقوق السياسية والفساد أو حتى غياب الحوكمة بشكل كامل، على الرغم من تميز بعض الدول بوفرة الموارد الطبيعية مثل نيجيريا.
- يرتبط المستوى المرتفع للفقر في هذه البلدان بالحوكمة الرديئة. ونتيجة لذلك إن أزمة التنمية في هذه البلدان ناتجة عن أزمة الحوكمة.
- يؤثر الفساد بشكل كبير وسلبي على معدل النمو في هذه المجموعة من البلدان لدى تعتبر مكافحة الفساد كشرط ضروري (ZIADI & BHIBAH, 2016).

27.دراسة Yilmaz BAYAR(2016) بعنوان:

Public governance and economy's growth of the European Union

قام الباحث بالتحقيق في علاقة بين النمو الاقتصادي والحوكمة للاقتصاديات11 دولة من دول الاتحاد الأوروبي التي تمر بمرحلة انتقالية خلال فترة 2002-2013 معتمدا على مؤشرات الصادرة عن البنك الدولي بناءا على النموذج التالي:

$$PRGDPGR_{it} = \propto_i + \beta_1 VAA_{it} + \beta_2 PS_{it} + \beta_3 GE_{it} + \beta_4 RQ_{it} + \beta_5 ROL_{it} + \beta_6 COC_{it} + \varepsilon_{it}$$

واستخدام انحدار بانيل توصل الباحث الى:

- أن جميع متغيرات الحوكمة باستثناء الجودة التنظيمية كان لها تأثير ذو دلالة إحصائية وتؤثر هذه المتغيرات بنسبة 65 %على النمو الاقتصادي
- كان لسيطرة على الفساد وسيادة القانون التأثير الأكبر على النمو الاقتصادي في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية.

- تؤثر جودة الادارة العامة بشكل مباشر وغير مباشر على النمو من خلال عدة قنوات بحيث تعتبر رأس المال البشري و التقدم التكنولوجي والبنية التحتية محركات الرئيسية النمو الاقتصادي و في هذا الصدد ان سياسات التعليم والصحة والعلوم التكنولوجيا التي ينفذها القطاع العام لها تأثير كبير على المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي.
- قطعت الاقتصاديات الانتقالية في الاتحاد الاوروبي شوطا طويلا فيما يتعلق بالحوكمة الجيدة من خلال تنفيذ اصلاحات هيكلية بما في ذلك اصلاحات في ادارة القطاع العام والخاص ابتداء من اوائل التسعينيات من اجل تلبية متطلبات عضوية الاتحاد الاوروبي.
- البلدان التي تتمتع بحوكمة جيدة تستخدم مواردها ونفقاتها العامة بشكل أكثر فعالية مما يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي. (BAYAR، 2016)

28.دراسة Jean-Baptiste HABYARIMANA and Bertrand DUSHIMAYEZU (2018) بعنوان:

Good Governance, Economic Growth and Development: Insights from a 22-Year Econometric Analysis in Rwanda

تهدف هذه الدراسة للتحقيق في كيفية ارتباط الحوكمة بالنمو الاقتصادي والتنمية، باستخدام المخططات البيانية لانتشار السحابة النقطية حول خط العلاقة الخطية بين المتغيرات وطريقة OLS ،قام الباحثان بمحاكاة نموذج Benhabib و Spiegel (1994) لمحاسبة النمو ومعايرته مع الصدمة المقدرة في تنمية رأس المال البشري للتحقيق في الآثار غير المباشرة بسبب الافتقار الى الحوكمة على النمو والتنمية. خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- هناك علاقة دورية بين الحوكمة والنمو الاقتصادي والتنمية. وتكشف عن وجود علاقة معاكسة للدورة بين الصدمة في تنمية رأس المال البشري والنمو بسبب ضعف الحوكمة، حيث لا يعتمد مستوى التنمية الاقتصادية والنمو على تكوين رأس المال الثابت والقوى العاملة فحسب ، بل يعتمد أيضًا على الحوكمة الجيدة.
- الافتقار إلى الحوكمة يؤدي إلى انخفاض في القدرة الاستيعابية ويبطئ التقدم التكنولوجي واللحاق بالركب والانتشار التكنولوجي كما يؤدي إلى عدم كفاءة السوق المحلية، ويجعل تنفيذ التنمية الشاملة أكثر تعقيدًا
- أن مستوى التنمية والنمو في رواندا لا يعتمد فقط على تكوين رأس المال الثابت والقوى العاملة، يعتمد أيضًا على الحوكمة .كما ان الاستقرار السياسي ووضع استراتيجيات اقتصادية سياسية قوية لتطوير المزيد

من الحلول المحلية وتوجيهها بحيث يتم تنفيذها بشكل أفضل تعد من أهم الشروط مسبق للأداء الاقتصادي المستدام (Habyarimana & Dushimayezu, 2018).

29.دراسة Paitoon Kraipornsak (2018) بعنوان:

GOOD GOVERNANCE AND ECONOMIC GROWTH: AN INVESTIGATION OF THAILAND AND SELECTED ASIAN COUNTRIES

تهدف الورقة إلى إجراء تحقيق مقارن لمستوى الحوكمة في تايلاند وعدد من الدول الأسيوية ،باستخدام مؤشرات البنك الدولي وقد تم العثور على درجات مئوية عالية من WGI في الاقتصادات المتقدمة كما قام الباحث بإجراء تحليل الكمي لتأثير الحوكمة على الدخل للفرد. تم تقدير دالة الإنتاج لـ 16 دولة آسيوية خلال الفترة 1996 - 2016 باستخدام نموذج التأثير الثابت أظهرت النتيجة أنه بصرف النظر عن رأس المال للفرد ونمو إنتاجية العامل الكلي ، يمكن أن تكون الحوكمة الجيدة أيضًا عاملاً هامًا يساهم في نمو الدخل للفرد .حيث يمكن أن يساعد مؤشر الحوكمة المركب بنسبة 1 في المائة في زيادة دخل الدولة للفرد عن العام الماضي بمقدار 31.34 دولارًا أمريكيًا و 0.54 في المائة سنويًا. بالنسبة للبلدان النامية الآسيوية (Kraipornsak، 2018).

30.دراسة Tharanga Samarasinghe (2018) بعنوان :

IMPACT OF GOVERNANCE ON ECONOMIC GROWTH

الهدف من هذا البحث هو فهم تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي. استخدم هذا البحث بيانات من 145 دولة للفترة 2002-2014. ومتغيرات الحوكمة المتمثلة في السيطرة على الفساد ،الاستقرار السياسي ، والصوت والمساءلة. تم أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر، وتكوين رأس المال الإجمالي ، والاستهلاك الحكومي ، والانفتاح التجاري في الاعتبار، لقياس آثارها على النمو الاقتصادي. تم تضمين متغيرات وهمية لالتقاط التأثيرات الإقليمية وتأثيرات مستوى الدخل في البلدان. تم تطبيق تقنيات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية في بيانات بانل متوازنة.

توصلت هذه الدراسة إلى أن السيطرة على الفساد هي عامل حاسم للنمو الاقتصادي ، وأن زيادة وحدة واحدة في السيطرة على الفساد تؤدي إلى 6.9٪ زيادة في النمو الاقتصادي. ومع ذلك ، من المهم إدارة كل من مكافحة الفساد والاستقرار السياسي وغياب مؤشرات العنف بشكل فعال لتحقيق نمو اقتصادي أعلى بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا الشمالية ، فإن معدل النمو الاقتصادي أقل بشكل ملحوظ في جميع المناطق الأخرى باستثناء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. معدل النمو الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المرتفع أعلى بنسبة 20٪

من البلدان ذات الدخل المتوسط. من ناحية أخرى ، تظهر البلدان منخفضة الدخل نمواً اقتصادياً أقل بنسبة 23.5٪ من البلدان ذات الدخل المتوسط (Tharanga، 2018).

31.دراسة رضا حمزة بوجانة وابراهيم برقوني(2018) بعنوان: الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد و تحقيق نمو اقتصادي، دراسة قياسية لعينة من الدول العربية

تمت هده الدراسة من أجل ايجاد العلاقة التي تربط الحكم الراشد بظاهرة الفساد وقياس أثر تطبيق اليات الحكم الراشد فيما يخص محاربة الفساد على النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية عبر قناتي الانفاق العام و الاستثمار ،قام الباحث باختيار عينة تتكون من 19 دولة عربية معتمدا على البيانات الصادرة عن البنك الدولي ومركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية لدول الاسلامية خلال الفترة الممتدة من 1996 الى 2016،وبغية معرفة نوعية العلاقة التي تربط بين مؤشرات السيطرة على الفساد وباقي مؤشرات الحكم الراشد قام الباحث بإجراء تحليل المركبات الرئيسية وقام بتصنيف الدول المدروسة في مجموعات متجانسة حيث المجموعة الأولى تضم الدول التي تتميز بمؤشرات حوكمة جيدة وسيطرة على الفساد عالية نسبيا وتتمثل في الامارات العربية، البحرين، الأردن، الكويت، عمان، قطر.

المجموعة الثانية تضم الدول التي تتميز بمؤشرات حكم متوسطة وسيطرة على الفساد متوسطة وتتمثل في المغرب، تونس، المملكة العربية السعودية.

اما المجموعة الثالثة تضم الدول التي تتميز بمؤشرات حكم سيئة و سيطرة على الفساد وتتمثل في مصر الجزائر، موريتانيا ولبنان.قام الباحث باختبار النموذج التالي :

Log GDP=F (LL ,LK,LG,CONTROL)

بحيث Log GDP يمثل لوغاريتم الناتج المحلي الخام بالدولار الأمريكي،LL يمثل لوغاريتم العمالة، LK يمثل لوغاريتم رأس المال المادي، LG يمثل لوغارتم الانفاق العام، CONTOL يمثل مؤشر السيطرة على الفساد. توصلت الدراسة الى أن السيطرة على الفساد من أهم مقومات رشادة الحكم وأن اعتماد مقاربة الحكم الراشد من شأنه أن يساهم في الحد من الفساد،كما بين النموذج القياسي أن لسيطرة على الفساد أثر سلبي على النمو الاقتصادي على المدى القصير وأثر ايجابي على المدى الطويل في الدول العربية كما انه يساهم في زيادة فعالية الانفاق العام غير أنه يضعف من فعالية الاستثمار في زيادة النمو (برقوني، 2018) .

32.دراسة زاوي أحمد صادق و بن خالدي فضيل (2018) بعنوان :عناصر الحكم الراشد و النمو الاقتصادي في الجزائر

تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين عناصر الحكم الراشد الثلاثة مع النمو الاقتصادي من خلال المحاولة على الاجابة على الاشكالية التالية: هل لعناصر الحكم الراشد أثر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟استخدم الباحث منهج الانحدار الذاتي لتوزيعات المتباطئة ARDLخلال الفترة (1984_2016) لاختبار النموذج التالي(PIB PH= F(CORRU, DEMOC , STGOV, REF1989

- بحيث PIB PH يعبر عن معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد؛CORRU يمثل معدل الفساد؛ DEMOC يمثل مستوى الديمقراطية؛ STGOV الاستقرار الحكومي؛ REF1989يمثل متغير وهمي يعكس مرحلة ما قبل الاصلاحات وما بعدها. توصل الباحث الى :
- ان معظم المتغيرات المأخوذة في هذا النموذج تؤثر على النمو الاقتصادي وهذا ما يتطلب تدخل الدولة من أجل اصلاح و تحسين مؤسساتها
- يؤثر الفساد بقوة على مستويات النمو فهذه الآفة متأصلة في النظام على مستوى الادارات والحكومات و حتى المواطنين وهذا ما يؤثر على عوامل الانتاج.

غياب الديمقراطية وغياب عملية التداول على السلطة يمنع الجزائر من تشكيل اقتصاد انتاجي وتنافسي و تؤثر سلبا على الاستثمار وهذا ما يعكس سوء الادارة الجزائرية (فضيل، 2018).

33.**دراسة سردوك بالحول وعدوكة لخضر(2018) بعنوان : الحوكمة والاستثمار الاجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل** تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور الحوكمة (الجانب السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي) على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات المغرب العربي (الجزائر المغرب وتونس)باستعمال بيانات بانيل للفترة 1996-2016 لتقدير النموذج التالي:

$$log(FDI)_{it} = \alpha_{it} + \beta_0 GOV_{it} + \beta_1 NATURAL_{it} + \beta_2 GFCF_{it} + \beta_3 OPEN_{it} + \beta_4 HUM_{it} + \beta_5 INF_{it} + \mu_I + \varepsilon_{it}$$

المتغير التابع :يمثل تدفقات الاستثمار الاجنبي؛أما المتغيرات المستقلة فهي كالتالي: مؤشر الحوكمة وهو مؤشر يتكون من ثلاثة مؤشرات (الاستقرار السياسي، فعالية الحوكمة وسيادة القانون) ؛ الموارد الطبيعية؛ مؤشر تكوين رأس المال الثابت الإجمالي؛ مؤشر الانفتاح التجاري؛ يمثل رأس المال البشري؛ التضخم؛ و البواقي ؛μ يمثل التأثير الثابت الخاص بالبلد الذي يفترض أنه ثابت زمنيا. توصل الباحث الى النتائج التالية:

- عدم الاستقرار السياسي لمنطقة المغرب العربي يعتبر أكبر عائق للاستثمارات الأجنبية المباشرة كما أن انخفاض الموارد الداخلية والنسيج الصناعي الغير متنوع للمنطقة لا يشجع على الاستثمار الاجنبي.
- ان المتغيرات الاقتصادية التقليدية(تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ودرجة الانفتاح التجاري ورأس المال البشري) لها قدرة تفسيرية أكبر من المحددات المؤسساتية في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي في اقتصاديات الدول المغربي،و اتضح أن لمتغير سيادة القانون أثر موجب ذو دلالة احصائية على تدفقات الاستثمار الاجنبية (لخضر، 2018).

34.دراسة عبد الباري عياض ومُحَمَّد يحي بن ساسي (2018)بعنوان : أثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعديد من الدول النامية للفترة الممتدة من 1996 الى غاية 2016

تمت هذه الدراسة من أجل البحث في واقع أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة كمتغيرات مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي بصفته المتغير التابع من خلال دراسة قياسية شملت 29 دولة نامية للفترة الممتدة من 1996-2016 و استندت هذه الدراسة على فرضية أن النمو الاقتصادي كعامل تابع يزيد ويتطور كلما تحسنت مؤشرات الحوكمة الجيدة و اعتمد الباحث على النموذج التالي:

$$Log\ (GDP)= f(VA,PV,GE, RQ, RL, CC)$$

بحيث يعتبر اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لدولار الأمريكي لسنة 2010 المتغير التابع و تعتبر مؤشرات الحوكمة الستة هي المتغيرات المستقلة وباستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- وجود أثر ضعيف لآليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي لدول النامية و يرجع ذلك الى حداثة تبني هذه المعايير بالإضافة الى اعتماد أكثر اقتصاديات هذه الدول على الريع بصفة كبيرة في الوقت الذي يظهر أن هناك أثر لمؤشر المساءلة وفعالية الحوكمة ومكافحة الفساد على النمو الاقتصادي لهذه الدول.
- تشترك الدول النامية في ضعف البنية الاقتصادية وتختلف في مصادر التمويل الاقتصادي أو طبيعة نظام الحكم (ساسي، 2018)

35.دراسة تحريشي جمانة (2019) بعنوان : دور الحوكمة في تفعيل الدور التنموي للقطاع العام، دراسة حالة الجزائر 2000-2014

تهدف هذه الدراسة الى ابراز أهمية تطبيق الحوكمة في القطاه العام و اظهار واقع الحكومة في الجزائر و البحث عن أهم عوائق تطبيقها، طرحت الباحثة الاشكالية التالية كيف يمكن تحقيق الفعالية في أداء القطاع العام ؟ من اجل هذا قامت بتحديد أهم متطلبات القطاع العام و عرض واقع و تحديات الحوكمة في الجزائر من خلال المؤشرات الصادرة عن البنك الدولي خلال الفترة 2000-2014 و توصلت الباحثة الى جملة من النتائج أهمها :

- يتطلب نجاح حوكمة القطاع العام توفير بيئة حقوقية و مناخ ديمقراطي وهذا لا يتحقق إلا في دولة يسودها القانون.
- قدمت الدولة الجزائرية العديد من الاصلاحات الاقتصادية والجهود التنموية الا انها لم تتمكن من تحقيق الأهداف التنموية ويرجع فشل البرامج الاصلاحية الى انتشار الفساد وسوء استغلال السلطة وعدم الالتزام بتطبيق القانون.
- حققت الجزائر حسب البنك الدولي نتائج ضعيفة في مؤشرات الحوكمة ويرجع السبب الى غياب المشاركة السياسية وغياب آليات الرقابة وغياب المساءلة (جمانة، 2019).

36.دراسة بالهاشمي جهيزة والعربي غريسي (2019) بعنوان: دور مؤشرات الحوكمة في التأثير على صورة النشاط الاقتصادي للدول الناشئة –دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 1996–2016 "الاقتصاد التركي الناشئ نموذجا

تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن العلاقة بين مؤشرات الحوكمة و التنمية في تركيا خلال الفترة 1996-2016 من خلال دراسة قياسية لنموذج التالي : PIB=F(VA,PV,GE, RQ, RL, CC)

بحيث المتغير التابع هو الناتج المحلي و المتغيرات المستقلة هي مؤشرات الحوكمة الستة و خلصت الدراسة الى النتائج التالية: ان مؤشرات الحوكمة في مجملها لها تأثير على معدل نمو الناتج الداخلي الخام في تركيا حيث بينت الدراسة أن :

- كل من دور القانون ومصداقيته و مؤشر التصويت و المساءلة(الديمقراطية) و مؤشر الفساد الى جانب مؤشر فعالية الحوكمة يساهمان ايجابيا في زيادة معدل النمو الاقتصادي في تركيا، بينما مؤشر الاستقرار السياسي و نوعية الاجراءات و التنظيمات (البيروقراطية) يؤثران سلبا على معدل نمو الناتج الداخلي الخام لتركيا.

- تعتبر الحوكمة وسيلة تساعد المؤسسات على كسب ثقة المستثمرين و أصحاب المصالح ذات العلاقة مع المؤسسة و ذلك من خلال اجتذاب رأس المال الأجنبي بالإضافة الى تعزيز الأداء الاقتصادي و زيادة القدرة التنافسية في الاجل الطويل (غريسي، 2019).

37.دراسة Mohammad Salam Ibrahim AlShiab و اخرون (2020) بعنوان

Revisiting the Relationship between Governance Quality and Economic Growth

تهدف هذه الدراسة الى تقديم أدلة على العلاقة الموجودة بين جودة الحوكمة والنمو الاقتصادي. استخدم الباحث المؤشرات الستة للحوكمة العالمية (WGI) التي نشرها البنك الدولي للفترة الممتدة من 1997 إلى 2014 وعينة تتكون من 29 دولة (23 دولة متقدمة و 6 اقتصادات ناشئة). حيث قام بفحص تأثير هذه المؤشرات الستة للحوكمة على النمو الاقتصادي للعينة بأكملها. ثم قام بتطبيق التحليل الى المكونات الاساسية (PCA) على هذه المؤشرات لإنشاء مؤشر الحوكمة العالمية (GGI) واختبار تأثيره على النمو الاقتصادي.وبعدها قام بدراسة المحددات المؤسسية للتنمية الاقتصادية من خلال التحكم في التضخم، وأسعار الفائدة الحقيقية، والمدخرات الإجمالية.
باستخدام مجموعة بيانات بانيل ديناميكية التي تضم كل من الأسواق المتقدمة والناشئة و توصل الباحث الى جملة من النتائج مفادها:

- وجود علاقة إيجابية بين جودة الحوكمة والنمو الاقتصادي في كل من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة. كما ان تأثير GGI في النمو الاقتصادي للاقتصاديات الناشئة اكبر من تأثيره على الاقتصاديات المتقدمة.
- أن تعزيز الجودة المؤسسية يساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في كل من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة.
- يجب على صناع السياسات زيادة جهودهم واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز جودة الحوكمة لتحفيز النمو الاقتصادي. وعلى وجه الخصوص ينبغي تشجيع الاقتصاديات الناشئة للاستمرار في تنفيذ إصلاحات الحوكمة.
- أن زيادة المدخرات الإجمالية، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي يؤديان إلى تحسين الأداء الاقتصادي لكل الدول (AlShiab, Al-Malkawi, & Lahrech, 2020).

38.دراسة Mohsen Mohammadi Khyareh & Hadi Amini (2021) بعنوان:

Governance Quality, Entrepreneurship and Economic Growth

يساهم هذا البحث في الأدبيات من منظور نظري (استخدام الحوكمة الرشيدة كوسيط بين ريادة الأعمال والنمو) ومن منظور عملي (تقديم رؤى لتحسين جودة الحوكمة لتعزيز ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي)

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو استخدام بيانات مراقبة ريادة الأعمال العالمية (GEM) وتطبيق انحدار ثلاثي المربعات الصغرى (SLS3) للتحقيق في تأثير ستة مؤشرات للحوكمة على العلاقة بين نمو ريادة الأعمال في 64 دولة. خلال الفترة 2010-2018. بالإضافة إلى ذلك ، توضح هذه الورقة ما إذا كان تأثير مؤشرات الحوكمة يختلف وفقًا لمرحلة التنمية في الدولة. تظهر النتائج

- أن مؤشرات ريادة الأعمال والحوكمة لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي. يختلف حسب مرحلة تطور البلد ،كما يمكن أن تنشأ اختلافات كبيرة فيما يتعلق بدرجة وطبيعة هذه العلاقة بين البلدان.
- أن ريادة الأعمال يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي في البلدان التي يقودها الابتكار ، لكنها لا تستطيع تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان التي تحركها عوامل الكفاءة.
- أن ريادة الأعمال المدفوعة بالفرص (ODE) لا ترتبط إلا بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي للبلدان التي يحركها الابتكار، بينما ترتبط ريادة الأعمال المدفوعة بالضرورة ارتباطًا سلبيًا بالنمو الاقتصادي للبلدان التي تحركها عوامل الكفاءة.

بالإضافة إلى ذلك تظهر نتائج المسح أن مؤشرات جودة الحوكمة تساهم في أنشطة ريادة الأعمال في المجموعات الثلاث من البلدان التي تم فحصها (Mohsen & Amini, 2021)

39.دراسة أحلام وفاء رماش وسليمان زاواري فرحات (2021) بعنوان: أثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1998-2018 باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

تهدف هذه الدراسة الى تبيان العلاقة بين مؤشرات الحكم الراشد و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1998-2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ومن بين النتائج التي توصلت اليها هده الدراسة :

- وجود علاقة معنوية طردية في الأجل القصير بين مؤشر فعالية الحوكمة والنمو الاقتصادي لكنها ضعيفة وهذا بسبب تفشي ظاهرة الفساد و غياب الكفاءات في الجزائر.
- يوجد علاقة ايجابية ضعيفة و غير معنوية بين مؤشر الصوت والمساءلة والنمو الاقتصادي وهذا راجع الى انسداد كل قنوات التعبير في الجزائر مما يمنع حق الشعوب من حق المعرفة والمساءلة.
- عدم استقلالية القضاء و عدم التزام المسئولين بالقوانين واستعمال المحسوبية من أجل تفادي المحاسبة أدى الى بروز علاقة عكسية ومعنوية بين مؤشر حكم القانون و النمو الاقتصادي (فرحات، 2021) .

II. الدراسات السابقة التي تناولت تأثير أحد جوانب الحوكمة على النمو الاقتصادي

1.دراسة Paolo Mouro (1995) بعنوان : Corruption and growth

تمت هذه *الدراسة* بهدف تحديد القنوات التي من خلالها يؤثر الفساد والعوامل المؤسسية على النمو الاقتصادي وتحديد حجم هذه الاثار، استخدم الباحث تسع مؤشرات حول الفساد والروتين الاداري و كفاءة النظام القضائي صادرة عن منظمة الاعمال الدولية BI للفترة الممتدة من 1980_ 1983 تتمثل هذه المؤشرات في: تغير اطار المؤسسات السياسية ،الاستقرار السياسي ،استيلاء المعارضة على السلطة، استقرار العمل ،العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول المجاورة ،الاعمال الارهابية التي يتعرض لها الافراد و الشركات ،كفاءة النظام القضائي ،البيروقراطية ،الفساد في المعاملات التجارية .وبعد حساب معدلات الارتباط الموجودة بين المتغيرات و تحليل الانحدار توصل الباحث الى :

- جميع هذه المؤشرات ترتبط بشكل ايجابي وبشكل كبير مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- يرتبط الفساد وعدم الكفاءة المؤسسية بشكل سلبي مع كل من الاستثمار والنمو الاقتصادي و هذا يؤثر بدوره على محددات النمو الاخرى كالاستقرار السياسي .
- تعاني البلدان الفقيرة من البيروقراطيات فاسدة ومرهقة وعدم الاستقرار السياسي كما يؤثر التاريخ الاستعماري لدولة ما على قدرتها على تشكيل حكومة مستقرة ،وكذلك على نزاهة وكفاءة بيروقراطيتها
- تؤدي عدم الكفاءة المؤسسية إلى انخفاض النمو ألاقتصادي والقناة الرئيسية التي تؤثر من خلالها المؤسسات السيئة على معدل النمو هي خفض معدل الاستثمار.
- المؤسسات والمتغيرات الاقتصادية لها تأثير متبادل بحيث لا تؤثر المؤسسات على الأداء الاقتصادي فحسب ،بل قد تؤثر المتغيرات الاقتصادية أيضًا على المؤسسات.

- ان مؤشرات الثورات والانقلابات والحريات المدنية لا ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالنمو ،على الرغم من ارتباطها القوي والسلبي بمعدل الاستثمار.
- تؤثر عدم الكفاءة البيروقراطية على النمو بشكل غير مباشر (عن طريق خفض معدل الاستثمار) أو بشكل مباشر (على سبيل المثال ،من خلال التسبب في سوء تخصيص الاستثمار بين القطاعات) (MAURO, 1995)

2.دراسة **(1996) Alesina, Alberto, Sule Ozler, Nouriel Roubini, and Phillip Swagel**

بعنوان : **Political instability and Economic growth**

تمت هذه الدراسة بهدف البحث في العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عينة من 113 دولة للفترة 1950-1982،بحيث يعتبر الباحث عدم الاستقرار السياسي أنه ميل الحكومة للانهيار، وقدر نموذجًا يتم فيه تحديد عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي بشكل مشترك عبر عنه بالمعادلتين التاليتين:

$$C^* = \propto_c x_c + \beta_c X + \gamma_c Y + \mu_1$$
$$Y = \alpha_Y X_Y + \beta_Y + \gamma_Y C^* + \mu_2$$

حيث :C* متغير كامن يعبر عن التغير في الحكومة؛ X يعبر عن التغير في كل من الحكومة والنمو الاقتصادي؛Xc يمثل المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي؛ Xγ يعبر عن النمو الاقتصادي ،تتمثل النتائج الرئيسية لهذه الدراسة

- إن النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي مترابطان بعمق. فمن ناحية يؤدي عدم اليقين المرتبط ببيئة سياسية غير مستقرة إلى تقليل الاستثمار وتباطأ التنمية الاقتصادية. ومن ناحية أخرى يؤدي الأداء الاقتصادي الضعيف إلى انهيار الحكومة والاضطرابات السياسية.
- لا يوجد أي دليل يظهر أن النمو الاقتصادي يتأثر بالأنظمة الديمقراطية أو الاستبدادية . كما أن حدوث تغيير حكومي يزيد من احتمالية حدوث تغييرات لاحقة ،مما يشير إلى استمرار عدم الاستقرار السياسي. (Alesina، 1996)

3.دراسة Selçuk Akçay (2002) بعنوان :

CROSS-NATIONAL A :CORRUPTION AND ECONOMIC GROWTH STUDY

تهدف هذه الدراسة البحث في تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في 54 دولة نامية ومتقدمة للفترة من 1960 إلى 1995 باعتبار الفساد أحد أعراض الضعف المؤسسي وسبب انخفاض النفقات الحكومية على

قطاعات (التعليم والصحة) وانعدام المساواة في الدخل ،والحد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتشويه الأسواق ،وسوء تخصيص الموارد. استخدم الباحث النموذج التالي:

$$G = \propto + \beta_1 Y + \beta_2 C + \beta_3 LC + \beta_4 SSER + \beta_5 PTRSC + \beta_6 GDI + \beta_7 GC + \beta_8 POP + \beta_9 INF + \beta_{10} D_{afr} + \varepsilon$$

بحيث:G هو معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛Y : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، القيمة الأولية (1960)؛ C :مؤشر الفساد؛ SSER : معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية؛ PTRSC : عدد التلاميذ بالنسبة الى عدد المدرسين المدارس الثانوية؛GDI : إجمالي الاستثمار المحلي مطروح منه نسبة الناتج المحلي الإجمالي؛GC: الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛POP : متوسط النمو السكاني السنوي؛INF: معدل التضخم؛D : المتغير الوهمي لدول الإفريقية؛ من خلال التحليل التجريبي توصل الباحث الى أن للفساد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي.وتكشف النتائج التجريبية أيضًا ان معدل التضخم ،ومعدل النمو السكاني ،والاستهلاك الحكومي ،عدد التلاميذ بالنسبة الى عدد المدرسين المدارس الثانوية (المستخدم بدلا من جودة رأس المال البشري) يؤثرون سلبًا على النمو الاقتصادي ،في حين معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية (مستخدم بدلا من كمية رأس المال البشري) والإجمالي المحلي للاستثمار يؤثران إيجابًا على النمو. (Akçay، 2002)

4.دراسة Kwabena Gyimah-Brempong و Samaria Munoz (2006) بعنوان :

Corruption, Growth, and Income Distribution: Are there Regional Differences?

يؤثر الفساد على النمو الاقتصادي بشكل سلبي ويتسبب في عدم المساواة في توزيع الدخل مثل ماهو معروف في دول افريقيا وأمريكا اللاتينية إلا أن هناك استثناءات في بعض مناطق العالم التي تتميز بسرعة نمو دخلها رغم معدلات الفساد المرتفعة المسجلة فيها مثل بعض الدول الاسيوية وأشار الباحث أن الصين و ساحل العاج تسجلان نفس معدل الفساد إلا أن الصين تتميز بنمو اقتصادي سريع بينما ساحل العاج تعرف بنمو اقتصادي متباطئ ،تناول الباحث في هذه الدراسة الاشكالية التالية هل توجد اختلافات اقليمية ذات دلالة احصائية في تأثير الفساد على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل وكيف يمكن تفسيرها ؟

من أجل قد هذا قام بتقسيم مناطق العالم الى أربعة أقسام:افريقيا ،اسيا ،أمريكا اللاتينية ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ،واستخدم بيانات بانيل ل 61 دولة تمر بمراحل مختلفة من التنمية على مدى 20 عام ،اعتمد الباحث على نموذج الدراسة التالي :

$$\dot{Y_{it}} = \alpha_0 + \alpha_1 k_{it} + \alpha_2 edu_{it} + \alpha_3 \dot{X_{it}} + \alpha_4 corrup_{it} + \alpha_5 y_{0_{it}} + \alpha_j \sum_j dum_j * corrupt_{it} + \epsilon$$

يمثلK معدل الاستثمار، y0يمثل المستوى الأولى للدخل، $\dot{x}$ تمثل معدل عائد الصادرات ،edu يمثل راس المال البشري المعبر عنه بالتحصيل التعليمي للبالغين،corrptمتغير الفساد لقياس جودة المؤسسات في الاقتصاد $\dot{y}$ معدل نمو الدخل الحقيقي، اعتبر الباحث أن طبيعة الفساد مرتبطة بالاختلافات الاقليمية وقد عبر عليها بالمتغير

الوهمي jالذي يمثل افريقيا ،اسيا امريكا اللاتينية ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وتوصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية :

- يؤثر الفساد بشكل سلبي وكبير على معدل نمو دخل الفرد. كما أن للاختلافات الإقليمية دور كبير في تأثير الفساد على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل ،بحيث تسجل دول افريقيا أكبر معدل فساد ثم تليها دول أمريكا اللاتينية.
- يجب التركيز بشكل متباين على سياسات الحد من الفساد كوسيلة لزيادة النمو الاقتصادي وتحسين توزيع الدخل في مختلف مناطق العالم ،في حين أن الحد من الفساد في بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية يصبح أمرًا بالغ الأهمية لتسريع النمو الاقتصادي ، ولا يكون الامر بنفس الأهمية بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول الآسيوية.
- إن تقليل الفساد في جميع البلدان بنفس النسبة لن يؤدي فقط إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحسين توزيع الدخل ،بل سيساعد أيضًا على تضييق فجوات الدخل والتوزيع ،وهكذا ستستفيد المناطق الأشد فقراً أكثر من غيرها من الحد من الفساد. (Kwabena & Samaria, 2006)

5.دراسة **ANDREW WILLIAMS(2010)** بعنوان **:**

Shining a Light on the Resource Curse: An Empirical Analysis of the Relationship Between Natural Resources, Transparency, and Economic Growth

تهدف هذه الدراسة الى إثبات أن البلدان الغنية بالموارد هي في الواقع أقل شفافية من البلدان الأخرى وتبحث في ما إذا كان هذا الافتقار إلى الشفافية له تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي. حيث ان من أكثر وصفات السياسات شيوعًا للتغلب على ما يسمى بـ "لعنة الموارد" خاصة بالنسبة للصناعات الاستخراجية، الدعوة إلى مزيد من الشفافية والمساءلة من الحكومات وتوصل الباحث الى وجود ارتباط سببي سلبي قوي يمتد من عائدات تصدير الموارد إلى الشفافية هناك أيضًا بعض الأدلة على أن الافتقار إلى الشفافية يؤدي إلى انخفاض لاحق في النمو الاقتصادي كما تعتبر البلدان الغنية بالموارد أقل شفافية وهذا أحد الأسباب الأساسية لمستويات النمو الضعيف اللاحق لهذه البلدان (WILLIAMS, 2010).

6.دراسة Evgeni Peev and Dennis C. Mueller (2012) بعنوان :

Democracy, Economic Freedom and Growth in Transition Economies

تهدف هذه الدراسة الى تشخيص العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية والنمو لعينة من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. يعتبر الباحث أن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية مصدرًا جيدًا لاختبار أهمية المؤسسات للنمو الاقتصادي ،لأنها بدأت جميعًا عملية الانتقال كدكتاتوريات ذات مؤسسات اقتصادية ضعيفة.

قام الباحث باختبار ما إذا كانت الدول الشيوعية السابقة، التي عملت على تحرير اقتصادياتها ،قد حققت نمو اقتصادي سريع ،وحاول الباحث تحديد الحريات الاقتصادية التي تقدم أكبر مساهمات في النمو ودراسة آثار الحريات الاقتصادية والنفقات العامة والتوازن العام على النمو في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية خلال الفترة 1994-2007 ،وفي أعقاب الأزمة المالية (2008-2009).

من أبرز النتائج التي خلصت اليها هذه الدراسة:

- ان التحول إلى اقتصاد السوق وأداء الاقتصاد مرتبطان بقوة المؤسسات الديمقراطية القائمة.
- هناك علاقة إيجابية بين قوة الديمقراطية في بلد ما ونوعية مؤسساته الاقتصادية. حيث أصبحت الحريات الاقتصادية أقوى والفساد ضعيفا في البلدان الشيوعية السابقة ذات المؤسسات الديمقراطية القوية.
- تصنف بلغاريا ورومانيا أضعف دولتين من حيث المؤسسات الديمقراطية، والحريات الاقتصادية ،وتعتبر أكثر دولتين فسادًا.على عكس دول البلطيق الثلاث التي سجلت درجات عالية نسبيًا في كل من الديمقراطية والحرية الاقتصادية. يؤدي هذا الارتباط بين الديمقراطية والحريات الاقتصادية إلى ارتباط الديمقراطية بالنمو الاقتصادي ،لأن التحرير الاقتصادي ينتج نموًا اقتصاديًا أسرع.
- تعتبر حرية التجارة والحرية النقدية والتحرر من الفساد أهم مؤشرات الحرية الاقتصادية للنمو في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية خلال الفترة 1994-2007. (Mueller، 2012)

7.دراسة عبد الرزاق مولاي لخضر و بوزيد السايح (2017) بعنوان : فاعلية سياسة الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر

تناولت هذه الدراسة طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد بمختلف آلياته وظاهرة الفساد في الجزائر وهذا بتحليل مؤشرات ضبط الفساد والحكم الراشد خلال الفترة الزمنية 2003-2016 ومختلف الاستراتجيات والإصلاحات المعتمدة لرفع مستويات النمو الاقتصادي، وقام الباحث في هذه الدراسة بتشخيص و تحليل واقع الفساد وسبل تفعيل الحكم الراشد كدعامة أساسية في إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وأهميته في تقليص حجم الفساد و تكريس الديمقراطية التشاركية،وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة أن هناك جهود تبدل بغية تحسين نوعية الحكم الراشد و محاربة الفساد حيث قطعت الجزائر أشواطا في مسار التنمية الشاملة و لكنها في سلم

درجات مدركات الفساد العالمي صنفت في مراتب متأخرة علميا و عربيا لذلك لابد أن تعمل جاهدة على محاربة الفساد وتعزيز الشفافية وتثبت أركان الحكم الراشد كأفضل السبل لمواجهة التحديات الحالية .

- تتزايد فرص ممارسة الفساد في المراحل الانتقالية و الفترات التي شهدت تحولات سياسية واقتصادية و اجتماعية ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي و الاطار القانوني الذي يوفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.
- غياب حرية الاعلام و عدم السماح لها وللمواطنين بالوصول الى لمعلومات و السجلات العامة يحول دون ممارستهم لدور الرقابي على أعمال الوزارات و المؤسسات العامة .

يعتبر ضعف الجهاز القضائي و غياب الاستقلالية والنزاهة سببا مشجعا على الفساد (السايح، 2017).

8.دراسة عجيلة مُحَمَّد وسعيداني أحمد وأحمد بكاي (2018) بعنوان : الحكم الراشد في الجزائر ما بين معضلة الفساد و حتمية التنمية المستدامة قراءة قياسية تحليلية للفترة 2005-2018

تهدف الدراسة الى ابراز دور الحكم الراشد في تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البحث في آليات ترشيد الانفاق الحكومي والبيئي ومكافحة الفساد الاداري الذي يعد الهاجس الأول أمام كفاءة القطاع العام بمجلاته المختلفة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية وفي هذا السياق يعتبر الحكم الراشد نموذج الادارة العمومية الذي يسمح باستغلال الأمثل للموارد العمومية والإنفاق السليم لها ضمن سياسة الاصلاح الاقتصادي والإداري وقد ركزت هده الدراسة على اختبار العلاقات الارتباطية بين دور الحكم الراشد في علاج الفساد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين الفساد ومؤشرين للحكم الراشد فعالية الحكومة و حماية حقوق الملكية.

- وجود علاقة ارتباطيه قصيرة وطويلة الأجل بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة ويعتبر الحكم الراشد أحد أهم اليات تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة التبذير وتضخم الانفاق البيئي في الجزائر (بكاي، 2018).

9.دراسة ساسان نبيلة وحليمي حكيمة (2019) بعنوان : خيار الحكم الراشد في ضل التوأمة بين الفساد الاقتصادي والريع ،حالة الجزائر

يهدف هذا البحث الى تحديد علاقة تجاذب بين الريع والفساد من جهة وعلاقة التنافر بين الريع والحكم الراشد من جهة أخرى بحيث هيأت البيئة الريعية في الجزائر مناخ مناسب لانتشار الفساد فعلاقة التوأمة بين الريع و الفساد الاقتصادي يفسرها غياب روح المبادرة والإنتاج والتنافسية وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها

ليس هناك مزاوجة بين الريع والفساد بل أن تبعات الاعتماد على ذلك الريع هي التي تولد الفساد وان ضرورة التحول نحو الاقتصاد المنتج تفرض مكافحة مختلف اشكال الفساد وبث روح المسؤولية والمساءلة والعدالة والشفافية في مختلف فئات المجتمع وهي المبادئ التي يستند عليها الحكم الراشد (حكيمة، 2019).

10.دراسة أمينة بن جدو (2020) بعنوان :الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد_دراسة حالة الجزائر للفترة 1997_2017

تهدف هذه الدراسة الى توضيح العلاقة بين كل من الحكم الراشد والفساد وتوضيح أهمية الحكم الراشد في الحد والوقاية من الفساد كونه الحاجز الذي يحول بين تحقيق وتبني الحكم الراشد، قامت الباحثة بدراسة تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1997 و 2017 وقد توصلت الى ان الفساد يعد مؤشر من مؤشرات قياس الحكم الراشد وتوجد علاقة عكسية بين كل من الحكم الراشد والفساد حيث كلما كان مؤشر السيطرة على الفساد عال اتضحت ملامح الحكم الراشد في الجزائر أكثر وكلما قلت هذه القيمة كلما اتضحت ملامح الفساد في الجزائر أكثر،وقدمت الباحثة مجموعة من التوصيات :

- ضرورة توعية المجتمع الجزائري حول مخاطر الفساد من خلال وضع سياسات تثقيفية مكثفة و شاملة.
- محاولة استفادة الجزائر من تجارب الدول الرائدة في تطبيق الحكم الراشد و الوقاية من الفساد.
- ضرورة عمل الجزائر على تعزيز وتنفيذ المعاهدات الدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد (جدو، 2020)

III. الدراسات التي تناولت العلاقة بين الحوكمة ونوعية المؤسسات وتأثيرها على النمو الاقتصادي

1. **دراسة Imène Guetat (2006) بعنوان :**

The effects of corruption on growth performance of the MENA countries

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار آثار الخصائص المؤسسية على النمو في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لهذا الغرض أخذ الباحث بعين الاعتبار التقارب المشروط من حيث الشروط الأولية في كل من أداء الاقتصاد الكلي ،الانفتاح التجاري ،حجم الحكومة ،وفرة الموارد الطبيعية والهياكل المؤسسية والسياسية لعينة تتكون من 90 دولة خلال الفترة 1960-2000. استخدم الباحث المؤشرات الإقليمية والمتغيرات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لاختبار تأثيرات كل متغير على أداء النمو فيها. تم تقدير الآثار المباشرة وغير المباشرة للفساد والبيروقراطية من خلال إدخال متغيرات مؤسسية خاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ومناطق أخرى من العالم أولاً ، ثم بإضافة متغيرين تركيبيين يقيسان تأثير الفساد على أداء النمو على المدى الطويل. أظهر النتائج أن التأثير المباشر للمتغيرات المؤسسية قوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بالمناطق التي تم النظر فيها. وينطبق الشيء نفسه على الآثار غير المباشرة للفساد على النمو من خلال الاستثمار ورأس المال البشري. وبالتالي من المرجح أن تعمل المؤسسات الجيدة على تحسين النمو من خلال زيادة حجم وكفاءة الاستثمار وتحسين رأس المال البشري وتعزيزه ، بسبب أهميتها بالنسبة للنمو والإنتاجية و تأثيرها على حوافز عوامل النمو(Imène, 2006)

2. دراسة Ugur, Mehmet (2010) بعنوان:

Institutions and economic performance: a review of the theory and evidence

تهدف هذه الدراسة الى تقييم النقاش النظري والنتائج التجريبية المتعلقة بتأثير المؤسسات على الأداء الاقتصادي وتحديد القنوات التي من خلالها تؤثر جودة المؤسسات على الأداء الاقتصادي، حدد الباحث 21 دراسة تجريبية تبحث في تأثير المؤسسات على الأداء الاقتصادي أجريت جميعها خلال الفترة الممتدة بين 1995-2004 ،استخدم الباحثون فيها البيانات المقطعية والانحدار المتعدد بحيث تكون جودة المؤسسات من بين المتغيرات المستقلة في جميع هده الدراسات والتي تم جمعها من مصادر مختلفة وتشير جميعها الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المؤسسات والأداء الاقتصادي، وأكدت بعض هده الدراسات أن اتجاه السببية يكون من المؤسسات إلى الأداء الاقتصادي وليس العكس ،كما أكد البعض الأخر على أهمية متغير جودة المؤسسات من حيث التأثير على الأداء الاقتصادي أكثر من باقي المتغيرات الأخرى مثل الانفتاح على التجارة أو الجغرافيا وتوصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات المتمثلة في :

- جميع الدراسات أكدت على التأثير الايجابي للمؤسسات على الأداء الاقتصادي حيث قامت الدراسات التجريبية بدمج مؤشر جودة المؤسسات في نماذج النمو الاقتصادي ونماذج الاستثمار وأكدت على فكرة أن الاسواق تعمل بفعالية وعلى نحو أمثل فقط في حالة وجود مؤسسات فعالة والتقليل من السعي نحو الريع.
- تعد المؤسسات السياسية والاقتصادية المحددات الأساسية للأداء الاقتصادي، بحيث من الصعب تفسير التفاوت الدولي الى تراكم رأس المال أو التكنولوجيا فإن التحدي الرئيسي لسياسة التنمية هو توفير مؤسسات فعالة لدعم السوق وخلق الطلب على مثل هذه المؤسسات.
- تعد مؤشرات جودة المؤسسات مثل سيادة القانون والجودة التنظيمية والديمقراطية ومكافحة الفساد

ذات تأثيرات كبيرة و قوية على النمو الاقتصادي والابتكار التكنولوجي ونمو الدخل الفردي. (Ugur، 2010)

3. دراسة Hanan Nazier وAsmaa Ezaat (2013) بعنوان:

Governance/ Institutional Quality and Growth Nexus in Arab Countries

تبحث هذه الدراسة في دور الحوكمة والجودة المؤسسية في دعم النمو الاقتصادي في الدول العربية. من اجل تحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بفحص ترتيب الدول العربية في مقاييس الحوكمة التي نشرها البنك الدولي بالنسبة لبقية دول العالم ثم قامت باختبار قوة مؤشرات الحوكمة في تفسير الاختلافات عبر البلدان في أداء النمو في المنطقة. وأظهرت النتائج غالبية الدول التي تم فحصها تعاني من درجات متفاوتة من عجز الحوكمة، مقارنة بالمتوسطات الدولية بالنسبة لدخلها. كما أن الاقتصاديات التي لديها مستويات جيدة نسبيا في كل من المحاسبة والمساءلة، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون والسيطرة على الفساد في عام 2000 نمت بشكل أسرع خلال الفترة 2000-2010 مقارنة بالاقتصاديات التي تعاني من عجز في هذه المؤشرات.

تدعم هذه النتائج العلاقة السببية المفترضة نظريًا بين الحوكمة والمؤسسات وتحسين أداء النمو، ومع ذلك لم يتم الكشف عن العلاقة السببية للاستقرار السياسي وغياب العنف. ويمكن تبرير ذلك من خلال مشاكل قياس مؤشرات الحوكمة، والاختلافات التاريخية والطبيعة الجغرافية وبالتالي هناك حاجة إلى ضمان توافق نظام الحوكمة والظروف المحلية معًا حيث ليست كل أبعاد الحوكمة ضرورية للنمو في جميع مراحل التنمية. يجب التركيز على الجوانب الأكثر تأثيرا على تنمية بلد ما في فترة معينة، مع الأخذ في الاعتبار انه لن يؤدي أي تحسين مؤسسي إلى أداء نمو أفضل في فترة قصيرة نسبيًا(Nazier & Ezaat, 2013) .

4. دراسة Nabila Asghar وShazia Qureshi وMuhammad Nadeem (2015) بعنوان :

Institutional Quality and Economic Growth: Panel ARDL Analysis for Selected Developing Economies of Asia

تمت هذه الدراسة الحالية لمحاولة شرح تأثير الجودة المؤسسية على النمو الاقتصادي في الاقتصادات النامية في آسيا. اعتمد الباحثون على بيانات بانيل للفترة 1990-2013 لـ 13 دولة من الاقتصادات النامية في آسيا. تم إنشاء مؤشر للجودة المؤسسية من جودة المؤسسات القانونية والاقتصادية والسياسية باستخدام طريقة المكون الرئيسي خلصت هذه الدراسة إلى أنه يمكن زيادة النمو الاقتصادي من خلال تحسين الجودة المؤسسية لجميع المؤسسات أو على الأقل جودة المؤسسات القانونية.

- تظهر نتائج اختبار السببية أنها تمتد من الجودة المؤسسية إلى النمو الاقتصادي. كما أن جودة المؤسسات القانونية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ولكن جودة المؤسسات الاقتصادية والسياسية غير قادرة على تعزيز النمو الاقتصادي، ولا يوجد تفاعل كبير بين مؤشرات الجودة المؤسسية.

تؤكد الدراسة على أنه من أجل زيادة النمو الاقتصادي هناك حاجة لاتخاذ خطوات فعالة معينة لتحسين الجودة المؤسسية. وهذا يتطلب جهوداً متكاملة وإدخال تغييرات جذرية في البنية السياسية والاجتماعية والمؤسسية في بلدان نامية آسيوية مختارة(Asghar, Qureshi, & Nadeem, 2015)

5. دراسة اسية بن رمضان و بومدين رشيد و بالمقدم مصطفى (2016) بعنوان: وفرة الموارد الطبيعية، نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي

تهدف هذه الدراسة الى اختبار نوعية المؤسسات في تفسير العلاقة بين وفرة البترول و النمو الاقتصادي الجزائري بالاعتماد على التكامل الشترك و نموذج تصحيح الخطأ باستخدام بيانات سنوية للفترة 1970-2014 وتوصلت الباحثة الى أن هناك قناتين لأثر وفرة البترول على النمو الاقتصادي حيث يظهر الأثر الايجابي المباشر لوفرة البترول من خلال تأثيره على الاستثمار والانفتاح التجاري وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي، اما التأثير الغير مباشر يكون من خلال تفاعل وفرة البترول مع سوء الاطار المؤسسي والسياسي وهذا ما يعبر عنه بسوء الادارة الاقتصادية وسوء استغلال وتوزيع الموارد ،بيروقراطية الادارة و الفساد وبالتالي تؤثر هذه القناة سلبا على النمو ألاقتصادي، فبدون مؤسسة حكم فعالة لا تؤثر الاستثمارات والسياسات الاقتصادية المنتهجة ثمارها بالشكل المرجو منها.

- غياب الاطار المؤسسي الجيد يعد قيدا على النمو الاقتصادي وأن مشكلة الجزائر ليست قي مدى توفر الموارد وإنما في عدم فعالية وجودة الاطار المؤسسي والسياسي (مصطفى، 2016)

6. دراسة **Rachid Mira** و **Ahmed Hammadache (2017)** بعنوان:

1. **Relationship between good governance and economic growth: A contribution to the institutional debate about state failure in developing countries**

يرى الباحث في هذه الدراسة ان العديد من دراسات الاقتصاد القياسي اختبرت العلاقة بين الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي وأظهروا و جود علاقة ايجابية ومع ذلك فإن سياسة الحوكمة الجيدة والإصلاحات السياسية لا تسمح للبلدان النامية إلا بتحقيق الحد الأدنى من النمو الاقتصادي من أجل الوصول إلى مستوى من التنمية مماثل لمستوى البلدان الصناعية ركز الباحث على مفهوم الذي قدمه البنك الدولي والنقد الذي صاغه مشتاق خان

(2002-2004)، الذي أعاد بناء مفهوم الحوكمة بمعنى أوسع مع الأخذ في الاعتبار قدرة الدول على قيادة التغيير الهيكلي. في المجالات المؤسسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، من أجل ضمان النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

اشكالية هذه الدراسة تتمثل في :هل يمكن للحوكمة الجيدة أن يفسر الأداء الاقتصادي؟ أو وفقًا لأطروحة مشتاق خان (2002 ، 2004) فإن إصلاح الهياكل الاقتصادية والقدرات الحكومية هي الخطوة الأولى لتحسين الأداء الاقتصادي للبلدان النامية، وفي الخطوة الثانية السماح للنمو الاقتصادي بتعزيز الحوكمة.

قام الباحث بتقديم نموذج تجريبي بناءً على عينة من البلدان النامية تم اختيارهم حسب المنطقة (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا) نظرًا لتوافر الموارد الطبيعية لديهم. والهدف من ذلك هو التحقق مما إذا كانت نسبة النمو مرتبطة أو غير مرتبطة بمؤشرات الحوكمة كما حددها البنك الدولي. وتحليل النقد الذي قدمه مشتاق خان بشأن تعريف الحوكمة وأسباب فشل الدولة والعوائق الاقتصادية. مع الأخذ في الاعتبار مستوى التنمية والقدرة على الحكم الذي يعتمد على هيكل وتوزيع السلطة السياسية التي قد تكون سلبية أو إيجابية للنمو.

من خلال التحليل التجريبي الذي أجراه الباحث على 45 دولة نامية حاول شرح دور المؤسسات في الأداء الاقتصادي للمناطق المختلفة التي تمت دراستها (دول المينا، دول المينا النفطية، دول المينا الغير النفطية، أمريكا اللاتينية، شرق آسيا وجنوب). قام بتقدير نماذج بانيل ذات تأثيرات ثابتة على نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد ومعدل نمو الانحراف عن المتوسط العالمي خلال الفترة 1996-2011 ، النموذج المدروس يجمع بين محددات الأداء الاقتصادي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) الداخلي (الجودة المؤسسية) والخارجي (أسعار السلع الأساسية ، مؤشر إدراك المخاطر للتمويل العالمي ومعدلات النمو في العالم المتقدم).

$$TCPIB = \propto_0 + \propto_1 MP_{it} + \propto_2 FINANCE_{it} + \propto_3 TCMond_{it} + \propto_4 INSTUT_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث TCPIBيعبر عن نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي؛ MPيعبر عن مؤشر أسعار السلع؛ FINANCE مؤشر ادراك المخاطر لتمويل العالمي؛ TCMond معدل النمو في العالم المتقدم؛ INSTUT مؤشر الجودة المؤسسية محسوب باستخدامACP مطبق على 6 مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي.توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- لا تعرف جميع البلدان من مختلف المناطق نفس أهمية المؤشرات بحيث تتقارب مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية بالنسبة لمؤشر "الصوت والمساءلة" وتختلف المنطقتان على المؤشرات الأخرى. تتمتع أمريكا اللاتينية بأهمية كبيرة لمؤشر "الاستقرار السياسي والحد من العنف" ومؤشر "سيادة القانون" ، في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، تتشابه دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير النفطية فقط مع أمريكا اللاتينية في مؤشرات "الاستقرار السياسي" ومؤشر "سيادة القانون"
- المؤشر الذي يظهر في تقديراتنا له أهميته كبيرة بالنسبة لجميع النماذج المدروسة وجميع المناطق تقريبًا (باستثناء آسيا) هو "الاستقرار السياسي والحد من العنف وهذا يسمح لنا باستنتاج أن الاستقرار السياسي هو عامل مؤسسي رئيسي للنمو الاقتصادي في البلدان النامية.
- التحول وظهور الإطار المؤسسي الرسمي وغير الرسمي يعتبر دور الدولة حاسمًا لدفع عجلة التنمية الاقتصادية يجب أن تكتسب الدولة المهارات لتوجيه رأس المال إلى القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية وزيادة الإنتاجية. لهدا تعتبر التسوية السياسية التي تمثل العلاقة المستقرة والمتسقة بين توزيع السلطة السياسية والإطار المؤسسي شرط اساسي للنمو الاقتصادي في بلد ما بدلاً من الحوكمة.
- لا يمكن تفسير النمو الاقتصادي في البلدان النامية فقط من خلال مؤشرات الحوكمة كما قدمها المؤلفون المؤسسين بأن تحسين مؤشرات الحوكمة شرط ضروري لتهيئة الظروف المؤسسية لخفض تكاليف المعاملات، وبالتالي فإن السوق التنافسية تؤدي إلى زيادة الكفاءة في تخصيص الموارد ووتيرة النمو الاقتصادي بل يتطلب الامر تحليل أوسع لفهم دور العامل السياسي والمؤسسي بشكل أفضل النمو الاقتصادي (Mira & Hammadache, 2017).

7. دراسة **Dong-Hyeon Kima , Yi-Chen Wub , Shu-Chin Lin (2018)** بعنوان :

Heterogeneity in the effects of government size and governance on economic growth

تهدف هذه الورقة لمعرفة ما اذا كان هناك تأثير لحجم الحكومة ونوعية الحوكمة على النمو الاقتصادي وهل هذا التأثير من خلال دراسة عينة تتكون من 47 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة الممتدة من 1984 الى 2012.و قد استخدم الباحثون انحدار PSTR ووجدوا أن:

- تأثير حجم الحكومة على الانتاجية والنمو يكون ايجابي عندما تكون مستويات الحوكمة مرتفعة ،بمعنى أن الحوكمة الجيدة تساعد البلدان من توسيع حجم الحوكمة .

- يصبح حجم الحوكمة سلبيا على النمو عندما تتعدى حجم معين ،اما الحوكمة تصبح ذات تأثير ايجابي على النمو عندما تصل الى مستويات تفوق العتبة.
- لا يوجد سياسة نمو واحدة تناسب جميع الدول لتحديد حجم الحكومة المناسب ونوعية الحوكمة لزيادة الانتاجية (Dong-Hyeon Kima، 2018)..

8. **دراسة Ahlam ER-RAHMANI(2018) بعنوان:**

Gouvernance, qualité institutionnelle et développement économique : Quels enseignements pour le Maroc ?

يعتمد هذه الدراسة على نماذج اقتصادية قياسية ، ودمج عينة تتكون من 94 دولة بما في ذلك المغرب ، لإبراز العلاقة بين الجودة المؤسسية والأداء الاقتصادي. تم تقسيم دول العينة إلى ثلاث مجموعات حسب مستوى دخلها (مرتفع ، متوسط ، منخفض) من أجل الكشف عن التأثير المتمايز للحوكمة على الأداء الاقتصادي لكل منها ، مع تحديد آليات التحويل المتعلقة بذلك.

وقد أظهرت التحليلات التي تم تطويرها في إطار هذه الدراسة بوضوح أن بناء مؤسسات قوية وترسيخ مبادئ الحوكمة الجيدة يشكلان معايير أساسية لتعزيز عملية التنمية الاقتصادية للبلد بشكل مستدام. إلى جانب المكاسب الاقتصادية الصافية الناتجة ، فإن التحسن اللاحق في جودة الحوكمة المؤسسية يولد تأثيرات أكبر بكثير في المرحلة الثانية ، من خلال المساهمة في إعادة حياكة الروابط الاجتماعية وتعزيز الثقة في بعدها المزدوج: العلاقات الشخصية والمؤسسية (Ahlam و Mouni، 2018).

9. دراسة Boniface Ngah Epo وDief Reagen Nochi Faha (2019) بعنوان:

Natural Resources, Institutional Quality, and Economic Growth: an African Tale

حللت هذه الدراسة دور المؤسسات في تحسين العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات بانيل ل 44 دولة أفريقية خلال الفترة 1996-2016. لقياس الموارد الطبيعية استخدم الباحثان مقياسان ريع الموارد الطبيعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وحصة الخامات والمعادن من إجمالي صادرات البضائع.اما بالنسبة للجودة المؤسسية تم التعبير عنها من خلال ستة مؤشرات تشمل سيادة القانون (RL) والجودة التنظيمية (RQ) وفعالية الحوكمة (GE) والسيطرة على الفساد (CC) والاستقرار السياسي (PS) والصوت والمساءلة (VA). اعتمد الباحثان على نموذج انحدار الانتقال السلس لبيانات بانيل (PSTR)،الذي يسمح بتقييم الطبيعة الغير المتجانسة للعلاقة بين ريع الموارد الطبيعية والنمو حسب الزمن والبلد، وتم ادخال مؤشرات الجودة المؤسسية كمتغيرات العتبة في هذا النموذج وقد توصلا الى النتائج التالي:

- تختلف العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي بالنسبة لمؤشرات الجودة المؤسسية ومقاييس الموارد الطبيعية بحيث تتحسن العلاقة الغير الخطية بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي بشكل كبير عندما نأخذ في الاعتبار متغيرات سيادة القانون والجودة التنظيمية لكل من ريع الموارد الطبيعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وحصة الخامات والمعادن من إجمالي الصادرات.
- اعتماد معظم البلدان الأفريقية على الموارد الطبيعية بدرجة كبيرة بالإضافة الى رداءة النظام المؤسسي، يجعل اقتصاداتهم تقوم على تصدير المواد الخام في المقام الأول، وهذا يؤدي الى الفشل في تنويع اقتصادياتها ومنعها من تحقيق نمو مستدام .
- رغم أن العلاقة الغير الخطية بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي تتحسن بشكل كبير عندما نأخذ في الاعتبار متغيرات سيادة القانون والجودة التنظيمية الى انه من الصعب تعميم هذه النتيجة لأن مدى ودور المؤسسات يختلفان بالنسبة لمؤشرات الجودة المؤسسية وكذلك المتغير المستخدم لتعبير عن الموارد الطبيعية (Boniface Ngah Epo، 2019)

10. دراسة Muhammad Ramadhan (2019) بعنوان :

Assessing Of The Impact Of Good Governance And Institutions On Economic Growth In Indonesia

انطلاقا من الفرضية القائلة ان إدارة الأداء الحكومي المصحوب بنظام مؤسسي ذو نوعية جيدة من شانه ان يدعم تحقيق التنمية الإقليمية. يهدف الباحث في هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين أداء الحكومة وجودة المؤسسات الحكومية مع النمو الاقتصادي في إندونيسيا. باعتبارها دولة نامية ذات نمو اقتصادي يتأثر بعوامل خارجية وداخلية مختلفة، يتم إدارة الأداء الحكومي والمؤسسي فيها من خلال توجيه اللوائح و التي تواجه في بعض الأحيان عقبات عديدة. مما يجعل أداء الحكومة والأنظمة المؤسسية غير جيد.

استخدام الباحث تحليل السلاسل الزمنية للطرق المعممة (GMM) للفترة الممتدة من 2000_2018. معتمدا على المتغيرات التالية : المتغير التابع يتمثل في النمو الاقتصادي (GDP) ، والمتغيرات المستقلة تتمثل في مؤشرات الحوكمة الصوت والمساءلة (VA) ، والاستقرار السياسي وغياب العنف (PV) ، والسيطرة على الفساد (CC) وفعالية الحكومة (GE) تستخدم لتعبير عن أداء الحكومة. بينما المتغيرات المستخدمة لوصف جودة المؤسسات الحكومية هما سيادة القانون (RL) ونوعية التنظيم (QR).

وقد أظهرت نتائج التحليل أن الأداء الحكومي والجودة المؤسسية لهما دور في دفع عجلة النمو الاقتصادي في اندونسيا و لتحسين الأداء الحكومي والجودة المؤسسية عليها اتباع استرتجيات تمكنها من التقييم والمراقبة يشكل مستمر (Ramadhan, 2019).

11. دراسة **Sule Abubakar (2020) بعنوان:**

Institutional Quality and Economic Growth: Evidence from Nigeria

قام الباحث بدراسة تأثير الجودة المؤسسية على النمو الاقتصادي في نيجيريا من خلال الأموال المكثفة للعقود ومؤشر الحوكمة الفعال بهدف وضع مقترحات سياسية يمكن أن تضمن نموًا اقتصاديًا مستدامًا في نيجيريا ،تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية التي تغطي الفترة من 1979 إلى 2018 والاعتماد على نموذج النمو الكلاسيكي الجديد Solow-Swan،و طريقة Johansen Cointegration و Ordinary Least Square. لاختبار النموذج التالي :حيث RGDP :الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ؛CIM : الأموال كثيفة التعاقد للجودة المؤسسية ؛ DOINV : الاستثمار المحلي من خلال تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ؛FDI : الاستثمار الأجنبي المباشر؛ GOEXP : الإنفاق الحكومي؛ EGI : مؤشر الحوكمة الفعال. وقد توصل الى النتائج التالية:

- يكشف اختبار التكامل المشترك المقدر عن وجود علاقة مشتركة بين جميع المتغيرات.
- يوضح نموذج OLS أن النمو الاقتصادي يستجيب بشكل إيجابي وذو دلالة إحصائية للجودة المؤسسية (أموال مكثفة للعقود) بينما يؤثر مؤشر الحوكمة الفعالة بشكل إيجابي وغير معنوي على الاقتصاد.
- ان النمو الاقتصادي يستجيب إيجابًا وسلبيًا للتأثير كل من متغيرات الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- تدعم النتائج التحليل القياسي الدعوة إلى ضرورة امتلاك مؤسسات عالية الجودة التي يمكنها ضمان عمل كل من المؤسسات الخاصة والعامة بكفاءة لتحقيق النمو والتنمية المستدامين في نيجيريا (Abubakar، 2020).

12. دراسة Jelena Minović وVesna Aleksić وSlavica Stevanović (2020) بعنوان:

ECONOMIC GROWTH AND INSTITUTIONAL QUALITY IN SOUTH EAST EUROPE

تهدف هذه الورقة إلى قياس العلاقة السببية بين مقاييس الجودة المؤسسية ونمو الناتج المحلي الإجمالي في دول جنوب شرق أوروبا (SEE). تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع ، وفعالية الحكومة ، والسيطرة على الفساد، والاستقرار السياسي، وسيادة القانون كمتغيرات مستقلة. ينطلق الباحثون من الفرضية القائلة " توجد علاقة سببية بين الجودة المؤسسية ونمو الناتج المحلي الإجمالي في دول جنوب شرق أوروبا" ومن اجل هدا تم استخدام بانيل Dumitrescu–Hurlin غير السببي للفترة من 1996 إلى 2016. و قد أظهرت النتائج التحليل القياسي أن دول جنوب شرق أوروبا (SEE) تعاني من ضعف السيطرة على الفساد، فضلاً عن عدم استقرار سياسي كبير، وضعف سيادة القانون وضعف فعالية الحكومة. كما اشارت النتائج ايضا إلى وجود علاقة سببية متجانسة أحادية الاتجاه بين الاستقرار السياسي ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. كما تؤدي مكافحة الفساد إلى فعالية الحكومة.

- تؤدي سيادة القانون إلى السيطرة على الفساد، وفعالية الحكومة الى الاستقرار السياسي. بالإضافة إلى ذلك هناك علاقة سببية متجانسة ثنائية الاتجاه بين سيادة القانون والاستقرار السياسي.
- توجد علاقة سببية بين الجودة المؤسسية ونمو الناتج المحلي الإجمالي في دول جنوب شرق أوروبا.
- تعد سلوفينيا أفضل مثال لبلد أدى فيه التحسين في جودة العوامل المؤسسية إلى النمو الاقتصادي. على الرغم من أنها صنفت من بين الدول التي تمر بمرحلة انتقالية في عام 1996، إلا انها تمكنت سلوفينيا من تحقيق نتائج أفضل مقارنة باليونان وتركيا.
- توضح النتائج أن تركيا أضعف دولة في المنطقة من حيث استقرار سياسي، في حين أن صربيا أضعف دولة في المنطقة من حيث سيادة القانون مقارنة بجميع دول جنوب شرق أوروبا.
- أن منطقة جنوب شرق أوروبا بأكملها (باستثناء سلوفينيا) تعاني من ضعف شديد في السيطرة على الفساد يليه عدم استقرار سياسي كبير، وضعف سيادة القانون، وضعف فعالية الحكومة (Minović, Aleksić, & Stevanović, 2020).

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها تهدف الى تقيم العلاقة بين الحوكمة ونوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة الزمنية (2002_2020)، بحيث انها تقدم لمحة عامة عن تطور نوعية المؤسسات في مجموعة كبير من دول العالم وتحدد أهم الخصائص التي تحددها، وتلقي الضوء على تطور كل من نوعية المؤسسات والحوكمة في الدول العربية وتقيس درجة تأثيرها على النمو الاقتصادي من خلال مؤشرين مركبين يقيسان نوعية المؤسسات اضافة الى مؤشرات الحوكمة .

خاتمة الفصل :

في هذا الفصل حاولنا ذكر بعض الدراسات السابقة التي عالجت تأثير الحوكمة أو أحد جوانبها على النمو الاقتصادي، تعددت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع جميعها أكدت على وجود علاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي لكن يبقى الاختلاف في القناة التي تؤثر من خلالها الحوكمة على النمو ومن أسباب هدا الاختلاف هو طبيعة النظام في الدولة ،حجم ونوعية العينة المأخوذة فالدراسات التي تمت على الدول المتقدمة كانت نتائجها مختلفة عن نتائج الدراسات التي تمت على الدول النامية، فضلا عن الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة، أو المرحلة التي تمر بها الدولة، مرحلة متقدمة من التنمية او متوسطة أو منخفضة .هل الدول المدروسة في حالة استقرار أو حالة تدهور، ومن الأسباب الاختلاف أيضا البيانات والنماذج المستعملة في إبراز هذا التأثير.

الفصل الثالث

الدراسة القياسية لأثر الحوكمة ونوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية(الامارات العربية، البحرين، الجزائر، مصر، العراق، الاردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، موريتانيا، عمان، قطر، السعودية ، السودان، سوريا، تونس، اليمن)

مقدمة الفصل:

من خلال الاطار النظري لدراسة ونتائج الدراسات السابقة التي عرضناها في هدا البحث يتبين أن الدولة و مؤسساتها تلعب دورا حاسما في تحديد العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي بحيث ترتبط نوعية المؤسسات السياسية وجودة الحوكمة ارتباط وثيق مع النمو عبر دول العالم، وانتقال اقتصاديات البلدان النامية الى نمو اقتصادي مماثل لدول المتقدمة متوقف على إنشاء مؤسسات جديدة متوافقة مع السوق وتنفيذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية لأن الوصول إلى الحوكمة الجيدة يتطلب جهدا أساسيا متواصل ومشترك من طرف صناع السياسات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومن أجل هذا يتمثل الهدف الأساسي لهدا الفصل في تحليل العلاقة الموجودة بين نوعية المؤسسات والحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي في الدول العربية باستخدام أدوات تحليل البيانات من أجل تجميع مؤشرات نوعية المؤسسات في بعدين أساسيين حتى نتمكن بعد ذلك من دمجه مع مؤشرات الحوكمة و اختبار تأثيره على النمو .

لهدا الغرض سوف نطبق نوعين من الاختبارات أولا بالاعتماد على أدوات تحليل البيانات الكلاسيكية Analyse en Composantes Principales (ACP) سوف نقوم بتحديد أهم خصائص التي تميز مؤسسات 144 دولة و تطورها عبر سنوات مختلفة ثم نقوم بتسليط الضوء على تطور خصائص مؤسسات الدول العربية ،ثانيا سوف نقوم بتحليل مؤشرات الحوكمة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الدول العربية وبعدها نقوم ببناء نموذج قياسي تضمن كل من مؤشرات نوعية المؤسسات و مؤشرات الحوكمة و قياس تأثيرها على النمو الاقتصادي لمجموعة الدول العربية.

I. تطور خصائص المؤسسات في دول العالم

1-التعريف بالبيانات ومصادرها

في هدا الجزء سوف نعتمد على بيانات Institutional Profiles من أجل دراسة تطور الخصائص المؤسسية في مختلف البلدان وبيانات البنك الدولي فيما يتعلق بتصنيف الدول حسب الدخل.

التعريف بقاعدة البيانات Institutional Profiles:

أنشئت قاعدة "Institutional Profiles Database" (IPD) في عام 2001 تمثل 99.6٪ من الاقتصاد العالمي ، تم جمع بيانات التصورات اللازمة لبناء المؤشرات المؤسسية من خلال مسح تم إجراؤه للخدمات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية .(MEF) ومركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية (CEPII) شريك في هذا المشروع.

قاعدة بيانات IPD هي إحدى الأدوات التي تهدف إلى سد فجوة تحديد المؤسسات كمياً لتوجيه التحليل الاقتصادي والسياسات العامة على الرغم من ارتباطها الراسخ بالتنمية والنمو على المدى الطويل ، من خلال السعي لتحديد الخصائص المؤسسية للبلدان.

تهدف قاعدة بيانات الملامح المؤسسية (IPD) إلى إلقاء الضوء على دور المؤسسات (سياسي ، اقتصادي ، اجتماعي ، إلخ.) في سياسات التنمية. يحاول تقديم مقياس كمي للخصائص المؤسسية للبلدان، فتوفر بدلك مقياسًا أصليًا للخصائص المؤسسية للبلدان من خلال اقتراح مؤشرات مركبة تم تصميمه لتسهيل وتحفيز البحث حول العلاقة بين المؤسسات والنمو والتنمية على المدى الطويل. وتغطي الآن 144 دولة ويحتوي على 127 مؤشرًا ، تم إنشاؤه من 320 متغيرًا أوليًا يصف مجموعة واسعة من الخصائص المؤسسية المنظمة في تسع وظائف:

الجدول(2) الوظائف المؤسسية والجوانب التي تقيسها

الوظائف المؤسسية	تسلط الضوء على
المؤسسات السياسية	عمل المؤسسات السياسية والحقوق والحريات العامة و وشرعية السلطات العامة
الأمن والنظام العام والسيطرة على العنف	أمن الأشخاص والممتلكات ، ومدى وجود صراعات داخلية
عمل الإدارات العامة	شفافية وكفاءة العمل العام ، والفساد ، وكفاءة العدالة ، واستقلالية المجتمع المدني
حرية عمل السوق	وزن القطاع العام ، والخصخصة والتأميم ، وحرية الأسعار وأسعار الفائدة ، ومرونة سوق العمل

تنسيق الجهات الفاعلة والرؤية الاستراتيجية والابتكار	قدرة الدولة على الجمع بين المصالح والتوقعات ، والرؤية الاستراتيجية للسلطات ، والقدرة على استيعاب التقنيات الجديدة
أمن المعاملات والعقود	احترام حقوق الملكية وقانون العقود والتعامل مع المنازعات التجارية
تنظيم السوق والحوار الاجتماعي	المنافسة في أسواق السلع والخدمات وسوق رأس المال ، التنظيم والإشراف على النظام المالي ،الحوار الاجتماعي
الانفتاح على الخارج	حرية حركة البضائع والخدمات ورأس المال والأشخاص والمعلومات
التماسك والحراك الاجتماعي	التوازنات الاجتماعية والإقليمية ، المعاملة المتساوية للأفراد (حسب الجنس ، العرق ، إلخ) ، التضامن (تقليدي ، مؤسسي) ، الحراك الاجتماعي

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة البيانات *IPD 2016*.

2-تصنيف اقتصاديات الدول حسب الدخل

يصنف البنك الدولي اقتصادات الدول إلى أربع مجموعات حسب الدخل: البلدان مرتفعة الدخل، الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل ، الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل ، البلدان منخفضة الدخل يتم الحصول على تقديرات الدخل القومي الإجمالي من الاقتصاديين في وحدات دول البنك الدولي الذين يعتمدون بشكل أساسي على البيانات الرسمية التي تنشرها البلدان ؛ يقدر البنك الدولي عدد السكان من مجموعة متنوعة من المصادر ، بما في ذلك التوقعات السكانية العالمية الصادرة عن الأمم المتحدة كل سنتين. يتم تصنيف البلدان كل عام في 1 يوليو ، بناءً على تقدير نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للسنة التقويمية السابقة. تظل مجموعات الدخل ثابتة للسنة المالية للبنك الدولي بأكملها (أي حتى 1 جانفي من العام التالي) ، حتى لو تم تعديل تقديرات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في غضون ذلك،ويتم توضيح تقسيم الدول المعتمدة في هده الدراسة في الجدول التالي:

الجدول(3):تقسيم 144 دولة المعتمدة في الدراسة حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

البلدان مرتفعة الدخل	أستراليا، ألمانيا، أوروغواي ،أيرلندا، أيسلندا، إسبانيا، إستونيا، إسرائيل، إيطاليا، الإمارات العربية المتحدة، البحرين ،البرتغال ،الجمهورية التشيكية الجمهورية السلوفاكية، الدانمرك، السويد، الكويت، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، النرويج ، النمسا، اليابان، اليونان، بروناي دار السلام، بلجيكا، بولندا، الولايات المتحدة الأمريكية ، جمهورية كوريا، –الجزء الهولندي، سلوفينيا، سنغافورة، سويسرا، ، شيلي، عمان، فرنسا، فنلندا، قبرص، قطر، كرواتيا، كندا، ، لاتفيا ،لكسمبورغ، ليتوانيا، مالطة، هونغ كونغ ، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا
الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل	أرمينيا، ألبانيا، إكوادور، الأرجنتين، الأردن، البرازيل، البوسنة والهرسك، الجمهورية الدومينيكية، الصين، العراق، المكسيك، باراغواي، بلغاريا، بنما ،بيرو، بيلاروس تايلند، تركمانستان، تركيا، جامايكا، جنوب أفريقيا، جورجيا، دومينيكا، روسيا، رومانيا ،صربيا، غابون، غواتيمالا، غيانا، كازاخستان، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، لبنان، ليبيا، ماليزيا، مقدونيا الشمالية، موريشيوس، مولدوفا، ناميبيا
الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	أنغولا، أوزبكستان، أوكرانيا، إندونيسيا، الجزائر، السلفادور، السنغال، الفلبين، الكاميرون، المغرب،الهند، باكستان، بنغلاديش، البنين ، بوليفيا، تنزانيا، تونس، جزر القمر، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، جمهورية مصر ، زمبابوي، سري لانكا، طاجيكستان، غانا، فييتنام، كمبوديا، كوت ديفوار، كينيا، منغوليا، موريتانيا، ميانمار، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا ا، هايتي، هندوراس
البلدان منخفضة الدخل	أفغانستان، أوغندا، إثيوبيا، إريتريا، سوريا، اليمن، السودان، الصومال، النيجر، بوركينا فاصو، بوروندي، تشاد،توغو، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية،جنوب السودان، رواندا،مالي، مدغشقر، موزامبيق .

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي
https://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/the-world-by-income-and-region.html

3- تحليل المكونات الأساسية (ACP) للمؤشرات من قاعدة بيانات "الخصائص المؤسسية"

في هدا القسم سوف نقوم أولا بتقديم شرحا مختصرا عن طريقة تجميع البيانات Analyse en Composantes Principales ،ثم نقوم بوصف البيانات المعتمدة في هذه الدراسة وبعدها نقوم بتحديد أهم الخصائص المؤسسية للبلدان المدروسة.

يعد تحليل المكون الرئيسي (ACP) جزءًا من مجموعة الأساليب الوصفية متعددة الأبعاد التي تسمى التحليل العاملي. فهو أداة تستخدم عند التعامل مع كمية كبيرة من البيانات. لتجميعها بواسطة عوامل (أو محاور رئيسية) التي تمثل مجموعات خطية من المتغيرات الأولية ، مستقلة عن بعضها البعض.

يهدف(ACP) إلى وصف مجموعة كبيرة من المتغيرات الرقمية (x1، x2، ...، xp) ، بواسطة متغيرات جديدة اقل عددا التي تكون عبارة عن مجموعات خطية من المتغيرات الأصلية ، تسمى المكونات الأساسية. يسعى كل مكون أساسي إلى إعطاء تمثيل أو وصف دقيق للمعلومات الواردة في المتغيرات لدى يجب أولاً قبل تجميع المتغيرات حل مشكلة المتغيرات المقساة بوحدات مختلفة حتى يتم إعطاء وصفا صحيحا للمتغيرات ، المكون الأساسي الأول هو التركيبة الخطية للمتغيرات المعيارية التي تشرح النسبة الأكبر من التباين الكلي للمتغيرات المرصودة ، بينما تحاول المكونات الأساسية الأخرى شرح التباين الذي لم يتم التقاطه بواسطة المكون الأول.

ومع ذلك، فإن اغلب تقنيات تجميع البيانات تحمل بعض عيوب التسبب في فقدان المعلومات إذا لم تكن المتغيرات مرتبطة ببعضها البعض بشكل كافٍ. وفقًا لمعيارKaiser (1960) ، يجب الاحتفاظ بجميع المكونات الرئيسية التي تكون قيمتها الذاتية أكبر من 1 (أي نسبة التباين الكلي التي يشرحها المكون الرئيسي تكون اكبر من الواحد).

في الواقع ، نظرًا لأن كل متغير قد خضع لعملية تحويل بحيث يكون متوسطه يساوي الصفر وتباينه مساوي للوحد ، فإن التباين الكلي يساوي ببساطة عدد المتغيرات المرصودة وقيمة eigenvalue أكبر من 1 تشير إلى أن المكون الرئيسي يفسر أكبر نسبة من التباين الكلي للمتغير المأخوذ بشكل منفصل.

تحليل (ACP) هو أداة إحصائية تجعل من الممكن استخراج المعلومات الواردة في قاعدة بيانات مكونة من مجموعة من الأفراد (في هده الحالة 144 دولة) تتميز بعدد كبير من المتغيرات المرتبطة بشكل أو بآخر ببعضها البعض (في هده الحالة 127 مؤشرًا).

كدلك يساعد على تقديم تمثيلًا للأفراد على مستوي عاملي ثنائي الأبعاد ، وبالتالي يمثل الرسم البياني (1) إسقاط 144 دولة على المستوى تم تشكيلها من خلال أول محورين التي تلتقط معظم المعلومات الواردة في قاعدة البيانات بأكمله؛ يتم الحصول على معنى المحور من خلال مجموعة من المتغيرات ذات الوزن المرتفع على هذا المحور. المحور الأول هو الذي يلتقط أكبر قدر من التباين في مخطط التبعثر الذي تشكله جميع المتغيرات ، ثم الثاني ، وما إلى ذلك. وبالتالي فإن المتغيرات التي تساهم بشكل أكبر في تكوين المحور الأول هي تلك التي تميز مجموعة البيانات أكثر من غيرها.ندرس في الجداول أدناه المتغيرات الرئيسية التي تساهم في تكوين أول محورين.

الجدول(4) عرض المتغيرات ودرجة مساهمتها في تشكيل المحور الأول

المتغيرات	درجة مساهمة المتغيرات في تشكيل للمحور الأول بقيم موجبة	درجة مساهمة المتغيرات في تشكيل للمحور الأول بقيم سالبة
سير العدالة	,881	
جودة السياسة العامة	,855	
مراعاة الصحة والسلامة في العمل	,803	
التكيف والابتكار	,807	
العدالة التجارية	,855	
معاملة الدولة على قدم المساواة	,808	
تغطية المنطقة من قبل الخدمات العامة	,854	
جودة الخدمات العامة (التي يقدمها القطاع العام(	,825	
احترام الملكية الفكرية	,847	
توحيد المعلومات حول جودة السلع والخدمات	,793	
مستوى الفساد	,781	
التضامن المؤسسي	,784	
أمن العقود الخاصة	,773	
قدرات إصلاح القطاع	,760	
الحريات السياسية	,768	
معلومات رأس مال الشركة	,770	
الشفافية في المشتريات العامة	,769	
أهمية العمل غير الرسمي	,716	
تكييف عرض التدريب المهني مع احتياجات الشركات	,737	
أهمية عمالة الأطفال	,742	

معوقات التقدم الاجتماعي	,749	
أهمية الجدارة في الترويج الاجتماعي	,740	
شفافية المعلومات حول الشركات المدرجة	,706	
أهمية العمل غير الرسمي	,716	
المشاركة العامة	,713	
فاعلية أنظمة الضمان البنكي	,743	
عنف الدولة خارج الإطار القانوني	,700	
شفافية السياسة الاقتصادية	,739	
قانون الإفلاس	,721	
كفاءة الإدارة الضريبية	,722	
استشارة عامة وخاصة	,727	
استراتيجيات قطاعية طويلة المدى	,767	
مساحات للتفكير في القضايا الوطنية	,757	
أولوية النخب في التطور والنمو	,703	
حشد قدرة المجتمع	,758	
القدرة التكاملية للمدن	,740	
بيئة تكنولوجيا الأعمال	,757	
توحيد المعلومات المحاسبية للشركات	,739	
كفاءة المديرين التنفيذيين في البنوك	,715	
تنظيم المنافسة	,715	
الأمن العام المحلي	,650	
سيطرة السلطات السياسية على الهيئات المسلحة القانونية	,604	
عمل المؤسسات السياسية	,693	
حرية المعلومات	,642	
التنسيق في المجال العام	,681	
حرية إنشاء وتشغيل المنظمات	,622	
سهولة إنشاء الأعمال	,636	
مخاطر رأس المال	,664	
استقلالية البنك المركزي	,606	
المعلومات المحاسبية على البنوك	,682	

الحقوق النقابية	,610	
الدعم العام للابتكار	,644	
رؤية طويلة المدى	,583	
شرعية السلطات السياسية	,574	
نقض الدولة للعقود		**-,536**
حرية الوصول إلى المعلومات الأجنبية	,579	
دعم القطاعات الديناميكية الناشئة	,503	
القدرة على إصلاح الدولة	,587	
انفتاح النظام المالي على العالم الخارجي	,555	
استقلالية وتعددية المنظمات النقابية	,510	
سياسة التسعير	,491	
معوقات التجارة الانفتاح	,528	
معوقات الانفتاح المالي	,438	
المنافسة: معوقات دخول السوق	,482	
المنظمات المؤثرة في السياسة		**-,448**
حصة الأرض بموجب الحقوق التقليدية		**-,458**
معوقات العمل العام	,410	
أهمية الإقراض الأصغر		**-,449**
التضامن التقليدي		**-,387**
حصة من عائدات الحكومة من الموارد الطبيعية		**-,340**
التنوع الفعلي لحيازة الأراضي		**-,353**
سياسة الائتمان	,365	

المصدر :من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات SPSSبالاعتماد على قاعدة بيانات *PROFILS INSTITUTIONNELS*.

من الجدول اعلاه يتبين أن المحور الأول (الأفقي) هو المحور الذي يلتقط معظم المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات بأكملها يتم تحديد المتغيرات التي تشكله وفقًا لأهمية مساهمتها هنا يلتقط المحوران الأساسيان على48.89٪ من التباين الإجمالي، أي من المعلومات الواردة في قاعدة البيانات بأكملها. يمثل المحور الأول42.54٪ يمثل المحور الثاني (العمودي 6.35٪ من التباين الكلي).

تقع معظم المتغيرات على اليمين بقيم موجبة وعالية فهو يمثل : طريقة **سير العدالة** من ناحية استقلال القضاء عن الدولة درجة التطبيق وسرعة قرارات المحكمة، **جودة السياسات العامة؛ مراعاة الصحة والسلامة في العمل؛ المساواة ، تغطية المنطقة من الخدمات العامة، جودة الخدمات المقدمة وعمل المؤسسات** التي توضح العلاقة

بين الدولة و المواطنين التي تعكس سرعة وكفاءة الإجراءات الإدارية التي يقوم بها المواطنون ومدى ثقة الناس بالإدارات العامة **العدالة التجارية** التي تتمثل في استقلال العدالة عن الدولة في حل النزاعات التجارية والمساواة بين الفاعلين المحليين والأجانب في تطبيق القوانين ،نضام الدفاع عن الملكية الفردية.ثم تليها كل **مستوى الفساد** (بين المواطنين والإدارات وبين الإدارات والشركات) ،**الحريات السياسية** ؛**الشفافية** من ناحية شفافية العمل العام في المجال الاقتصادي الذي يوضح حسابات البنوك العامة و ميزانية الدولة و حسابات المؤسسات العامة؛ **أمن العقود**؛ **تنظيم المنافسة** ؛**الامن الحلي**.

اما يسار المحور نجد مساهمة المتغيرات بقيم سالبة المتمثلة في نقض الدولة للعقود، المنضمات المؤثرة في الحياة السياسية، اهمية القروض الصغيرة، التضامن التقليدي، حصة من عائدات الحكومة من الموارد الطبيعية، حصة الأرض بموجب الحقوق التقليدية ؛تحدد هذه الخصائص المؤسسات التقليدية التي تتعامل بطرق غير رسمية فهده الخصائص نموذجية للبلدان النامية.

يبدو أن المحور الأول يفسر **قدرة الدولة واستجابتها على توفير الخدمات الأساسية** (الأمن والعدالة والخدمات العامة الأخرى والإدارة الاقتصادية)، حيث إنه يغطي أربعة أدوار اساسية للحكومات (1) ضمان الأمن وحماية المواطنين ، (2) التشريع ، وضمان العدالة وحل النزاعات ، (3) تقديم الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم) ، (4) تسهيل التنمية الاقتصادية والتوظيف.

الجدول(5) عرض المتغيرات ودرجة مساهمتها في تشكيل المحور الثاني

	درجة مساهمة المتغيرات في تشكيل للمحور الثاني بقيم موجبة	درجة مساهمة المتغيرات في تشكيل للمحور الثاني بقيم سالبة
سياسة الائتمان	,523	
وزن المساهمة العامة		**-,640**
وزن المؤسسات العامة في الاقتصاد	,606	
أهمية القطاع العام في خدمات المصلحة العامة	,576	
سياسة الائتمان	,523	
معوقات العمل العام		**-,300**
انفتاح النظام المالي على العالم الخارجي	,438	
استقلالية وتعددية المنظمات النقابية	,491	
سياسة التسعير	,458	
معوقات التجارة الانفتاح	,373	
معوقات الانفتاح المالي	,525	

المنافسة: معوقات دخول السوق	,333	
حرية الوصول إلى المعلومات الأجنبية	,454	
الحقوق النقابية	,509	
الدعم العام للابتكار		**-,336**
رؤية طويلة المدى		**-,367**
شرعية السلطات السياسية		**-,322**
استقلالية البنك المركزي	,380	
حرية إنشاء وتشغيل المنظمات	,627	
عمل المؤسسات السياسية	,366	
حرية المعلومات	,571	
الأمن العام المحلي		**-,325**
القدرة التكاملية للمدن		**-,343**
الحريات السياسية	,442	
تأثير الجهات المانحة		**-,485**
وزن البنوك العامة	,561	
حصة الأرض في الملكية العامة		**-,402**
أهمية صندوق الثروة السيادية الوطني في الاقتصاد		**-,506**
جمود سوق العمل	,431	
استقلالية صنع القرار للسلطة السياسية		**-,437**
مراعاة المصلحة العامة في العلاقة بين الدولة والأعمال		**-,429**

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSSبالاعتماد على قاعدة بيانات « *PROFILS INSTITUTIONNELS* »

المحور الثاني (العمودي) هو الذي يأتي في المرتبة الثانية من حيث كمية المعلومات التي تم التقاطها في قاعدة البيانات (6.35٪ من التباين الكلي).

الإحداثيات الإيجابية تشكل أعلى المحور نجد بشكل أساسي متغيرات تميز الحريات السياسية والاجتماعية (الحقوق السياسية والحريات المدنية ، حرية الوصول الى المعلومات ، الحريات النقابية) وضعف الالتزام الاقتصادي للدولة (معوقات الدخول الى السوق، سياسة التسعير وسياسة الائتمان ، الانفتاح التجاري والمالية).

نحو أسفل المحور (الإحداثيات السلبية) نجد متغيرات تدل على وجود الدولة على المستوى السياسي والمؤسسي (وزن الحزب الواحد ، استقلالية صنع القرار للسلطة السياسية الامن العام المحلي ، مراعاة المصلحة العامة في العلاقة بين الدولة والأعمال، حصة الأرض في الملكية العامة، تأثير الجهات المانحة، شرعية السلطات السياسية، رؤية طويلة المدى، معوقات

العمل العام). يبدو أن المحور الثاني يعبر عن **حريات الشعوب ودرجة ثقل الدولة** فهو يعرض المجتمعات التي يكون فيها تأثير الدولة على المجتمعات مهمًا (والذي يمكن أن يصل إلى الأشكال الاستبدادية)، إلى المجتمعات التي تنتشر فيها الحريات الاقتصادية والسياسية على نطاق أوسع.

بعد أن قمنا بتحديد أهم الأبعاد المتحكمة في تحديد نوعية المؤسسات لكل بلد نقوم دراسة تطور خصائص المؤسسات للبلدان المعتمدة في هده الدراسة خلال اربعة سنوات 2001،2006،2009،2016 ؛من خلال اسقاط هده البلدان على الابعاد المتحصل عليها (قدرة الدولة على تقديم خدمات اساسية، حريات الشعوب ودرجة تدخل الدولة)

أولا: الخصائص المؤسسية لدول خلال سنة 2001 وعلاقتها بمستوى الدخل

من أجل هدا نقوم بعرض مستوى الدخل للدول خلال سنة 2001ثم نحدد خصائص المؤسسات في كل مجموعة مع تسليط الضوء على تأثير مستوى الدخل في تحديد هده الخصائص، يوضح الشكل الموالي مستوى الدخل في كل دولة من دول العالم كما يصنفها البنك الدولي.

الشكل رقم 1:تصنيف الدول حسب الدخل لسنة 2001

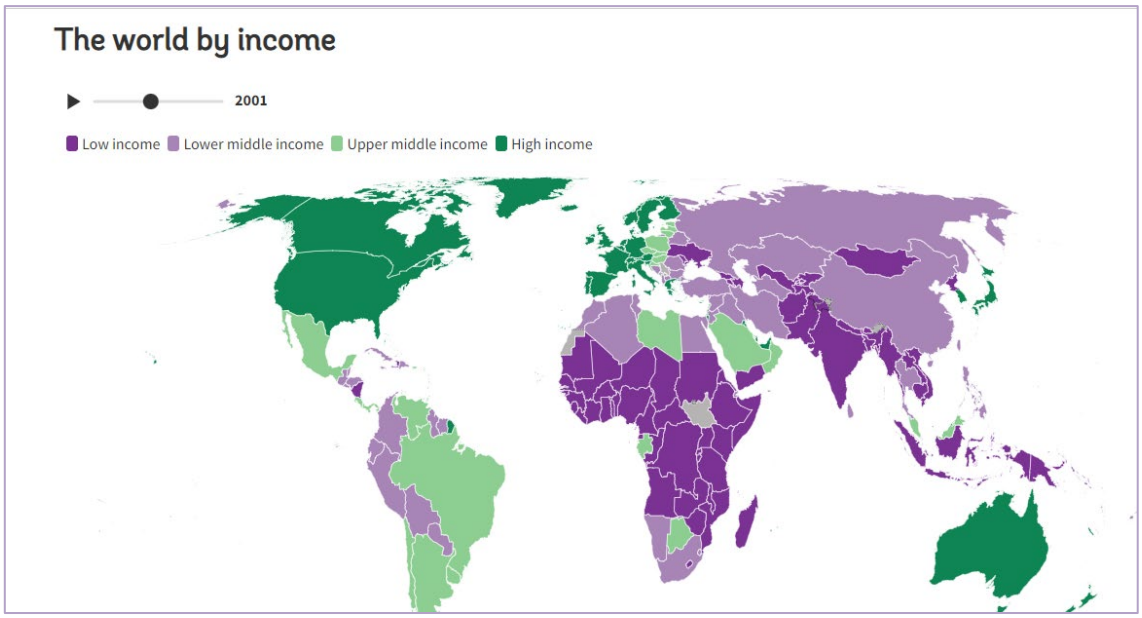

المصدر: البنك الدولي https://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/the-world-by-income-and-region.html

معظم دول العالم كانت تنتمي للفيئة الثالثة والرابعة حسب تصنيف البنك الدولي للبلدان حسب الدخل فما نلاحظه من الشكل1 أن معظم دول افريقيا تصنف دول ضعيفة الدخل بالإضافة الى بعض دول اسيا مثل الهند الباكستان النيبال، اندونيسيا، كومبوجيا..،يرمز البنك الدولي لهده الدول باللون البنفسجي القاتم. أما الدول التي تصنف ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل أروبا الشرقية مثل روسيا كازخستان ،تركمنستان بيلاروسيا ودول أسيا مثل الصين ،تايلند ،الايران، ودول شمال وجنوب افريقيا :الجزائر ،تونس، المغرب مصر بالإضافة الى

دول امريكا اللاتينية مثل كولومبيا البيرو، الاكوادور، التي يرمز البنك الدولي لهده الدول باللون البنفسجي الفاتح. أما باقي الدول التي يرمز لها باللون الأخضر فهي دول مرتفعة الدخل أو الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل.

الشكل (2): اسقاط الدول على أبعاد جودة المؤسسات لسنة 2001

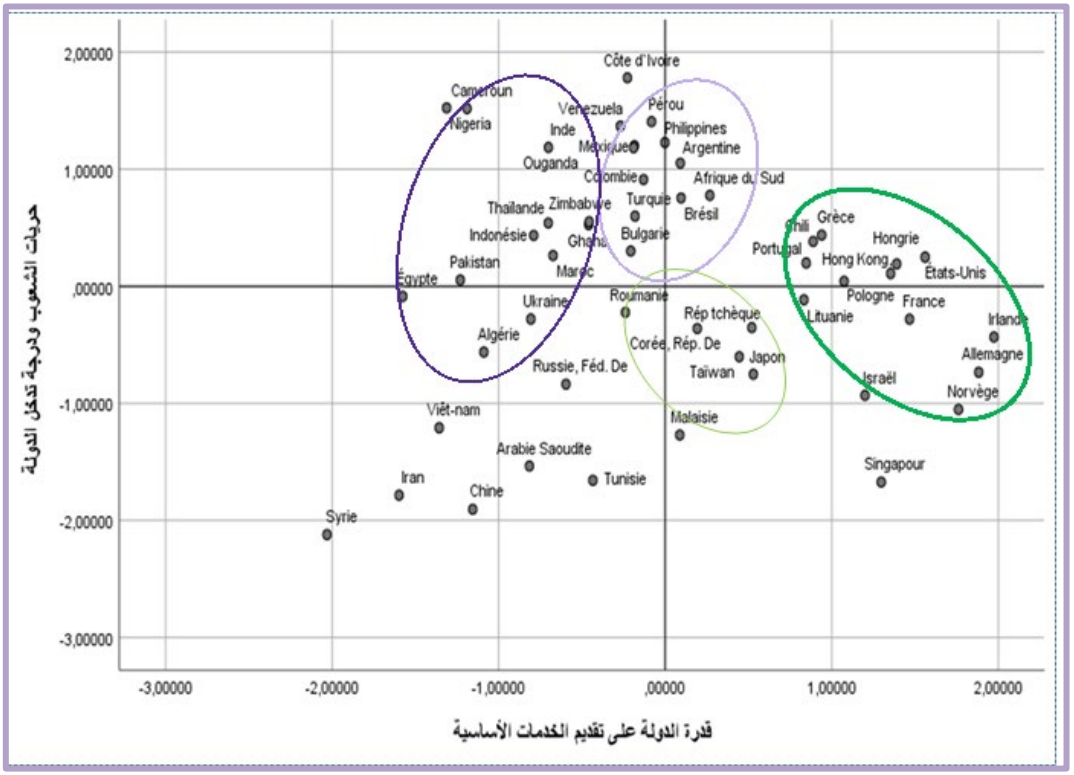

المصدر :من مخرجات SPSSبالاعتماد على قاعدة بيانات « *PROFILS INSTITUTIONNELS* »

بعد اسقاط الدول على البعدين المتحكمة في تحديد نوعية المؤسسات نلاحظ أن السحابة النقطية المشكلة تبدي أن هناك تنوع كبير في خصائص المؤسسات بين البلدان تشير الى وجود اختلافات في السمات المؤسسية لهده الدول، مما يجعلنا نميز اربعة مجموعات ؛المجموعة الأولى هي الدول التي تقع أقصى يمين المحور الأولى والتي تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا، بولندا ،ايرلندا ألمانيا، النرويج ؛وما يميز دول هده المجموعة أنها مرتفعة الدخل أو من الشريحة العليا للبلدان متوسطة الدخل. تتسم مؤسسات هده الدول بمجموعة من الخصائص مثل غياب الفساد، استقلال القضاء عن الدولة ، المساواة وشفافية العمل العام في المجال الاقتصادي؛ اما المجموعة الثانية تضم كل من اليابان ،كوريا الجنوبية ،ماليزيا ، التايوان تتقارب هده الدول من حيث الخصائص التالية تنمية رأس المال البشري، توفر البيئة التكنلوجية ،حماية الملكية الفكرية ومدى الالتزام وتطبيق استراتيجيات طويلة المدى كما تجدر الاشارة أنها دول مرتفعة الدخل باستثناء التايوان.

المجموعة الثالثة تضم كل من البلدان التالية البرازيل ،بلغاريا، تركيا ،البيرو ،الارجنتين ، الفلبين بالرغم من أن هده الدول تختلف من حيث الدخل الى أنها تشترك بشكل أساسي في الخصائص تميز الحريات السياسية والاجتماعية

(الحقوق السياسية والحريات المدنية ، تعددية وسائل الإعلام ، حرية تنقل الأشخاص ، المعلومات ، الحريات النقابية).

المجموعة الرابع تضم كل من الهند، اوغندا ، إندونيسيا ،الباكستان فنزولا ،الكاميرون النيجر، مصر، الجزائر وهي دول منخفضة الدخل أو من الشريحة الدنيا للبلدان متوسطة الدخل؛ .يميز هده الدول نوع من ضعف الالتزام الاقتصادي للدولة وهدا راجع الى انتشار الفساد في مؤسساتها وعدم رسمية القواعد بالإضافة الى كونها دول غير منفتحة على اقتصاد السوق ولها نمو اقتصادي مخفض .

نلاحظ ايضا من خلال التمثيل البياني السابق أنه يوجد بعض الدول لا تنتمي الى أي واحدة من المجموعات السابقة مثل سنغافورة رغم أنها دولة متطورة ومرتفعة الدخل الى أن خصائص مؤسستها تتباين مع دول المجموعة الأولى وهدا يمكن تفسيره أن هده الدولة تنتهج سياسة خاصة يميزها تأثير الدولة وتدخلها للحفاظ و تطبيق الاستراتيجيات طويلة المدى، كما يمكن تفسيره على أن هناك بعض الدول تمر بمرحلة انتقالية من خلال مجموعة من الاصلاحات الهيكلية، كما نلاحظ ايضا أن يسار المحور الأول و أسفل المحور الثاني مجموعة من الدول التي تتباين خصائصها المؤسسية بشكل واضح مثل السعودية ،تونس، الايران ،سوريا ويبدو جليا أن هده المجموعة يكون تأثير الدولة على المجتمعات بشكل كبير قد يصل الى الأشكال الاستبدادية الإيران كوبا ،سوريا

ثانيا: تحليل الخصائص المؤسسية لدول خلال سنة 2006 وعلاقتها بمستوى الدخل

من أجل هدا نقوم بعرض مستوى الدخل للدول خلال سنة 2006ثم نحدد خصائص المؤسسات في كل مجموعة مع تسليط الضوء على تأثير مستوى الدخل في تحديد هده الخصائص، يوضح الشكل الموالي مستوى الدخل في كل دولة من دول العالم كما يصنفها البنك الدولي

الشكل (3):تصنيف الدول حسب الدخل لسنة 2006

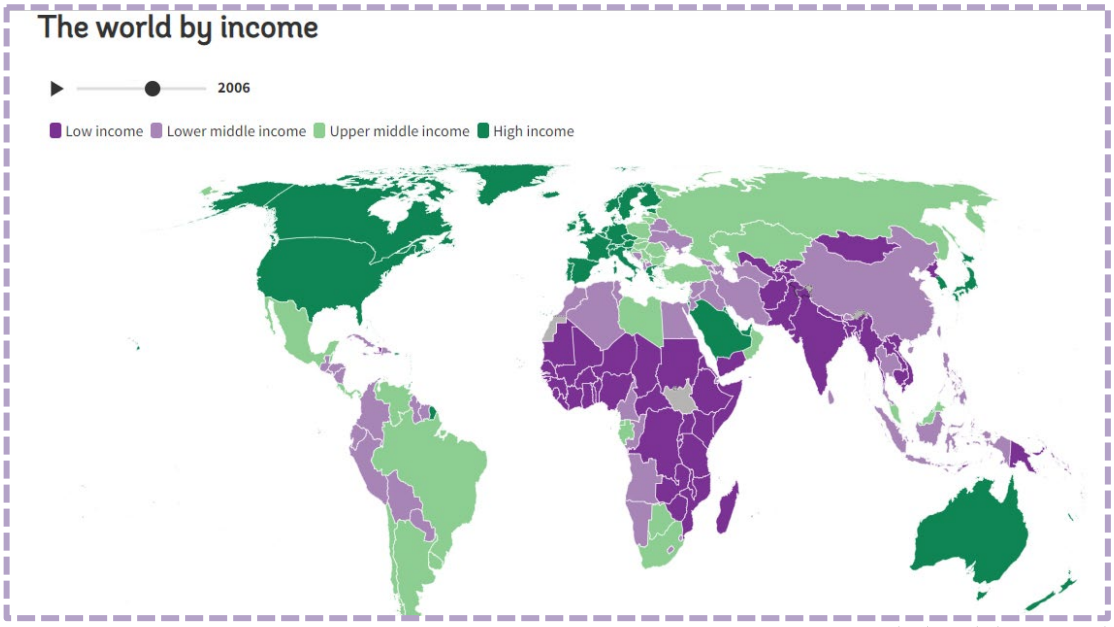

المصدر: البنك الدولي https://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/the-world-by-income-and-region.html

حسب الشكل (3)ارتفاع دخل بعض البلدان مثل روسيا ،جمهورية التشيك، تركيا وبعض دول اروبا الوسطى ،كولومبيا وانتقالها الى شريحة العليا للبلدان مرتفعة الدخل، وانتقال السعودية الى الدول مرتفعة الدخل.

الشكل (4)اسقاط الدول على أبعاد جودة المؤسسات لسنة 2006

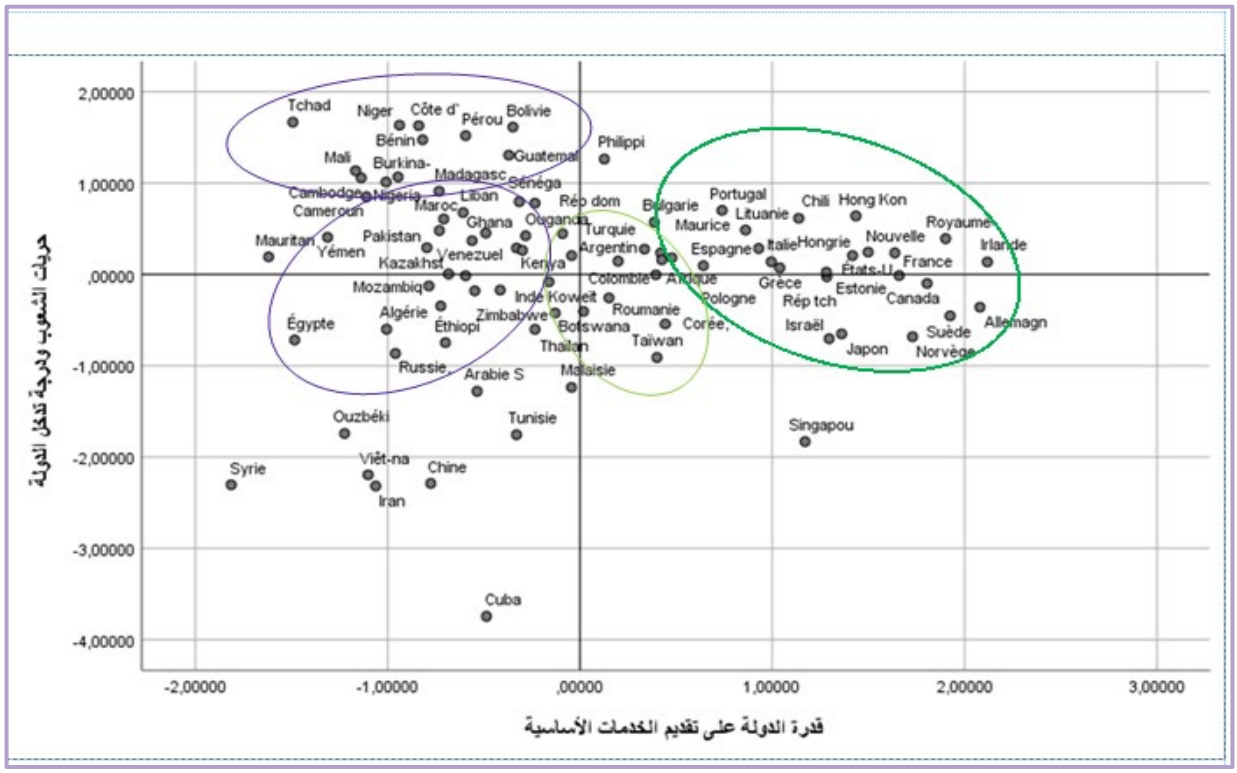

المصدر :من مخرجات SPSSبالاعتماد على قاعدة بيانات « *PROFILS INSTITUTIONNELS* »

من خلال السحابة النقطية الناتجة من اسقاط الدول على البعدين المتحكمة في تحديد نوعية المؤسسات نلاحظ أن بعض الدول على المحور الأول جهة اليمين في حين حفاظ أغلبية الدول على مكانتها .

نلاحظ انتقال كل من اليابان ، جمهورية التشيك اسبانيا، الشيلي الى المجموعة الأولى وانتقال تركيا، الارجنتين، كولومبيا الى المجموعة الثانية ؛ويفسر هدا الانتقال من خلال قيام هده الدول بمجموعة من التغيرات في أنظمتها وتطبيق العديد من الاصلاحات. بينما حفاظ باقي الدول على مكانتها مثل السعودية وروسيا رغم ارتفاع مستوى دخلها مقارنة مع سنة 2001 الى أن مؤسساتها من تشهد أي تغيرات. فالمجموعة الثالثة تميز الدول النامية والمجموعة الرابعة تميز المجتمعات التي تنتشر فيها الحريات الاقتصادية والسياسية على نطاق أوسع ، حيث الدولة غير مسيطرة أو حتى فاشلة.

ثالثا: تحليل الخصائص المؤسسية لدول خلال سنة 2009 وعلاقتها بمستوى الدخل من أجل هدا نقوم بعرض مستوى الدخل للدول خلال سنة 2009ثم نحدد خصائص المؤسسات في كل مجموعة مع تسليط الضوء على تأثير مستوى الدخل في تحديد هده الخصائص، يوضح الشكل الموالي مستوى الدخل في كل دولة من دول العالم كما يصنفها البنك الدولي

الشكل (5):تصنيف الدول حسب الدخل لسنة 2009

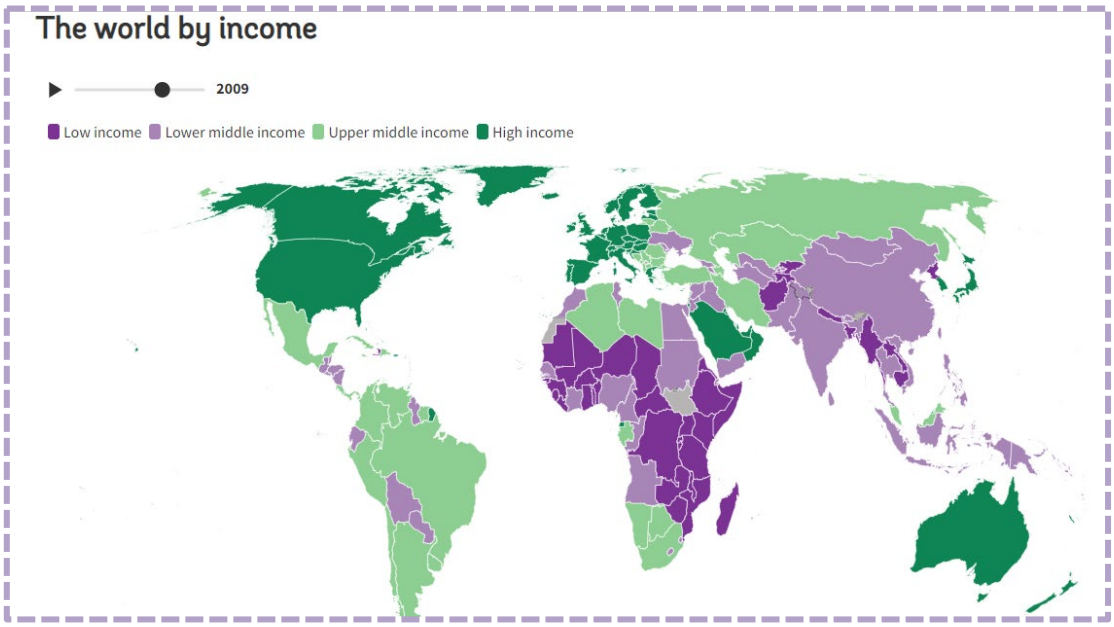

المصدر: البنك الدولي https://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/the-world-by-income-and-region.html

حسب تصنيف البنك الدولي لدول حسب الدخل لسنة 2009يتضح من الشكل أعلاه تحسن دخل العديد من الدول في جميع القارات وانتقال الجزائر الى الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل

الشكل(6): اسقاط الدول على أبعاد جودة المؤسسات لسنة 2009

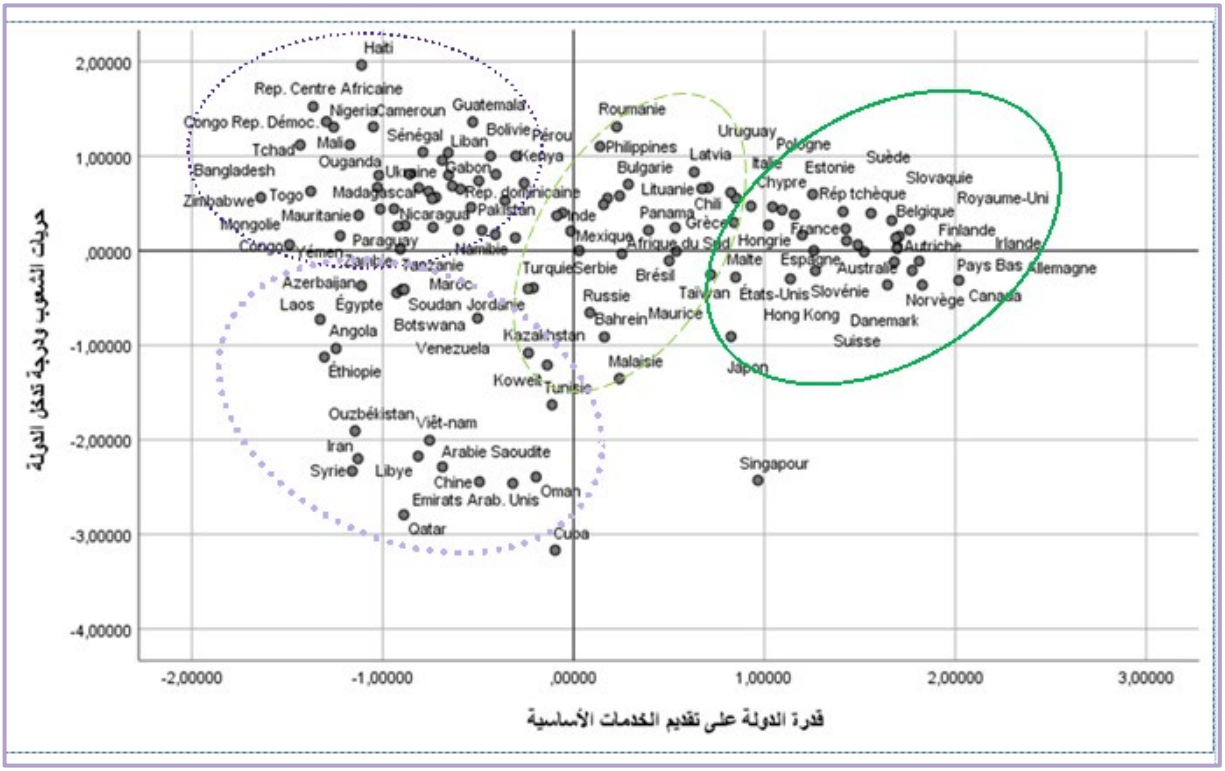

المصدر :من مخرجات SPSSبالاعتماد على قاعدة بيانات « *PROFILS INSTITUTIONNELS* » .

ما يميز السحابة النقطية لسنة 2009 انها أكثر تقاربا في جميع المجموعات وأن البحرين والكويت تتقارب مع دول المجموعة الثانية، اما الجزائر تبقى على يسار المحور الأول رغم ارتفاع دخلها.

رابعا: تحليل الخصائص المؤسسية لدول خلال سنة 2016 وعلاقتها بمستوى الدخل

من أجل هدا نقوم بعرض مستوى الدخل للدول خلال سنة 2016 ثم نحدد خصائص المؤسسات في كل مجموعة مع تسليط الضوء على تأثير مستوى الدخل في تحديد هده الخصائص، يوضح الشكل الموالي مستوى الدخل في كل دولة من دول العالم كما يصنفها البنك الدولي

الشكل (7):تصنيف الدول حسب الدخل لسنة 2016

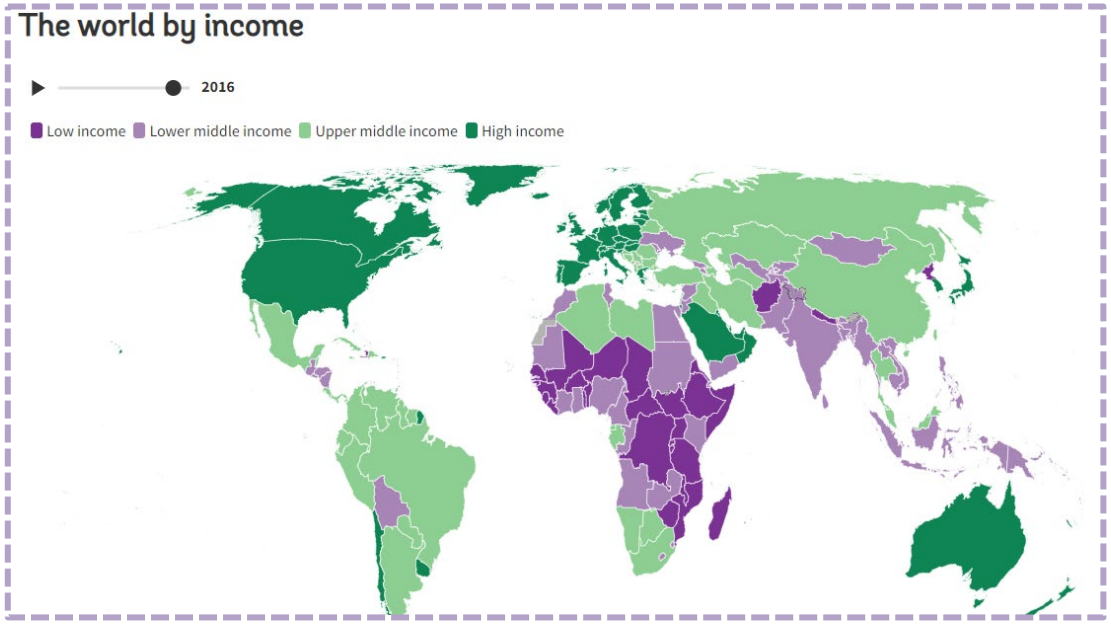

المصدر: البنك الدولي https://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/the-world-by-income-and-region.html

من خلال تصنيف البنك الدولي لدول حسب الدخل لسنة 2016يتضح من الشكل أعلاه تحسن دخل العديد من الدول في اروبا وأسيا وأمريكا اللاتينية مع استقرار دخل الدول الإفريقية.

الشكل (8):اسقاط الدول على أبعاد جودة المؤسسات لسنة 2016

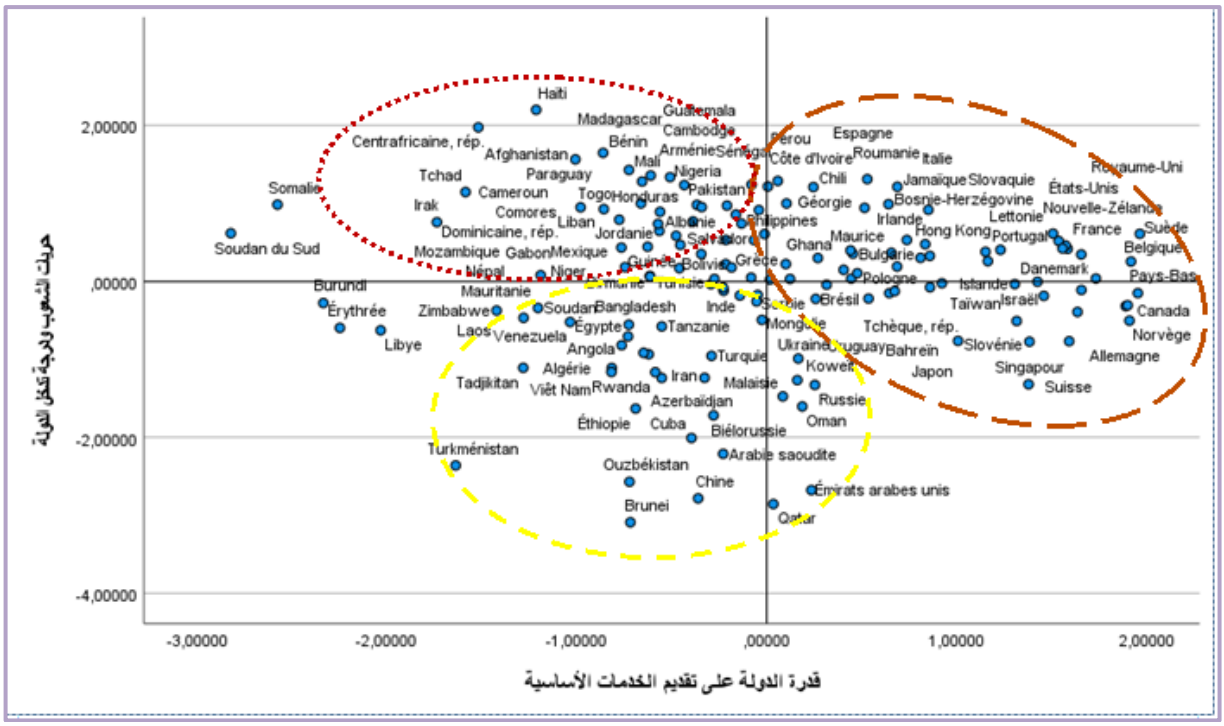

المصدر :من مخرجات SPSSبالاعتماد على قاعدة بيانات « *PROFILS INSTITUTIONNELS* »

ما يتضح من السحابة النقطية لسنة 2016 انها متقاربة جدا مما يجعلنا نقسم الدول الى ثلاثة مجموعات فقط واللافت لنظر أنه لا يوجد تباين كبير بين الدول في كل مجموعة، أي انها متشابهة من حيث الخصائص، فالمجموعة الأولى التي تقع على يمين المحور الأول تضم الدول المتقدمة جدا ومرتفعة الدخل بينما المجموعة الثانية تضم الدول مرتفعة ومتوسطة الدخل والتي تتميز بنمو اقتصادي متوسط ،في حين تضم المجموعة الثالثة الدول النامية وضعيفة الدخل؛ ويمكن أن نقول أن دول المجموعة الثانية يمكنها الانتقال الى المجموعة الأولى في حالة التزامها بمجموعة من الإصلاحات والتخفيف من تدخل الدولة .

كدلك نخرج بنتيجة مهمة هي أن دول العالم اصبحت اكثر تقارب وأصبح من السهل تميز خصائص وسمات المحددة للدول المتقدمة والدول النامية وخصائص الدول التي يمكنها الالتحاق بركب الدول المتقدمة وقد يكون هدا التقارب نتيجة تطبيق معايير محددة واتباع نهج واضح المتمثل في نهج الحوكمة الجيدة الذي ينطوي بشكل ضمني على تحسين وتطوير خصائص المؤسسات في كل دولة.

مما سبق من خلال تحليل الخصائص المؤسسية توضح التمثيلات البيانية أعلاه موقف كل دولة فيما يتعلق بالمحورين الرئيسيين لخصائص المؤسسات لمجموعة دول من مختلف انحاء العالم خلال فترات زمنية مختلفة ، اللافت لنظر أن هده التمثيلات تقدم توزيع البلدان على شكل قمع: واسع نحو اليسار، حيث اسقاط البلدان ذات المستوى المنخفض من التنمية و الضيق نحو اليمين ، حيث يتم اسقاط الاقتصادات المتقدمة التي تمتلك مؤسسات دات جودة عالية. وهذا يعكس من ناحية ، حقيقة أن قدرة الدولة واستجابتها (المحور الأول) مرتبطان ارتباطًا وثيقًا

بمستوى النمو الاقتصادي وهدا يتوافق مع نتيجة (Ramadhan, 2019) في دراستها التي كانت بعنوان (تقييم تأثير الحوكمة الجيدة والمؤسسات على النمو الاقتصادي في إندونيسيا) التي اكدت على أن إدارة الأداء الحكومي المصحوب بنظام مؤسسي ذو نوعية جيدة من شانه ان يدعم تحقيق التنمية.
من ناحية أخرى أن حريات الشعوب ودرجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعي (المحور الثاني) أكثر تباينًا بين البلدان النامية منه بين البلدان الأكثر تقدمًا.

بشكل أكثر تحديدًا نستنتج أن هناك تقارب في الخصائص المؤسسية مع زيادة مستوى دخل البلدان ، حيث تتشابه الخصائص المؤسسية في الاقتصادات المتطورة في حين تبدي الاقتصادات الأقل نموًا تنوعًا أكبر في الأنظمة المؤسسية وتؤكد هده النتجة نتائج دراسة (Mira & Hammadache, 2017) التي كانت بعنوان العلاقة بين الحكم الجيدة والنمو الاقتصادي: مساهمة في النقاش المؤسسي حول فشل الدولة في البلدان النامية.
البلدان التي نظامها الاقتصادي والاجتماعي ضعيفًا لن تنجح الدولة في أداء وظائفها الأساسية ونتجة لدلك يظهر فيها الفساد وعدم المساواة في المعاملة وضعف كفاءة الإدارة وشفافيتها. هذا هو الحال ، على سبيل المثال ، في جنوب السودان والصومال وبوروندي وإريتريا (على يسار المحور الأول). أما الدول التي تقع اعلى المحور الأول فتتميز بدولة تعاني من ضعف في قدرتها على تنظيم الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. هذا هو الحال بالنسبة لهايتي وجمهورية إفريقيا الوسطى وأفغانستان، مدغشقر.
البلدان التي تحقق نمو اقتصادي عال لكن تكون فيها الدولة متدخلة بشكل كبير تتميز هذه البلدان بمحدودية الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،فضلاً عن تدخل الدولة القوي في المجال الاقتصادي. كما هو الحال في الصين وبروناي وأوزبكستان وتركمانستان ودول الخليج وكوبا .
البلدان المتقدمة التي تقع اقصى اليمن يكون تدخل الدولة فيها بشكل معتدل في الاقتصاد وتوفر المزيد من الحرية للمواطنين. بالاضافة الى (الأمن ، والعدالة ، وتوفير الخدمات ، والإدارة الاقتصادية). وهي تتميز برسمية القواعد، وتأمين العقود وحقوق الملكية وتحقيق العدالة. تغطي الخدمات العامة عالية الجودة الإقليم بأكمله وتستثمر الدولة في إطار استراتيجيات طويلة الأجل ودعم الابتكار والبحث. هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للبلدان الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة واليابان وأستراليا وهده النتجة تتوافق مع نتائج (Ugur، 2010) الدي اكد على أهمية جودة المؤسسات وتأثيرها الكبير و قوي على الأداء الاقتصادي والابتكار التكنولوجي ونمو الدخل الفردي أكثر من باقي المتغيرات الأخرى مثل الانفتاح على التجارة أو الجغرافيا.

بشكل عام ، توضح هذه النتائج وجود علاقة قوية بين فعالية الحكومة ومكافحة الفساد وجودة المؤسسات مع ومستوى النمو لكل بلد حيث الدول التي تكون مستقرة سياسية وتكون معدلات الفساد منخفضة وتتميز بسيادة القانون وتحقيق العدالة تكون مؤسساتها ذات جودة عالية ويكون مستوى النمو فيها مرتفع أما البلدان الغير

مستقرة سياسيا وينتشر فيها الفساد بشكل كبير تكون مؤسساتها فاسدة ويكون مستوى النمو الاقتصادي فيها ضعيف . من ناحية أخرى، تتنوع خصائص التي تحدد نوعية المؤسسات لكل بلد وفقًا لثقل وتدخل الدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية هده النتجة تتفق مع نتائج (Minović, Aleksić, & Stevanović, 2020) في الدراسة التي كانت بعنوان "النمو الاقتصادي وجودة المؤسسات في جنوب اروبا" التي أكدت على وجود علاقة سببية متجانسة أحادية الاتجاه بين الاستقرار السياسي ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ومكافحة الفساد تؤدي إلى فعالية الحكومة.

من خلال تحليل تطور خصائص المؤسسات ل144 دولة من مختلف أنحاء العالم عبر فترات زمنية مختلفة تستطيع تأكيد فرضية الدراسة القائلة :تؤثر نوعية المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد على أداءها الاقتصادي فالدول التي تتمز مؤسساتها برسمية القواعد وشفافية السياسات وعدم السماح بالمعاملات الغير قانونية تكون قادرة على تحقيق مستويات عالية في النمو الاقتصادي؛ بينما الدول التي تتعامل مؤسساتها بصورة شخصية وتنتشر فيها المعاملات الغير قانونية و عدم وضوح السياسات والقواعد غالبا تفشل في النهوض باقتصاداتها، وهدا ما أكدته النتائج التي توصلنا اليها والتي كانت متوافقة بشكل كبير مع نتائج الدراسات السابقة.

4- تحليل الخصائص المؤسسية لدول العربية

أولا تحليل الخصائص المؤسسية لدول العربية لسنة 2001و2006

من أجل تحليل الخصائص المؤسسية الدول العربية قمنا بتطبيق نفس الخطوات السابقة ثم قمنا بإسقاط مجموعة الدول العربية على الابعاد المتحكمة في تحديد الخصائص المؤسسية وتحصلنا على التمثيلات البيانية التالية:

الشكل (9)اسقاط الدول العربية أبعاد جودة المؤسسات لسنة 2001و2006

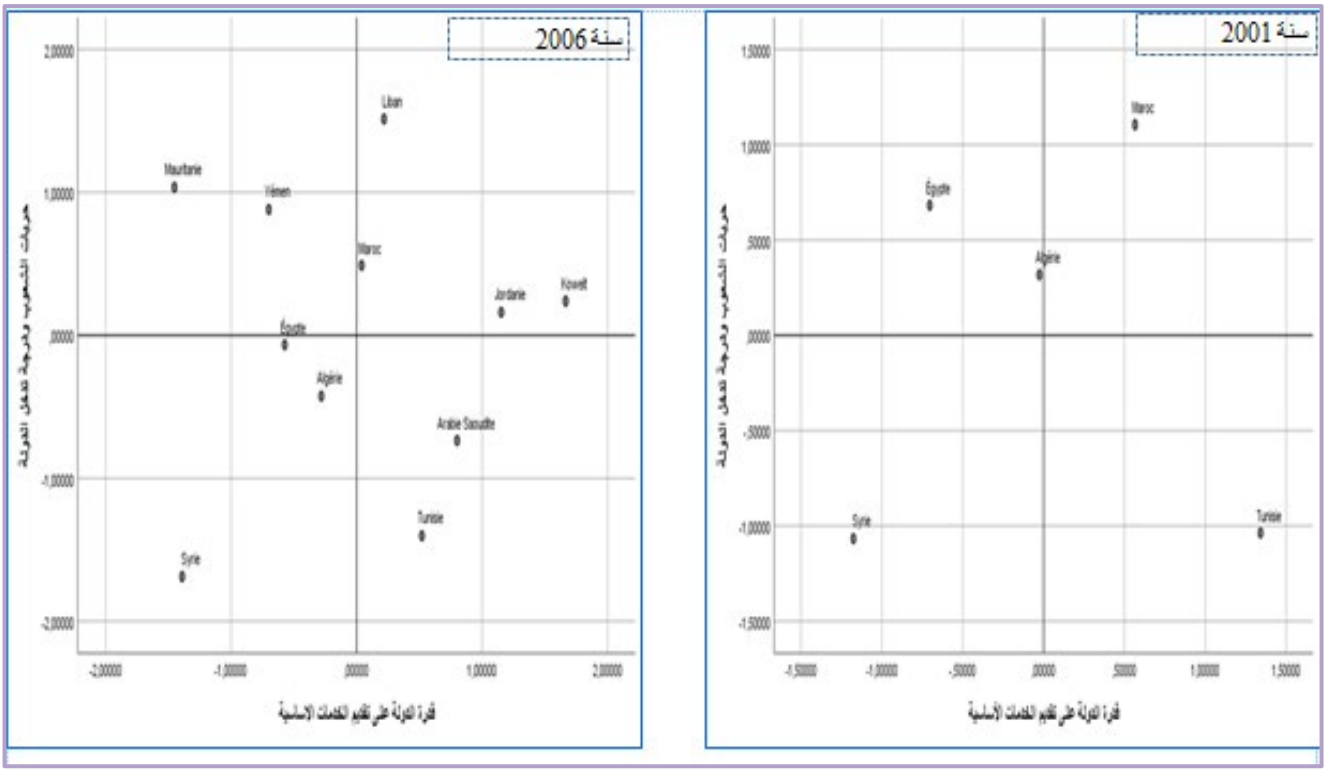

المصدر :من مخرجات SPSSبالاعتماد على قاعدة بيانات « *PROFILS INSTITUTIONNELS* »

تم اسقاط خمسة دول فقط على المحورين المتحكمين في تحديد خصائص المؤسسية للبلدان خلال سنة 2001 وهذا بسبب أن عدم توفر المعلومات عن باقي الدول خلال سنة 2001؛أما السحابة النقطية لسنة 2006 يتشكل من 11 دولة عربية ؛ومن خلال هدان التمثيلان نرى أن هناك انتشار كبير للدول الممثلة على المستوي مما يدل أنه يوجد اختلافات شاسعة لمؤسسات وأنظمة الدول العربية خلال هاتين السنتين ؛فعلى سبيل المثال كل من لبنان وسوريا لهما خصائص متناقضة تماما حيث أن لبنان تتميز بدرجة كبيرة من الحريات السياسية والاجتماعية (الحقوق السياسية والحريات المدنية ، تعددية وسائل الإعلام ، حرية تنقل الأشخاص ، المعلومات ، الحريات النقابية) بينما سوريا تتميز بالتدخل الشديد الدولة وضعف حريات المجتمع في التنظيم النقابي وامتلاك وسائل الأعلام وحرمان من الوصول الى المعلومات وعدم السماح التعبير عن الرأي والاضراب وغيرها من الحقوق الممنوحة للمجتمع المدني ،علاوة عن ذلك عدم كفاءة السلطات السياسية في ادارة الأمور الاقتصادية ورداءة الخدمات العامة المقدمة كالتعليم الصحة الامن وما الى دلك.

ايضا السعودية وموريتانيا تتناقض من حيث الخصائص فالسعودية تعتبر من الدول مرتفعة الدخل وسيطرة الدولة على الحياة السياسية والاجتماعية بالإضافة الى سعيها من أجل تحسين التزامها الاقتصادي وتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للشعب .على عكس موريتانيا واليمن التي تعتبر من الدول متدنية الدخل وتدخل الدولة فيها محدود وضعف قدرتها على تنظيم الأنشطة السياسية، زيادة عن دلك أنها تعاني من انعدام الأمن وكثرة النزاعات.

ثانيا تحليل الخصائص المؤسسية لدول العربية لسنة 2009و2016

الشكل (10)اسقاط الدول العربية أبعاد جودة المؤسسات لسنة 2009 و2016

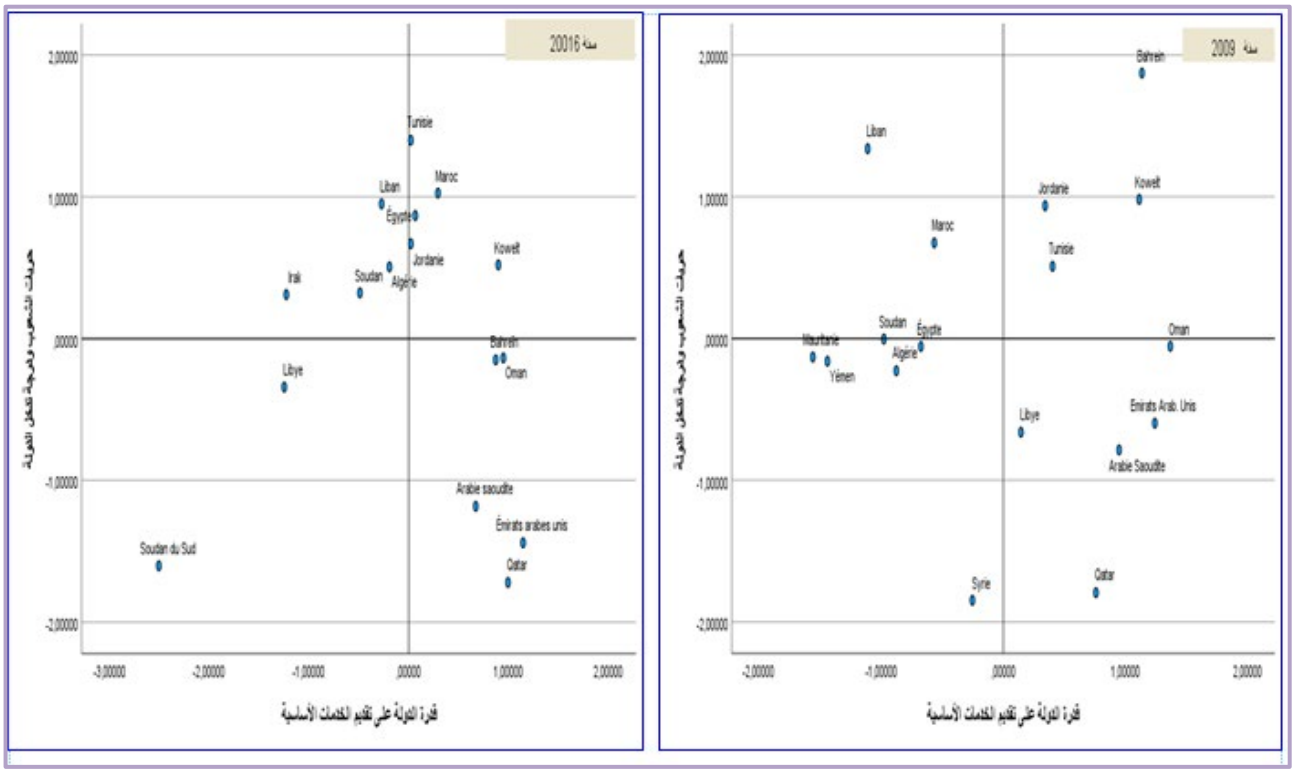

المصدر :من مخرجات SPSSبالاعتماد على قاعدة بيانات *« PROFILS INSTITUTIONNELS*

تظهر نتائج تحليل تطور الخصائص المؤسسية لسنة 2009 و2016 في الدول العربية أن هناك اختلافات كبيرة بين البلدان العربية وهدا ما يظهر جليا من خلال تبعثر أفراد السحابة النقطية لدول بمساحات متباعدة. ويمكن القول أيضا عدم استقرار وثبات هده الخصائص فالمؤسسات في هده الدول تشهد تغيرات مستمرة .

ويظهر لنا أيضا أن الدول مرتفعة الدخل تقع على يمين المحور الرئيسي مثل الإمارات العربية ،قطر ،الكويت بينما دول منخفضة الدخل نجدها عل يسار هذا المحور مثل موريتانيا اليمن جنوب السودان، كما يمكن التنويه ايضا أن الدول الي تقع جهة يسار المحور الأول وأسفل المحور الثاني تتميز بمعدل بطالة كبير، إحجام الشركات عن توظيف خريجي الكليات؛ تأثير الفاعلين الاقتصاديين على اللوائح الاقتصادية و السياسة الضريبية، تأثير الجهات المانحة (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الصناديق الهيكلية الأوروبية ، إلخ) على صياغة السياسات العامة ؛ تحدي التغيير على رأس الدولة من قبل القوى السياسية (الأحزاب ، الممثلين المنتخبين ، إلخ.) وفي مثل هده البلدان التي سيظل نظامها الاقتصادي والاجتماعي ضعيفًا حيث لن تكون الدولة قادرة على أداء وظائفها الأساسية: يظهر فيها الفساد وعدم المساواة في المعاملة وضعف كفاءة الإدارة وشفافيتها.

بصفة عامة نجد بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل الجزائر و العراق والسودان لم تستغل مواردها المحلية في خدمة نموها وهذا راجع الى انخفاض عام في كفاءة الإدارات الضريبية والتهرب الضريبي بالإضافة إلى التدهور الرقابة

المصرفية والمالية مما يحول دون استغلال هذه الموارد في تمويل اقتصادها تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (مصطفى، 2016) التي كانت تحت عنوان وفرة الموارد الطبيعية، نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي.

بعض الدول استطاعت تحقيق بعض الخصائص مثل الأمن الداخلي العام ،أولوية التنمية والنمو الاقتصادي لدى النخب الحاكمة، القدرة على التكيف والابتكار؛ شرعية السلطات السياسية وقدرتها على توفير وضائف وزيادة الدخل والاهتمام بالقطاع الصحي والتعليمي والثقافي، درجة استقلال القضاء وسيادة القانون وهي الدول التي تقع جهة اليمين.

المؤسسات والمتغيرات الاقتصادية لها تأثير متبادل بحيث لا تؤثر المؤسسات على الأداء الاقتصادي فحسب ،بل قد تؤثر المتغيرات الاقتصادية أيضًا على المؤسسات، تؤدي عدم الكفاءة المؤسسية إلى انخفاض النمو ألاقتصادي ويعتبر الفساد أحد أعراض الضعف المؤسسي الدي يسبب انخفاض النفقات الحكومية على قطاعات (التعليم والصحة) وانعدام المساواة في الدخل ،والحد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشويه الأسواق ،وسوء تخصيص الموارد وهذا يؤثر سلبا على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد.

هناك حاجة لاتخاذ خطوات فعالة معينة لتحسين الجودة المؤسسية في الدول العربية وهذا يتطلب جهوداً متكاملة من طرف المؤسسات الحاكمة والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل إدخال تغييرات جذرية في البنية السياسية والاجتماعية والمؤسسية في هده الدول والتي تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وهدا ما اكدت عليه دراسات كل من (Mira & Hammadache, 2017) و (Ahlam و Mouni، 2018).

بعد تحليل تطور الخصائص المؤسسية لدول العربية تستطيع تأكيد فرضية الدراسة التي مفادها : تختلف خصائص مؤسسات الدول المتقدمة عن الدول النامية ؛ويتعين على الدول النامية تطبيق مجموعة من الاصلاحات الهيكلية والاقتصادية والسياسية التي تمثل محور الحوكمة الجيدة حتى تتمكن من الانتقال الى اقتصاديات المتقدمة وتتفق نتائج دراستنا مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (Bađun, 2005)من حيث عدم احترام الحقوق السياسية و الحريات المدنية وعدم اعطاء لوسائل الاعلام الحرية الكافية من أجل مراقبة عمل المسئولين ،تؤثر بشكل سلبي على تشكيل البيئة المؤسسية ،كدلك مع نتائج دراسة (Emara، 2014) و(Mustafa، 2015) من حيث حاجة دول العربية إلى جهود قوية لتحسين جودة وفعالية الآليات التنظيمية من أجل خفض مستويات الفساد وتعزيز سيادة القانون وتحقيق الاستقرار السياسي والحد من العنف الداخلي وأن التقدم نحو تشكيل المؤسسات دات جودة يسير بشكل بطيئًا للغاية اضافة الى المستويات الهشة في النمو الاقتصادي في الكثير من الدول كما أن جودة المؤسسات تلعب دورًا قويًا في تحقيق النمو الاقتصادي في المنطقة ،والحوكمة الجيدة ضرورية لتشغيل هذه المؤسسات بشكل جيد .

II. تطور مؤشرات الحوكمة في الدول العربية خلال الفترة 2002_2020

1-تطور مؤشرات الحوكمة في الدول العربية خلال الفترة 2002_2020

الحوكمة حسب البنك الدولي يتكون من التقاليد والمؤسسات التي تمارس السلطة في بلد ما. وهذا يشمل العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها ؛ قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعال ؛ واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم. وكل جانب من هده الجوانب الثلاثة يتم قياسة من خلال مؤشرين حيث

- اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها يتم قياسه من خلال مؤشر الصوت والمساءلة ومؤشر الاستقرار السياسي
- قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعال يتم قياسه من خلال مؤشر فعالية الحكومة ومؤشر الجودة التنظيمية
- احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم يتم قياسه من خلال مؤشر سيادة القانون ومؤشر السيطرة على الفساد

يتم التعبير عن المؤشرات الستة بطريقتين: الأولى بوحداتها العادية القياسية ، والتي تتراوح من حوالي -2.5 (الأسوء)إلى 2.5 (الأفضل) ، و الثانية من حيث الترتيب المئوي من 0 (الاضعف) إلى 100 (الاقوى) ، كل يتم تحديد رتبة كل دول في كل مؤشر من خلال الترتيب المئوي للدول بقيمة محصورة من الصفر الى المئة كلما كان ترتيب اعلى فهدا يدل على جودة الحوكمة في هده الدولة بينما ان كان الترتيب في الدرجات الدنيا فهدا يدل على ضعف الحوكمة في الدولة المعنية.في القسم الموالي سوف نقوم بعرض ترتيب الدول العربية المعتمدة في الدراسة في كل مؤشر من المؤشرات الستة في جدول خلال فترة الدراسة المختارة من 2002الى 2020 لتشخيص نوعية الحوكمة فيها بالإضافة الى عرض تطور كل مؤشرات الحوكمة الستة لكل دولة خلال فترة الدراسة.

تطور مؤشرات الحوكمة لدولة الإمارات خلال الفترة 2002_2020

الجدول (6) :الترتيب المئوي لدولة الإمارات بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2002_2020

المؤشر / السنة	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحوكمة	جودة التشريعات	سيادة القانون	مراقبة الفساد
	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي
2002	30,35	80,95	78,06	83,16	73,27	83,84
2003	22,89	81,41	72,45	70,92	67,82	78,28
2004	26,44	73,30	75,37	74,88	64,11	83,90
2005	25,96	74,76	72,55	69,61	61,24	81,46

79,02	60,77	70,10	79,51	77,78	20,67	2006
81,07	59,33	68,93	79,13	80,68	23,08	2007
83,01	62,98	67,48	78,16	69,71	22,12	2008
78,95	63,03	65,55	79,43	80,09	25,59	2009
78,57	62,56	60,77	77,51	73,93	23,22	2010
81,99	65,26	65,88	81,99	73,93	23,47	2011
83,41	67,14	73,46	83,41	73,46	18,31	2012
87,20	69,01	74,88	83,41	74,88	19,25	2013
83,17	75,00	80,29	88,94	71,90	20,20	2014
82,69	73,08	82,69	90,87	70,48	19,21	2015
84,13	78,37	80,29	89,90	65,24	20,20	2016
82,69	77,40	80,29	90,38	66,67	18,23	2017
83,65	77,40	79,33	90,38	69,34	17,87	2018
83,17	77,88	78,37	89,42	69,34	17,39	2019
83,17	79,33	82,69	87,98	66,04	16,43	2020

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

يتم تصنيف الدول بواسطة هدا المقياس على سلم يتراوح من 0 (الاضعف) إلى 100 (الاقوى)، من الجدول أعلاه يبين الترتيب المئوي بين الدول ان دولة الامارات حققت رتبا عالية في جميع المؤشرات بإستثناء مؤشر الصوت والمساءلة فقد كان ترتيبها ضعيفا.

الصوت والمساءلة :تشمل جميع الآليات التي تمكن المواطنين من عملية المشاركة في إدارة الحكم و تقوم على مجموعة من الأنشطة التي يسعى المواطنون من خلالها التأثير على أعمال الحكومة سواء بطريقة مباشرة عن طريق اختيار المسئولين الرسمية و يشارك المواطنون في إدارة الحكم عبر الاقتراع و الانضمام لمنظمات المجتمع المدني التي تمارس الضغط على الحكومة و عبر لعب دور أكبر في إدارة قطاع الخدمات العامة أو عبر المشاركة في النقاشات العامة التي تتناول إدارة الحكم يجب على الامارات اشراك الجهات الغير حكومية (القطاع الخاص والمنضمات غير ربحية) والمواطنين في ادارة شؤون الدولة وفي عملية اتخاذ القرار لان هذا من أجل تعزيز المساءلة والشفافية.

الشكل (11) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة الامارات خلال الفترة 2002-2020

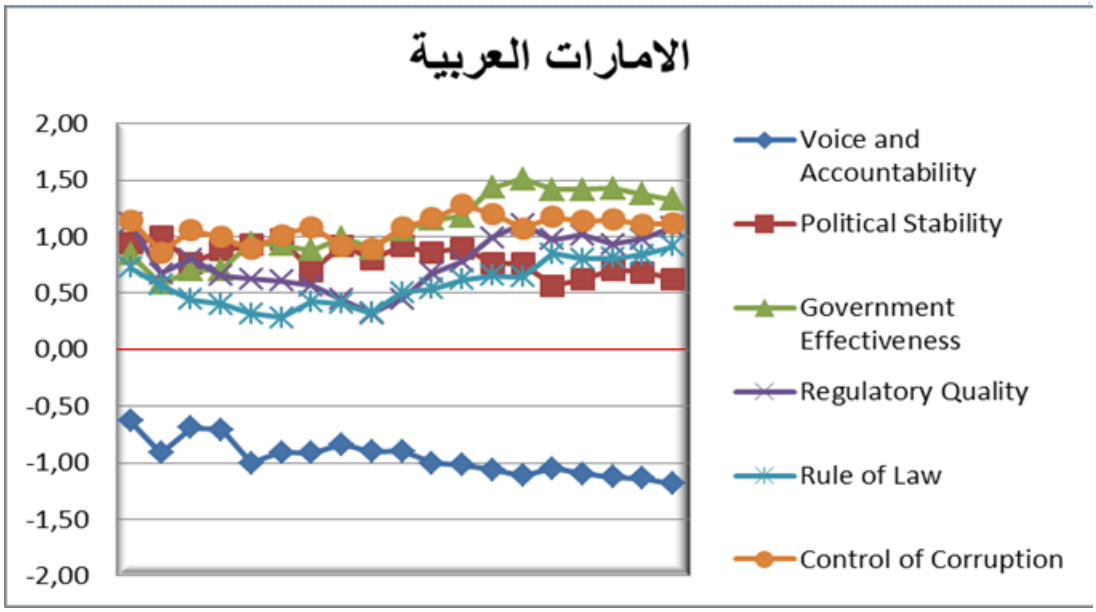

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

يتم قياس كل مؤشر من خلال اعطائه قيمة تتراوح من حوالي -2.5 (الأسوء)إلى 2.5 (الأفضل) وما يتضح من الشكل اعلاه ان الامارات سجلت درجات عالية في جميع المؤشرات بإستثناء مؤشر الصوت والمساءلة الدي يمثل نقطة الضعف الوحيدة لديها فقد استمر في التراجع، يوضح التمثيل البياني ايضا أن خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة عرفت الإمارات ارتفاعا في كل من سيادة القانون، جودة التشريعات،مراقبة الفساد، في حين أن مؤشر فعالية الحكومة يعتبر من مواطن القوة مقارنة بباقي المؤشرات.

تطور مؤشرات الحوكمة لدولة البحرين خلال الفترة 2002_2020

الجدول (7) الترتيب المئوي لدولة البحرين بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2002_2020

المؤشر / السنة	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحوكمة	جودة التشريعات	سيادة القانون	مراقبة الفساد
	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي
2002	31,34	53,97	70,92	77,04	68,32	79,29
2003	30,35	62,31	68,88	70,41	71,29	70,71
2004	31,25	55,83	70,94	72,91	71,29	70,24
2005	25,00	46,60	65,69	70,10	67,46	66,34
2006	23,56	32,37	66,83	71,08	61,72	61,46
2007	25,00	36,71	66,99	73,30	66,51	60,68
2008	23,08	36,54	66,50	73,30	65,87	62,14
2009	26,54	40,76	67,94	73,68	64,45	63,64
2010	19,91	28,91	67,46	74,64	63,03	62,86
2011	13,15	18,96	68,72	75,83	62,44	63,51
2012	11,27	15,64	69,67	73,93	61,50	67,77
2013	12,21	9,00	70,14	71,56	61,97	68,72
2014	11,33	15,71	72,12	74,04	67,79	63,94
2015	11,82	12,38	73,08	76,44	67,31	61,06
2016	10,84	19,52	65,87	72,12	67,31	57,69
2017	11,33	14,29	61,54	67,79	67,79	52,40
2018	10,63	17,45	58,65	67,31	65,87	51,44
2019	9,66	23,58	64,42	67,79	68,27	55,77
2020	9,18	25,47	68,27	73,08	67,31	53,37

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

يتم تصنيف الدول بواسطة هدا المقياس على سلم يتراوح من 0 (الاضعف) إلى 100 (الاقوى) من الجدول أعلاه يبين الترتيب المئوي بين الدول ان دولة البحرين حققت رتبا عالية في المؤشرات جودة التشريعات سيادة القانون ومراقبة الفساد أما مؤشر الصوت والمساءلة ومؤشر الاستقرار السياسي فقد كان هناك ترجعا في ترتيبها خلال فترة الدراسة.

الشكل (12) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة الامرات خلال الفترة 2002-2020

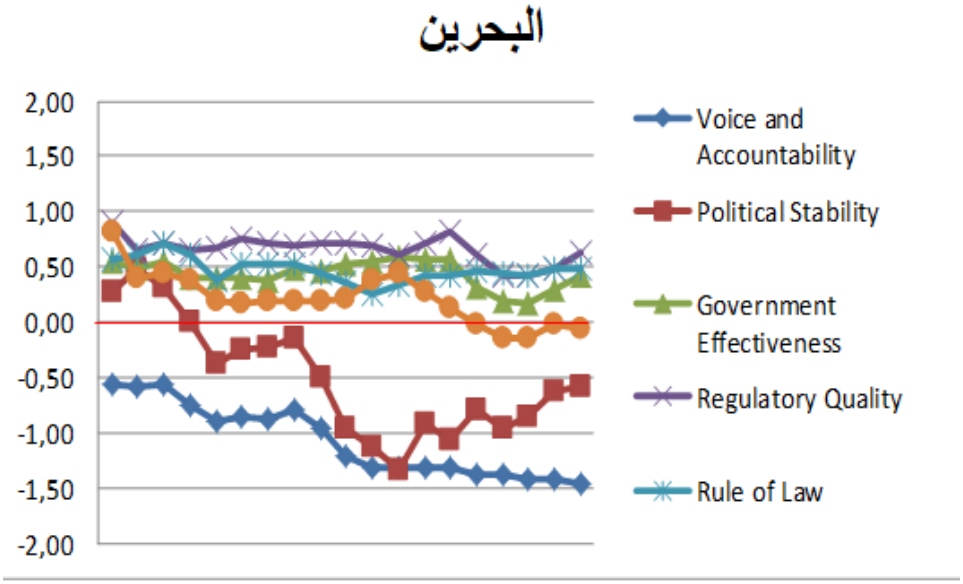

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي .

يتم قياس كل مؤشر من خلال اعطائه قيمة تتراوح من حوالي -2.5 (الأسوء)إلى 2.5 (الأفضل) وما يتضح من الشكل اعلاه ان البحرين سجلت درجات عالية في جميع مؤشر جودة التشريعات ومؤشر فعالية الحكومة وسيادة القانون وقد عرفت تدبدب في مؤشر مراقبة الفساد ،أما بالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي والصوت والمساءلة يمثلان نقطة بالنسبة للبحرين فقد استمرمؤشر الصوت والمسائلة في التراجع طيلة فترة الدراسة اما مؤشر الالاستقرار السياسي فقد عرف ارتفاعا طفيفا خلال السنوات الاخيرة

تطور مؤشرات الحوكمة لدولة الجزائر خلال الفترة 2002_2020

الجدول (8) الترتيب المئوي لدولة الجزائر بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2002_2020

مراقبة الفساد	سيادة القانون	جودة التشريعات	فعالية الحكومة	الاستقرار السياسي	الصوت والمساءلة	المؤشر السنة
الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	
23,23	33,17	29,59	31,12	6,88	18,91	2002
28,79	31,68	32,14	31,12	5,53	18,91	2003
27,80	33,49	30,05	34,48	10,68	23,56	2004
40,00	28,23	42,65	39,22	20,39	25,48	2005
36,59	27,75	29,41	38,05	15,46	22,60	2006
34,47	24,88	27,18	32,52	14,01	20,19	2007
33,01	25,48	21,36	31,07	14,90	20,67	2008
33,49	23,22	12,92	35,41	13,27	17,54	2009
36,67	26,54	9,57	38,76	11,85	18,48	2010
35,07	24,41	9,95	36,02	10,43	20,19	2011
37,44	26,76	9,00	35,07	9,48	22,54	2012
39,34	30,99	11,85	35,07	12,80	23,94	2013
32,21	24,04	8,17	35,10	9,52	25,12	2014
29,81	19,23	10,58	35,58	11,90	24,63	2015
27,88	18,75	10,10	35,58	12,38	23,65	2016
30,77	19,23	10,58	30,77	16,19	23,15	2017
27,88	23,56	8,65	34,13	17,92	21,26	2018
29,33	20,67	7,69	33,65	13,21	19,81	2019
28,37	21,63	9,13	33,65	17,45	18,36	2020

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

يتم تصنيف الدول بواسطة هدا المقياس على سلم يتراوح من 0 (الاضعف) إلى 100 (الاقوى)، من الجدول أعلاه يبين الترتيب المئوي بين الدول ان دولة الجزائر حققت رتبا متدنية في جميع المؤشرات خلال فترة الدراسة حيث أن ترتيبها لم يتجاوز 40% في جميع المؤشرات.

الشكل (13) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة الجزائر خلال الفترة 2002–2020

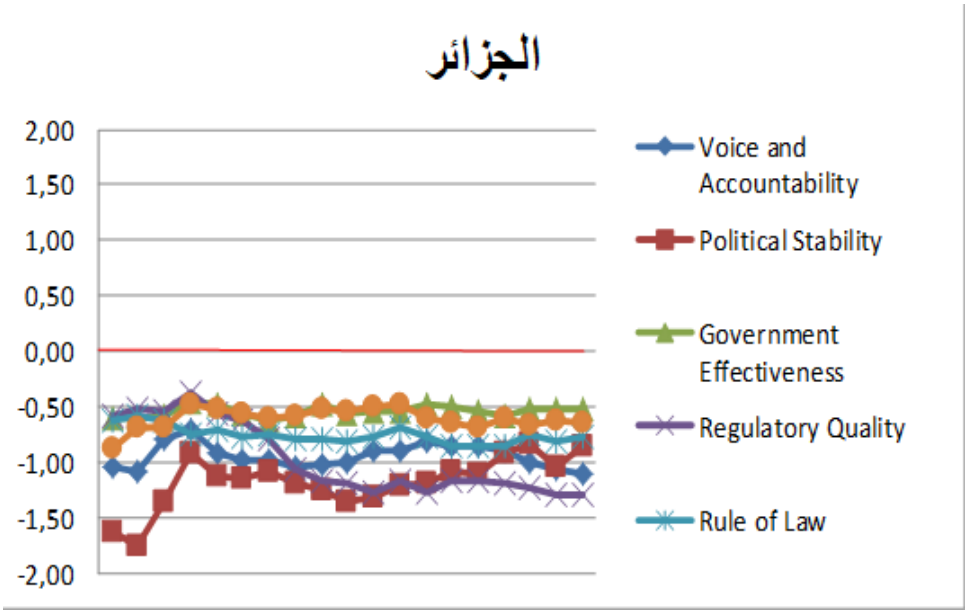

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

يتم قياس كل مؤشر من خلال اعطائه قيمة تتراوح من حوالي -2.5 (الأسوء)إلى 2.5 (الأفضل) وما يتضح من الشكل اعلاه ان الجزائر سجلت درجات رديئة في جميع مؤشرات الحوكمة خاصة مؤشر جودة التشريعات الدي استمر في التراجع طيلة فترة الدراسة ،بينما عرف مؤشر الاستقرار السياسي ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات الأولى، إلا أنها لم تسجل درجات موجبة في أي مؤشر مما يدل على أن الجزائر تعرف ضعف عام في الحوكمة،يوضح لنا الشكل ايضا من خلال تمثيل المؤشرات أنها مستقرة ولم تطرأ عليها تغيرات واضحة ابتداءا من سنة 2005،باستثناء مؤشر جودة التشريعات وهدا يعكس عدم اتخاد أي خطوات نحو تطوير وتحسين الحوكمة في الجزائر.

تطور مؤشرات الحوكمة لدولة مصر خلال الفترة 2002_2020

الجدول(9) الترتيب المئوي لدولة مصر بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2002_2020

المؤشر السنة	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحوكمة	جودة التشريعات	سيادة القانون	مراقبة الفساد
	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي
2002	16,42	31,22	41,33	35,71	54,46	42,42
2003	18,41	27,64	44,90	27,55	53,96	35,35
2004	21,63	21,36	47,29	33,00	52,63	29,27
2005	21,15	26,70	40,69	38,73	52,63	31,22
2006	14,42	22,22	36,10	36,76	47,37	25,37

24,27	48,33	43,20	43,20	27,05	14,90	2007
23,79	51,44	49,51	43,20	28,85	13,46	2008
36,36	52,61	46,89	47,37	25,59	14,22	2009
30,95	49,76	46,89	42,11	19,43	13,74	2010
25,59	41,78	41,23	35,07	6,64	14,08	2011
33,18	40,38	33,65	23,22	7,58	25,82	2012
31,75	33,33	29,38	20,85	7,11	16,90	2013
30,77	29,33	26,44	20,19	7,62	14,78	2014
30,77	31,25	22,12	22,12	8,57	14,78	2015
31,25	32,69	17,79	27,88	9,05	14,29	2016
35,58	32,69	17,31	29,33	9,05	13,30	2017
32,21	37,02	17,31	30,77	12,26	13,04	2018
27,88	37,98	18,75	36,54	12,26	8,21	2019
22,60	39,90	25,48	32,21	11,32	7,73	2020

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

يتم تصنيف الدول بواسطة هدا المقياس على سلم يتراوح من 0 (الاضعف) إلى 100 (الاقوى)، من الجدول أعلاه يبين الترتيب المئوي بين الدول ان دولة مصر حققت رتبا متدنية في جميع المؤشرات خلال فترة الدراسة حيث أن ترتيبها لم يتجاوز 50% في جميع المؤشرات بإستثناء مؤشر سيادة القانون خلال سنتي 2008و2009 كما أنها عرفت تراجعا بالنسبة لجميع المؤشرات خلال السنوات 2011،2012،2013،2014 وكان دلك بسبب انتفاضات الربيع العربي .

الشكل (14) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة مصر خلال الفترة 2002-2020

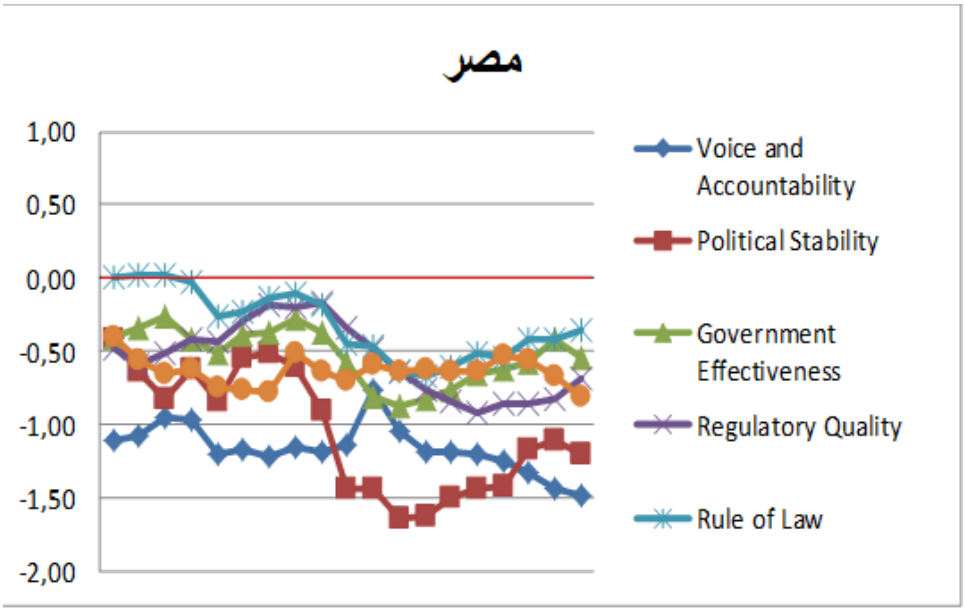

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

يتم قياس كل مؤشر من خلال اعطائه قيمة تتراوح من حوالي -2.5 (الأسوء)إلى 2.5 (الأفضل) وما يتضح من الشكل اعلاه ان مصر سجلت درجات رديئة في جميع مؤشرات الحوكمة خاصة مؤشر الاستقرار السياسي الدي تأثر بشكل سلبي بعد انتفاضات الربيع العربي اما ومؤشر الصوت والمساءلة فقد سجل ارتفاعا محسوسا خلال سنة

2011و2012 تم عاد ليتراجع مرة اخرى وهدا يقودنا الى استنتاج مهم ،خلال فترة الربيع العربي ارتفع مؤشر الصوت والمساءلة بسبب سيطرة المجتمع المدني والمنضمات الغير حكومية على المؤسسات السياسية وأجهزة الحكم وبمجرد أن بدأ مؤشر الأستقرار السياسي في بعض الارتفاع انخفض مؤشر الصوت والمسائلة ممايجعلنانقول أن الأجهزة الحكومية تمارس نوعا من القمع لحريات الشعوب ،لم تسجل مصر درجات موجبة في أي مؤشر مما يدل على أنها تعرف ضعف عام في الحوكمة،يوضح لنا الشكل ايضا من خلال تمثيل المؤشرات أنها غير مستقرة وتطرأ عليها تغيرات واضحة يمكن تفسير صعود هده السلاسل استجابة للاصلاحات التي نفذتها الدولة وهبوطها استجابة للأزمات.

تطور مؤشرات الحوكمة لدولة العراق خلال الفترة 2002_2020

الجدول(10) الترتيب المئوي لدولة العراق بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2002_2020

المؤشر السنة	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحوكمة	جودة التشريعات	سيادة القانون	مراقبة الفساد
	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي
2002	0,50	7,94	0,51	1,02	4,46	1,52
2003	7,96	0,50	1,53	6,63	2,97	8,08
2004	4,81	0,00	1,97	3,45	0,48	1,95
2005	9,62	0,49	0,98	4,41	1,44	3,90
2006	10,10	0,00	0,98	7,35	1,44	2,44
2007	15,87	0,48	2,91	7,28	0,48	2,91
2008	16,35	1,92	9,22	12,62	1,44	3,40
2009	18,01	2,37	9,57	16,75	1,42	4,31
2010	19,43	2,37	10,05	15,31	2,37	6,19
2011	18,31	4,27	12,32	12,80	3,29	11,37
2012	16,43	4,74	13,27	9,48	3,29	9,48
2013	16,43	4,27	13,74	9,48	3,76	7,58
2014	15,76	2,38	13,94	8,65	6,73	5,77
2015	17,73	2,86	9,62	7,21	5,77	4,81
2016	22,17	3,33	9,13	11,06	3,85	6,25
2017	20,69	2,86	9,62	9,62	4,33	6,73
2018	20,77	1,42	9,62	9,62	3,37	7,69
2019	22,22	1,42	9,62	9,62	3,85	8,65
2020	20,77	1,42	9,62	8,65	3,85	9,13

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

يتم تصنيف الدول بواسطة هدا المقياس على سلم يتراوح من 0 (الاضعف) إلى 100 (الاقوى)، من الجدول أعلاه يبين الترتيب المئوي بين الدول ان دولة العراق حققت رتبا متدنية جدا في جميع المؤشرات خلال فترة الدراسة مقارنة بمصر والجزائر حيث أن ترتيبها لم يتجاوز 30% في جميع المؤشرات وهدا يرجع لزعزعة الاستقرار السياسي لدولة وكثرة الحروب .

الشكل (15) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة العراق خلال الفترة 2002-2020

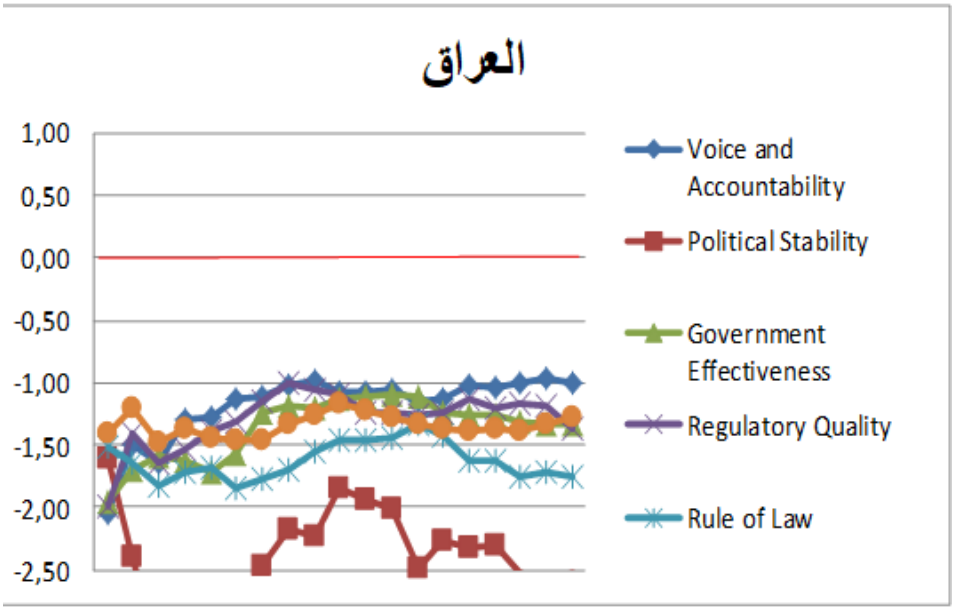

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

يتم قياس كل مؤشر من خلال اعطائه قيمة تتراوح من حوالي -2.5 (الأسوء)إلى 2.5 (الأفضل) وما يتضح من الشكل اعلاه ان العراق سجلت درجات رديئة جدا في جميع مؤشرات الحوكمة خاصة مؤشر الاستقرار السياسي الدي تجاوز الحد الأدني لتدني مؤشرات الحوكمة (-2.5)،جميع المؤشر المسجلة بدرجات سالبة وحدها الأعلى هو -1مما يدل على غياب الحوكمة في العراق ،يوضح لنا الشكل ايضا من خلال تمثيل المؤشرات بإستثناء مؤشر الاستقرار السياسي فإن باقي المؤشرات لم تطرأ عليها تغيرات واضحة .

تطور مؤشرات الحوكمة لدولة الأردن خلال الفترة 2002_2020

الجدول (11) الترتيب المئوي لدولة الأردن بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2002_2020

المؤشر / السنة	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحوكمة	جودة التشريعات	سيادة القانون	مراقبة الفساد
	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي
2002	25,37	30,16	61,22	57,65	57,43	56,06
2003	29,85	40,70	64,29	59,18	63,86	65,66
2004	31,73	36,89	60,10	64,53	59,81	61,95
2005	32,21	41,75	56,86	56,37	60,77	62,93
2006	27,88	23,67	60,98	61,27	61,24	64,39
2007	28,85	34,78	61,65	61,17	61,24	64,08
2008	26,92	30,77	62,14	61,65	62,50	66,50
2009	27,01	32,23	62,20	59,33	61,61	62,20
2010	27,01	34,60	59,33	57,42	61,14	59,52
2011	26,29	30,33	59,24	59,72	61,50	61,14
2012	26,76	29,38	55,92	56,87	62,91	60,19
2013	24,88	26,07	53,08	56,87	62,91	60,19
2014	26,60	27,62	58,65	54,81	68,75	60,10

64,42	67,79	54,81	59,62	25,71	25,62	2015
64,90	61,06	54,33	59,13	27,14	27,09	2016
63,46	62,02	57,21	57,69	30,00	26,60	2017
60,58	61,06	56,73	56,73	32,08	27,54	2018
60,58	58,17	57,21	56,73	37,26	28,02	2019
59,62	59,13	60,10	57,21	35,85	27,54	2020

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

يتم تصنيف الدول بواسطة هدا المقياس على سلم يتراوح من 0 (الاضعف) إلى 100 (الاقوى)، من الجدول أعلاه يبين الترتيب المئوي بين الدول ان دولة الأردن حققت رتبا متوسطة في مؤشرات التالية :جودة التشريعات ،سيادة القانون،مراقبة الفساد،بينما كان ترتيبها في حدود 20% و30 % على الترتيب في كل من الصوت والمسائلة والاستقرار السياسي .

الشكل (16) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة الأردن خلال الفترة 2002–2020

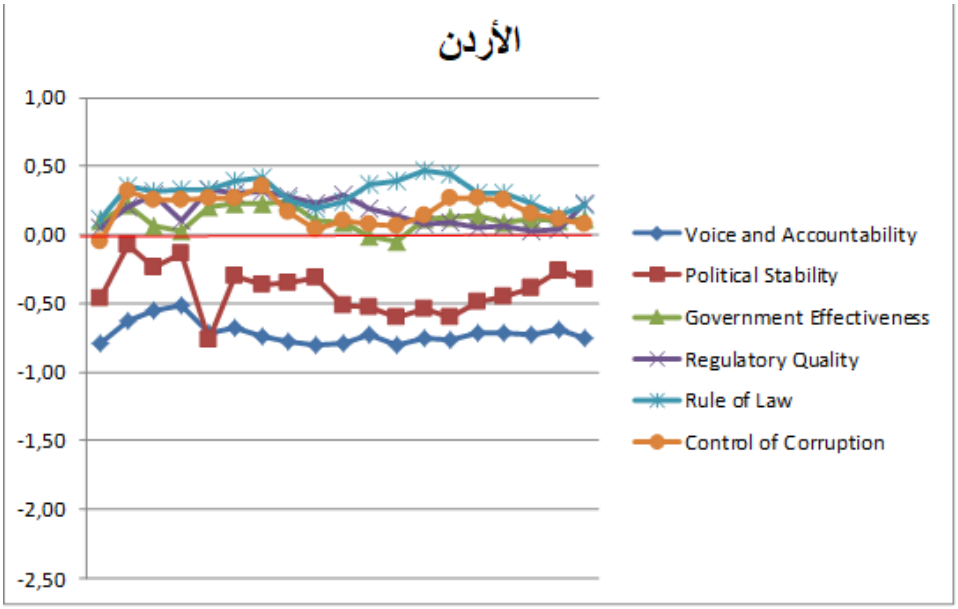

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي .

يتم قياس كل مؤشر من خلال اعطائه قيمة تتراوح من حوالي -2.5 (الأسوء)إلى 2.5 (الأفضل) وما يتضح من الشكل اعلاه ان الأردن سجلت درجات موجبة في مؤشر مراقبة الفساد،مؤشر سيادة القانون، مؤشر جودة التشريعات ومؤشر فعالية الحكومة،أما مؤشر الاستقرار السياسي و مؤشر الصوت والمسائلة فقد سجلت درجات سالبة،يوضح لنا الشكل ايضا أن هناك تغيرات ايجابية في كل من المؤشرين مراقبة الفساد وسيادة القانون الدان يخدمان جانب الحوكمة المتمثل في احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية

والاجتماعية ،كدلك نرى ثبوت سلسلة الصوت والمسائلة مما يمكن تفسيرة أن الأردن لا تقوم بأي إجراءات لتحسن هدا المؤشر.

تطور مؤشرات الحوكمة لدولة الكويت خلال الفترة 2002_2020

الجدول (12) الترتيب المئوي لدولة الكويت بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2002_2020

المؤشر / السنة	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحوكمة	جودة التشريعات	سيادة القانون	مراقبة الفساد
	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي
2002	39,80	42,33	61,73	64,80	69,31	82,83
2003	38,31	54,77	62,76	66,84	68,32	77,27
2004	39,90	56,31	61,58	68,47	66,03	76,10
2005	33,65	55,34	60,29	63,73	65,07	69,27
2006	30,77	58,45	63,41	59,80	65,07	69,76
2007	32,21	68,12	56,31	58,74	68,90	69,42
2008	30,29	61,54	55,83	56,80	68,27	68,93
2009	31,75	55,45	60,77	56,46	66,82	67,46
2010	30,33	61,14	60,77	55,50	67,30	65,24
2011	30,05	56,87	55,92	54,98	66,67	59,72
2012	27,70	53,08	51,66	52,61	62,44	52,13
2013	28,17	52,61	52,13	50,71	62,44	53,08
2014	28,57	51,43	47,12	49,04	59,62	50,96
2015	28,08	39,05	52,40	48,56	57,21	51,44
2016	29,06	45,24	48,08	52,88	55,29	48,08
2017	30,54	44,76	46,63	52,88	58,65	44,23
2018	29,95	51,89	49,52	56,25	60,10	45,19
2019	28,50	54,72	52,88	57,69	61,06	51,44
2020	29,95	54,72	45,67	62,50	63,46	53,85

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

يتم تصنيف الدول بواسطة هدا المقياس على سلم يتراوح من 0 (الاضعف) إلى 100 (الاقوى)، من الجدول أعلاه يبين الترتيب المئوي بين الدول ان دولة الكويت حققت رتبا تفوق 50% في مؤشرات التالية :جودة التشريعات ،سيادة القانون،مراقبة الفساد والإستقرار السياسي في أغلب السنوات،بينما كان ترتيبها في حدود 30 % في مؤشر الصوت والمسائلة.

الشكل (17) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة الكويت خلال الفترة 2002-2020

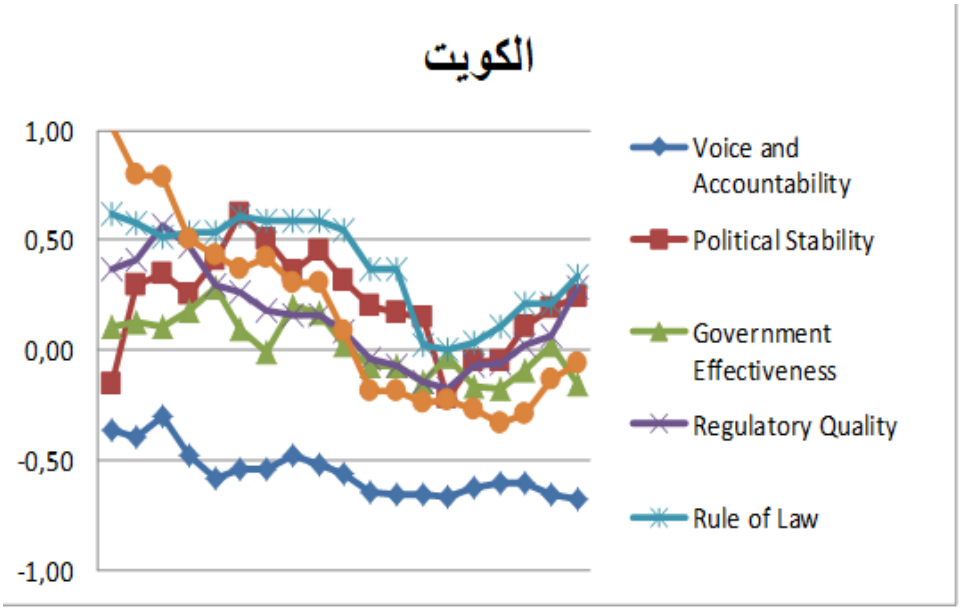

المصدر من اعداد الباحثة باستخدام برنامج اكسل اعتمادا على بيانات البنك الدولي .

يتم قياس كل مؤشر من خلال اعطائه قيمة تتراوح من حوالي -2.5 (الأسوء)إلى 2.5 (الأفضل) وما يتضح من الشكل اعلاه ان الكويت سجلت درجات موجبة في مؤشر مراقبة الفساد،مؤشر سيادة القانون، مؤشر جودة التشريعات،مؤشر فعالية الحكومة ومؤشر الاستقرار السياسي خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة وعرفت تراجعا خلال الفترة 2011_2019ثم بدأت ترتفع مجددا أما مؤشر الصوت والمسائلة فقد سجلت درجات سالبة،يوضح لنا الشكل ايضا أن هناك تدبدب في السلاسل يجعلنا نستنتج ان العديد من التغيرات طرأت على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الكويتية.

تطور مؤشرات الحوكمة لدولة لبنان خلال الفترة 2002_2020

الجدول (13) الترتيب المئوي لدولة لبنان بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2002_2020

المؤشر / السنة	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحوكمة	جودة التشريعات	سيادة القانون	مراقبة الفساد
	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي
2002	28,86	31,75	46,94	41,84	44,55	38,38
2003	33,33	30,15	50,00	51,53	42,08	30,30
2004	36,54	23,30	47,78	50,74	44,02	28,29
2005	40,38	18,45	48,53	49,51	43,54	37,56
2006	33,65	6,28	45,85	47,55	30,62	18,54
2007	33,65	3,38	44,66	46,60	28,71	19,42
2008	34,13	4,81	41,26	46,60	28,85	20,87
2009	35,55	8,53	39,71	52,15	28,91	21,53
2010	36,02	7,11	44,98	53,59	29,38	20,00
2011	34,74	5,69	45,50	51,66	29,58	19,43
2012	35,21	6,16	44,08	47,87	27,23	19,43
2013	35,21	6,64	42,65	49,29	25,82	19,43
2014	33,50	7,14	40,87	45,67	24,52	13,94
2015	31,03	7,14	37,02	43,75	21,15	19,23
2016	32,02	8,10	35,10	40,87	19,23	13,94
2017	31,53	8,57	33,65	40,87	20,67	14,90

12,02	21,15	36,54	23,08	7,08	31,40	2018
12,02	19,71	36,54	17,79	6,60	31,88	2019
12,02	19,23	28,85	11,54	8,02	32,85	2020

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

يتم تصنيف الدول بواسطة هدا المقياس على سلم يتراوح من 0 (الاضعف) إلى 100 (الاقوى)، من الجدول أعلاه يبين الترتيب المئوي بين الدول ان دولة لبنان حققت رتبا أقل من المتوسط في مؤشرات التالية :جودة التشريعات ،سيادة القانون،مراقبة الفساد ومؤشر الصوت والمسائلة، بينما كان ترتيبها ضعيف في مؤشر الإستقرار السياسي .

الشكل (18)تطور مؤشرات الحوكمة لدولة لبنان خلال الفترة 2002-2020

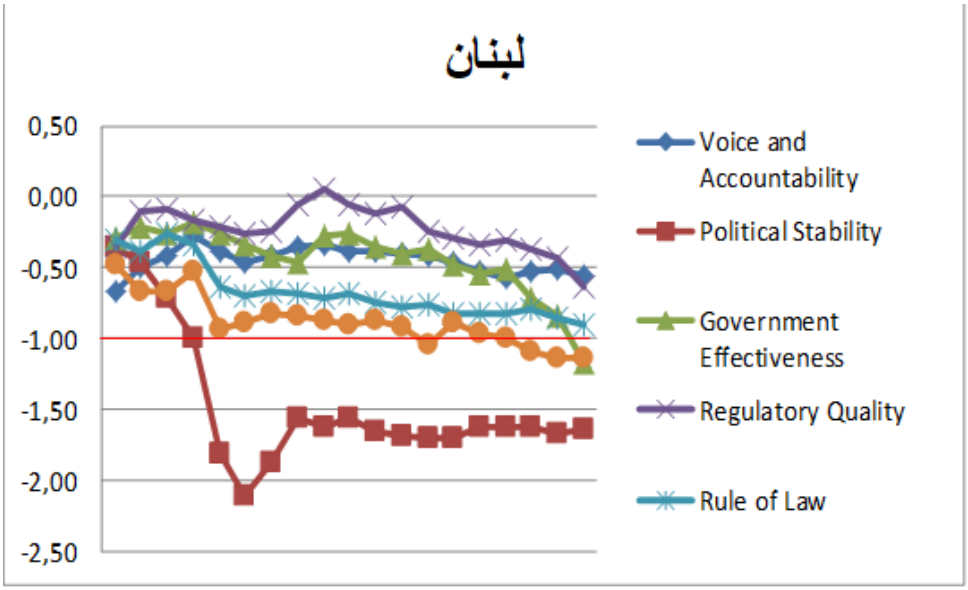

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي .

يتم قياس كل مؤشر من خلال اعطائه قيمة تتراوح من حوالي -2.5 (الأسوء)إلى 2.5 (الأفضل) وما يتضح من الشكل اعلاه ان لبنان سجلت درجات سالبة في جميع مؤشرات،بالإضافة الى تراجع كبير في مؤشر الاستقرار السياسي مما يشير الى ضعف المؤسسات الحكومية على أداء مهامها الأساسية.

تطور مؤشرات الحوكمة لدولة ليبيا خلال الفترة 2002_2020

الجدول (14) الترتيب المئوي لدولة ليبيا بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2002_2020

المؤشر / السنة	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحوكمة	جودة التشريعات	سيادة القانون	مراقبة الفساد
	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي
2002	2,49	43,92	13,27	4,59	13,86	18,69
2003	3,48	48,24	18,37	4,08	19,31	19,19
2004	2,40	58,25	19,70	7,39	17,70	18,54
2005	2,40	60,68	14,71	5,88	18,66	17,56
2006	2,40	55,56	13,66	6,37	13,40	14,15
2007	2,40	71,50	9,22	14,56	18,66	14,56
2008	2,40	74,04	10,19	17,96	23,08	17,96
2009	2,84	76,30	12,44	11,48	18,01	7,66
2010	2,84	47,39	13,40	8,61	16,11	5,24

5,69	11,74	4,74	7,58	11,85	6,57	2011
3,32	12,21	2,84	4,27	6,64	23,00	2012
0,95	7,51	1,90	5,69	4,74	20,66	2013
1,44	2,88	1,44	1,92	4,29	17,24	2014
0,96	2,40	0,48	1,92	3,33	10,84	2015
1,92	1,92	0,48	1,44	3,81	8,37	2016
1,44	1,92	0,96	1,92	2,38	9,36	2017
2,88	2,40	0,96	1,92	1,89	6,76	2018
2,40	1,92	0,96	1,92	1,89	7,73	2019
2,88	1,44	0,96	1,92	2,36	11,59	2020

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

يتم تصنيف الدول بواسطة هدا المقياس على سلم يتراوح من 0 (الاضعف) إلى 100 (الاقوى)، من الجدول أعلاه يبين الترتيب المئوي بين الدول ان دولة ليبيا حققت رتبا ضعيفة في جميع بإستثناء مؤشر الإستقرار السياسي خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة الدي حقق درجات عالية ثم عرف هبوط كبير نتجة الانقلاب والإطاحة بالنظام الدي حدث في ليبيا.

الشكل (19) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة ليبيا خلال الفترة 2002-2020

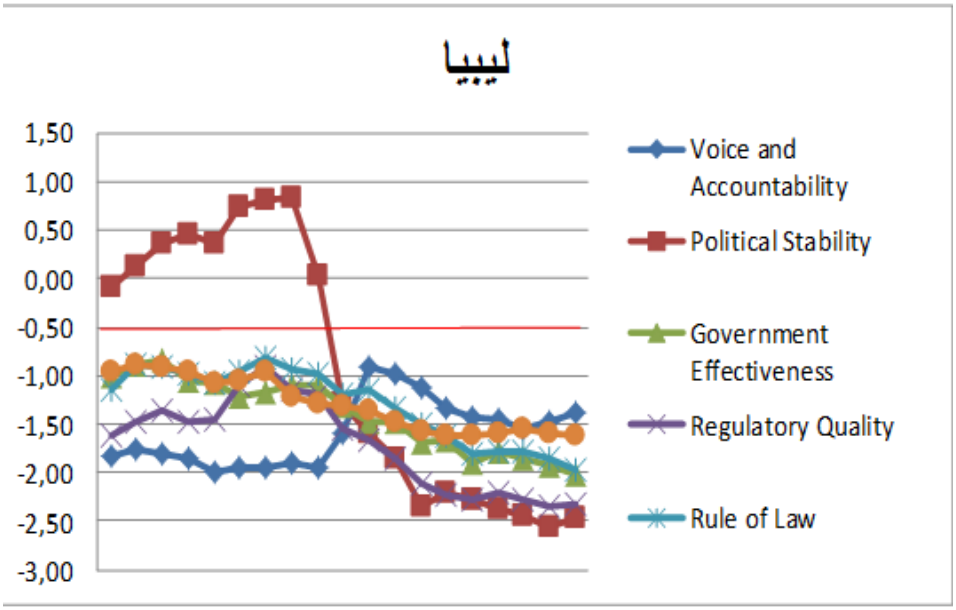

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي .

يتم قياس كل مؤشر من خلال اعطائه قيمة تتراوح من حوالي -2.5 (الأسوء)إلى 2.5 (الأفضل) وما يتضح من الشكل اعلاه ان ليبيا سجلت درجات سالبة في جميع مؤشرات،بإستثناء مؤشر الاستقرار السياسي الدي عرف تغيرا كبيرا فقد حقق درجات عالية وموجبة خلال الفترة 2002_2010 ثم بدأ بالهبوط بعد الاطاحة بالنظاموقابله دلك ارتفاع مؤشر الصوت والمساءلة لكن لم يسجل أي درجات موجبة طيلة فترة الدراسة وصاحب دلك ايضا انخفاض في مؤشر فعالية الحكومة،مؤشر جودة التشريعات ومؤشر سيادة القانون.

تطور مؤشرات الحوكمة لدولة المغرب خلال الفترة 2002_2020

الجدول 15 الترتيب المئوي لدولة المغرب بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2002_2020

المؤشر / السنة	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحوكمة	جودة التشريعات	سيادة القانون	مراقبة الفساد
	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي
2002	34,83	37,04	51,02	49,49	52,97	50,51
2003	26,87	32,16	53,06	45,41	50,50	47,98
2004	33,65	35,44	53,20	46,80	51,20	52,68
2005	26,44	29,13	46,57	40,20	45,93	47,32
2006	28,85	30,92	51,22	49,51	46,41	39,51
2007	27,88	27,54	50,97	49,03	46,41	44,66
2008	25,96	25,96	48,54	49,03	46,63	41,75
2009	27,96	31,28	50,72	51,67	48,34	45,45
2010	28,91	32,70	50,24	50,72	50,24	53,33
2011	27,70	33,65	48,82	50,24	48,83	42,18
2012	29,11	32,70	52,61	50,24	48,83	39,81
2013	27,23	28,91	53,55	48,34	46,95	44,08
2014	27,59	29,52	50,48	49,52	54,81	50,48
2015	28,57	33,81	50,96	49,04	54,81	52,40
2016	29,56	34,29	49,04	45,19	48,56	53,85
2017	28,57	31,43	45,19	44,71	48,56	51,92
2018	29,47	34,91	45,67	42,31	49,52	47,60
2019	28,99	33,02	47,60	46,15	49,04	46,15
2020	30,43	35,38	52,88	48,56	50,96	42,79

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

يتم تصنيف الدول بواسطة هدا المقياس على سلم يتراوح من 0 (الاضعف) إلى 100 (الاقوى)، من الجدول أعلاه يبين الترتيب المئوي بين الدول ان دولة المغرب حققت رتبا قريبة من المتوسط في مؤشر فعالية الحكومة،مؤشر جودة التشريعات ، مؤشر سيادة القانون، ومؤشر مراقبة الفساد بينما كان ترتيبها في حدود 20و30% في كل من الصوت والمساءلة والإستقرار السياسي .

الشكل (20) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة المغرب خلال الفترة 2002–2020

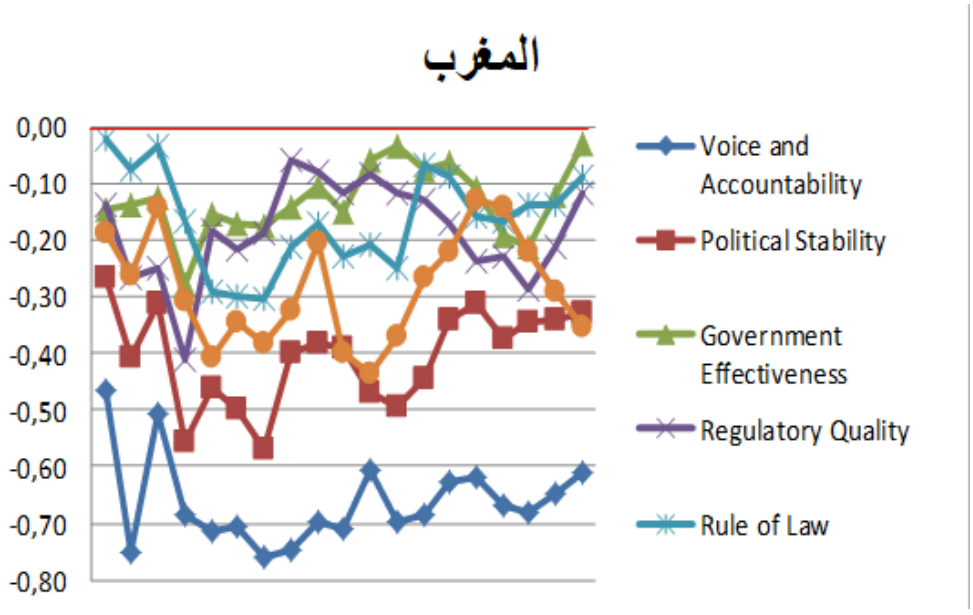

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي .

يتم قياس كل مؤشر من خلال اعطائه قيمة تتراوح من حوالي -2.5 (الأسوء)إلى 2.5 (الأفضل) وما يتضح من الشكل اعلاه ان المغرب سجلت درجات سالبة في جميع مؤشرات، لكن يوضح التمثيل البياني ان هناك تدبدبات كبيرة في المؤشرات مما يدل أن المغرب قام بعديد من التغيرات والاصلاحات الهيكلية للمؤسسات من أجل تحسين الحوكمة يضهر دلك في تحقيق ارتفعات مستمرة خاصة في مؤشر سيادة القانون ومؤشر فعالية،مؤشر الصوت والمسائلى ايضا عرف بعض التحسينات،في حين تراجع مؤشر مراقبة الفساد في السنوات الأخيرة من الفترة الدراسية.

تطور مؤشرات الحوكمة لدولة موريتانيا خلال الفترة 2002_2020

الجدول (16) الترتيب المئوي لدولة موريتانيا بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2002_2020

المؤشر / السنة	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحوكمة	جودة التشريعات	سيادة القانون	مراقبة الفساد
	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي
2002	25,87	60,32	57,14	64,29	36,14	57,07
2003	26,37	44,22	59,69	53,57	35,64	57,58
2004	17,79	38,83	41,38	52,22	27,75	35,61
2005	22,60	39,32	45,59	43,14	29,19	35,61
2006	25,48	53,62	21,46	37,75	25,36	26,34
2007	29,33	35,27	16,99	33,98	27,75	33,98
2008	21,63	24,52	16,02	28,64	12,02	23,30
2009	21,80	19,43	20,10	26,32	22,75	30,62
2010	22,75	14,22	16,27	22,97	21,33	26,19
2011	21,60	13,74	16,59	23,70	18,31	30,81
2012	21,60	15,17	18,96	28,44	19,25	24,17
2013	21,13	17,54	15,17	27,49	15,96	21,80
2014	22,17	25,71	15,87	24,04	19,71	16,83
2015	23,65	23,33	13,94	20,67	18,75	17,31
2016	24,63	20,48	21,63	24,04	25,96	24,52
2017	24,14	24,76	22,60	23,08	31,25	23,08
2018	23,67	24,06	22,60	19,23	25,96	23,08
2019	24,64	25,47	34,62	22,12	28,85	20,19
2020	24,64	19,81	21,15	20,67	30,29	23,08

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

يتم تصنيف الدول بواسطة هدا المقياس على سلم يتراوح من 0 (الاضعف) إلى 100 (الاقوى)، من الجدول أعلاه يبين الترتيب المئوي بين الدول ان دولة موريتانيا حققت رتبا عالية خلال 3سنوات الأولى من فترة الدراسة في مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر فعالية الحكومة ومؤشر جودة التشريعات ومؤشر مراقبة الفساد وابتداءا من سنة 2006 سجلت رتبا في حدود20و30% في جميع المؤشرات.

الشكل (21) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة موريتانيا خلال الفترة 2002-2020

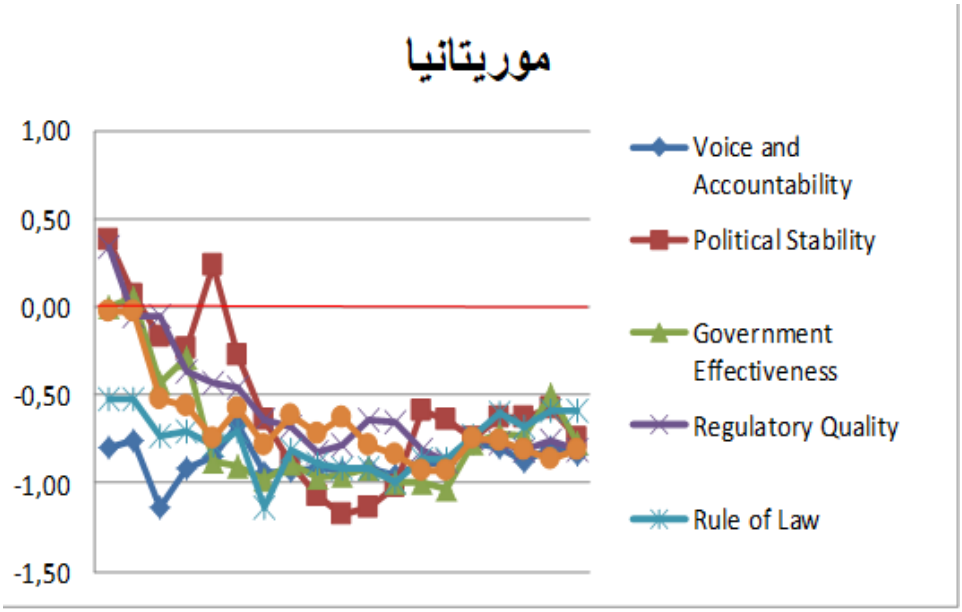

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي .

يتم قياس كل مؤشر من خلال اعطائه قيمة تتراوح من حوالي -2.5 (الأسوء)إلى 2.5 (الأفضل) وما يتضح من الشكل اعلاه ان موريتانيا سجلت درجات سالبة في جميع مؤشرات،ماعدا الاستقرار السياسي الدي سجل درجات موجبة خلال سنة 2002و2003و2006 ،ونتجة تراجع الاستقرار السياسي في موريتانيا أثر دلك على باقي المؤشرات التي عرفت تراجعا ايضا،فقد اثر فشل الدولة في موريتانيا على جميع مؤسسات البلد.

تطور مؤشرات الحوكمة لدولة عمان خلال الفترة 2002_2020

الجدول (17)الترتيب المئوي لدولة عمان بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2002_2020

المؤشر السنة	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحوكمة	جودة التشريعات	سيادة القانون	مراقبة الفساد
	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي
2002	26,37	79,37	66,84	71,43	66,34	81,82
2003	25,37	84,92	70,92	71,94	65,84	75,25
2004	28,85	86,89	69,95	70,44	66,51	75,12
2005	22,12	78,64	63,24	65,69	59,81	66,83
2006	16,83	73,43	64,39	68,63	60,29	67,32
2007	17,79	79,23	64,56	69,42	61,72	68,45
2008	17,79	79,33	66,99	72,33	69,23	72,33
2009	16,11	75,83	66,03	66,99	65,88	67,94
2010	18,01	65,88	66,03	64,59	65,88	66,67
2011	18,78	61,61	62,56	61,14	63,38	62,09
2012	16,90	61,61	61,61	67,30	66,20	63,03
2013	17,37	62,56	61,14	67,77	65,73	63,03
2014	19,21	70,00	63,94	73,56	70,19	65,38
2015	20,69	71,43	55,29	71,63	65,87	64,90
2016	19,70	72,86	62,02	72,60	65,87	66,35
2017	19,21	71,90	61,06	69,23	65,87	63,94
2018	19,32	66,04	59,62	61,54	68,27	62,02
2019	16,91	66,51	62,50	64,42	71,15	67,31
2020	16,91	57,55	58,17	66,83	71,63	62,02

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

يتم تصنيف الدول بواسطة هدا المقياس على سلم يتراوح من 0 (الاضعف) إلى 100 (الاقوى)، من الجدول أعلاه يبين الترتيب المئوي بين الدول ان دولة عمان حققت رتبا عالية في جميع المؤشرات مثلها مثل باقي دول الخليج بإستثناء مؤشر الصوت والمساءلة الدي كان ترتيبها في حدود 20%.

الشكل (22) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة عمان خلال الفترة 2002-2020

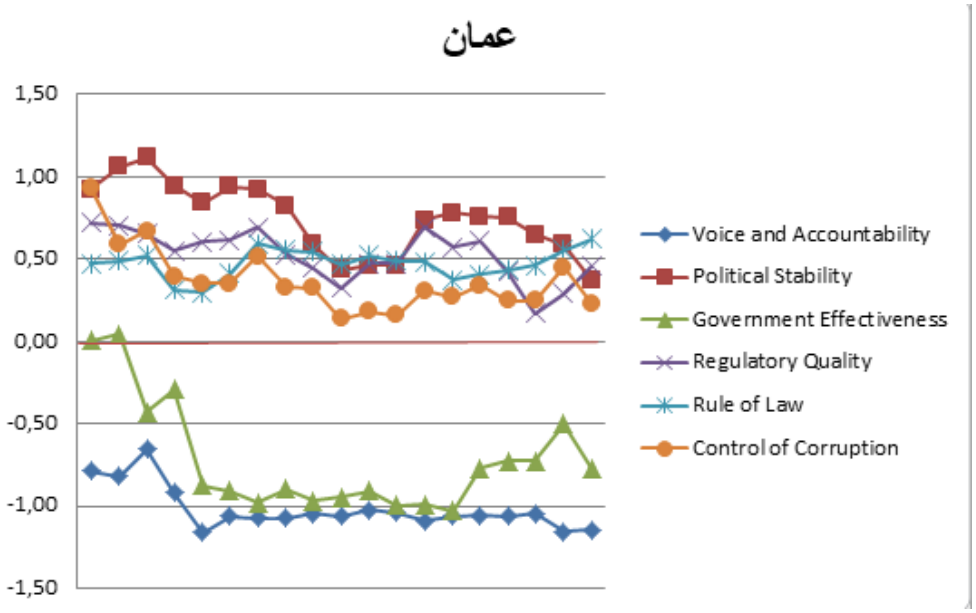

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي .

يتم قياس كل مؤشر من خلال اعطائه قيمة تتراوح من حوالي -2.5 (الأسوء)إلى 2.5 (الأفضل) وما يتضح من الشكل اعلاه ان عمان سجلت درجات موجبة في مؤشرات التالية: الاستقرار السياسي،مراقبة الفساد،سيادة القانون،جودة التشريعات ،أما الصوت والمساءلة وفعالية الحكومة كانا بدرجات سالبة وهدا راجع الى ضعف التزام الموظفين الحكومين بالقواعد والسياسات والاستراتجيات طويلة المدى بالاضافة الى ضعف محاسبة ومساءلة الحكام والمسؤولين من طرف المجتمع المدني الدي ادى الى ضغف الالتزام لدى الحكومة،كما يمكن أن يكون سببه التدخلات الأجنبية وفرض سياسات وشروط معينة لا يملك الموضفون الحكومين حيالها أي شيئ ولا يمكن تغيرها.

تطور مؤشرات الحوكمة لدولة قطر خلال الفترة 2002_2020

الجدول (18) الترتيب المئوي لدولة قطر بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2002_2020

المؤشر / السنة	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحوكمة	جودة التشريعات	سيادة القانون	مراقبة الفساد
	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي
2002	27,36	74,60	69,39	63,27	67,33	76,77
2003	27,86	92,46	70,92	60,20	65,35	73,74
2004	35,58	87,38	70,44	60,10	61,24	72,20
2005	32,69	81,07	66,18	60,29	66,51	73,66
2006	25,00	78,26	70,24	60,29	67,94	79,51

74,27	66,03	64,08	67,48	79,71	19,71	2007
79,13	70,67	71,36	72,82	87,98	18,75	2008
91,39	78,67	73,21	78,47	91,94	19,43	2009
89,05	74,88	71,29	76,56	90,05	18,96	2010
80,09	72,30	68,72	74,41	90,52	17,37	2011
81,52	79,81	75,36	77,73	92,42	21,13	2012
81,99	80,28	73,93	81,04	91,94	20,19	2013
80,29	77,88	71,15	76,44	80,48	16,75	2014
78,37	75,96	73,08	77,40	84,29	16,75	2015
80,29	76,92	74,04	74,52	76,67	16,26	2016
76,92	75,96	68,75	75,00	69,52	15,27	2017
77,40	75,48	73,08	75,48	66,98	14,49	2018
79,81	75,48	74,04	75,00	70,28	13,53	2019
77,88	82,69	75,96	78,37	68,40	14,01	2020

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

يتم تصنيف الدول بواسطة هدا المقياس على سلم يتراوح من 0 (الاضعف) إلى 100 (الاقوى)، من الجدول أعلاه يبين الترتيب المئوي بين الدول ان دولة قطر حققت رتبا عالية جدا في جميع المؤشرات مثلها مثل باقي دول الخليج بإستثناء مؤشر الصوت والمساءلة الدي كان ترتيبها في حدود 20%.

الشكل (23) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة قطر خلال الفترة 2002-2020

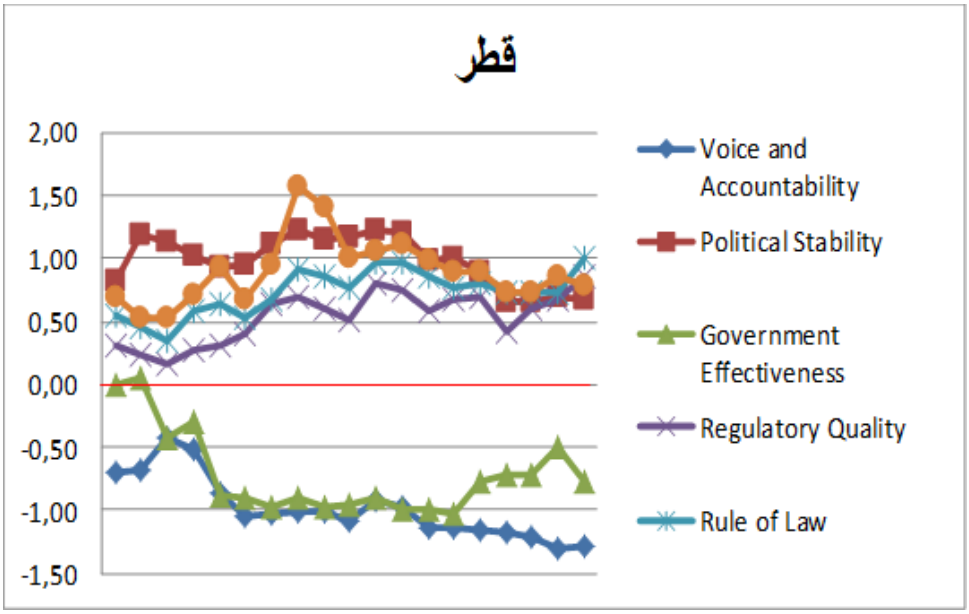

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي .

يتم قياس كل مؤشر من خلال اعطائه قيمة تتراوح من حوالي -2.5 (الأسوء)إلى 2.5 (الأفضل) وما يتضح من الشكل اعلاه ان دولة قطر سجلت درجات موجبة في مؤشرات التالية: الاستقرار السياسي،مراقبة الفساد،سيادة القانون،جودة التشريعات ،أما الصوت والمساءلة وفعالية الحكومة كانا بدرجات سالبة وهدا راجع الى ضعف التزام الموظفين الحكومين بالقواعد والسياسات المرسومة والاسترتجيات طويلة المدى بالاضافة الى ضعف محاسبة ومساءلة

الحكام والمسؤولين من طرف المجتمع المدني الدي ادى الى ضغف الالتزام لدى الحكومة،كما يمكن أن يكون سببه التدخلات الأجنبية وفرض سياسات وشروط معينة لا يملك الموضفون الحكومين حيالها أي شيئ ولا يمكن تغيرها.

تطور مؤشرات الحوكمة لدولة السعودية خلال الفترة 2002_2020

الجدول (19) الترتيب المئوي لدولة السعودية بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2002_2020

المؤشر / السنة	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحوكمة	جودة التشريعات	سيادة القانون	مراقبة الفساد
	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي
2002	3,98	46,56	45,92	53,06	53,47	62,63
2003	5,47	49,25	46,43	57,65	58,42	55,05
2004	10,10	24,76	45,81	56,16	53,11	48,78
2005	6,25	38,83	42,65	56,86	53,11	54,63
2006	3,85	29,47	49,76	53,43	54,55	51,71
2007	5,77	28,50	51,46	53,88	55,02	53,40
2008	4,33	31,73	52,91	55,34	56,25	58,74
2009	3,32	28,91	51,20	56,94	56,40	58,85
2010	3,79	37,44	55,50	55,98	60,19	59,05
2011	2,35	31,28	45,02	53,55	56,81	48,82
2012	2,82	32,23	58,29	55,92	59,62	57,82
2013	2,82	32,70	57,82	54,98	58,22	59,24
2014	2,96	36,19	62,02	53,85	62,50	59,13
2015	3,45	23,81	61,54	54,33	60,10	58,17
2016	4,93	28,10	63,94	55,77	62,02	63,94
2017	5,42	24,29	63,94	54,81	58,17	66,35
2018	5,31	24,53	65,38	51,92	59,13	66,35
2019	5,31	24,06	64,90	51,92	58,65	63,46
2020	5,31	22,64	58,65	61,54	60,10	62,98

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

يتم تصنيف الدول بواسطة هدا المقياس على سلم يتراوح من 0 (الاضعف) إلى 100 (الاقوى)، من الجدول أعلاه يبين الترتيب المئوي بين الدول ان دولة سعودية حققت رتبا فوق المتوسط في المؤشرات التالية:فعالية الحكومة،جودة التشريعات،سيادة القانون،مراقبة الفساد،اما بالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي حققت رتب في حدود 20و30% كماحققت رتب ضعيفة جدا في مؤشر الصوت والمساءلة.

الشكل (24) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة السعودية خلال الفترة 2002-2020

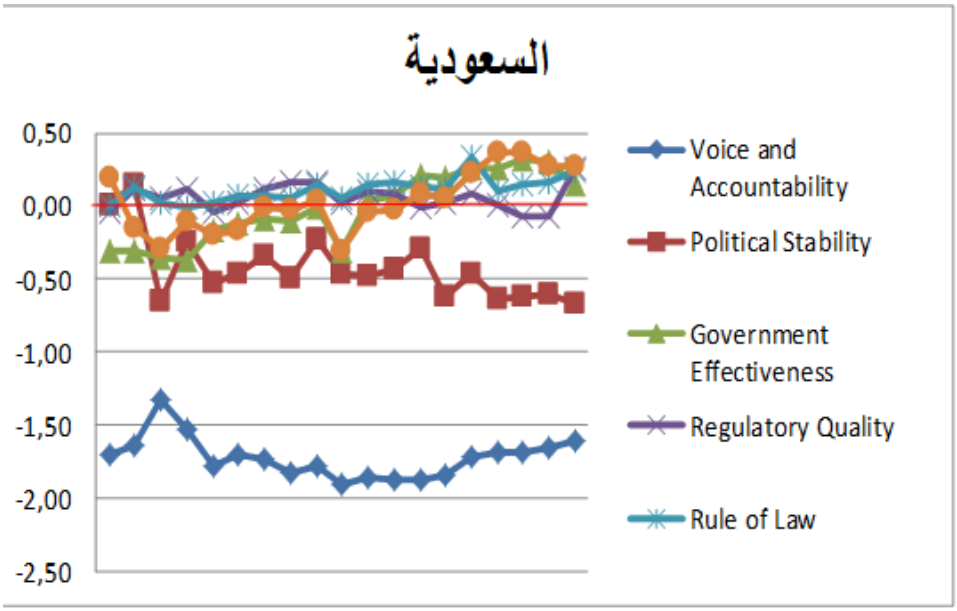

المصدر من اعداد الباحثة باستخدام برنامج اكسل اعتمادا على بيانات البنك الدولي .

يتم قياس كل مؤشر من خلال اعطائه قيمة تتراوح من حوالي -2.5 (الأسوء)إلى 2.5 (الأفضل) وما يتضح من الشكل اعلاه ان دولة السعودية سجلت درجات موجبة في مؤشرات التالية: سيادة القانون،جودة التشريعات، في حين عرفا مؤشر فعالية الحكومة ومؤشر مراقبة الفساد تحسنا مستمرا خلال فترة الدراسة ،كما سجلت دولة السعودية درجات سالبة في مؤشر الاستقرار السياسي طوال فترة الدراسة،وتعرف ضعفا كبيرا في مؤشر الصوت والمساءلة يرجع دلك الى الطبيعة الاجتماعية والثقافية للبلاد ،يتضح لنا من خلال التمثيل البياني أن السعودية تولي اهتماما ببعض دوانب الحوكمة وتسعى الى تحسينهها وهدا كان له أثر ايجابي على بعض المؤشرات خلال السنوات الأخيرة في حين أنه يجب عليها ايلاء اهتمام اكبر بمؤشري الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي.

تطور مؤشرات الحوكمة لدولة السودان خلال الفترة 2002_2020

الجدول (20) الترتيب المئوي لدولة السودان بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2002_2020

المؤشر السنة	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحوكمة	جودة التشريعات	سيادة القانون	مراقبة الفساد
	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي
2002	6,97	3,70	10,20	9,18	6,93	13,64
2003	4,98	4,02	6,12	8,67	3,47	7,07
2004	4,33	6,80	8,37	11,82	4,78	8,78
2005	4,33	3,40	5,39	7,35	2,87	4,88
2006	6,25	1,93	11,22	10,78	7,66	9,27
2007	6,73	2,42	14,08	6,80	5,74	4,85
2008	6,25	1,44	7,77	4,85	4,81	3,88
2009	6,16	0,95	7,18	7,66	9,48	10,53
2010	4,27	0,95	6,70	6,70	7,11	9,52
2011	4,23	0,95	5,69	8,06	8,45	9,00
2012	3,76	2,37	6,16	5,69	9,39	0,95
2013	3,76	2,37	4,74	6,16	8,45	1,42

3,37	9,13	5,29	5,29	3,81	3,94	2014
3,37	8,17	4,81	6,25	3,81	3,94	2015
3,85	8,65	4,81	5,77	2,86	3,45	2016
3,37	10,58	4,33	7,21	5,71	2,46	2017
6,25	10,58	3,85	4,33	6,13	2,90	2018
7,69	10,58	3,85	5,29	6,13	6,28	2019
6,73	12,98	4,33	5,77	5,66	9,66	2020

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

يتم تصنيف الدول بواسطة هدا المقياس على سلم يتراوح من 0 (الاضعف) إلى 100 (الاقوى)، من الجدول أعلاه يبين الترتيب المئوي بين الدول ان دولة السودان حققت رتبا ضعيفة في جميع المؤشرات حيث ترتبها في حدود 10%.

الشكل (25) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة السودان خلال الفترة 2002-2020

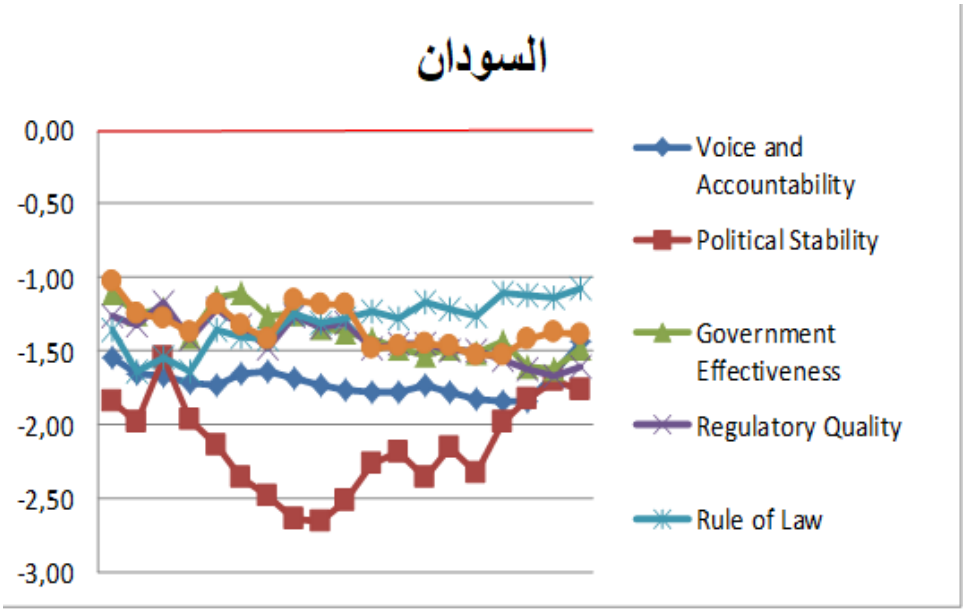

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي .

يتم قياس كل مؤشر من خلال اعطائه قيمة تتراوح من حوالي -2.5 (الأسوء)إلى 2.5 (الأفضل) وما يتضح من الشكل اعلاه ان دولة السودان سجلت درجات سالبة في جميع المؤشرات كما انها تعرف ضعفا كبيرا في مؤشر الاستقرار السياسي الدي تجاوز الحد الأدنى للحوكمة السيئة.

تطور مؤشرات الحوكمة لدولة سوريا خلال الفترة 2002_2020

الجدول (21) الترتيب المئوي لدولة سوريا بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2002_2020

المؤشر / السنة	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحوكمة	جودة التشريعات	سيادة القانون	مراقبة الفساد
	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي
2002	5,47	53,44	18,88	16,33	35,64	43,43
2003	5,97	44,72	11,22	16,33	39,11	24,75
2004	7,21	35,92	11,33	13,79	38,76	22,93
2005	7,21	32,52	11,76	17,65	33,97	20,98

14,63	20,10	8,33	19,02	35,75	4,81	2006
12,14	23,44	8,25	22,33	33,82	4,33	2007
10,68	26,92	13,11	29,61	32,21	4,81	2008
11,96	34,60	18,18	34,45	27,96	5,69	2009
12,86	33,65	19,62	32,06	22,27	4,74	2010
13,74	25,82	19,91	38,39	2,84	3,76	2011
9,95	13,62	4,27	12,32	0,47	3,29	2012
8,53	4,69	4,27	6,64	0,47	3,29	2013
2,40	5,77	3,85	7,21	0,00	3,45	2014
1,92	4,81	4,33	5,29	0,00	2,96	2015
2,40	0,96	3,85	2,40	0,00	1,48	2016
2,40	0,96	3,37	2,40	0,95	1,97	2017
1,92	0,96	3,37	3,37	0,94	1,93	2018
1,44	0,96	3,37	3,37	0,47	1,45	2019
0,48	0,96	3,37	2,88	0,00	1,45	2020

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

يتم تصنيف الدول بواسطة هدا المقياس على سلم يتراوح من 0 (الاضعف) إلى 100 (الاقوى)، من الجدول أعلاه يبين الترتيب المئوي بين الدول ان دولة سوريا حققت رتبا ضعيفة جدا في جميع المؤشرات خاصة في السنوات التي بعد2010 حيث واجهت فيها صراعات سياسية وعسكرية مما جعلها تعاني من ضعف كبير في الحوكمة.

الشكل(26)تطور مؤشرات الحوكمة لدولة سوريا خلال الفترة 2002–2020

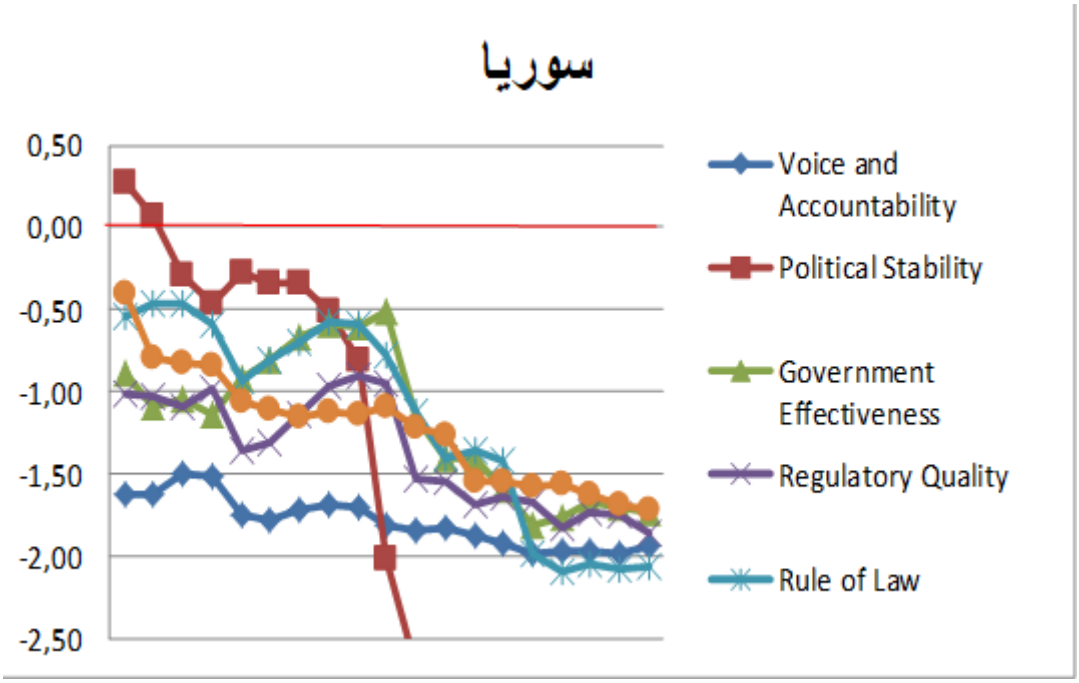

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي .

يتم قياس كل مؤشر من خلال اعطائه قيمة تتراوح من حوالي -2.5 (الأسوء)إلى 2.5 (الأفضل) وما يتضح من الشكل اعلاه ان دولة سوريا سجلت درجات سالبة في جميع المؤشرات كما نلاحظ بداية تتراجع جميع المؤشرات كان ابتداءا من سنة 2010 ،نلاحظ ايضا ان سوريا تشهد ازمة استقرار السياسي الدي تجاوز الحد الأدنى

للحوكمة السيئة سنة 2012وأثر سلبا على باقي المؤشرات مما يجعلنا نستنتج تأزم الوضع في سوريا الدي دمر جميع المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

تطور مؤشرات الحوكمة لدولة تونس خلال الفترة 2002_2020

الجدول(22) الترتيب المئوي لدولة تونس بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2002_2020

المؤشر السنة	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحوكمة	جودة التشريعات	سيادة القانون	مراقبة الفساد
	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي
2002	20,90	50,26	72,45	50,00	49,50	68,69
2003	21,89	57,29	71,43	55,10	48,02	61,62
2004	22,60	50,00	68,47	50,25	55,50	57,07
2005	21,63	47,57	64,71	52,45	53,59	49,76
2006	9,62	52,66	72,20	55,88	56,46	52,20
2007	9,13	48,31	67,96	54,37	55,50	49,51
2008	10,58	48,08	66,02	54,85	55,29	47,57
2009	9,95	46,92	65,55	53,11	59,24	51,67
2010	9,00	43,60	63,16	52,63	56,87	49,05
2011	35,68	35,55	55,45	46,92	50,70	56,40
2012	43,66	22,27	54,98	46,45	51,17	56,87
2013	45,07	18,96	51,66	40,76	49,30	57,35
2014	55,17	18,57	48,08	39,42	52,88	55,77
2015	55,67	16,67	49,04	37,98	55,29	56,25
2016	56,16	11,43	44,23	33,17	54,81	53,37
2017	53,20	13,81	50,00	36,54	55,77	52,88
2018	53,14	16,98	49,04	32,21	56,25	55,77
2019	55,07	17,92	48,56	35,58	55,77	52,88
2020	57,00	24,06	43,75	39,42	58,17	52,40

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

يتم تصنيف الدول بواسطة هدا المقياس على سلم يتراوح من 0 (الاضعف) إلى 100 (الاقوى)، من الجدول أعلاه يبين الترتيب المئوي بين الدول ان دولة تونس حققت رتبا في حدود المتوسط في جميع المؤشرات .

الشكل (27) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة تونس خلال الفترة 2002–2020

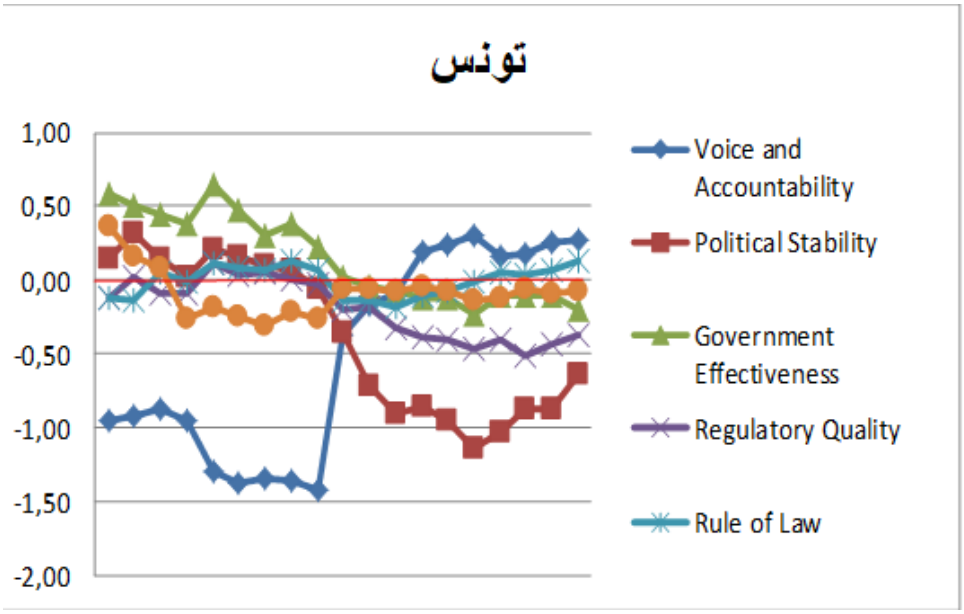

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي .

يتم قياس كل مؤشر من خلال اعطائه قيمة تتراوح من حوالي -2.5 (الأسوء)إلى 2.5 (الأفضل) وما يتضح من الشكل اعلاه ان دولة تونس سجلت درجات متوسطة في جميع المؤشرات كما نلاحظ أن سنة 2010 تمثل نقطة فاصلة في تطور مؤشرات الحوكمة في تونس حيث سجلت بعض المؤشرات انخفاضا بعد هده الس الاستقرار السياسي،فعالية الحكومة،جودة التشريعات في حين سجلت المؤشرات الأخرى ارتفاعا بعد سنة 2010 مثل مؤشر الصوت والمسائلة ،سيادة القانون ومراقبة الفساد.

تطور مؤشرات الحوكمة لدولة اليمن خلال الفترة 2002_2020

الجدول (23) الترتيب المئوي لدولة اليمن بين دول العالم في جميع مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2002_2020

المؤشر / السنة	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحوكمة	جودة التشريعات	سيادة القانون	مراقبة الفساد
	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي	الترتيب المئوي
2002	14,93	13,76	21,94	20,92	3,96	17,17
2003	23,88	9,55	23,47	23,98	10,89	15,66
2004	20,19	6,31	16,26	19,70	11,00	13,66
2005	17,31	8,74	19,61	21,57	9,09	18,54
2006	16,35	12,08	20,00	21,57	14,35	23,41
2007	16,35	8,70	18,45	25,24	17,22	21,84
2008	12,98	2,88	17,96	23,79	16,83	22,33
2009	12,80	1,90	12,92	27,27	14,69	14,35
2010	11,37	1,90	14,35	28,23	13,27	9,05
2011	9,39	1,90	11,85	22,27	7,98	6,64
2012	9,39	1,42	8,53	27,49	8,92	8,53
2013	11,74	1,90	11,37	25,12	11,27	9,00
2014	11,82	0,95	6,73	18,75	7,69	1,92
2015	7,39	0,48	3,37	12,02	7,21	2,88
2016	5,42	0,48	1,92	5,29	3,37	1,44
2017	5,91	0,00	1,44	5,77	2,40	1,92
2018	3,86	0,00	0,48	4,33	1,92	1,44
2019	4,35	0,00	0,48	4,33	2,88	1,92
2020	4,35	0,94	0,48	3,85	3,37	1,92

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

يتم تصنيف الدول بواسطة هدا المقياس على سلم يتراوح من 0 (الاضعف) إلى 100 (الاقوى)، من الجدول أعلاه يبين الترتيب المئوي بين الدول ان دولة اليمن حققت رتبا ضعيفة في جميع المؤشرات خاصة بعد الفترة الممتدة من 2011و2014 التي شهدت سقوط النضام الحكومي وتصعيد الحرب الأهلية بين الحكومة الجديدة والحوثيين التي عرفت اليمن بعدها فشلا كاملا في جميع المؤشرات .

الشكل (28) تطور مؤشرات الحوكمة لدولة اليمن خلال الفترة 2002-2020

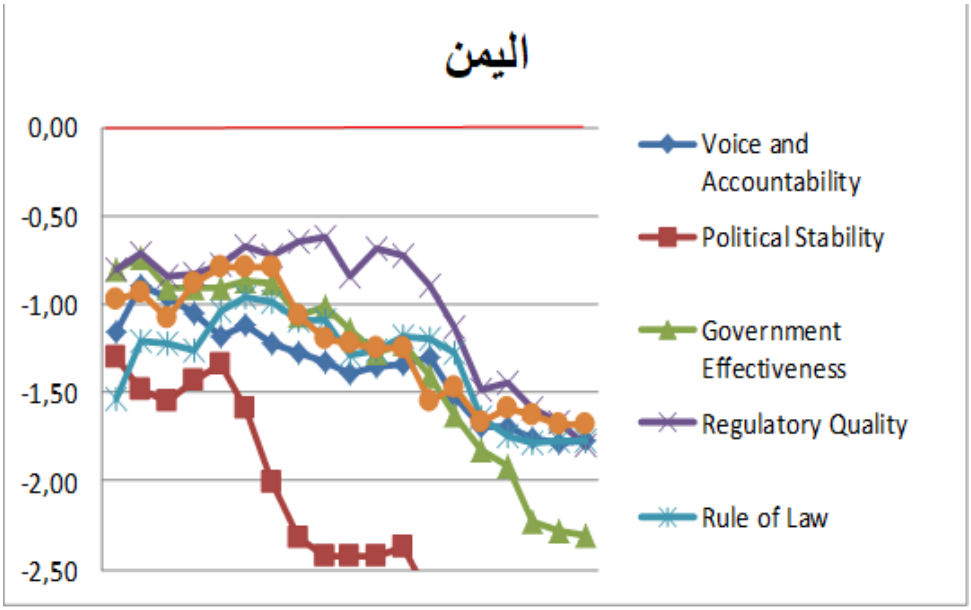

المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي .

يتم قياس كل مؤشر من خلال اعطائه قيمة تتراوح من حوالي -2.5 (الأسوء)إلى 2.5 (الأفضل) وما يتضح من الشكل اعلاه ان دولة اليمن سجلت درجات ضعيفة جميع المؤشرات كما نلاحظ أن في حالة انخفاض مستمر طيلة فترة الدراسة مما يدل على شلل الجهاز الحكومي وجميع مؤسسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بسبب الحروب والصراعات المستمرة في اليمن.

من خلال تحليل تطور مؤشرات الحوكمة في الدول العربية خلال الفترة 2002_2020 يمكن أن نستنتج مايلي: يمكن تقسيم الدول العربية الى مجموعات من حيث نوعية الحوكمة المجموعة الأولى تضم الأمارات العربية،البحرين، الكويت، الأردن، عمان،قطر حققت هده الدول مستويات جيدة في أغلبية مؤشرات الحوكمة ما يميزها أيضا انها تصنف من الدول المرتفعة الدخل حسب البنك الدولي والميزة الثانية لها أنا نظام الحكم فيها ملكي أو امارة مورثة،.

- المجموعة الثانية تضم تونس والسعوية التي حققت مستوى متوسط في بعض المؤشرات رغم الفرق الشاسع في الدخل ونظام الحكم لهاتين الدولتين.
- المجموعة الثالثة التي تضم المغرب ومصر التي حققت مستويات ضعيفة وسجلت قيما سالبة في جميع المؤشرات الا انها تسجل تغيرات ايجابية على مؤشراتها فهي تحاول تحسين الحوكمة من خلال تطبيق مجموعة من الإصلاحات الفعلية على أنظمتها.
- المجموعة الرابعة التي تضم السودان،الجزائر،لبنان حققت مستويات ضعيفة وسجلت قيما سالبة في جميع المؤشرات ولا تسجل أي تغيرات ايجابية على مؤشراتها نتجة لعدم توفر رغبة حقيقية لتحسين الحوكمة من قبل صناع السياسات والحكام أيضا لعدم الالتزام والتطبيق الفعلي للإصلاحات الهيكلية للمؤسسات؛ هناك

مجموعة من العوامل مسؤولة عن فشل الحكومات في بعض دول العربية مثل الجزائر والسودان في توفير الحوكمة السليمة لشعوبها التي يمكن أن تحقق نموًا اقتصاديًا قويًا وأكبر هذه العوامل هي السياسات الاقتصادية مضللة التي تؤدي إلى تشويه تخصيص الموارد وتفشي الفساد والمحسوبية وانعدام المساءلة الذي سبب انخفاض الديمقراطية والحرية السياسية.

- المجموعة الخامسة تضم كل من العراق،ليبيا، موريتانيا، سوريا، اليمن حققت مستويات رديئة جدا في جميع مؤشرات الحوكمة وما يميز دول هده المجموعة البيئة الغير مستقرة التي تسودها الحروب والصراعات بصفة مستمرة التي أدت الى فشل الحكومة والمؤسسات التابعة لها وشلل مختلف القطاعات وتدهور النظام بشكل عام في هده الدول.
- سجلت جميع الدول العربية قيما سالبة في مؤشر الصوت والمسائلة هدا المؤشر يمثل نقطة ضعف مشتركة لدى جميع الدول العربية فهدا يعبر عن حرمان الشعوب من حقوقهم في الوصول الى المعلومة ومتابعة العمليات ومسائلة السياسين والحكام،فجميع الشعوب العربية تشكو من أنظمتها الحاكمة بسبب نقص الديمقراطية فيها واحتكار السلطة من طرف نخبة معينة.
- هناك علاقة عكسية بين مؤشر الصوت والمساءلة ومؤشر الاستقرار السياسي في الدول العربية حيث يرتفع مؤشر الصوت و المساءلة بإنخفاض مؤشر الاستقرار السياسي والعكس،وهدا يمكن نفسيره من ناحيتين،الاولى: ارتفاع مؤشر الاستقرار السياسي ينتج عنه تراجع مؤشر الصوت والمسائلة بصورة تلقائية نتجة لسياسات قمع مشاركة المجتمع المدني في العمليات السياسيات ومتابعة سير الأعمال والتضيق على القطاع الخاص وعدم اشراكه في مشاريع الدولة والحد من حريات الشعوب في التعبير عن رأيهم واختياراتهم والسيطرة على وسائل الاعلام التي تفرضها حكومات هده الدول على شعوبها وبالتالي تؤثر سلبا على مؤشر الصوت والمساءلة، من ناحية أخرى ارتفاع مؤشر الصوت والمسائلة ينتج عنه تراجع مؤشر الاستقرار السياسي بصورة تلقائية قد يكون نتجة لحالة الفوضى التي تطرأ على الدولة نتجة انسحاب أو تغير الحكومة فتنتشر المنضمات الغير حكومية والحريات بشكل واسع بسبب ضعف مراقبتها وضبطها من قبل الدولة خلال تلك المرحلة.
- تعتبر قطر الامارات الكويت عمان و البحرين من أغنى الدول العربية و احسنها في مؤشرات الحوكمة

- معظم الدول العربية تشترك في عدم القدرة على مسائلة السياسيين، وعدم اشراك المواطنين في ادارة شؤون الدولة وفي عملية اتخاذ القرار غياب حرية الاعلام و عدم السماح للمواطنين بالوصول الى لمعلومات و من حق المعرفة مما يحول دون ممارستهم لدور الرقابي على أعمال الوزارات و المؤسسات العامة و الرقابة الداخلية الأمر الذي شجع الفساد و المحسوبية في توفير الخدمات العامة عدم استقلالية القضاء و عدم التزام المسئولين وبهدا يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي

2- العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الدول العربية

في هدا القسم سوف نقوم بتحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكة والنمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي للفرد لدول العربية خلال سنة 2020

الشكل(30) علاقة مؤشر الصوت والمساءلة بالنمو الاقتصادي في الدول العربية

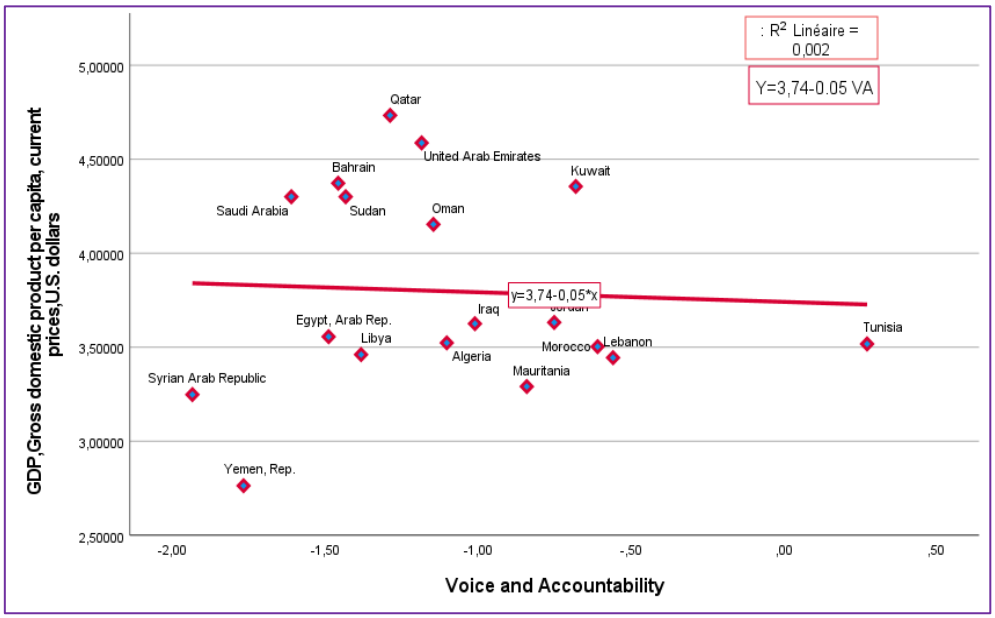

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.28 .

من التمثيل البياني يتضح أن هناك علاقة ضعيفة بين الصوت والمساءلة والنمو الاقتصادي يمكن تفسيرها ب 0.002 ،ومن خلال معادلة الانحدار نلاحظ ان الصوت والمساءلة يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي للدول العربية ،ونلاحظ أيضا أن الدول المرتفعة الدخل لا تختلف عن الدول منخفضة الدخل في مؤشر الصوت والمسائلة فنجدها جمعا تقع على يسار خط الانحدار ، الا أن الدول مرتفعة الدخل تقع فوق الخط وتشكل تونس الاستثناء الوحيد في هده الدول .

معظم الدول العربية تشترك في عدم القدرة على مسائلة السياسيين، وعدم اشراك المواطنين في ادارة شؤون الدولة وفي عملية اتخاذ القرار غياب حرية الاعلام و عدم السماح للمواطنين بالوصول الى لمعلومات و من حق المعرفة مما يحول دون ممارستهم لدور الرقابي على أعمال الوزارات و المؤسسات العامة

و الرقابة الداخلية الأمر الذي شجع الفساد و المحسوبية في توفير الخدمات العامة عدم استقلالية القضاء و عدم التزام المسئولين وبهدا يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي

الشكل(31)علاقة الاستقرار السياسي بالنمو الاقتصادي في الدول العربية

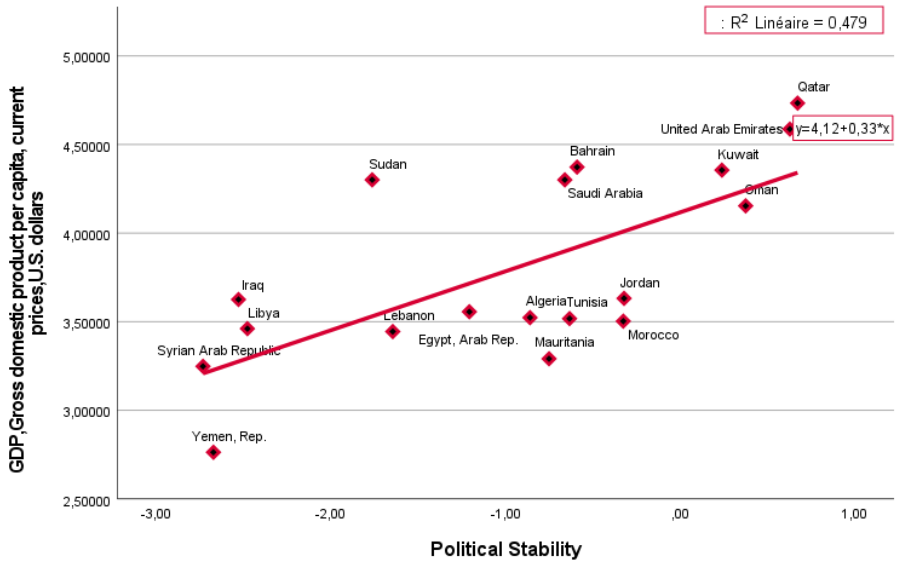

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.28 .

من التمثيل البياني يتضح أن هناك علاقة قريبة من المتوسط بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي يمكن تفسيرها ب 0.479 ،ومن خلال معادلة الانحدار نلاحظ ان الاستقرار السياسي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي للدول العربية ،ونلاحظ أيضا أن الدول المرتفعة الدخل التي تقع فوق خط الانحدار على اليمين تحقق مستويات جيدة في مؤشر الاستقرار السياسي، بينما الدول التي تتميز بضعف الاستقرار و انتشار العنف تكون ضعيفة الدخل لا، الاستقرار السياسي يؤثر على خلق البيئة الجادبة للاستثمارات ويساعد على خلق الثقة واحترام العقود .

الشكل (32): علاقة فعالية الحكومة بالنمو الاقتصادي في الدول العربية

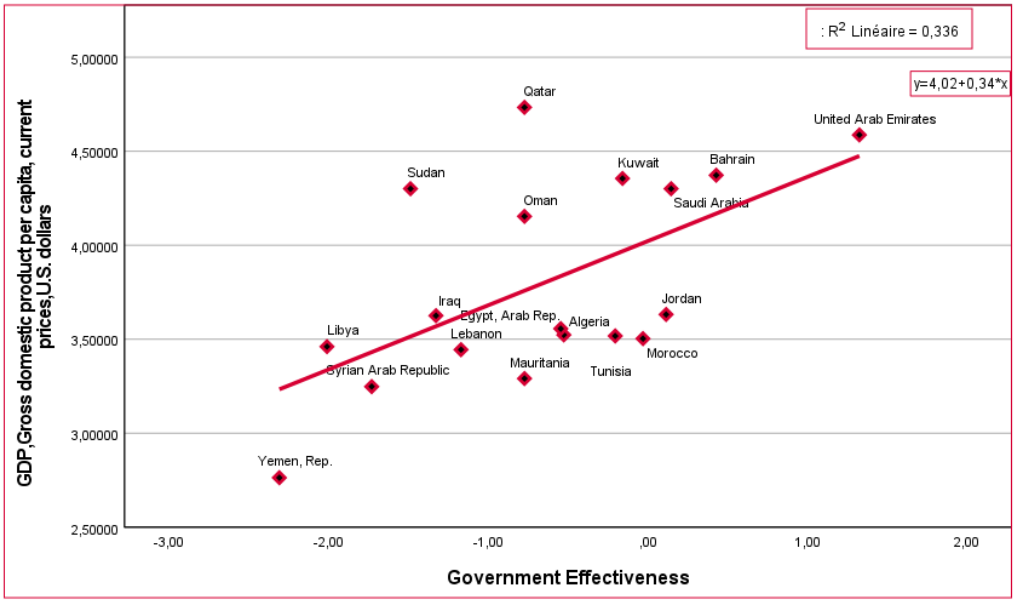

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.28 .

من التمثيل البياني يتضح أن هناك علاقة ضعيفة بين فعالية الحكومة والنمو الاقتصادي يمكن تفسيرها ب 0.336 ،ومن خلال معادلة الانحدار نلاحظ ان فعالية الحكومة يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي للدول العربية .

الشكل (33) :علاقة جودة التشريعات بالنمو الاقتصادي في الدول العربية

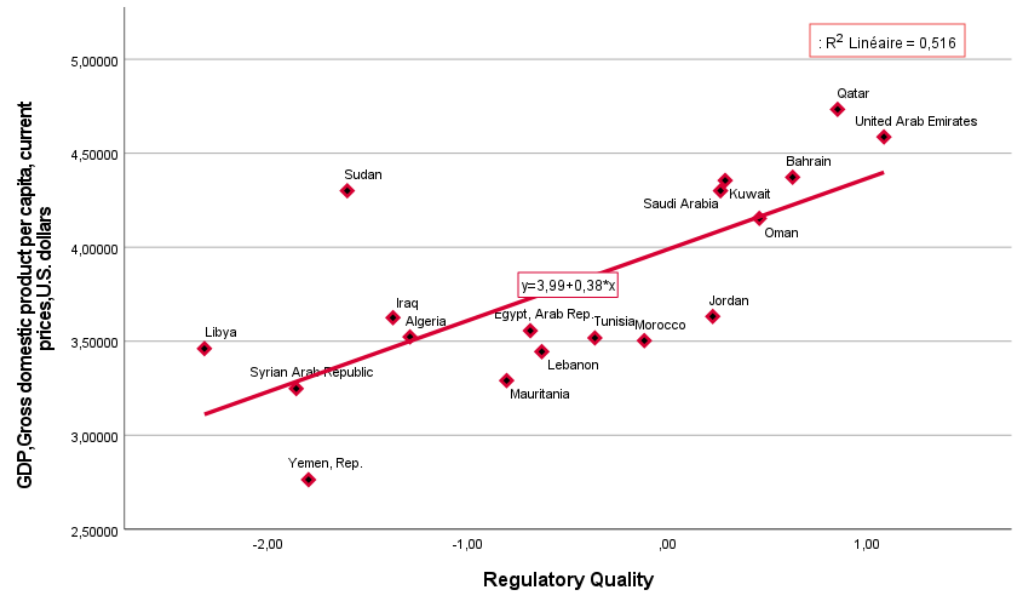

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.28 .

من التمثيل البياني يتضح أن هناك علاقة متوسطة بين جودة التشريعات والنمو الاقتصادي يمكن تفسيرها ب 0.516 ،ومن خلال معادلة الانحدار نلاحظ ان جودة التشريعات يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي

للدول العربية ونلاحظ من التمثيل ايضا الارتباط الوثيق بين جودة التشريعات ومستوى النمو على طول خط الانحدار.

الشكل (34):علاقة مراقبة الفساد والنمو الاقتصادي في الدول العربية

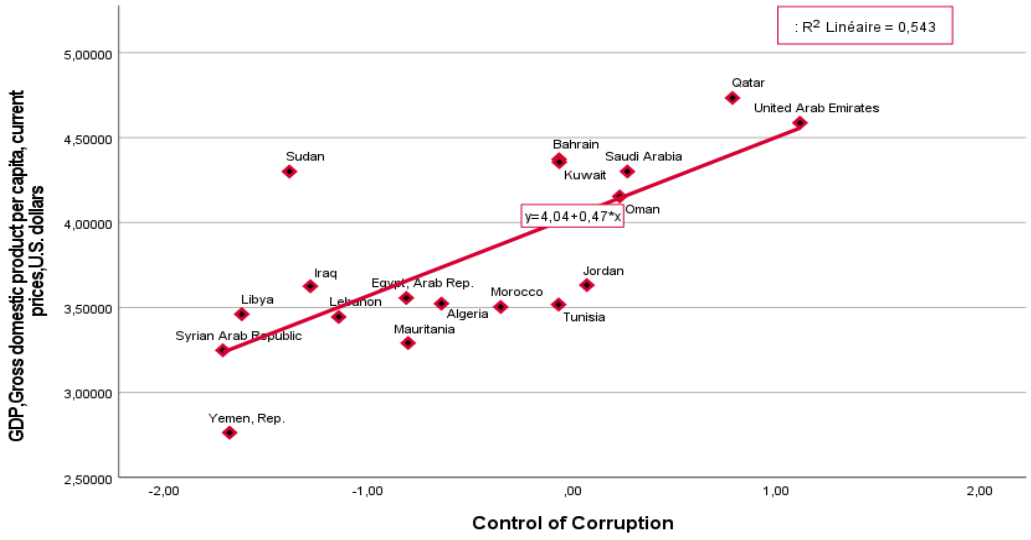

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.28 .

من التمثيل البياني يتضح أن هناك علاقة متوسطة بين مراقبة الفساد والنمو الاقتصادي يمكن تفسيرها ب 0.543 ،ومن خلال معادلة الانحدار نلاحظ ان مراقبة الفساد يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي للدول العربية ونلاحظ من التمثيل ايضا الارتباط بين مراقبة الفساد ومستوى النمو على طول خط الانحدار حيث تكون اليات مراقبة الفساد في دول ضعيفة النمو وهي الدول التي تجتمع على يسار خط الانحدار.

الشكل (35)علاقة سيادة القانون بالنمو الاقتصادي في الدول العربية

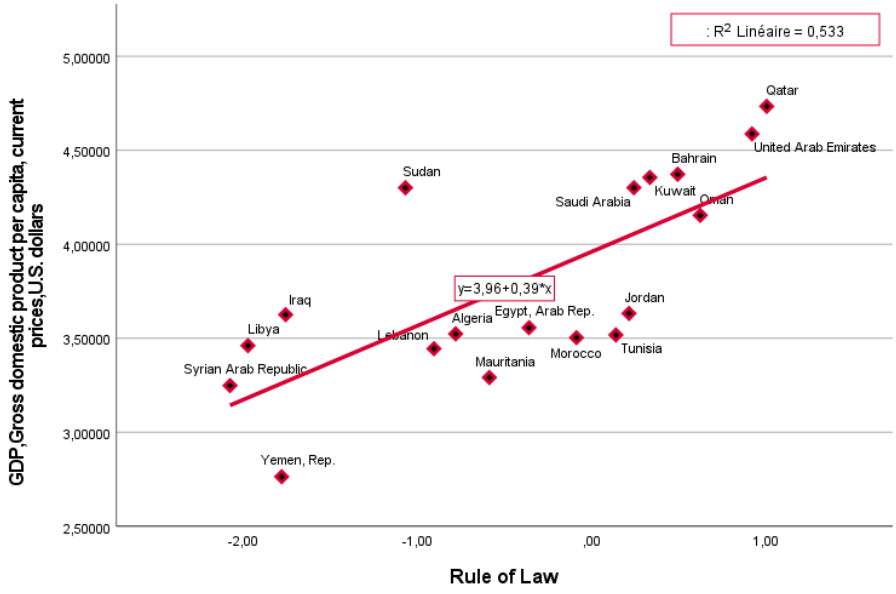

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.28 .

من التمثيل البياني يتضح أن هناك علاقة متوسطة بين سيادة القانون والنمو الاقتصادي يمكن تفسيرها ب0.533 ،ومن خلال معادلة الانحدار نلاحظ ان سيادة القانون يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي للدول العربية ونلاحظ من التمثيل ايضا الارتباط بين سيادة القانون ومستوى النمو على طول خط الانحدار فكلما زادت مستويات سيادة القانون ارتفعت معدلات النمو في البلدان والعكس.

مما سبق نستنتج أن جميع مؤشرات الحوكمة باستثناء الصوت والمسائلة لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في الدول العربية كما تتأثر اقتصاديات الدول العربية بشكل كبير بسيادة القانون، جودة التشريعات ومراقبة الفساد .

- هناك علاقة قوية بين تحقيق مستويات جيدة في مؤشرات الحوكمة والدخل المرتفع وهدا ما تؤكده الدول دات الدخل العالي مثل الامارات، قطر، الكويت والبحرين ؛تتفق هده النتيجة مع نتائج دراسة (Danie, Aart, & Eduardo, 2002) المعنون "بالنمو دون حوكمة" التي أكدت على وجود تأثير سببي قوي ينطلق من الحوكمة إلى الدخل الفردي .
- يؤدي ضعف مستويات الحوكمة الى تدني مستوى الدخل الفردي في الدول التي تجتمع على يسار خط الانحدار وهدا يتفق مع نتيجة (MAURO, 1995) حيث تعاني البلدان الفقيرة من البيروقراطيات فاسدة ومرهقة وعدم الاستقرار السياسي كما يؤثر التاريخ الاستعماري لدولة ما على قدرتها على تشكيل حكومة مستقرة ،وكذلك على نزاهة وكفاءة بيروقراطيتها .

– من خلال قياس العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الدول نستطيع تأكيد فرضية الدراسة المتمثلة في: ترتبط الحوكمة الجيدة بمستوى الدخل في الدول، فالدول مرتفعة الدخل غالبا ما تحقق مستويات جيدة في الحوكمة بينما العكس في الدول منخفضة الدخل ويرجع ذلك في قدرة الدول ذات الدخل المرتفع في تحمل تكاليف الاصلاحات البيروقراطية والإصلاحات الهيكلية للمؤسسات .

III. قياس تأثير مؤشرات وعوامل جودة المؤسسات على النمو الاقتصادي في 18 دولة عربية خلال الفترة 2002_2020:

في دراستنا لأثر مؤشرات وعوامل جودة المؤسسات على النمو الاقتصادي في بعض الدول عربية، اخترنا 18 دول كعينة للدراسة وهي:الامارات العربية، البحرين، الجزائر، مصر، العراق، الاردن، الكويت لبنان، ليبيا، المغرب، موريتانيا، عمان، قطر، السعودية ، السودان، سوريا، تونس، اليمن، ولقد كان اختيارنا لهذه الدول متعلق

بتوفر المعطيات الخاصة بمتغيرات الدراسة والمأخوذة من قاعدة البيانات المعتمدة لدى البنك الدولي (بيانات البنك الدولي، 2021)، واختيرت فترة الدراسة من سنة 2002 إلى 2020.

إن أسلوب معالجة البيانات الطولية يعتمد في البداية على اختبار إمكانية وجود اثر بين دول عينة الدراسة ومن ثم مناقشة وتحليل نتائج تقدير النموذج الذي يلائم بيانات عينة الدراسة، وبعد ذلك نعتمد إلى تحديد مستويات تكامل المتغيرات واختبار العلاقة على الأمد البعيد إن وجدت (Baltagi B. H., 2015, pp. 16-21)، ومما سبق سنحاول إتباع المنهجية التالية:

1. كتابة الشكل التحليلي لنموذج الدراسة:

محاولة منا لدراسة تأثير مؤشرات وعوامل جودة المؤسسات على النمو الاقتصادي في 18 دولة عربية، يتحدد نموذج الدراسة بناءً على بيانات في شكل سلاسل زمنية مقطعية (PANEL DATA) وهي بيانات تخص في نفس الوقت مجموعة متجانسة من الوحدات في فترة زمنية معينة، وفي هذه الحالة يأخذ النموذج الشكل الآتي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \ldots + \varepsilon_{it}$$
$$i = 1.2....N; t = 1.2....T$$

وفقا لشكل النموذج يتحدد لنا الشكل التحليلي لنموذج دراستنا والموضح كالتالي:

$$GDP_{it} = \beta_0 + \beta_1 VA_{it} + \beta_2 PS_{it} + \beta_3 GE_{it} + \beta_4 RQ_{it} + \beta_5 ROL_{it} + \beta_6 COC_{it} + B_7 CAP_{it} + \beta_8 CRP_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1.2....N; t = 1.2....T$$

حيث i : يمثل الدولة (N عدد الدول حيث في دراستنا 18 دول)

t :يمثل الزمن (T عدد السنوات حيث في الدراسة 19 سنة والمتمثلة من 2002 إلى 2020)

GDP_{it} : يمثل الناتج المحلي الإجمالي الفردي للدولة i في الفترة t، وهو يمثل المتغير التابع في النموذج.

VA_{it} : يمثل الصوت والمساءلة للدولة i في الفترة t .

PS_{it} : يمثل الاستقرار السياسي للدولة i في الفترة t .

GE_{it} : يمثل فعالية الحكومة للدولة i في الفترة t .

RQ_{it} : يمثل الجودة التنظيمية للدولة i في الفترة t .

ROL_{it} : يمثل سيادة القانون للدولة i في الفترة t .

COC_{it} : يمثل مراقبة الفساد للدولة i في الفترة t .

CAP_{it} : يمثل قدرة الدولة على تقديم خدمات الاساسية للدولة i في الفترة t .

CRP_{it} : يمثل حريات الشعوب ودرجة تدخل الدولة للدولة i في الفترة t .

ε_{it} : الحد العشوائي.

2. تحديد نوع النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة:

أ.تقدير نموذج الدراسة:

سنحاول في هذا الجزء تقدير المعادلة المذكورة أعلاه بطريقة المربعات الصغرى، وعلى أساس أن بيانات الدراسة طولية فإننا نميز ثلاث نماذج : نموذج التجانس الكلي (Pooled) ، نموذج الأثر الثابت (Fixed)، ونموذج الأثر العشوائي(Random)، ويتم تقدير النموذج الأول والثاني بطريقة المربعات الصغرى العادية، أما النموذج الأخير فيتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى المعممة والنتائج ملخصة ومسجلة في الجدول التالي:

الجدول (24): "نتائج تقدير ألنماذج الثلاثة (Random, Fixed, Pooled)"

Method	Pooled	Fixed	Random
VA	**-7675.551 (0.0000)**	**-5011.035 (0.0002)**	-5179.555 (0.0001)
PS	**-1335.138 (0.2566)**	**-1279.498 (0.1086)**	-1391.509 (0.0773)
GE	**-11887.17 (0.0000)**	**-8214.595 (0.0000)**	-8661.296 (0.0000)
RQ	**1414.418 (05405)**	**3543.070 (0.0480)**	3811.725 (0.0310)
ROL	**1973.743 (0.4926)**	**8701.551 (0.0000)**	9111.396 (0.0000)
COC	**23237.55 (0.0000)**	**1390.655 (0.4635)**	2497.422 (0.1802)
CAP	**-625.8624 (0.4993)**	**-530.2106 (0.2274)**	-587.0683 (0.1806
CRP	**-808.7537 (0.4775**	**-108.2289 (0.8387)**	-92.68268 (0.8615)
C	**6903.682 (0.0003)**	**7640.920 (0.0000)**	7800.770 (0.0201)
R2	**0.565511**	**0.913892**	0.189544

F- statistic	**54.17717 (0.000000)**	**134.1526 (0.0000)**	9.734985 (0.00000)
Durban-Watson stat	**0.199379**	**0.545734**	0.529746

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12، انظر إلى الملحق 01 و02و03. / (.): تمثل الاحتمال المرافق للإحصائية المحسوبة لاختبار الفرضية المعدومة H_0.

ب. اختبار إمكانية وجود أثر فردي في النموذج:

نقوم باختبار إمكانية وجود أثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة على أساس اختبار من نوع فيشر الذي تكون فيه فرضية العدم تلائم نموذج التجانس الكلي، أي عدم وجود أي أثر للأفراد في العينة المدروسة، وتتمثل إحصائية هذا الاختبار في(William, 2005, p. 277) :

$$F(N-1\ ,\ \ NT-N-K)=\frac{(R^2{}_{MNC}-R^2{}_{MC})/(N-1)}{(1-R^2{}_{MNC})/(NT-N-K)}$$

حيث أن:

N : يمثل عدد الأفراد (في حالتنا هذه 18 دول)

T : طول السلسلة الزمنية المقترحة للدراسة (في حالتنا هذه 19 سنة)

K : عدد المتغيرات الخارجية في النموذج (في حالتنا هذه 8 متغيرات)

R^2_{MC} : يمثل معامل التحديد المضاعف للنموذج المقيد أي في ظل فرضية العدم، في هذه الحالة هو نموذج بدون أثر أي نموذج التجانس الكلي $R^2_{MC}=0.56$.

R^2_{MNC} : يمثل معامل التحديد المضاعف للنموذج الغير مقيد أي في ظل الفرضية العكسية، في هذه الحالة يوافق نموذج الأثر الثابت ($R^2_{MNC}=0.91$).

وعند إجراء هذا الاختبار يعطي لنا قيمة لإحصائية فيشر المحسوبة قدرها $F_C=69.06$ أما الإحصائية المجدولة فقد بلغت: $F_{(17,305)}=2.21$ وعليه نرفض الفرضية المعدومة H_0 عند مستوى معنوية 5% ونقول أن هناك أثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة.

ج. اختبار وتحديد نوعية الأثر:

بعدما تبين لنا سابقا وجود أثر فردي في النموذج سنستعمل اختبار هوسمان لتحديد نوعية الأثر والجدول التالي يوضح نتيجة هذا الاختبار:

الجدول (25): "نتيجة اختبار هوسمان (Hausman Test) "

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f	Prob
Cross-section random	20.496127	1	0.0319

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12، انظر إلى الملحق 04.

نلاحظ من الجدول (25) أن الإحصائية المحسوبة لاختبار هوسمان $\chi^2_C = 20.496$ كبيرة مقارنةً بالإحصائية المجدولة $\chi^2_{tab} = 15.507$ وهذا يمكننا من رفض الفرضية المعدومة والإقرار بأن هناك ارتباط بين المتغيرات المفسرة والأثر الفردي، وعليه يكون النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة هو من **نوع الأثر الثابت** والذي يمنحنا مقدرات متسقة في هذه الحالة، وعليه فإن دول العينة تتفق من ناحية معاملات المتغيرات المفسرة وتختلف في قيم الثابت وهذا الاختلاف يتحدد على أساس قيم المتغيرات المفسرة لكل دولة.

3.تقييم نموذج الأثر الثابت:

بناءً على نتائج الاختبارات السابقة، فإن النموذج الذي يتلائم مع بيانات عينة دراستنا هو نموذج الأثر الثابت، وعلى أساس نتائج التقديرات المبينة في الجدول رقم (24)، يكتب النموذج على النحو التالي:

$$GDP_{it} = 7640.920 - 5011.035VA_{it} - 1279.498PS_{it} - 8214.595GE_{it} + 3543.070RQ_{it} + 8701.551ROL_{it} + 1390.655COC_{it} - 530.2106CAP_{it} - 108.2289CRP_{it} + e_{it}$$

أ. التقييم الاقتصادي:

نلاحظ أن إشارة مقدرة معلمة مؤشر الصوت والمساءلة VA سالبة وهذا لا يلائم النظرية الاقتصادية لانه يعكس عدم قدرة المواطنين في بلد ما على المشاركة في العمليات السياسية ، حيث أن زيادة مؤشر الصوت والمساءلة VA بـ وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الفردي بـ مقدار 5011.035 دولار، كما أنها معنوية عند 5%.

نلاحظ أن إشارة مقدرة معلمة مؤشر الاستقرار السياسي PS سالبة وهذا ينافي النظرية الاقتصادية فهي تدل على احتمالية زعزعة استقرار حكومات الدول العربية وأعمال العنف والتهديدات الارهابية ، حيث أن زيادة مؤشر الاستقرار السياسي PS بـ وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الفردي بـ مقدار 1279.498 دولار، إلا أنها غير معنوية 5%.

نلاحظ أن إشارة مقدرة معلمة مؤشر فعالية الحكومة GE سالبة وهذا لا يلائم النظرية الاقتصادية فهي تدل على عدم كفاءة الموظفين الحكوميين وعدم التزامهم بتطبيق السياسيات ، حيث أن زيادة مؤشر فعالية

الحكومة GE بـ وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الفردي بـ مقدار 8214.59 دولار، كما أنها غير معنوية 5%.

نلاحظ أن إشارة مقدرة معلمة مؤشر الجودة التنظيمية RQ موجبة وهذا يوافق النظرية الاقتصادية فهي تدل على مدى جودة وملائمة السياسات والتشريعات التنظيمية، حيث أن زيادة مؤشر الجودة التنظيمية RQ بـ وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الفردي بـ مقدار 3543.07 دولار، كما أنها غير معنوية 5%.

نلاحظ أن إشارة مقدرة معلمة مؤشر سيادة القانون ROL موجبة وهذا يلائم النظرية الاقتصادية فهي تدل على مدى الالتزام بالقوانين وحماية حقوق الملكية وإنفاد العقود ، حيث أن زيادة مؤشر سيادة القانون ROL بـ وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الفردي بـ مقدار 8701.55 دولار، كما أنها معنوية عند 5%.

نلاحظ أن إشارة مقدرة معلمة مؤشر مراقبة الفساد COC موجبة وهذا يلائم النظرية الاقتصادية فهي تدل على منع او التقليل من الفساد بين الموظفين والادارات والفساد في النظام السياسي والحد من سيطرة اصحاب المصالح ، حيث أن زيادة مؤشر مراقبة الفساد COC بـ وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الفردي بـ مقدار 1390.655 دولار، إلا أنها غير معنوية 5%.

نلاحظ أن إشارة مقدرة معلمة مؤشر قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية CAP سالبة وهذا يتنافى مع النظرية الاقتصادية، فهي تدل على قدرة الحكومات على تقديم خدمات ذات جودة للمواطنين حيث أن زيادة مؤشر قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية CAP بـ وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الفردي بـ مقدار 530.2106 دولار، كما أنها غير معنوية 5%.

نلاحظ أن إشارة مقدرة معلمة مؤشر حريات الشعوب ودرجة تدخل الدولة CRP سالبة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية في بعض الحالات (التي تنص على التدخل المعتدل لدولة وعدم الافراط في منح الحريات لشعوب)،حيث أن زيادة مؤشر حريات الشعوب ودرجة تدخل الدولة CRP بـ وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الفردي بـ مقدار 108.2289 دولار، كما أنها غير معنوية 5%.

ب. التقييم الإحصائي:

نلاحظ من خلال نتائج اختبارات(Student) للمعنوية الإحصائية لمقدرات معالم النموذج أنها بعضها مقبولة إحصائيا عند مستوى المعنوية 5% مثل: (VA. GE. RQ. ROL)، إلا أن البعض الآخر غير مقبولة إحصائيا عند مستوى المعنوية 5% مثل: (PS. COC. CAP. CRP)، كما يشير اختبار(Fisher) لمعنوية النموذج الكلية إلى قبول القوة التفسيرية لهذا النموذج عند مستوى المعنوية 5%، كما أن قيمة معامل التحديد المضاعف قد بلغت $R^2 = 0.91$ وهي قيمة ممتازة، وعلى أساس هذه النتيجة فإن 91% من إجمالي الناتج المحلي يتحدد ضمن المتغيرات المستقلة للنموذج.

إلا أننا نلاحظ أن إحصائية اختبار دربن واستن (DW) تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للبواقي من الدرجة الأولى مما يجعل مقدرات المعالم غير متسقة (Non convergents)، إلا أنه يستحسن عدم استعمال اختبار دربن واستن (DW) في الكشف عن وجود ارتباط ذاتي للبواقي لأنه غير فعال في حالة البيانات الطولية (Panel Data)، ويمكننا الاستعانة بإحصائيات اختبارات الارتباط الذاتي للبواقي بين الدول والموضحة في الجدول التالي:

الجدول 26: "نتائج اختبارات الارتباط الذاتي للبواقي"

Test	Statistic	d.f.	Prob
Breusch-Pagan LM	741.1961	153	0.0000
Pesaran scaled LM	32.59594		0.0000
Bias-corrected scaled LM	32.09594		0.0000
Pesaran CD	15.03094		0.0000

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12، انظر إلى الملحق 05.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع إحصائيات هذه الاختبارات معنوية عند 5% وعليه تم رفض الفرضية الصفرية: $H_0 : \rho = 0$ ، وقبول الفرضية البديلة: $H_1 : \rho \neq 0$ ، التي تنص على أن النموذج يشكو من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، في هذه الحالة تكون مقدرات المعالم غير متحيزة أي تتصف بالاتساق، غير أنها تفقد خاصية الأقل تباين أي ليست الأفضل، وهذا يعني أن النموذج غير مقبول قياسيا ويجب البحث عن تقديرات أفضل (Baltagi, Kao, & Peng, 2016, pp. 03-06)،وكما وجدنا سابقاَ أن $R^2 \succ DW$ $(0.91 \succ 0.54)$ وهذا مؤشر على وجود انحدار زائف في النموذج راجع أساسا لعدم استقرارية السلاسل.

4. تقدير العلاقة طويلة الأجل بين مؤشرات وعوامل جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي:

بغرض تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة نقوم أولا بإختبار استقرارية السلاسل الطولية لمتغيرات النموذج حيث نستعمل الاختبارات الإحصائية التالية: اختبار (Levin, Lin et Chu)، اختبار(Breitung)، اختبار(Im, Pesaran et Shin)، اختبار (Maddala et Wu).

أ. دراسة استقرارية السلاسل الطولية لمتغيرات الدراسة (GDP، VA، PS، GE، RQ، ROL، COC، CAP، CRP):

– بالنسبة لـ GDP:

الجدول 27: "نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة GDP"

Panel unit root test :Summary	Series: GDP		Series: D(GDP)	
Method	**Statistic**	**Prob****	**Statistic**	**Prob****
Levin, Lin&Chu t*	-0.47574	0.3171	-4.18143	0.0000
Breitung t-stat	4.08100	1.0000	-0.36494	0.3576
Im, Pesaran and Shin W-stat	2.91182	0.9982	-3.48666	0.0002
ADF – Fisher Chi-square	17.6746	0.9956	69.6812	0.0006
PP – Fisher Chi-square	9.22999	1.0000	147.064	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12، انظر إلى الملحق 06 و07.

تُبَيِّن لنا كل نتائج الاختبارات والموضحة في الجدول رقم (27) قبول الفرضية H_0 : أي أن السلسلة الطولية للمتغيرة GDP غير مستقرة في مستواها الأصلي عند مستوى المعنوية 5%، وعند تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة الطولية للمتغيرة GDP محل الدراسة بيّنت لنا أغلب نتائج الاختبارات والموضحة في نفس الجدول، رفض الفرضية الصفرية H_0 ، وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على استقرار السلسلة الطولية للمتغيرة GDP عند الفرق الأول.

– بالنسبة لـ VA:

الجدول 28: "نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة VA"

Panel unit root test :Summary	Series: VA		Series: D(VA)	
Method	**Statistic**	**Prob****	**Statistic**	**Prob****
Levin, Lin&Chu t*	-3.00053	0.0813	-10.9450	0.0000
Breitung t-stat	-1.21962	0.1113	-5.03763	0.0000
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.44731	0.0672	-9.12074	0.0000
ADF – Fisher Chi-square	59.7582	0.0977	139.204	0.0000
PP – Fisher Chi-square	100.524	0.0000	226.443	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12، انظر إلى الملحق 08 و09.

تُبَيِّن لنا كل نتائج الاختبارات والموضحة في الجدول رقم (28) قبول الفرضية H_0 : أي أن السلسلة الطولية للمتغيرة VA غير مستقرة في مستواها الأصلي عند مستوى المعنوية 5%، وعند تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة الطولية للمتغيرة VA محل الدراسة بيّنت لنا جميع نتائج الاختبارات والموضحة في نفس

الجدول، رفض الفرضية الصفرية H_0 ، وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على استقرار السلسلة الطولية للمتغيرة VA عند الفرق الأول.

– بالنسبة لـ PS:

الجدول 29: "نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة PS"

Panel unit root test :Summary	Series: PS		Series: D(PS)	
Method	**Statistic**	**Prob****	**Statistic**	**Prob****
Levin, Lin&Chu t*	0.00086	0.5003	-4.24031	0.0000
Breitung t-stat	-0.42658	0.3348	-4.80753	0.0000
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.24797	0.4021	-4.90966	0.0000
ADF – Fisher Chi-square	40.9994	0.2605	86.1559	0.0000
PP – Fisher Chi-square	51.5350	0.0450	165.142	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12، انظر إلى الملحق 10 و11.

تُبَيِّن لنا كل نتائج الاختبارات والموضحة في الجدول رقم (29) قبول الفرضية H_0: أي أن السلسلة الطولية للمتغيرة PS غير مستقرة في مستواها الأصلي عند مستوى المعنوية 5%، وعند تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة الطولية للمتغيرة PS محل الدراسة بيّنت لنا جميع نتائج الاختبارات والموضحة في نفس الجدول، رفض الفرضية الصفرية H_0 ، وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على استقرار السلسلة الطولية للمتغيرة PS عند الفرق الأول.

– بالنسبة لـ GE:

الجدول 30: "نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة GE"

Panel unit root test :Summary	Series: GE		Series: D(GE)	
Method	**Statistic**	**Prob****	**Statistic**	**Prob****
Levin, Lin&Chu t*	-1.95471	0.0253	-1.57577	0.0575
Breitung t-stat	2.06450	0.9805	-2.70159	0.0035
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.13123	0.4478	-4.04542	0.0000
ADF – Fisher Chi-square	39.4140	0.3198	75.5359	0.0001
PP – Fisher Chi-square	42.5331	0.2103	216.726	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12، انظر إلى الملحق 12 و13.

تُبَيِّن لنا كل نتائج الاختبارات والموضحة في الجدول رقم (30) قبول الفرضية H_0: أي أن السلسلة الطولية للمتغيرة GE غير مستقرة في مستواها الأصلي عند مستوى المعنوية 5%، وعند تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة الطولية للمتغيرة GE محل الدراسة بيّنت لنا جميع نتائج الاختبارات والموضحة في نفس الجدول، رفض

الفرضية الصفرية H_0 ، وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على استقرار السلسلة الطولية للمتغيرة GE عند الفرق الأول.

– بالنسبة لـ RQ:

الجدول 31: "نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة RQ"

Panel unit root test :Summary	Series: RQ		Series: D(RQ)	
Method	**Statistic**	**Prob****	**Statistic**	**Prob****
Levin, Lin&Chu t*	1.13249	0.8713	-1.45173	0.0733
Breitung t-stat	1.72794	0.9580	-0.70293	0.0411
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.19166	0.8833	-2.89606	0.0019
ADF – Fisher Chi-square	29.1421	0.7841	63.9629	0.0028
PP – Fisher Chi-square	61.2659	0.0054	173.728	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12، انظر إلى الملحق 14 و15.

تُبَيِّن لنا كل نتائج الاختبارات والموضحة في الجدول رقم (31) قبول الفرضية H_0: أي أن السلسلة الطولية للمتغيرة RQ غير مستقرة في مستواها الأصلي عند مستوى المعنوية 5%، وعند تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة الطولية للمتغيرة RQ محل الدراسة بيّنت لنا جميع نتائج الاختبارات والموضحة في نفس الجدول، رفض الفرضية الصفرية H_0 ، وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على استقرار السلسلة الطولية للمتغيرة RQ عند الفرق الأول.

– بالنسبة لـ ROL:

الجدول 32: "نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة ROL"

Panel unit root test :Summary	Series: ROL		Series: D(ROL)	
Method	**Statistic**	**Prob****	**Statistic**	**Prob****
Levin, Lin&Chu t*	-1.39884	0.0809	-5.69305	0.0000
Breitung t-stat	-0.74332	0.2286	-4.97553	0.0000
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.29277	0.3848	-6.44330	0.0000
ADF – Fisher Chi-square	35.8015	0.4780	106.911	0.0000
PP – Fisher Chi-square	83.1482	0.0000	188.094	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12، انظر إلى الملحق 16 و17.

تُبَيِّن لنا كل نتائج الاختبارات والموضحة في الجدول رقم (32) قبول الفرضية H_0: أي أن السلسلة الطولية للمتغيرة ROL غير مستقرة في مستواها الأصلي عند مستوى المعنوية 5%، وعند تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة الطولية للمتغيرة ROL محل الدراسة بيّنت لنا جميع نتائج الاختبارات والموضحة في نفس

الجدول، رفض الفرضية الصفرية H_0 ، وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على استقرار السلسلة الطولية للمتغيرة ROL عند الفرق الأول.

– بالنسبة لـ COC:

الجدول 33: "نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة COC"

Panel unit root test :Summary	Series: COC		Series: D(COC)	
Method	**Statistic**	**Prob****	**Statistic**	**Prob****
Levin, Lin&Chu t*	-0.15458	0.4386	-2.14123	0.0161
Breitung t-stat	-0.52859	0.2985	-4.49862	0.0000
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.06410	0.1436	-4.58002	0.0000
ADF – Fisher Chi-square	44.5979	0.1540	82.3066	0.0000
PP – Fisher Chi-square	85.4001	0.0000	243.497	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12، انظر إلى الملحق 18 و19.

تُبَيِّن لنا كل نتائج الاختبارات والموضحة في الجدول رقم (33) قبول الفرضية H_0: أي أن السلسلة الطولية للمتغيرة COC غير مستقرة في مستواها الأصلي عند مستوى المعنوية 5%، وعند تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة الطولية للمتغيرة COC محل الدراسة بيّنت لنا جميع نتائج الاختبارات والموضحة في نفس الجدول، رفض الفرضية الصفرية H_0 ، وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على استقرار السلسلة الطولية للمتغيرة COC عند الفرق الأول.

– بالنسبة لـ CAP:

الجدول 34: "نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة CAP"

Panel unit root test :Summary	Series: CAP		Series: D(CAP)	
Method	**Statistic**	**Prob****	**Statistic**	**Prob****
Levin, Lin&Chu t*	-11.3682	0.3011	-14.4127	0.0000
Breitung t-stat	-7.86898	0.1788	-16.3555	0.0000
Im, Pesaran and Shin W-stat	-8.13024	0.2142	-12.0703	0.0000
ADF – Fisher Chi-square	127.067	0.0362	182.384	0.0000
PP – Fisher Chi-square	324.967	0.0000	350.321	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12، انظر إلى الملحق 20 و21.

تُبَيِّن لنا كل نتائج الاختبارات والموضحة في الجدول رقم (34) قبول الفرضية H_0: أي أن السلسلة الطولية للمتغيرة CAP غير مستقرة في مستواها الأصلي عند مستوى المعنوية 5%، وعند تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة الطولية للمتغيرة CAP محل الدراسة بيّنت لنا جميع نتائج الاختبارات والموضحة في نفس الجدول،

رفض الفرضية الصفرية H_0 ، وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على استقرار السلسلة الطولية للمتغيرةCAP عند الفرق الأول.CRP

– بالنسبة لـ CRP:

الجدول 35: "نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة CRP"

Panel unit root test :Summary	Series: CRP		Series: D(CRP)	
Method	**Statistic**	**Prob****	**Statistic**	**Prob****
Levin, Lin&Chu t*	-9.78143	0.0912	-18.0400	0.0000
Breitung t-stat	-6.35017	0.1255	-18.5056	0.0000
Im, Pesaran and Shin W-stat	-11.1473	0.1113	-16.2127	0.0000
ADF – Fisher Chi-square	175.016	0.0189	239.044	0.0000
PP – Fisher Chi-square	352.080	0.3250	352.195	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12، انظر إلى الملحق 22 و23.

تُبَيِّن لنا كل نتائج الاختبارات والموضحة في الجدول رقم (35) قبول الفرضية H_0: أي أن السلسلة الطولية للمتغيرة CRP غير مستقرة في مستواها الأصلي عند مستوى المعنوية 5%، وعند تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة الطولية للمتغيرة CRP محل الدراسة بيّنت لنا جميع نتائج الاختبارات والموضحة في نفس الجدول، رفض الفرضية الصفرية H_0 ، وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على استقرار السلسلة الطولية للمتغيرة CRP عند الفرق الأول.

– نتيجة: على أساس النتائج المتحصل عليها فإن السلاسل الطولية للمتغيرات: GDP، VA، PS، GE، RQ، ROL، COC، CAP، CRP، غير مستقرة في مستواها باستعمال كل الاختبارات السابقة وبمستوى معنوية 5%، غير أنها مستقرة في فروقها الأولى باستعمال أغلب الاختبارات الإحصائية عند مستوى الدلالة 5%.

ب. دراسة العلاقة طويلة المدى للبيانات الطولية:

إذا كانت متغيرات البيانات الطولية في مستوياتها غير مستقرة فإن استعمالها في التقدير يؤدي إلى انحدار زائف، غير أننا نعمد إلى أخذ الفروق من نفس الدرجة d لهذه السلاسل كإجراء بغية استقرارها وفي حالة التحقق من استقرارها نقول عندئذٍ أن هذه السلاسل في حالة ممكنة للتكامل مشترك من الدرجة d (Hurlin & Mignon, 2006, pp. 23-28).

وحتى نتحقق من وجود تكامل مشترك لهذه السلاسل المستقرة يلزم إجراء اختبار التكامل المشترك للبيانات، و من أهم الاختبارات في هذا المجال نذكر اختبار (Pedroni) واختبار (Kao) وكل من هذين الاختبارين

يعتمد على فرض العدم الذي لا يجيز وجود تكامل مشترك للمتغيرات آما الفرض البديل فيقر بوجود تكامل مشترك للمتغيرات.

- **اختبار بدروني (Pedroni) للتكامل المشترك:**

على أساس أن المتغيرات: GDP، VA، PS، GE، RQ، ROL، COC، CAP، CRP، مستقرة عند فروقها الأولى أي عند نفس المستوي وبالتالي فإنه من المناسب البحث عن علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، ولكن في البداية من الواجب اختبار إمكانية تحقق هذه العلاقة ومن أجل ذلك فإننا نستعمل اختبار (Pedroni) بدروني للتكامل المشترك ونتيجة هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول 36: "نتائج اختبار بدروني (Pedroni) للتكامل المشترك"

Tests	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.301804	0.0186	-1.361286	0.0133
Panel rho-Statistic	5.655423	0.0000	5.329265	0.0000
Panel pp-Statistic	-0.472447	0.0233	-0.794191	0.0135
Panel ADF-Statistic	-0.800581	0.0017	-1.617756	0.0029
	Statistic		Prob.	
Group rho-Statistic	6.739707		0.0000	
Group PP-Statistic	-2.376032		0.0087	
Group ADF-Statistic	-2.455160		0.0070	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12، انظر إلى الملحق 24.

تثبت جميع إحصائيات اختبار بدروني أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات: GDP، VA، PS، GE، RQ، ROL، COC، CAP، CRP، لأن أغلب الاحتمالات الموافقة لإحصائيات اختبار بدروني أقل من (0.05)، أي معنوية وهذا عند مستوى معنوية 5%، وللتأكد من هذه النتيجة نستخدم اختبار (Kao) للتكامل المشترك.

- **اختبار كاو (Kao) للتكامل المشترك:**

الجدول 37: "نتائج اختبار (Kao) كاو للتكامل المشترك"

Kao Residual Cointegration Test		
.	**t-statistic**	**Prob.**
ADF	-5.215927	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10، انظر إلى الملحق 13.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاحتمال المرافق لهذا الاختبار بلغ القيمة (0.0000) وعليه يمكننا رفض الفرضية المعدومة عند مستوي معنوية 5% وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك على

الأمد البعيد، وبالتالي أثبت اختبار (Kao) نتائج اختبار بدروني (Pedroni) أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات، وتصبح عندئذٍ العلاقة المقدرة بين السلاسل ذات التكامل المشترك ضمن النموذج محل الدراسة تمثل علاقة توازن هيكلية على المدى البعيد وليست انحدار زائف، ويسمى النموذج المقدر بنموذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM)، وبغرض تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) للعلاقة طويلة الأجل فإننا نستعمل طريقة FMOLS المطور من طرف (Pedroni-2000) وتتميز هذه الطريقة بقدرتها على التعامل مع داخلية المتغيرات التفسيرية للارتباط الذاتي للأخطاء وعدم ثبات التباين المحتمل للمعاملات على المدى البعيد، وتمنحنا هذه الطريقة مقدرات غير متحيزة تقريبياً وبأقل تباين وبالتالي فهي متسقة (Pedroni, 2000, pp. 96-100).

ج. تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS:

الجدول 38: "نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS"

Variable	Coefficient	Std. Error	t-statistic	Prob.
VA	-4749.843	1772.016	-2.680475	0.0078
PS	-1388.471	1072.318	-1.294832	0.0964
GE	-9672.597	2059.013	-4.697687	0.0000
RQ	3401.575	2501.583	1.359769	0.0749
ROL	8871.331	2730.723	3.248711	0.0013
COC	4284.553	2756.867	1.554139	0.0212
CAP	-309.6357	572.3770	-0.540965	0.0889
CRP	-438.5509	694.9651	-0.631040	0.0285
R-squared	0.926244			
Sum squared resid	7.63			
	Q-Statistic		**Prob.**	
Lj-Box Resid	15.938		0.194	
Lj-Box Resid square	17.208		0.142	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12، انظر إلى الملحق 26 و27.

من خلال الجدول رقم (38): نلاحظ قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.92$ ، أي أن 0.92% من التغيرات في إجمالي الناتج المحلي مشروحة ضمن هذا النموذج في الأجل الطويل.

بالنسبة لمقدرة معلمة مؤشر الصوت والمساءلة VA فهي مقبولة إحصائيا عند مستوى الدلالة 1% أما إشارتها غير مقبولة اقتصاديا، لأنها تعكس ضعف مساهمة القطاعات الغير حكومية وغياب دور المجتمع المدني في رسم السياسات واتخاذ القرارات وهذا يشكل نقطة ضعف بسبب عدم قدرة المواطنين على محاسبة المسؤولين على قرارتهم ومراقبة أدائهم وسلبهم حقهم في الوصول للمعلومة مما ينعكس سلبا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية نتيجة ضعف الرقابة المجتمعية، كما أن الزيادة في مؤشر الصوت والمساءلة VA بـ وحدة واحد تؤدي إلى انخفاض

في إجمالي الناتج المحلي بـ 4749.843 **دولار** بالنسبة لكل دول العينة وهذا له تأثير سلبي كبير على إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل

أما فيما يخص مقدرة معلمة مؤشر الاستقرار السياسي PS فهي مقبولة إحصائيا عند مستوى الدلالة 10% وإشارتها غير مقبولة اقتصاديا، كما أنّ لها تأثير كبير على إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل، حيث أن الزيادة في مؤشر الاستقرار السياسي PS بـ وحدة واحد تؤدي إلى انخفاض في إجمالي الناتج المحلي بـ 1388.471 **دولار** بالنسبة لكل دول العينة، فالاستقرار السياسي يؤثر بشكل مباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكلما كانت الدولة مستقرة سياسيا فإن دلك ينعكس على فعالية وكفاءة السلطات ،تعاني الدول العربية من زعزعة أنظمتها السياسية بسبب انتشار أعمال العنف والارهاب والنزاعات العريقة والحروب الأهلية في بعض المجتمعات، أو حدوث انقلابات في مجتمعات أخرى أو بسبب التغيرات الحكومية والوزارية بشكل متكرر فيؤدي دلك الى حدوث تغيرات متكررة في السياسات الاقتصادية فيؤثر دلك على درجة اليقين في القرارات الاقتصادية فيما يتعلق بقرارات الاستثمار وعرض العمالة والانتاج وهكذا يؤثر سلبا على النمو بحيث يؤدي عدم اليقين المرتبط ببيئة سياسية غير مستقرة إلى تقليل الاستثمار وتباطأ التنمية الاقتصادية. ومن ناحية أخرى يؤدي الأداء الاقتصادي الضعيف إلى انهيار الحكومة والاضطرابات السياسية.

أما فيما يخص مقدرة معلمة مؤشر فعالية الحكومة GE فهي مقبولة إحصائيا عند مستوى الدلالة 1% أما إشارتها غير مقبولة اقتصاديا، كما أنّ لها تأثير سلبي كبير على إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل، حيث أن الزيادة في مؤشر فعالية الحكومة GE بـ وحدة واحد تؤدي إلى انخفاض في إجمالي الناتج المحلي بـ 9672.597- **دولار** بالنسبة لكل دول العينة، هدا يعكس ضعف التزام موظفين المؤسسات الحكومية للدول العربية بالقوانين والتشريعات الموضوعة وعدم استقلاليتهم عن الضغوط السياسية في تنفيد الاستراتيجيات التي تخص الاستثمارات المحلية والأجنبية والتكنلوجية

أما فيما يخص مقدرة معلمة مؤشر الجودة التنظيمية RQ فهي مقبولة إحصائيا عند مستوى الدلالة 10% و إشارتها مقبولة اقتصاديا، فهي تأثر بشكل ايجابي على إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل، حيث أن الزيادة في مؤشر الجودة التنظيمية RQ بـ وحدة واحد تؤدي إلى زيادة في إجمالي الناتج المحلي بـ 3401.575 **دولار** هدا يعكس رغبة حكومات هده الدول في خلق بيئة استثمارية محفزة للمستثمرين المحلين والأجانب وأيضا تحديد التدابير من اجل تنظيم العلاقات بين الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين.

أما فيما يخص مقدرة معلمة مؤشر سيادة القانون ROL فهي مقبولة إحصائيا عند مستوى الدلالة 1% و إشارتها مقبولة اقتصاديا، ولها أكبر تأثير ايجابي على إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل ، حيث أن الزيادة في مؤشر سيادة القانون ROL بـ وحدة واحد تؤدي إلى زيادة في إجمالي الناتج المحلي بـ 8871.331**دولار** ، تؤثر سيادة القانون على النمو الاقتصادي من خلال خلق الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين في القوانين المطبقة من قبل السلطات وانفاد العقود، وهذه الثقة تساعد على دعم الاستثمارات ايضا تؤثر سيادة القانون من خلال حماية حقوق الملكية ودعم الابتكارات والحد من التحيزات التي تؤثر بشكل سلبي على السياسة العامة

أما فيما يخص مقدرة معلمة مؤشر مراقبة الفساد COC فهي مقبولة إحصائيا عند مستوى الدلالة 5% و إشارتها مقبولة اقتصاديا، ولها ثاني أكبر تأثر ايجابي على إجمالي الناتج المحلي الفردي في الأجل الطويل ، حيث أن الزيادة في مؤشر مراقبة الفساد COC بـ وحدة واحد تؤدي إلى زيادة في إجمالي الناتج المحلي الفردي بـ 4284.553**دولار** ، تؤثر مراقبة الفساد على النمو الاقتصادي من خلال فعالية القطاع العام وفعالية النظام الضريبي والحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح على الحكم والمال العام وحجم المكاسب الشخصية.

أما فيما يخص مقدرة معلمة مؤشر قدرة الحكومة على تقديم خدمات العامة CAP فهي مقبولة إحصائيا عند مستوى الدلالة 10% أما إشارتها غير مقبولة اقتصاديا، كما أنّ لها تأثير سلبي على إجمالي الناتج المحلي الفردي في الأجل الطويل، حيث أن الزيادة مؤشر قدرة الحكومة على تقديم خدمات العامة CAP بوحدة واحد تؤدي إلى انخفاض في إجمالي الناتج المحلي بـ 309.6357 - **دولار** بالنسبة لكل دول العينة، هدا يعكس عجز المؤسسات الحكومية للدول العربية في أداء وظائفها فهي تفتقد إلى وسائل اللازمة لفضح الفساد وتفتقد إلى أساليب المراجعة والرقابة الداخلية الأمر الذي يشجع الفساد والمحسوبية في توفير الخدمات العامة ،فضلا عن غياب نظام متكامل للإدارة العامة ونقص الكفاءات تدني الأجور وغياب نظم العقاب و المكافئات والمسائلة جميعها أسباب تجعل الجهاز الحكومي لهده الدول غير قادر على مسايرة التطورات الجارية محليا و عالميا وهدا يتفق مع التأثير السلبي لفاعلية الحكومة، للصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي حيث

ترتبط عدم كفاءة المؤسسات الحكومية بشكل سلبي مع كل النمو الاقتصادي وهذا يؤثر بدوره على محددات النمو الاخرى كالاستقرار السياسي .

أما فيما يخص مقدرة معلمة مؤشرحريات الشعوب ودرجة تدخل الدولة CRP فهي مقبولة إحصائيا عند مستوى الدلالة 5% أما إشارتها غير مقبولة اقتصاديا، كما أنّ لها تأثير سلبي على إجمالي الناتج المحلي الفردي في الأجل الطويل، حيث أن الزيادة في مؤشرحريات الشعوب ودرجة تدخل الدولة CRP بوحدة

واحد تؤدي إلى انخفاض في إجمالي الناتج المحلي بـ 438.5509- دولار بالنسبة لكل دول العينة، حيث عدم تدخل الدولة بشكل معتدل يؤثر على نوعية بيئة سياسية وقانونية السائدة في دلك البلد وكدلك غياب القطاع الخاص من شأنه أن يؤدي الى نقص الوظائف وانخفاض الدخل اما غياب المجتمع المدني يؤثر سلبا على الرقابة المجتمعية والمشاركة في السياسات العامة ،و يؤثر حريات الشعوب ودرجة تدخل الدولة على النمو من خلال امكانية توفير مناخ ملائم للتنمية و تسهل التفاعلات السياسية والاجتماعية والحفاظ على الأمن العام.

وتتفق نتائج دراستنا مع نتائج عدد من الدراسات السابقة خاصة تلك التي تناولت الدول العربية باعتبار هده المنطقة لها خصائص مختلفة عن باقي مناطق العالم ومنه تتفق نتائج بحثنا مع نتائج (جوادي و شوبار، 2015) من حيث جودة التشريعات و سيادة القانون أهم متغيرات الحوكمة المؤثرة على النمو الاقتصادي في المنطقة العربية؛ بينما يؤثر الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي بشكل سلبي .

ايضا تتفق نتائج بحثنا مع دراسة (Kraipornsak، 2018)في كون أن لكل دولة أثار فردية في العلاقة بين الحوكة والنمو الاقتصادي. ومع دراسة (Tharanga، 2018) و (برقوني، 2018) من حيث التأثير الكبير لمراقبة الفساد على محددات النمو على المدى الطويل، كما نثبت نتائج (لخضر، 2018) كون عدم الاستقرار السياسي يشكل أكبر عائق في زيادة النمو في الدول العربية ،اما بالنسبة لنوعية المؤسسات فان نتائجنا تثبت نتائج (Bađun, 2005) كون القصور في الجانب المؤسسي يؤثر سلبا على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد وتدعم نتيجة (مصطفى، 2016) غياب الاطار المؤسسي الجيد يعد قيدا على النمو الاقتصادي وأن مشكلة الدول العربية ليست قي مدى توفر الموارد وإنما في عدم فعالية وجودة الاطار المؤسسي والسياسي.

– أما بالنسبة لصلاحية النموذج فإن النموذج مقبول قياسياً حيث نلاحظ في الجزء الثاني من الجدول:

أن إحصائية اختبار (Lj-Box) للبواقي أكبر من مستوى المعنوية 5% وعليه نقبل الفرضية الصفرية: $H_0 : \rho = 0$ التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، كما أثبتت إحصائية اختبار (Lj-Box) لمربعات البواقي على قبول الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات تباين البواقي وهذا يدل على جودة وكفاءة مقدرات النموذج.

كما نلاحظ من خلال الشكل أدناه (الشكل 01) أن قيمة الاحتمالية الموافقة لاختبار (jarcque-bera) هي 0.83 وهي أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم التي تنص على أنّ البواقي تتوزع بشكل طبيعي، وعليه فإن بواقي النموذج المقدر عبارة عن تشويش أبيض يخضع لتوزيع طبيعي.

الشكل 36: "التوزيع الطبيعي للبواقي"

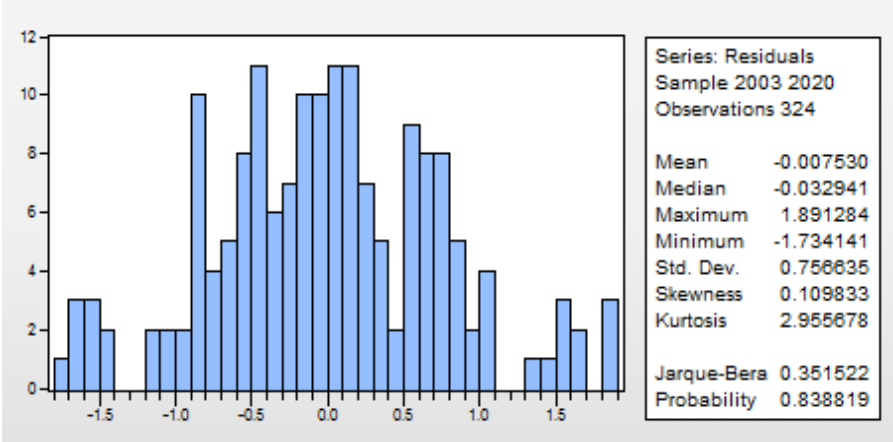

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12.

وفي آخر إختبار لصلاحية النموذج نلاحظ من خلال الشكل أدناه (الشكل 36) شبه التطابق التام بين السلسلة المقدرة (Fitted) والسلسلة الأصلية (Actual)، وهذا من شأنه يعطينا فكرة عن مدى أهمية تعبير النموذج المقدر على بيانات السلسلة المدروسة.

الشكل 37: " نتيجة اختبار التطابق"

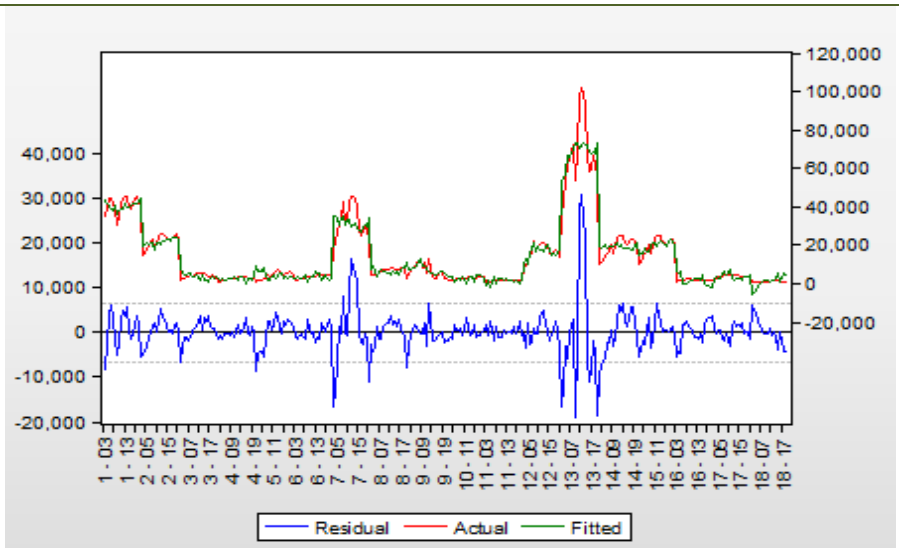

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12.

خاتمة الفصل

لقد تبين لنا في هذه الدراسة التطبيقية لأثر الحوكمة وجودة المؤسسات على النمو الاقتصادي في الدول العربية مايلي

- لا يتحقق النمو الاقتصادي على المدى الطويل الا عندما تتوفر مؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات جودة تشجع على التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة وتضمن تحسين الأداء الاقتصادي.
- يوجود علاقة قوية بين فعالية الدولة ومستوى النمو.كما تتنوع خصائص التي تحدد نوعية المؤسسات لكل بلد وفقًا لثقل وتدخل الدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- من خلال تحليل الخصائص المؤسسية توضح التمثيلات البيانية موقف كل دولة فيما يتعلق بالمحورين الرئيسيين لخصائص المؤسسات لمجموعة دول من مختلف انحاء العالم خلال فترات زمنية مختلفة توزيع البلدان على شكل واسع نحو اليسار، حيث اسقاط البلدان ذات المستوى المنخفض من التنمية و الضيق نحو اليمين ، حيث يتم اسقاط الاقتصادات المتقدمة. وهذا يعكس من ناحية ، حقيقة أن قدرة الدولة واستجابتها (المحور الأول) مرتبطان ارتباطًا وثيقًا بمستوى التنمية ، ومن ناحية أخرى ، حقيقة أن حريات الشعوب ودرجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعي (المحور الثاني) أكثر تباينًا بين البلدان النامية منه بين البلدان الأكثر تقدمًا.
- هناك تقارب في الخصائص المؤسسية مع زيادة مستوى دخل البلدان ، حيث تتشابه الخصائص المؤسسية في الاقتصادات المتطورة في حين تبدي الاقتصادات الأقل نموًا تنوعًا أكبر في الأنظمة المؤسسية.
- سجلت جميع الدول العربية قيما سالبة في مؤشر الصوت والمسائلة هدا المؤشر يمثل نقطة ضعف مشتركة لدى جميع الدول العربية فهدا يعبر عن حرمان الشعوب من حقوقهم في الوصول الى المعلومة ومتابعة العمليات ومسائلة السياسين والحكام،فجميع الشعوب العربية تشكو من أنظمتها الحاكمة بسبب نقص الديمقراطية فيها واحتكار السلطة من طرف نخبة معينة.
- هناك علاقة عكسية بين مؤشر الصوت والمساءلة ومؤشر الاستقرار السياسي في الدول العربية حيث يرتفع مؤشر الصوت و المساءلة بإنخفاض مؤشر الاستقرار السياسي والعكس.

- النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة هو من نوع الأثر الثابت والذي يمنحنا مقدرات متسقة في هذه الحالة، وعليه فإن دول العينة تتفق من ناحية معاملات المتغيرات المفسرة وتختلف في قيم الثابت وهذا الاختلاف يتحدد على أساس قيم المتغيرات المفسرة لكل دولة.
- من خلال نتائج اختبارات(Student) للمعنوية الإحصائية لمقدرات معالم النموذج أنها بعضها مقبولة إحصائيا عند مستوى المعنوية 5% مثل: (VA. GE. RQ. ROL)، إلا أن البعض الآخر غير مقبولة إحصائيا عند مستوى المعنوية 5% مثل: (PS. COC. CAP. CRP)، كما يشير اختبار(Fisher)

لمعنوية النموذج الكلية إلى قبول القوة التفسيرية لهذا النموذج عند مستوى المعنوية 5%، كما أن قيمة معامل التحديد المضاعف قد بلغت $R^2 = 0.91$ وهي قيمة ممتازة

- من خلال إحصائية اختبار دربن واستن (DW) و Breusch-Pagan LM ، Pesaran scaled LM ، Bias-corrected scaled LM ، Pesaran CD تبين وجود ارتباط ذاتي للبواقي من الدرجة الأولى ومن أجل تحسين نتائج الدراسة والقدرة التفسيرية لنموذج الدراسة، قمنا بدراسة أثر الحوكمة والجودة المؤسسية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وبينت النتائج ما يلي:
- أثبت نتائج اختبار بدروني (Pedroni) واختبار (Kao) أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات، وتصبح عندئذٍ العلاقة المقدرة بين السلاسل ذات التكامل المشترك ضمن النموذج محل الدراسة تمثل علاقة توازن هيكلية على المدى البعيد وليست انحدار زائف، وبغرض تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) للعلاقة طويلة الأجل فإننا نستعمل طريقة FMOLS وبينت النتائج ، القوة التفسيرية للنموذج تمثل 0.92% من التغيرات في إجمالي الناتج المحلي مشروحة ضمن هذا النموذج في الأجل الطويل ،وجديع المتغيرات التفسيرية ذات دلالة معنوية عند مستوى 1%و 5% و10%.

الخاتمة العامة

حاولنا من خلال هده الأطروحة دراسة العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي للدول العربية خلال الفترة2002_2020 ومن اجل ذلك اعتمدنا على أساليب تحليل البيانات والطرق الكمية واشتملت دراستنا على ثلاثة فصول كمايلي:

_ الفصل الأول: حاولنا الالمام بالاطار النظري للنمو الاقتصادي والحوكمة حيث اتينا على ذكر نظريات النمو الداخلي وأهمية المؤسسات ضمن العوامل المفسرة للنمو ؛الاقتصاد المؤسسي الجديد ،دور المؤسسات في تحقيق النمو الاقتصادي.

فالنظريات الحديثة للنمو الاقتصادي أو ما يسمى النظريات الداخلية للنمو الاقتصادي ابرزت أن النمو الاقتصادي يعتمد أساسا على قدرات مختلف الدول على صنع الابتكارات التكنولوجية، البنية التحتية والمستوى التعليمي للقوة العاملة، وان التفسير الرئيسي للاختلاف في مسارات وإيقاعات النمو بين البلدان يكمن في الاختلاف في مؤسساتها. فإذا كانت البنية المادية تتوافق مع الجانب المادي للاقتصاد فان المؤسسات توفر الأمن وتقلص من عدم اليقين المرافق لكل أنواع المعاملات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فهي تولد بعض الحوافز للأعمال الاقتصادية، على سبيل المثال تراكم رأس المال أو جهود التعليم بما أنها شرط دافع للأعمال والاستثمار.

ولقد عززت النقاشات حول العوامل المفسرة لاختلافات النمو بين الدول الأهمية المعطاة لدور المؤسسات فلا يجب النظر فقط لرأس المال المادي، و لكن أيضا رأسمال البشري، لا يجب فقط الأخذ بعين الاعتبار تراكم العوامل، ولكن أيضا تركيبة العوامل، الإنتاجية الكلية للعوامل، القدرات التكنولوجية، المعارف، و بالتالي وفي نهاية المطاف، المحتوى المؤسساتي والسياسي، القواعد والمعاير.

ايضا قمنا بتحديد أهم المفاهيم المعتمدة من قبل المؤسسات المالية الدولية الرئيسية ومقاييس الحوكمة الأكثر شيوعا في البحث الأكاديمي واهم الجهات التي تصدرها وتم الإشارة في هدا الفصل انه من الصعب تحديد مفهوم للحوكمة رغم أنه مفهومًا مستخدَمًا على نطاق واسع من قبل المؤسسات المالية الدولية وفي أوساط البحث الأكاديمي إلا أنه لا يوجد إجماع حول تعريف محدد للحوكمة فهدا المفهوم يختلف من مؤسسة إلى أخرى فكل كيان يمنحه مضمون خاص به بما يتوافق مع أهدافه و يخدم غاياته. أما فيما يتعلق بقياس الحوكمة ، شهدنا ظهور العديد من قواعد البيانات التي تحاول تقييم الأبعاد المختلفة للحوكمة ، تكمن الجودة الرئيسية لهذه المؤشرات في قدرتها على تقليص الواقع المعقد للحوكمة في العديد من البلدان إلى رقم واحد يعطى لكل بلد وسنة. تمنح هذه المؤشرات القدرة على مقارنة جودة الحوكمة بين البلدان بمرور الوقت. تظل مسألة قياس الحوكمة هذه إشكالية إلى

حد كبير لأن هذه التقييمات تستند بشكل أساسي إلى تصورات وتقييمات الخبراء ؛ وغالبًا ما يتم انتقادها باعتبارها تقييمات الذاتية .

أيضا، لا تتحقق الحوكمة الجيدة إلا من خلال مشاركة فعالة لجميع الأطراف المعنية دون إقصاء أو تهميش والمراد بها هنا هو المؤسسات المكونة لحوكمة الجيدة أو عناصرها والمتمثلة في الدولة والقطاع الخاص و المجتمع المدني وقد أوكلت لكل طرف مهامه المسندة إليه من اجل الوصول إلى مستويات متقدمة من النمو عن طريق تفعيل آليات الحوكمة الجيدة ذلك حسب دور كل مؤسسة الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني

_ الفصل الثاني: تضمن الدراسات السابقة للعلاقة بين الحكمة والنمو الاقتصادي و قد عرضنا العديد من الدراسات القياسية والتحليلية التي تناولت الموضوع من جوانبه المختلفة والتي تمت على عينات وفترات زمنية مختلفة، وتعتبر وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والحوكمة الجيدة علاقة لا جدل فيها، حيث أجمعت كل هذه الدراسات على ارتباط الدخل الفردي الذي يستخدم غالبا تعبيرا عن النمو الاقتصادي أو الناتج الإجمالي الخام ونوعية الحوكمة ارتباطًا إيجابيًا قويا عبر البلدان بينما يتسبب ضعف الحوكمة في إعاقة النمو، وأكدت بعض الدراسات الأخرى على أهمية الحوكمة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية في إي بلد، وقد عرضنا النماذج التي استخدمتها هده الدراسات من أجل الإلمام بجميع المتغيرات الممكن استخدامها في قياس الحوكمة . ما ميز دراستنا عن هذه الدراسات إننا انطلقنا من الفرضية التي تأكد وجود هذه العلاقة وحاولنا إبراز القناة الأساسية التي من خلالها تؤثر نوعية الحوكمة على النمو الاقتصادي بإدخال الجانب المؤسسي في دراستنا القياسية.

الفصل الثالث خصصناه للدراسة القياسية لتحليل أثر الحوكمة ونوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية خلال الفترة الزمنية 2002_2020 وفي هذا الفصل قمنا أولا بعرض خصائص مؤسسات 144دول من مختلف انحاء العالم وتطورها عبر أربعة فترات زمنية2001،2006،2016 ثم قمنا بتشخيص هده الخصائص في الدول العربية لتحديد نوعية مؤسساتها ،اعتمدنا في ذلك على إحدى طرق تحليل البيانات الكلاسيكية المتمثلة في طريقة التحليل إلى مكونات أساسية وتوصلنا من خلالها هناك بعدين أساسين يميزان بين طبيعة مؤسسات دول العالم وهي قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة، ودرجة تدخل الدولة و الحريات الممنوحة للشعوب. ثم قمنا بتحليل مؤشرات الحوكمة العالمية في عينة من الدول العربية وبعدها قمنا بدراسة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي .وفي الأخير قمنا بدراسة قياسية بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع ومؤشرات الحوكمة وأبعاد نوعية المؤسسات كمؤشرات مستقلة .

نتائج الدراسة

- تشير نظريات النمو الداخلي الجديدة إلى أن رأس المال البشري والتقدم التكنولوجي والبنية التحتية الاجتماعية هي المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد فإن سياسات التعليم والصحة والعلوم والتكنولوجيا التي ينفذها القطاع العام لها تأثير كبير على المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي. لذلك ، فإن القطاعات العامة التي تتمتع بحوكمة أفضل تستخدم مواردها بشكل أكثر فعالية ، وتساهم بدورها في عملية النمو الاقتصادي بشكل إيجابي. من ناحية أخرى يخلق القطاع العام مناخ ملائم للاستثمار، مما له تأثير كبير على قرارات الاستثمار من قبل كل من المنظمات المحلية والأجنبية ؛ بالإضافة إلى انه يضع القطاع العام اللوائح ويفرض القواعد لجعل الأسواق تعمل بشكل أكثر كفاءة. لذلك، فإن وجود قطاع عام يتمتع بمصداقية عالية سيشجع الشركات على القيام بمزيد من الاستثمارات، مما يعزز النمو الاقتصادي.

من خلال تحليل الخصائص المؤسسية ل144دولة تم التوصل الى:

- تظهر نتائج التحليل إلى مكونات أساسية لقاعدة البيانات IPD اختلافات كبيرة في الخصائص المحددة لنوعية المؤسسات بين البلدان النامية ، بينما تعرض الاقتصاديات المتقدمة تشابها في الخصائص المحددة لنوعية المؤسسات وهذه النتيجة تدعم فرضية تقارب الخصائص المؤسسية لدول؛ ويظهر هذا التقارب جليا فيما يتعلق بقدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية (الأمن والعدالة والخدمات العامة الأخرى والإدارة الاقتصادية) ودرجة تدخل الدولة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحريات الممنوحة للشعوب.
- يعكس المحور الأول المتحصل عليه من التحليل إلى مكونات أساسية لقاعدة البيانات IPD قدرة ومدى استجابة الدولة (أي السلطة التشريعية والقضاء والخدمات العامة والجيش) في تقديم أربعة وظائف أساسية (1) ضمان الأمن وحماية المواطنين ، (2) التشريع ، وضمان العدالة وحل النزاعات ، (3) تعبئة الإيرادات، وزيادتها بشكل فعال، وتقديم الخدمات الأساسية من خلالها، (4) تسهيل التنمية الاقتصادية والتوظيف. أما المحور الثاني، فيمكن تفسيره على أنه يعكس تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ودرجة الحرية والديمقراطية التي تتمتع فها الشعوب.
- ترتبط نوعية المؤسسات ارتباطًا وثيقًا بمستوى النمو الاقتصادي لكل بلد، وظهر هدا جليا من خلال تجمع الدول ذات النمو الاقتصادي العالي على يمين المحور الأول ومنتصف المحور الأفقي .

- من خلال التمثيلات البيانية تظهر السحابة النقطية لتوزع البلدان على المحاورين الرئيسيين انها تأخذ شكل واسع من اليسار ، حيث توجد البلدان ذات المستوى المنخفض من النمو ، وضيقة إلى اليمين، حيث توجد الاقتصاديات المتقدمة. وهذا يعكس من ناحية أخرى حقيقة قدرة الدولة واستجابتها (المحور الأول) يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمستوى النمو، ومن ناحية أخرى حقيقة أن وزن الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية (المحور الثاني) يختلف كثيرًا بين البلدان النامية عنه بين البلدان الأكثر تقدمًا فتدخل الدولة والحريات الممنوحة لشعوب تكون بشكل معتدل في الدول المتقدمة بينما يكون بشكل في منحه أو منعه في الدول النامية.

يمكن تصنيف دول العالم حسب نوعية مؤسساتها الى مجموعات متجانسة كالتالي:

- البلدان ذات النظام الاقتصادي والاجتماعي الضعيف تفشل الدولة ومؤسساتها في أداء وظائفها الأساسية فينتشر فيها الفساد وعدم المساواة في المعاملة وضعف كفاءة الإدارة وشفافيتها مثل جنوب السودان والصومال ...؛ تتميز بلدان أخرى بانسحاب الدولة وضعف القدرة على تنظيم الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. هذه هي حالة هايتي وجمهورية إفريقيا الوسطى وأفغانستان .
- البلدان التي تكون فيها الدولة حاضرة للغاية، ومتدخلة بشكل كبير، لكن تحقق مستويات عالية في النمو،لا تتمتع هذه الدول بالحريات السياسية والاجتماعية بشكل كبير بالإضافة الى التدخل القوي للدولة في المجال الاقتصادي. مثل الصين وأوزبكستان وتركمانستان ودول الخليج وكوبا .
- البلدان التي تتوافق بشكل عام مع الاقتصادات المتقدمة، حيث تتدخل الدولة بشكل معتدل في الاقتصاد وتوفر المزيد من الحرية للمواطنين. في البلدان الواقعة في أقصى يمين الرسم البياني ، تمتلك الدولة الوسائل تمكينها من القيام بوظائفها الأساسية (الأمن ، العدل ، تقديم الخدمات ، الإدارة الاقتصادية). وهي تتميز برسمية القواعد ، وتأمين العقود وحماية حقوق الملكية وتحقيق العدالة. تغطي الخدمات العامة عالية الجودة الإقليم بأكمله وتستثمر الدولة في إطار استراتيجيات طويلة الأجل ودعم الابتكار والبحث. هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للبلدان الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة، المنيا واليابان وأستراليا.
- يتطلب الانتقال من الاقتصاديات النامية إلى اقتصاديات متقدمة إصلاحات اقتصادية وسياسية كبيرة للتغلب على التخلف الاقتصادي. فالوصول إلى الحوكمة الجيدة يتطلب قطع شوطا طويلا من خلال تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بما في ذلك الإصلاحات في إدارة القطاعين العام والخاص، المحاسبة الحكومية ،إدارة الضرائب والبنية التحتية القانونية ، شفافية القطاع العام ، والأداء السليم للمؤسسات الحكومية.

من خلال تحليل مؤشرات الحوكمة في الدول العربية يمكن تقسيم الدول العربية الى مجموعات متجانسة حسب نوعية الحوكمة :

- المجموعة الأولى تضم الأمارات العربية،البحرين، الكويت، الأردن، عمان،قطر حققت هده الدول مستويات جيدة في أغلبية مؤشرات الحوكمة ما يميزها أيضا انها تصنف من الدول المرتفعة الدخل حسب البنك الدولي والميزة الثانية لها أن نظام الحكم فيها ملكي أو امارة مورثة،.
- المجموعة الثانية تضم تونس والسعوية التي حققت مستوى متوسط في بعض المؤشرات رغم الفرق الشاسع في الدخل ونظام الحكم لهاتين الدولتين.
- المجموعة الثالثة التي تضم المغرب ومصر التي حققت مستويات ضعيفة وسجلت قيما سالبة في جميع المؤشرات الا انها تسجل تغيرات ايجابية على مؤشراتها فهي تحاول تحسين الحوكمة من خلال تطبيق مجموعة من الإصلاحات الفعلية على أنظمتها.
- المجموعة الرابعة التي تضم السودان،الجزائر،لبنان حققت مستويات ضعيفة وسجلت قيما سالبة في جميع المؤشرات ولا تسجل أي تغيرات ايجابية على مؤشراتها نتجة لعدم توفر رغبة حققية لتحسين الحوكمة من قبل صناع السياسات والحكام أيضا لعدم الالتزام والتطبيق الفعلي للإصلاحات الهيكلية للمؤسسات.
- المجموعة الخامسة تضم كل من العراق،ليبيا، موريتانيا، سوريا، اليمن حققت مستويات رديئة جدا في جميع مؤشرات الحوكمة وما يميز دول هده المجموعة البيئة الغير مستقرة التي تسودها الحروب والصراعات بصفة مستمرة التي أدت الى فشل الحكومة والمؤسسات التابعة لها وشلل مختلف القطاعات وتدهور النظام بشكل عام في هده الدول.
- سجلت جميع الدول العربية قيما سالبة في مؤشر الصوت والمسائلة هدا المؤشر يمثل نقطة ضعف مشتركة لدى جميع الدول العربية فهدا يعبر عن حرمان الشعوب من حقوقهم في الوصول الى المعلومة ومتابعة العمليات ومسائلة السياسين والحكام،فجميع الشعوب العربية تشكو من أنظمتها الحاكمة بسبب نقص الديمقراطية فيها واحتكار السلطة من طرف نخبة معينة.
- هناك علاقة عكسية بين مؤشر الصوت والمساءلة ومؤشر الاستقرار السياسي في الدول العربية حيث يرتفع مؤشر الصوت و المساءلة بإنخفاض مؤشر الاستقرار السياسي والعكس،وهدا يمكن نفسيره من ناحيتين،الاولى: ارتفاع مؤشر الاستقرار السياسي ينتج عنه تراجع مؤشر الصوت والمسائلة بصورة تلقائية نتيجة لسياسات قمع مشاركة المجتمع المدني في العمليات السياسيات ومتابعة سير الأعمال والتضييق

على القطاع الخاص وعدم اشراكه في مشاريع الدولة والحد من حريات الشعوب في التعبير عن رأيهم واختياراتهم والسيطرة على وسائل الاعلام التي تفرضها حكومات هده الدول على شعوبها وبالتالي تؤثر سلبا على مؤشر الصوت والمساءلة، من ناحية أخرى ارتفاع مؤشر الصوت والمسائلة ينتج عنه تراجع مؤشر الاستقرار السياسي بصورة تلقائية قد يكون نتيجة لحالة الفوضى التي تطرأ على الدولة نتيجة انسحاب أو تغير الحكومة فتنتشر المنظمات الغير حكومية والحريات بشكل واسع بسبب ضعف مراقبتها وضبطها من قبل الدولة خلال تلك المرحلة.

- تتأثر اقتصاديات الدول العربية بشكل كبير بسيادة القانون، جودة التشريعات ومراقبة الفساد .

من خلال الدراسة القياسية تم التوصل الى:

- النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة هو من نوع الأثر الثابت والذي يمنحنا مقدرات متسقة في هذه الحالة، وعليه فإن دول العينة تتفق من ناحية معاملات المتغيرات المفسرة وتختلف في قيم الثابت وهذا الاختلاف يتحدد على أساس قيم المتغيرات المفسرة لكل دولة كما وجدنا معاملات كل من مؤشر الصوت والمساءلة، مؤشر فعالية الحوكمة ،مؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية ومؤشر درجة تدخل الدولة وحريات الشعوب سالبة وتؤدي الى تناقص الدخل الفردي.
- من خلال نتائج اختبارات(Student) للمعنوية الإحصائية لمقدرات معالم النموذج أنها بعضها مقبولة إحصائيا عند مستوى المعنوية 5% مثل: (VA. GE. RQ. ROL)، إلا أن البعض الآخر غير مقبولة إحصائيا عند مستوى المعنوية 5% مثل: (PS. COC. CAP. CRP)، كما يشير اختبار(Fisher) لمعنوية النموذج الكلية إلى قبول القوة التفسيرية لهذا النموذج عند مستوى المعنوية 5%، كما أن قيمة معامل التحديد المضاعف قد بلغت $R^2 = 0.91$ وهي قيمة ممتازة
- من خلال إحصائية اختبار دربن واستن (DW) و Breusch-Pagan LM ، Pesaran scaled LM ، Bias-corrected scaled LM ، Pesaran CD تبين وجود ارتباط ذاتي للبواقي من الدرجة الأولى ومن أجل تحسين نتائج الدراسة والقدرة التفسيرية لنموذج الدراسة، قمنا بدراسة أثر الحوكمة والجودة المؤسسية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وبينت النتائج ما يلي:
- أثبت نتائج اختبار بدروني (Pedroni) واختبار (Kao) أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات، وتصبح عندئذٍ العلاقة المقدرة بين السلاسل ذات التكامل المشترك ضمن النموذج محل الدراسة تمثل علاقة توازن هيكلية على المدى البعيد وليست انحدار زائف، وبغرض تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) للعلاقة طويلة الأجل فإننا نستعمل طريقة FMOLS وبينت النتائج ، القوة التفسيرية

للنموذج تمثل 0.92% من التغيرات في إجمالي الناتج المحلي مشروحة ضمن هذا النموذج في الأجل الطويل ،وجديع المتغيرات التفسيرية ذات دلالة معنوية عند مستوى 1%و 5% و10%.

- تثبت النتائج التي توصلنا اليها صحة فرضية الدراسة التي مفادها يتحقق النمو الاقتصادي على المدى الطويل عندما تتوفر مؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات جودة تشجع على التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة وتضمن تحسين الأداء الاقتصادي؛ وتتفق نتائج دراستنا مع نتائج عدد من الدراسات السابقة مثل دراسة (جوادي و شوبار، 2015) (Tharanga، 2018) و (برقوني، 2018) و (لخضر، 2018) من حيث اهمية ثلاثة مؤشرات للحوكمة في تفسير النمو الاقتصادي لدول المنطقة العربية وهي جودة التشريعات وسيادة القانون ومراقبة الفساد، أهم متغيرات الحوكمة المؤثرة على النمو الاقتصادي في المنطقة ؛بينما يؤثر الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي بشكل سلبي .
- ايضا تتفق نتائج بحثنا مع دراسة (Kraipornsak، 2018) من حيث اختلاف تأثير مؤشرات الحوكمة ونوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي حسب كل دولة ،اما بالنسبة لنوعية المؤسسات فان نتائجنا تثبت نتائج (Bađun, 2005) كون القصور في الجانب المؤسسي يؤثر سلبا على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد وتدعم نتيجة (مصطفى، 2016) غياب الاطار المؤسسي الجيد يعد قيدا على النمو الاقتصادي وأن مشكلة الدول العربية ليست في مدى توفر الموارد وإنما في عدم فعالية وجودة الاطار المؤسسي والسياسي.
- تشير نتائجنا إلى أن الحوكمة الجيدة هي أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتؤثر على النمو الاقتصادي من خلال العديد من القنوات المباشرة وغير المباشرة، لذلك فإن الاصلاحات المتخذة لتحسين الحوكمة لديها القدرة على التأثير على النمو الاقتصادي ، وبالتالي يجب على البلدان النامية تحسين نوعية الحوكمة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام. يجب أن تحدد الدراسات التجريبية الإضافية القنوات الدقيقة التي تؤثر من خلالها الحوكمة العامة على النمو الاقتصادي ، والتي ستكون مفيدة لواضعي السياسات في توجيه تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي.
- هناك حاجة إلى رؤية أوسع للحوكمة، الحوكمة من أجل التنمية في كل بلد، من أجل تكيف الاصلاحات المؤسسية المختلفة دخل البلد حسب مستوى التنمية التي يمر بها والطبيعة الاجتماعية والثقافية للبلد واحتياجات النظام السائد في دلك البلد حيث لا يمكن تطبيق نفس الخطوات والمراحل على جميع البلدان.

قائمة المراجع

1.Abubakar, S. (2020). Institutional Quality and Economic Growth: Evidence from Nigeria. *African Journal of Economic Review* , 48_64.

2.Akçay, S. (2002). Corruption and Economic Growth: A Cross-national Study. *Ankara vol. 57* , 1-13.

3.AlBassam, B. A. (2013). The Relationship Between Governance and Economic Growth During Times of Crisis. *European Journal of Sustainable Development* , 1-18.

4.Alesina, A. S. (1996). Political Instability and Economic Growth. *Journal of Economic Growth, vol. 1, no. 2* , 189-211.

5.AlShiab, M. S., Al-Malkawi, H.-A. N., & Lahrech, A. (2020). Revisiting the Relationship between Governance Quality and Economic Growth. *International Journal of Economics and Financial* , 54-63.

6.Asghar, N., Qureshi, S., & Nadeem, M. (2015). Institutional Quality and Economic Growth: Panel ARDLAnalysis for Selected Developing Economies of Asia. *A Research Journal of South Asian Studies* , 381 - 404.

7.Bađun, M. (2005). THE QUALITY OF GOVERNANCE AND ECONOMIC GROWTH IN CROATIA. *Financial Theory and Practice* , 279-308.

8.BAYAR, Y. (2016). Public gouvernance and economies growth of the european union. *transylvanian review of administrative sciences* , 5-18.

9.Bichaka Fayissa, C. N. (2010). The Impact of Governance on Economic Growth: Further Evidence for Africa. *DEPARTMENT OF ECONOMICS AND FINANCE WORKING PAPER SERIES* .

10.Boniface Ngah Epo, D. R. (2019). Natural Resources, Institutional Quality, and Economic Growth: an African Tale. *Natural Resources, Institutional Quality, and Economic Growth* , 99-128.

11.BOUOIYOUR, J., & NAIMBAYEL, D. (2012). 'Economic Growth in Sub-Saharan Africa: Is Governance a Source of Inequality between Countries? *Annual Conference of the African Uganda Econometric Society.*

12.Cooray, A. V. (2009). Government expenditure, governance and economic growth. *Comparative Economic Studies* , 401-418.

13.Dong-Hyeon Kima, Y.-C. W.-C. (2018). Heterogeneity in the effects of government size and governance on. *Economic Modelling* , 205-216.

14.Emara, N. a. (2014). Governance and economic growth: The case of Middle Eastern and North African countries. *Munich Personal RePEc Archive* , 47-71.

15.Emara, N., & Chiu, I.-M. (2016). The Impact of Governance on Economic Growth: The Case of Middle Eastern and North African Countries. *Topics in Middle Eastern and African Economies* , 126-144.

16.Habyarimana, J.-B., & Dushimayezu, B. (2018). Good Governance, Economic Growth and Development: Insights from a 22-Year Econometric Analysis in Rwanda. *East Africa Research Papers in Economics and Finance* .

17.Imène, G. (2006). The effects of corruption on growthperformance of the MENA countries. *JOURNAL OF ECONOMICS AND FINANCE • Volume 30 • Number 2* , 208-217.

18.Jha, S., & Zhuang, J. (2014). Governance Unbundled. *FINANCE & DEVELOPMENT* , 24-27.

19.Kaufmann, D., & Kraay, A. (2011). Governance and Growt : Causality which way? Evidence for the World, in brief. *Natural Resource Governance Institute* .

20.Khan, S. S. (2014). Good Governance: Pakistan's Economic Growth and Worldwide Governance Indicators. *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences* , 258- 271.

21.Kraay, A. a. (2002, May 5). *Growth without govarnance.* Récupéré sur THE World Bank: htt p://siteresources.worldbank.org/INTWBIGOVANTCOR/Resources/growthgov.pdf

22.Kraay, D. K. (October 2011). Governance and Growth: Causality which way? -- Evidence for the World, in brief . *Natural Resource Governance Institute (NRGI)* .

23.Kwabena, G.-B., & Samaria, M. d. (2006). Corruption, Growth, and Income Distribution: Are there Regional Differences? *Economics of Governance* , 245–269.

24.Lahouij, H. (2016, Spring). *Does Governance Matter to Economic Growth?Evidence from MENA Countries.* Récupéré sur Eastern Illinois University.The Keep: https://thekeep.eiu.edu/lib_awards_2016_docs/5

25.María-Teresa Méndez-Picazo, M.-Á. G.-M. (2012). Governance, Entrepreneurship and Economic Growth. *Entrepreneurship and Regional Development: An International Journal, vol. 24, no. 9-10* , 865-877.

26.MAURO, P. (1995). CORRUPTION AND GROWTH. *The Quarterly Journal of Economics* , 681-712.

27.Minović, J., Aleksić, V., & Stevanović, S. (2020). ECONOMIC GROWTH AND INSTITUTIONAL QUALITY IN SOUTH EAST EUROPE. *Economics of Organizations and Industries* , 1-13.

28.Mira, R., & Hammadache, A. (2017). Relationship between good governance and economic growth:A contribution to the institutional debate about state failure in developing countries. *hal-01593290* , 4-21.

29.Mueller, E. P. (2012). Democracy, Economic Freedom and Growth in Transition Economies. *Kyklos, vol. 65, no. 3* , 371-407.

30.Mustafa, F. A. (2015). NSTITUTIONAL GOVERNANCE, AID AND ECONOMIC GROWTH: A CASE OF SOUTH ASIAN. *European Journal of Business Research* .

31.Nazier, H., & Ezaat, A. (2013). Governance/ Institutional Quality and Growth Nexus in Arab Countries. *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences* , 57-83.

32.RabiaNazir, Nadeem, M., & Anwar, M. (2013). Growth Governance Nexus: A Case of Pakistan. *Journal of Economics and Behavioral Studies* , 562-572.

33.Ramadhan, M. (2019). Assessing Of The Impact Of Good Governance And Institutions On Economic Growth In Indonesia. *INTERNATIONAL JOURNAL OF SCIENTIFIC & TECHNOLOGY RESEARCH* , 2594_2598.

34.Tridico, P. (2006). Institutional Change and Governance Indexes in Transition Economies: The Case of Poland. *The European Journal of Comparative Economics, vol. 3, no. 2,* , 197-238.

35.Ugur, M. (2010). Institutions and economic performance: a review of the theory and evidence. *Munich Personal RePEc Archive* .

36.WILLIAMS, A. (2010). Shining a Light on the Resource Curse: An Empirical Analysis of the Relationship Between Natural Resources, Transparencyand Economic Growth. *World Development* , 490–505.

37.Zayati, M., & Gaaliche, M. (2013). Relation gouvernance et croissance économique: Un essai de modélisation par application au cas de la Tunisie . *International Journal of Innovation and Applied Studies* , 470-477.

38.ZIADI, A., & BHIBAH, I. (2016). Gouvernance et croissance économique Application au cas des pays de l'UEMOA. *Journal of Academic Finance (J.A.F.)* , 70 -83.

39.ابراهيم, ش. ع. (2016). الحوكمة الجيدة و النمو الاقتصادي محاولة لنمذجة العلاقة على الجزائر. *مجلة البحوث الاقتصادية و المالية*, 286-292.

40. أسية بن رمضان ؛ بومدين رشيد ؛بالمقدم مصطفى. (2016). وفرة الموارد الطبيعية، نوعية المؤسسات و النمو الاقتصادي. *Les cahiers du MECAS*، 293-310.

41. امينة بن جدو. (2020). الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد_دراسة حالة الجزائر للفترة 1997_2017. *مجلة نور للدراسات الاقتصادية* ، 486_499.

42. بسام عبد الله البسام. (2014). الحوكمة الرشيدة المملكة العربية السعودية حالة دراسية. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية* ، 3-23.

43. تحريشي جمانة. (2019). دور الحوكمة في تفعيل الدور التنموي للقطاع العام،دراسة حالة الجزائر 2000-2014. *مجلة البشائر الاقتصادية* ، 333-348.

44. تهتان موراد؛بشراير عمران. (2015). الاستثمار البشري و ادارة الحكم الراشد في دول الشرق الأوسط. *مجلة الاقتصاد الجديد* ، 47-64.

45. رضا حمزة بوجانة وابراهيم برقوني. (2018). الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد و تحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول العربية. *مجلة الباحث* ، 151_166.

46.ن, زرواط.ب. (2016). الحكم الراشد و الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا دراسة قياسية للفترة (1996-2014). *مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية*, 1-17.

47. ساسان نبيلة ؛حليمي حكيمة. (2019). خيار الحكم الراشد في ضل التوأمة بين الفساد الاقتصادي والريع ،حالة الجزائر. *مجلة بشائر الاقتصادية* ، 702-714.

48. صلاح الدين كروش. (2014). 1. الحوكمة وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة دراسة حالة الجزائر وعينة من الدول في فترة 1996-2012. *مجلة بشاير الاقتصادية* ، 77-90.

49. عبد الباري عياض ؛ محمد يحي بن ساسي. (2018). اثر اليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي دراسة قساسية لعديد من الدول النامية للفترة الممتدة من 1996 الى غاية 2016. *مجلة الاقتصاد و ادارة الأعمال* ، 53_71.

50. عبد الرزاق مولاي لخضر؛ بوزيد السايح. (2017). فاعلية سياسة الحكم الراشد في الحد من الفساد في الجزائر. *المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية* ، 275-289.

51. عجيلة محمد ؛سعيداني أحمد ؛أحمد بكاي. (2018). الحكم الراشد في الجزاصر ما بين معظلة الفساد و حتمية التنمية المستدامة -قراءة قياسية تحليلية للفترة (2005م-2017م). *مجاة البحوث والدراسات التجارية* ، 328-349.

52. عصام جوادي، و لياس شوبار. (2015). الحكم الراشد و النمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل. *مجلة ادارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية* .

53. غريسي, ب .ج. (2019). دراسة قياسية -دور مؤشرات الحوكمة في التأثير على صورة النشاط الاقتصادي للدول الناشئة ."الاقتصاد التركي الناشئ نمودجا"2016-1996للفترة الممتدة ما بين *مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا*, 1-20.

54. فرحات, أ .و. (2021). أثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزاءر خلال الفترة 1998_2018باستخدام نمودج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL. *مجلة مجاميع المعرفة*, 247-264.

55. فضيل, أ .ز. (2018). عناصر الحكم الراشد و النمو الاقتصادي في الجزائر. *مجلة المشكاة في اقتصاد التنمية و القانون*, 151_173.

56. لخضر, ب .س. (2018). الحوكمة و الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المغرب العربي دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل. *مجلة الباحث الاقتصادي*, 257-276.

57. مايح شبيب، الشمري؛حسين علي ،عويش. (2016). العلاقة بين الحوكمة و النمو الاقتصادي في الجمهورية الاسلامية الايرانية. *مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والادارية* .

58. مصطفى, ر .ا. (2016). وفرة الموارد، نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي. *Les cahiers du MECAS.* , 290-310.

59. ACDI. (2008, juillet 22). *Examen des programmes de gouvernance de l'ACDI.* Récupéré sur Site de l'Agence canadienne de développement international: http://www.acdicida.gc.ca/INET/IMAGES.NSF/vLUImages/Evaluations2/$file/Review_of_Governance_Programming_in_CIDA-FR.pdf

60. Banque, m. (2008, juillet 22). *La gouvernance collaborative*. Récupéré sur Site de la Banque mondiale: http://www.worldbank.org/wbi/governance/fra/about-f.html#approach

61. CEE, C. D. (2000). *La gouvernance européenne.* Bruxelles: COM (2000) 366 final.

62. CHATTI, O. (2010). *Gouvernance et croissance économique.* UNIVERSITE DE NICE SOPHIA-ANTIPOLIS: Centre d'Etudes en Macroéconomie et Finance Internationale.

63. FIDA, F. I.-S.-s. (1999). *LA BONNE GOUVERNANCE: UNE MISE AU POINT.* Rome: Library:DMS.

64. Isabelle, L., & Pier-Olivier, S.-A. (2012). La gouvernance : tenter une définition. *Cahiers de recherche en politique appliquée* , 19-37.

65.Isabelle, L., Pier, O., & St, A. (2012). La gouvernance : tenter une définition. *Cahiers de recherche en politique appliquée* , 6.

66.John, P. (2010). Le concept de gouvernance. *Cairn.info* , 207_228.

67.Joumard, R. (2009). Le concept de gouvernance. *HAL Id: hal-00489237* , 52.

68.Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi. (2010). The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues . *World Bank Policy ResearchWorking PaperN°5430* .

69.Per Botolf, M. (2008). Governance Indicators: A guided Tour. *NUPIWorkingPaper* .

70.PNUD. (s.d.). *About the Democratic Governance Practice.* Consulté le décembre 18, 2009, sur United Nations Development Programme: www.undp.org/governance/about.htm

71.Renaud, F. (2009). WORLD GOVERNANCE INDEX. *http://www.world-governance.org* , 5-8.

72.Robert, J. (2009). Le concept de gouvernance. *HAL L'archive ouverte pluridisciplinaire* , 9-10.

73.UNDP. (1997). *Governance for sustainable human development.* New York: United Nations Development Programme.

74.UNDP. (2007). Governance Indicators A Users' Guide. *Programme, United Nations Development* , 1.

75.UNION, E. (2008, juillet 22). *Gouvernance européenne : un livre blanc.* Récupéré sur le site de La Commission européenne: https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/site/fr/com/2001/com2001_0428fr01.pdf

76.UNITED, N. (2008, juillet 22). *Governance for sustainable human development.* Récupéré sur the website of United Nations Development Program: http://mirror.undp.org/magnet/policy/chapter1.htm#b

77.أمينة, ب. ج. (2020). *مجلة نور* .(2017 - 1997)للفترة -الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد دراسة حالة الجزائر *لدراسات الاقتصادية ،جامعة برج بوعريريج*, 487.

78. بسام ،عبدالله البسام. (2014). الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية. *الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية* ، 4.

79. بسام عبد الله البسام. (2004). الحوكمة الرشيدة المملكة العربية السعودية حالة دراسية. *الاكاديمية لدراسات الاجتماعية والانسانية* ، 04.

80.بلقاسم, ر. (2014). اشكالية التنمية المستدامة والحكم الراشد مع الاشارة الى الدول العربية. *معارف*, 65_78.

81.بلية, ل. (2018). نحو تفعيل دور المجتمع المدني في إرساء الحكم ال ا رشد في الج ا زئر في ضوء الإصلاحات السياسية(2011_2016). *مجلة القانون*, 122_123.

82.رانيا, ا. (2015). *دراسة حالة شركة اليانس لتأمينات _دور حوكمة الشركات في تحسين اداء المؤسسات* . بسكرة: جامعة محمد خيضر.

83. سفيان، بوضياف, مليكة فوكة. (2008). الحكم ال ا رشد والاستق ا رر السياسي ودوره في التنمية. *الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الج ا زئر واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الج ا زئر، يومي 16_17* ، 5_6.

84. إ, سهيلة. (2005_2006). الفساد الإقتصادي و إشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الإقتصادي دراسة إقتصادية تحليلية ,مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير *كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر* .حالة الجزائر 139.

85. شتيوي علي، و باري عبد اللطيف. (2019). الحكم الراشد: بين استيراد القالب الليبرالي وتصنيع النموذج المحلي. *مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة محمد خيضر بسكرة* ، 596_621.

86. ع .ا, شقبقب. (2016ديسمبر) .محاولة لنمذجة العلاقة بتطبيق على حالة الجزائر:الحوكمة الجيدة و النمو الاقتصادي *مجلة البحوث الاقتصادية و المالية*.

87. شوبار لياس، و جوادي . عصام. (2016). الحكم الراشد و النمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000_2012. *مجلة ادارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية* ، 4.

88. س .ب, محمد يحي & ,.ع, عبد الباري. (2018). أثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي د ا رسة قياسية لعديد الدول 20الى غاية 1996النامية للفترة الممتدة من *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال*, 53_71.

89. م .ب, عنترة. (s.d.). الحكم الراشيد بين مكوناته التأسيسية و أبعاده الأساسية. *مجلة البحوث السياسية والادارية،جامعة المسيلة*, 136_154.

90. ش, فرج. (2012). الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر *أطروحة مقدمة جامعة الجزائر بقود و مالية لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص 2000_2010* , 11.

91. كمال شريط، و سفيان خلوفي. (2018). مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة. *مجلة د راسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال* ، 268_296.

92. ع, مداحي. (2019). (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية *مجلة البشائر الاقتصادية*, 709_726.

93. Per Botolf, M. (2008). Governance Indicators: A guided Tour. *NUPIWorkingPaper* .

94. Aglietta Michel و، Moatt Sandra .(2000) .*Le FMI l'ordre Monétaire aux désordres Financiers* . Paris :économica.

95. Ahmed, S. (2006). L'hétérodoxie Institutionnaliste et Néo-Institutionnaliste. *économie & société* , 9.

96. Benoit, P. (2004). droits et lutte contre la pauvreté : ou en sent les institutions de Bretton Woods , Monde en développement. *De Boeck Université* , 115-124.

97. Betty, W. (2002). « La grande désillusion » : la mondialisation questionnée par J. Stiglitz. *BIM n°22* .

98. Brahim, E. (2010). Ajustement des réformes en Afrique: la condition d'un développement réussi. *Repenser les economies africaines pour le developpement* , 59.

99. Coase, R. H. (1937). The Nature of the Firm. *Economica* , 386–405.

100.Dani, R. (2004). *Growth strategies.* Harvard University.

101.Dani, R., & Arvind, S. (2003). The Primacy of Institutions and what this does and does not mean. *Finance& Development* , 31_34.

102.Department, O. E. (2004, 10 22). *An Evaluation of World Bank Investment Climate Activities.* Consulté le 01 11, 2022, sur World Bank: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/24109

103.E, B., & F, C. (2005). Vingt ans d'application du consensus de Washington à l'épreuve des faits. *Economie appliquée* , 5_44.

104.Hali, E. (2003). qualité des institutions et résultats économiques un lien vraiment étroit ? *Finances &Développement* , 36.

105.Lyazid, K., & Christian, P. (2003). économie institutionnaliste des groupes multinationaux de l'agroalimentaire en ce début de XXIe siècle. *économie appliquée* , 93-124.

106.Mehdi, A. (2005). le consensus de Sao Paulo fondement et portée d' une nouvelle approche des stratégies de développent ? *économie & société* , 25_51.

107.Robert, J. (2004). *Economic Growth .* London - England : 2 nd edition, the MT press, Cambridge, Masschusetts.

108.Rodrik, D. (2004). *Getting institutions right.* Harvard Kennedy School.

109.Rodrik, D. (1999, November 8_9). Institutions for high-qualities growth. *what they are and how to acquire* . Washington: IFM conference on second generation reforms.

110.Véronique, D. (2009, 12 14). *Economic Development and institutions.* Consulté le 01 11, 2022, sur Revue de la régulation [En ligne]: http://journals.openedition.org/regulation/7609 ; DOI : 10.4000/regulation.7609

111.Williamson, J. (2003). *un train de réformes, consensus de Washington : un bref et quelques.* Washington: Finances & développement.

112.Wladimir, A. (2006). *La transition vers le marché et la démocratie: Europe de l'Est, Europe centrale et Afrique du Sud. La Découverte.* Paris : Maison des Sciences Économiques - 106-112.

113.World, B. (2002). *Building Institutions for Market.* Washington: World Development Repor.

114.البيلاوي حازم. (1995). *دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي*. بيروت: دار الشروق..

115.البنك الدولي. (2009). *تقرير عن التنمية لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، من الإمتيازات إلى المنافسة :فك قيود القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال افريقيا*. واشنطن: البنك الدولي.

116.الشاعر, ا. (2007). *مع التركيز على امكانية تطبيقه في مجال العمل الجماعي في قطاع :الاقتصاد المؤسسي الجديد الزراعة المصري*. مصر :شركاء التنمية للبحوث و الاستشارات والتدريب.

117.العيسوي إبراهيم. (2001). *التنمية في عالم متغير*. مصر: دار الشروق..

الكواز أحمد. (2008). إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة. *جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط* ، 13..118

119.م .ح ,الناصر. (2014). .نماذج النمو *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية -العدد السابع (07)المجلد الثاني.*

120.س .ب ,بشير. (بدون تاريخ) .حالة الاقتصاد الجزائري -قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي *منتدى (تطورات نظريات الاقتصادية)الاقتصاديين المغاربة* .

121. بوجمعة بلال، و اسماعيل بن قانة. (2017). تقييم واقع الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر من خلال مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 1996_2015. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* ، 262_270.

122. بوخاوة إسماعيل، و دومي سمراء. (2002). المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق. *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية* ، 81_114.

123. زين الدين بن قبلية. (2016). اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة ابو بكربالقايد _تلمسان_* ، 102.

124. سيد أحمد بوحزام. (2018). النمو المحابي للفقراء في الجزائر النمو المحابي للفقراء في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2016. *رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم علوم اقتصادية جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان-* ، 53.

125. عبد الموجود إبراهيم أبو الحسن. (2006). *التنمية وحقوق الإنسان*. الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث الازاريطية.

126.ا ,عماد. (2005). .المؤسسات والتنمية *المعهد العربي للتخطيط -الكويت.*

127.ا ,عماد. (2005). .المؤسسات والتنمية *جسر التنمية ،المعهد العربي لتخطيط*, 5_7.

128. بيانات البنك الدولي. (2021). تاريخ الاسترداد بتاريخ:2021.04.11، من موقع بيانات البنك الدولي على ويب:https://data.albankaldawli.org/country

129.Baltagi, B. H. (2015). *Panel Data. Oxford: Oxford University Press. pp.16-21.* Oxford: Oxford University Press.

130.William, G. (2005). *économétrie* (Vol. édition française dirigée). (S. Didier, Éd., A. Théophile, & C. Nicolas, Trads.) Université Paris II. P 277.

131.Baltagi, B. H., Kao, C., & Peng, B. (2016). Testing Cross-Sectional Correlation in Large Panel Data Models with Serial Correlation. *Econometrics, 04* (44), pp.03-06.

132.Hurlin, C., & Mignon, V. (2006). une synthèse des testes de cointegration sur données de Panel. *université d'Orléans*, pp. 23 - 28.

133.Pedroni, P. (2000). Fully modified OLS for heterogeneous cointegrated panels. *Emerald Group Publishing Limited, Bingley, Vol. 15*, pp. 96-100.

134.ER-RAHMANI Ahlam و، BETTAH Mouni .(2018) .Gouvernance, qualité institutionnelle et développement économique : Quels enseignements pour le Maroc ? *DEPF Etudes*.

135.Mohammad,i Khyareh Mohsen و، Hadi Amini .(2021) .Governance Quality, Entrepreneurship and Economic Growth .*Journal of Competitiveness*.64-41 ،

136.Paitoon Kraipornsak .(2018) .GOOD GOVERNANCE AND ECONOMIC GROWTH: AN INVESTIGATION OF THAILAND AND SELECTED ASIAN COUNTRIES .*EURASIAN JOURNAL OF ECONOMICS AND FINANCE*.106-93 ،

137.Samarasinghe Tharanga .(2018) .IMPACT OF GOVERNANCE ON ECONOMIC GROWTH . *Munich Personal RePEc Archive*.

الملاحق

الملحق 01: نتائج تقدير نموذج التجانس الكلي

Dependent Variable: GDP
Method: Panel Least Squares
Date: 06/12/22 Time: 04:11
Sample: 2002 2020
Periods included: 19
Cross-sections included: 18
Total panel (balanced) observations: 342

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VA	-7675.551	1571.905	-4.882963	0.0000
PS	-1335.138	1174.800	-1.136481	0.2566
GE	-11887.17	1454.228	-8.174215	0.0000
RQ	1414.418	2308.386	0.612730	0.5405
ROL	1973.743	2873.440	0.686892	0.4926
COC	23237.55	2623.822	8.856373	0.0000
CAP	-625.8624	925.3772	-0.676332	0.4993
CRP	-808.7537	1137.158	-0.711206	0.4775
C	6903.682	1900.756	3.632073	0.0003

R-squared	0.565511	Mean dependent var	13922.38
Adjusted R-squared	0.555073	S.D. dependent var	17620.27
S.E. of regression	11753.22	Akaike info criterion	21.60761
Sum squared resid	4.60E+10	Schwarz criterion	21.70852
Log likelihood	-3685.901	Hannan-Quinn criter.	21.64781
F-statistic	54.17717	Durbin-Watson stat	0.199379
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق 02: نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت

Dependent Variable: GDP
Method: Panel Least Squares
Date: 06/12/22 Time: 04:14
Sample: 2002 2020
Periods included: 19
Cross-sections included: 18
Total panel (balanced) observations: 342

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VA	-5011.035	1311.259	-3.821543	0.0002
PS	-1279.498	795.2822	-1.608861	0.1086
GE	-8214.595	1479.194	-5.553426	0.0000
RQ	3543.070	1784.947	1.984972	0.0480
ROL	8701.551	1994.685	4.362369	0.0000
COC	1390.655	1894.829	0.733921	0.4635
CAP	-530.2106	438.4305	-1.209338	0.2274
CRP	-108.2289	531.2612	-0.203721	0.8387
C	7640.920	1483.050	5.152167	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.913892	Mean dependent var	13922.38
Adjusted R-squared	0.907080	S.D. dependent var	17620.27
S.E. of regression	5371.154	Akaike info criterion	20.08845
Sum squared resid	9.12E+09	Schwarz criterion	20.37999
Log likelihood	-3409.125	Hannan-Quinn criter.	20.20459
F-statistic	134.1526	Durbin-Watson stat	0.545734
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق 03: نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي

Dependent Variable: GDP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 06/12/22 Time: 04:15
Sample: 2002 2020
Periods included: 19
Cross-sections included: 18
Total panel (balanced) observations: 342
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VA	-5179.555	1294.744	-4.000447	0.0001
PS	-1391.509	785.1573	-1.772267	0.0773
GE	-8561.296	1448.857	-5.908999	0.0000
RQ	3811.725	1759.287	2.166630	0.0310
ROL	9111.396	1967.965	4.629857	0.0000
COC	2497.422	1859.742	1.342886	0.1802
CAP	-587.0683	437.5538	-1.341706	0.1806
CRP	-92.68268	531.0122	-0.174540	0.8615
C	7800.770	3340.133	2.335467	0.0201

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	12749.22	0.8493
Idiosyncratic random	5371.154	0.1507

Weighted Statistics

R-squared	0.189544	Mean dependent var	1339.373
Adjusted R-squared	0.170074	S.D. dependent var	5917.925
S.E. of regression	5391.247	Sum squared resid	9.68E+09
F-statistic	9.734985	Durbin-Watson stat	0.529746
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.362726	Mean dependent var	13922.38
Sum squared resid	6.75E+10	Durbin-Watson stat	0.075995

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق 04: نتيجة اختبار هوسمان (Hausman Test)

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	20.496127	8	0.0319

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
VA	-5011.0347	-5179.55549	43038.72791	0.4166
PS	-1279.4981	-1391.50873	16001.74312	0.3759
GE	-8214.5948	-8561.29626	88827.85752	0.2447
RQ	3543.06956	3811.724579	90943.34956	0.3730
ROL	8701.55120	9111.395703	105881.7745	0.2078
COC	1390.65459	2497.422113	131736.3817	0.0023
CAP	-530.21060	-587.068310	768.051497	0.0402
CRP	-108.22885	-92.682675	264.530380	0.3392

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: GDP
Method: Panel Least Squares
Date: 06/12/22 Time: 06:24
Sample: 2002 2020
Periods included: 19
Cross-sections included: 18
Total panel (balanced) observations: 342

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7640.920	1483.050	5.152167	0.0000
VA	-5011.035	1311.259	-3.821543	0.0002
PS	-1279.498	795.2822	-1.608861	0.1086
GE	-8214.595	1479.194	-5.553426	0.0000
RQ	3543.070	1784.947	1.984972	0.0480
ROL	8701.551	1994.685	4.362369	0.0000
COC	1390.655	1894.829	0.733921	0.4635
CAP	-530.2106	438.4305	-1.209338	0.2274
CRP	-108.2289	531.2612	-0.203721	0.8387

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.913892	Mean dependent var	13922.38
Adjusted R-squared	0.907080	S.D. dependent var	17620.27
S.E. of regression	5371.154	Akaike info criterion	20.08845
Sum squared resid	9.12E+09	Schwarz criterion	20.37999
Log likelihood	-3409.125	Hannan-Quinn criter.	20.20459
F-statistic	134.1526	Durbin-Watson stat	0.545734
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق 05: نتيجة اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: Untitled
Periods included: 19
Cross-sections included: 18
Total panel observations: 342
Cross-section effects were removed during estimation

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	741.1961	153	0.0000
Pesaran scaled LM	32.59594		0.0000
Bias-corrected scaled LM	32.09594		0.0000
Pesaran CD	15.03094		0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق 06:نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة GDP

Panel unit root test: Summary
Series: GDP
Date: 06/12/22 Time: 09:47
Sample: 2002 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.47574	0.3171	18	306
Breitung t-stat	4.08100	1.0000	18	288
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	2.91182	0.9982	18	306
ADF - Fisher Chi-square	17.6746	0.9956	18	306
PP - Fisher Chi-square	9.22999	1.0000	18	324

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق 07:نتائج اختبار استقرارية السلسلة الطولية للمتغيرة D(GDP)

Panel unit root test: Summary
Series: D(GDP)
Date: 06/12/22 Time: 09:53
Sample: 2002 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.18143	0.0000	18	288
Breitung t-stat	-0.36494	0.3576	18	270
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.48666	0.0002	18	288
ADF - Fisher Chi-square	69.6812	0.0006	18	288
PP - Fisher Chi-square	147.064	0.0000	18	306

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

نتائج اختبار استقرارية السلسلة 08الملحق:

VA الطولية للمتغيرة

Panel unit root test: Summary
Series: VA
Date: 06/15/22 Time: 10:16
Sample: 2002 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.00053	0.0813	18	306
Breitung t-stat	-1.21962	0.1113	18	288
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.44731	0.0672	18	306
ADF - Fisher Chi-square	59.7582	0.0977	18	306
PP - Fisher Chi-square	100.524	0.0000	18	324

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

نتائج اختبار استقرارية السلسلة 09الملحق:

D(VA) الطولية للمتغيرة

Panel unit root test: Summary
Series: D(VA)
Date: 06/15/22 Time: 10:17
Sample: 2002 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.9450	0.0000	18	288
Breitung t-stat	-5.03763	0.0000	18	270
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.12074	0.0000	18	288
ADF - Fisher Chi-square	139.204	0.0000	18	288
PP - Fisher Chi-square	226.443	0.0000	18	306

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

نتائج اختبار استقرارية السلسلة 10الملحق:

PS الطولية للمتغيرة

Panel unit root test: Summary
Series: PS
Date: 06/15/22 Time: 10:32
Sample: 2002 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.00086	0.5003	18	306
Breitung t-stat	-0.42658	0.3348	18	288
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.24797	0.4021	18	306
ADF - Fisher Chi-square	40.9994	0.2605	18	306
PP - Fisher Chi-square	51.5350	0.0450	18	324

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

نتائج اختبار استقرارية السلسلة 11الملحق:

D(PS) الطولية للمتغيرة

Panel unit root test: Summary
Series: D(PS)
Date: 06/15/22 Time: 10:34
Sample: 2002 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.24031	0.0000	18	288
Breitung t-stat	-4.80753	0.0000	18	270
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.90966	0.0000	18	288
ADF - Fisher Chi-square	86.1559	0.0000	18	288
PP - Fisher Chi-square	165.142	0.0000	18	306

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

نتائج اختبار استقرارية السلسلة 12الملحق:

GE الطولية للمتغيرة

Panel unit root test: Summary
Series: GE
Date: 06/15/22 Time: 10:52
Sample: 2002 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.95471	0.0253	18	306
Breitung t-stat	2.06450	0.9805	18	288
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.13123	0.4478	18	306
ADF - Fisher Chi-square	39.4140	0.3198	18	306
PP - Fisher Chi-square	42.5331	0.2103	18	324

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

نتائج اختبار استقرارية السلسلة 13الملحق:

D(GE) الطولية للمتغيرة

Panel unit root test: Summary
Series: D(GE)
Date: 06/15/22 Time: 10:54
Sample: 2002 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.57577	0.0575	18	288
Breitung t-stat	-2.70159	0.0035	18	270
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.04542	0.0000	18	288
ADF - Fisher Chi-square	75.5359	0.0001	18	288
PP - Fisher Chi-square	216.726	0.0000	18	306

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

نتائج اختبار استقرارية السلسلة 14الملحق:

RQ الطولية للمتغيرة

Panel unit root test: Summary
Series: RQ
Date: 06/15/22 Time: 11:01
Sample: 2002 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	1.13249	0.8713	18	306
Breitung t-stat	1.72794	0.9580	18	288
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.19166	0.8833	18	306
ADF - Fisher Chi-square	29.1421	0.7841	18	306
PP - Fisher Chi-square	61.2659	0.0054	18	324

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

نتائج اختبار استقرارية السلسلة 15الملحق:

D(RQ) الطولية للمتغيرة

Panel unit root test: Summary
Series: D(RQ)
Date: 06/15/22 Time: 11:01
Sample: 2002 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.45173	0.0733	18	288
Breitung t-stat	-0.70293	0.0411	18	270
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.89606	0.0019	18	288
ADF - Fisher Chi-square	63.9629	0.0028	18	288
PP - Fisher Chi-square	173.728	0.0000	18	306

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

نتائج اختبار استقرارية السلسلة 16الملحق:

ROL الطولية للمتغيرة

Panel unit root test: Summary
Series: ROL
Date: 06/15/22 Time: 11:08
Sample: 2002 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.39884	0.0809	18	306
Breitung t-stat	-0.74332	0.2286	18	288
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.29277	0.3848	18	306
ADF - Fisher Chi-square	35.8015	0.4780	18	306
PP - Fisher Chi-square	83.1482	0.0000	18	324

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

نتائج اختبار استقرارية السلسلة 17الملحق:

D(ROL) الطولية للمتغيرة

Panel unit root test: Summary
Series: D(ROL)
Date: 06/15/22 Time: 11:09
Sample: 2002 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.69305	0.0000	18	288
Breitung t-stat	-4.97353	0.0000	18	270
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.44330	0.0000	18	288
ADF - Fisher Chi-square	106.911	0.0000	18	288
PP - Fisher Chi-square	188.094	0.0000	18	306

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

نتائج اختبار استقرارية السلسلة 18الملحق:

COC الطولية للمتغيرة

Panel unit root test: Summary
Series: COC
Date: 06/15/22 Time: 11:15
Sample: 2002 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.15458	0.4386	18	306
Breitung t-stat	-0.52859	0.2985	18	288
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.06410	0.1436	18	306
ADF - Fisher Chi-square	44.5979	0.1540	18	306
PP - Fisher Chi-square	85.4001	0.0000	18	324

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

نتائج اختبار استقرارية السلسلة 19الملحق:

D(COC) الطولية للمتغيرة

Panel unit root test: Summary
Series: D(COC)
Date: 06/15/22 Time: 11:15
Sample: 2002 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.14123	0.0161	18	288
Breitung t-stat	-4.49862	0.0000	18	270
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.58002	0.0000	18	288
ADF - Fisher Chi-square	82.3066	0.0000	18	288
PP - Fisher Chi-square	243.497	0.0000	18	306

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق 20:نتائج اختبار استقرارية السلسلة CAP الطولية للمتغيرة

Panel unit root test: Summary
Series: CAP
Date: 06/15/22 Time: 11:20
Sample: 2002 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.3682	0.3011	18	306
Breitung t-stat	-7.86898	0.1788	18	288
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-8.13024	0.2142	18	306
ADF - Fisher Chi-square	127.067	0.0362	18	306
PP - Fisher Chi-square	324.967	0.0000	18	324

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق 21:نتائج اختبار استقرارية السلسلة D(CAP) الطولية للمتغيرة

Panel unit root test: Summary
Series: D(CAP)
Date: 06/15/22 Time: 11:22
Sample: 2002 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-14.4127	0.0000	18	288
Breitung t-stat	-16.3555	0.0000	18	270
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-12.0703	0.0000	18	288
ADF - Fisher Chi-square	182.384	0.0000	18	288
PP - Fisher Chi-square	350.321	0.0000	18	306

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق 22:نتائج اختبار استقرارية السلسلة CRP الطولية للمتغيرة

Panel unit root test: Summary
Series: CRP
Date: 06/15/22 Time: 11:27
Sample: 2002 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.78143	0.0912	18	306
Breitung t-stat	-6.35017	0.1255	18	288
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-11.1473	0.1113	18	306
ADF - Fisher Chi-square	175.016	0.0189	18	306
PP - Fisher Chi-square	352.080	0.3250	18	324

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق 23:نتائج اختبار استقرارية السلسلة D(CRP) الطولية للمتغيرة

Panel unit root test: Summary
Series: D(CRP)
Date: 06/15/22 Time: 11:28
Sample: 2002 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-18.0400	0.0000	18	288
Breitung t-stat	-18.5056	0.0000	18	270
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-16.2127	0.0000	18	288
ADF - Fisher Chi-square	239.044	0.0000	18	288
PP - Fisher Chi-square	352.195	0.0000	18	306

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق 24: نتائج اختبار بدروني (Pedroni) للتكامل المشترك

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: GDP VA PS GE RQ ROL COC CAP CRP
Date: 05/15/22 Time: 14:52
Sample: 2002 2020
Included observations: 342
Cross-sections included: 18
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.301804	0.0186	-1.361286	0.0133
Panel rho-Statistic	5.655423	0.0000	5.329265	0.0000
Panel PP-Statistic	-0.472447	0.0233	-0.794191	0.0135
Panel ADF-Statistic	-0.800581	0.0017	-1.617756	0.0029

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	6.739707	0.0000
Group PP-Statistic	-2.376032	0.0087
Group ADF-Statistic	-2.455160	0.0070

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق 25: نتائج اختبار كاو (Kao) للتكامل المشترك

Kao Residual Cointegration Test
Series: GDP VA PS GE RQ ROL COC CAP CRP
Date: 06/15/22 Time: 15:25
Sample: 2002 2020
Included observations: 342
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-5.215927	0.0000
Residual variance	12402696	
HAC variance	12678472	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق 26: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS

Dependent Variable: GDP
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 06/15/22 Time: 15:38
Sample (adjusted): 2003 2020
Periods included: 18
Cross-sections included: 18
Total panel (balanced) observations: 324
Panel method: Pooled estimation
Cointegrating equation deterministics: C
Coefficient covariance computed using default method
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VA	-4749.843	1772.016	-2.680475	0.0078
PS	-1388.471	1072.318	-1.294832	0.0964
GE	-9672.597	2059.013	-4.697687	0.0000
RQ	3401.575	2501.583	1.359769	0.0749
ROL	8871.331	2730.723	3.248711	0.0013
COC	4284.553	2756.867	1.554139	0.0212
CAP	-309.6357	572.3770	-0.540965	0.0889
CRP	-438.5509	694.9651	-0.631040	0.0285

R-squared	0.926244	Mean dependent var	14267.50
Adjusted R-squared	0.920056	S.D. dependent var	17899.32
S.E. of regression	5060.906	Sum squared resid	7.63E+09
Long-run variance	43316391		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق 27: نتائج إحصائيات اختبار(Lj-Box) للبواقي

Correlogram of Residuals Squared

Date: 06/16/22 Time: 02:05
Sample: 2002 2020
Included observations: 324

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.102	0.102	0.8780	0.349
		2	-0.040	-0.051	1.0141	0.602
		3	-0.056	-0.047	1.2846	0.733
		4	0.166	0.178	3.6916	0.449
		5	0.088	0.048	4.3760	0.497
		6	0.323	0.334	13.708	0.033
		7	0.109	0.086	14.790	0.039
		8	-0.067	-0.076	15.198	0.055
		9	-0.088	-0.059	15.923	0.069
		10	0.042	-0.078	16.094	0.097
		11	0.107	0.024	17.188	0.102
		12	0.015	-0.107	17.208	0.142

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

Correlogram of Residuals

Date: 06/16/22 Time: 01:59
Sample: 2002 2020
Included observations: 324

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.170	0.170	2.4207	0.120
		2	-0.004	-0.034	2.4223	0.298
		3	0.136	0.147	4.0076	0.261
		4	0.053	0.003	4.2508	0.373
		5	-0.073	-0.078	4.7159	0.452
		6	-0.003	0.007	4.7166	0.581
		7	-0.039	-0.057	4.8547	0.678
		8	-0.069	-0.035	5.2983	0.725
		9	-0.180	-0.170	8.3379	0.500
		10	-0.200	-0.151	12.128	0.277
		11	-0.179	-0.134	15.207	0.173
		12	-0.087	-0.021	15.938	0.194

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الحوكمة والنمو الاقتصادي _دراسة قياسية_

الملخص: تهدف هده الدراسة الى تقيم العلاقة بين الحوكمة ونوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة الزمنية (2002_2020)، ما يميز هده الدراسة انها تقدم لمحة عامة عن تطور نوعية المؤسسات في مجموعة كبير من دول العالم ،وتلقي الضوء على تطور نوعية المؤسسات في الدول العربية وتقيس درجة تأثيرها على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج بانيل.

وقد توصلت هده الدراسة الى أن تأثير جودة التشريعات وسيادة القانون ومراقبة الفساد كان لها تأثير موجب على على النمو الاقتصادي بينما كان للاستقرار السياسي ،الصوت والمسائلة، فعالية الحكومة وقدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية ،حريات الشعوب ودرجة تدخل الدولة تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

الكلمات المفتاحية :حوكمة، نوعية المؤسسات، نمو اقتصادي.

Gouvernance et croissance économique - une étude économétrique -

Résumé: Cette étude vise à évaluer la relation entre la gouvernance, la qualité des institutions et la croissance économique dans les pays arabes au cours de la période (2002-2020). Ce qui distingue cette étude, c'est qu'elle donne un aperçu de l'évolution de la qualité des institutions dans un grand groupe de pays dans le monde, et met en lumière l'évolution de la qualité des institutions dans les pays arabes et mesure le degré de son impact sur la croissance économique à l'aide des modèles de Panel.

Cette étude a conclu que l'impact de la qualité de la législation, de l'état de droit et du contrôle de la corruption avait un impact positif sur la croissance économique, tandis que la stabilité politique, la voix et la responsabilité, l'efficacité du gouvernement et la capacité de l'État à fournir des services de base, les libertés et le degré d'intervention de l'État a eu un impact négatif sur la croissance économique dans les pays arabes.

Mots clés : gouvernance, qualité des institutions, croissance économique.

- Governance and economic growth - an econometric study

Abstract : This study aims to assess the relationship between governance, quality of institutions and economic growth in Arab countries during the period (2002-2020). What sets this study apart is that it provides an overview of the evolution of the quality of institutions in a large group of countries around the world, and sheds light on the evolution of the quality of institutions in Arab countries. and measures the degree of its impact on economic growth using Panel models.

This study concluded that the government effectiveness regulatory quality, rule of law and control of corruption had a positive impact on economic growthwhile political stability, voice and accountability, the Government efficiency and the ability of the state to provide basic services, freedoms and the degree of state intervention has had a negative impact on economic growth in Arab countries

Keywords: governance, quality of institutions, economic growth